

## نشرة إصدار

شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي  
(شركة سعودية مساهمة مغلقة تأسست بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية في 1421/9/15 هـ (الموافق 11 ديسمبر 2000م)  
سجل تجاري رقم 1010163957)



تطرح صكوك استثمار قيمتها 240,000,000 تنتهي في 2015 مقومة بالريال السعودي

تصدر شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي ("المصدر" أو "الشركة" أو "أوركس السعودية") صكوك استثمار تنتهي في عام 2015م ("الصكوك") وذلك بالقيمة الاسمية دون خصم أو علاوة إصدار. وفقاً لتعهد شراء سيتم إبرامه من قبل المصدر لصالح أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة ("وكيل حملة الصكوك") (لصالح حملة الصكوك ونيابة عنهم) يتعهد المصدر بشراء جميع المصالح وحقوق الملكية والمستحقات الخاصة والمستحقات الأخرى في أصول الإجارة والمرتبطة بها ("موجودات الصكوك الأصلية").

سنتكون توزيعات الأرباح الدورية ربع سنوية في يوم السادس والعشرون (26) من شهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ابتداءً من 26 مارس 2013م وحتى نهاية يوم 26 ديسمبر 2015م، أو إذا لم يكن أي من هذه الأيام يوم عمل (كما هو معرف في قسم ("أحكام وشروط الصكوك") من نشرة الإصدار هذه ("الشروط")), ففي يوم العمل التالي، وفي حال وقع ذلك اليوم في الشهر اللاحق، فيتم تقديمه إلى يوم العمل السابق مباشرة لتاريخ التوزيع الدوري (ويطلق على كل يوم منها "تاريخ التوزيع الدوري")، وعلى المصدر أن يدفع لحملة الصكوك ("حملة الصكوك") مبلغاً يعادل مبلغ التوزيع الدوري (كما هو معرف في "الشروط") محسوباً على أساس معدل العمولة الأساسي المعمول به بين البنوك السعودية سايبور مضاف إليه هامش محدد يحسب كنسبة مئوية سنوية (كما تم تعريف كل منهما في "الشروط"). مبلغ التوزيع الدوري سيدفع من دخل أصول الإجارة الأصلية ("أصول الصكوك") (كما هو معرف في الشروط).

سيتم استرداد الصكوك في آخر توزيع دوري في تاريخ 26 ديسمبر 2015م. ("تاريخ الإنهاء")، وفقاً لتعهد شراء سيتم إبرامه من قبل المصدر لصالح ("وكيل حملة الصكوك") في تاريخ الإقفال (كما هو معرف في الفقرة التالية) ("تعهد الشراء") يتعهد المصدر بشراء جميع المصالح وحقوق الملكية والمستحقات الخاصة بوكيل حملة الصكوك في موجودات الصكوك بسعر الشراء المحدد في تاريخ الإنهاء (كما هو معرف في الشروط)

يبلغ رأس المال المدفوع لأوركس السعودية 340 مليون ريال سعودي مقسمة على 34 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 10 ريالات سعودية للسهم. وفيما يلي أسماء مساهمي أوركس السعودية ونسب مساهمة كل منهم كما في تاريخ هذه النشرة: البنك السعودي للاستثمار (37.995%)، مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة ("المجموعة") (32.00%)، أوركس كوربوريشن ("أوركس كوربوريشن") (27.50%)، وأوركس الباكستان للتأجير التمويلي المحدودة ("أوركس الباكستان") (2.50%)، ومساعد المنيفي (0.005%). تبدأ فترة عرض الصكوك للمساهمين في 1434/01/19 هـ (الموافق 2012/12/03 م) وتنتهي بعد 14 أيام عمل من ذلك التاريخ، كما هو مفصل في قسم "الاكتتاب والبيع" من هذه النشرة، ("فترة العرض للمستثمرين") وسيتم إصدار الصكوك في تاريخ لا يتجاوز 10 أيام عمل من نهاية فترة العرض للمستثمرين ("تاريخ الإقفال"). يقتصر طرح وبيع وتسليم الصكوك على الأشخاص المؤهلين (كما هو معرف في قسم "شروط وأحكام الصكوك") من هذه النشرة ("الشروط"). بالإضافة إلى ذلك، سيتم التوزيع الأولي للصكوك على الشركات والهيئات الاستثمارية (كما هو معرف في قسم "الاكتتاب والبيع" من هذه النشرة)، ولكن يحق للأشخاص المؤهلين بخلاف الشركات والهيئات الاستثمارية لاحقاً شراء الصكوك من تلك الشركات والهيئات الاستثمارية.

مدير الإصدار ومدير استقبال العروض

شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار

سامبا كابتال sambacapital

صدرت نشرة الإصدار هذه بتاريخ 1434/02/13 هـ الموافق 2012/12/26 م

تحتوي نشرة الإصدار على معلومات قدمت بحسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية (المشار إليها بـ "الهيئة") ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسمائهم في قسم "الإدارة والموظفون" من نشرة الإصدار هذه، مجتمعين ومنفردين، كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتحليان نفسها صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

تخضع الصكوك لإعلان وكالة ("إعلان الوكالة") الذي سيؤرخ في أو قريباً من تاريخ الإقفال، بين المصدر ووكيل حملة الصكوك (أتش أس بي سي). ووفقاً لإعلان الوكالة والشروط، سيقوم وكيل حملة الصكوك بالاحتفاظ بموجودات الصكوك لصالح حملة الصكوك، بالتناسب مع القيمة الاسمية للصكوك التي يمتلكها كل واحد منهم.

وفقاً لاتفاقية بيع و تحويل موجودات الصكوك ("اتفاقية بيع و تحويل موجودات الصكوك") التي سوف تؤرخ في تاريخ الإقفال أو في حدود تاريخ الإقفال، بين المصدر ووكيل حملة الصكوك، سيقوم المصدر عند دفع عائدات بيع الصكوك، ومع مراعاة الأحكام والشروط الأخرى لاتفاقية بيع و تحويل موجودات الصكوك، ببيع و تحويل مصالحه وحقوقه وملكيته ومزاياه ومستحقاته الأخرى في موجودات الإجارة الأصلية لصالح وكيل حملة الصكوك.

وبموجب تعهد الشراء الذي سيقوم المصدر بإبرامه لصالح وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم)، سيتعهد المصدر بشراء المصالح وحقوق الملكية والمستحقات الأخرى الخاصة بوكيل حملة الصكوك ("موجودات الصكوك") بسعر شراء محدد في تاريخ الانتهاء أو بعد وقوع أحداث معينة (انظر الشرط 11 "حالات الممارسة").

بموجب تعهد البيع الذي سيتم تأريخه في أو قرابة تاريخ الإقفال ("تعهد البيع") والذي سيقوم وكيل حملة الصكوك بإبرامه من أجل ولصالح المصدر، سيتعهد وكيل حملة الصكوك ببيع و تحويل جميع مصالحه وحقوقه وملكيته ومستحقاته الأخرى في موجودات الصكوك مقابل أن يدفع المصدر سعر شراء محدد عند وقوع حدث ضريبي (كما هو معرف في الشروط).

وفقاً لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك ("اتفاقية إدارة موجودات الصكوك") التي ستؤرخ في تاريخ الإقفال أو في حدود تاريخ الإقفال، بين المصدر ووكيل حملة الصكوك، يتعين على المصدر بصفته مديراً لموجودات الصكوك ("مدير موجودات الصكوك") أن يقوم بتقديم خدمات معينة تتعلق بموجودات الصكوك مقابل رسوم إدارة موجودات الصكوك (كما هي معرفة في الشروط)، ويشمل ذلك عدة أمور منها (1) إدارة موجودات الصكوك؛ (2) الحفاظ على إجراءات تحصيل مناسبة فيما يتعلق بالمبالغ التي تستحق بخصوص عقود الإجارة الرئيسية ذات الصلة بموجودات الصكوك، (3) تأمين أو الحصول على تأمين للموجودات الرئيسية المتعلقة بموجودات الصكوك؛ و(4) استثمار دخل إعادة الاستثمار (كما هو معرف أدناه) في موجودات صكوك إضافية. ووفقاً لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك، فإنه يتعين على مدير موجودات الصكوك أن يجمع كافة المبالغ (بعد خصم رسوم إدارة موجودات الصكوك ورسوم الوكالة (كما هي معرفة في الشروط)) التي تستحق بموجب موجودات الصكوك ("الدخل الصافي").

(أ) يجب أن يتم إيداع نسبة خمسة عشر في المائة (15%) من صافي الدخل ("الدخل المستقبلي") عند استلامها في حساب يحتفظ به مدير موجودات الصكوك في سجلاته لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم ("حساب التجميع"). وسيتم دفع مبالغ التوزيع الدوري (مع أي مبلغ توزيع دوري جزئي (كما هو معرف في الشروط)) بموجب الصكوك من قبل المصدر وذلك بخصم المبلغ ذي العلاقة من حساب التجميع وحساب الاحتياطي (كما هو معرف أدناه)، وأن يتم دفع ذلك المبلغ في حساب يحتفظ به وكيل حملة الصكوك لدى أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بصفته مديراً للدفعات ("مدير الدفعات") في أو قبل الساعة 11:00 صباحاً (بتوقيت الرياض) قبل يوم عمل واحد من كل تاريخ توزيع دوري.

(ب) يجب أن يقوم مدير موجودات الصكوك باستخدام خمسة وثمانين في المائة (85%) من صافي الدخل ("دخل إعادة الاستثمار") من أجل: (1) الاستثمار في موجودات إجارة إضافية للتأكد من أن قيمة موجودات الصكوك (بعد دفعات الإيجار الثابتة المجدولة وأي دفعات إيجار مسبقة ثابتة بموجب عقود الإجارة الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك) تزيد عن أو تساوي في جميع الأوقات، قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال؛ و(2) إلى الحد الذي لا ينطبق على (1) أعلاه، يتم إيداع أي دخل إعادة استثمار زائد في حساب التجميع.

إذا تجاوز الدخل المستقبلي (المحتفظ به) الذي يتم استلامه بموجب موجودات الصكوك في أي فترة توزيع دوري (كما هي معرفة بالشروط) مع أي دخل إعادة استثمار مودع في حساب التجميع وفقاً للفقرة (ب) أعلاه، مبلغ التوزيع الدوري، فإنه يجب الاحتفاظ بأي مبلغ فائض من قبل مدير موجودات الصكوك كاحتياطي ("الاحتياطي"). ويجب تسجيل الاحتياطي من قبل مدير موجودات الصكوك في قيد دفترتي بالقيمة الاسمية ("حساب الاحتياطي")، ولا يتم الاحتفاظ به في حساب مصرفي محدد منفصل. ويتم الاحتفاظ بحساب الاحتياطي لصالح حملة الصكوك.

طالما لم تقع أي حادثة إخفاق (كما هي معرفة في الشروط) ولم يستمر حدوثها، وكان مدير موجودات الصكوك قد امتثل لجميع التزاماته بموجب أحكام وثائق الصكوك (بما في ذلك التزاماته بالاستثمار في موجودات صكوك جديدة لضمان أن قيمة موجودات الصكوك (بعد دفعات الإيجار الثابتة المجدولة وأي دفعات إيجار مسبقة ثابتة بموجب عقود الإجارة الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك) تساوي في جميع الأوقات، أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال)، فإنه يجوز لمدير موجودات الصكوك سحب أي مبالغ قائمة في حساب الاحتياطي من وقت لآخر (ويشار للمبالغ المسحوبة على هذا النحو بـ "المبالغ المسحوبة"). وتكون المبالغ المسحوبة متعلقة بحساب مدير موجودات الصكوك ويمكن استخدامها من قبل مدير موجودات الصكوك لأي غرض كان. وأي خسائر متعلقة بالمبالغ المسحوبة هي فقط لحساب مدير موجودات الصكوك وحده. ويجب أن تستحق المبالغ المسحوبة كدين لوكيل حملة الصكوك (الذي يتصرف لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم). ويجب أن تستحق الدفع من أموال مدير موجودات الصكوك عند الطلب لتلبية المبالغ المستحقة بموجب الصكوك. ويجوز لمدير موجودات الصكوك أن يسجل الاحتياطي كمطلوبات على مدير موجودات الصكوك.

إذا كان المبلغ المستحق لحملة الصكوك في أي تاريخ توزيع دوري، أو تاريخ الانتهاء، أو تاريخ استرداد الضريبة، أو تاريخ حالة الإخفاق (كما تم تعريف كل منها في الشروط) أكبر من مجموع المبالغ القائمة في حساب التجميع وحساب الاحتياطي، فإنه يتعين على مدير موجودات الصكوك أن يقوم في أو قبل الساعة 11:00 صباحاً (بتوقيت الرياض) قبل يومي (2) عمل من ذلك التاريخ بالتسديد عن طريق الإيداع في حساب الاحتياطي إما (أ) مجموع المبالغ المسحوبة (إلى الحد الذي ما زالت فيه غير مدفوعة) أو (ب) المبلغ المستحق لحملة الصكوك في التاريخ ذي العلاقة أخذاً في الاعتبار المبلغ القائم في حساب الاحتياطي، أيهما أقل.

يتعين على مدير موجودات الصكوك أن يسلم إلى وكيل حملة الصكوك في تاريخ الإقفال سندات لأمر بالصيغة المحددة في الملحق 1 (نموذج سند لأمر) من اتفاقية إدارة موجودات الصكوك (ويشار لكل منها بـ "سند لأمر") فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة المتوقعة لمدة أحد عشر (11) شهراً التالية مباشرة لتاريخ الإقفال ("فترة سند لأمر الأولى") وحسبما هو متفق عليه مع وكيل حملة الصكوك. وسيقوم مدير موجودات الصكوك لكل فترة أحد عشر (11) شهراً تالية مباشرة لفترة السند لأمر الأولى (مع فترة سند لأمر الأولى، ويشار لكل منها بـ "فترة سند لأمر")، بتسليم سندات لأمر بديلة إلى وكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة المتوقعة لفترة السندات لأمر تلك وذلك حسبما هو متفق عليه مع وكيل حملة الصكوك. وسيتم تسليم السندات لأمر البديلة تلك إلى وكيل حملة الصكوك بنهاية كل فترة سند لأمر، وذلك بدلاً من السندات لأمر الموجودة لدى وكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بفترة السند لأمر تلك، ويتعين على وكيل حملة الصكوك إتلاف أي سند لأمر يتم استبداله (بما في ذلك أي سند لأمر يكون بحوزة وكيل حملة الصكوك في اليوم الذي يلي مباشرة استرداد الصكوك بالكامل).

يجب أن يكون كل سند لأمر دليلاً على الدين المستحق لوكيل حملة الصكوك المتعلقة بالمبالغ المسحوبة، وألا يعتبر بأنه يشكل ضماناً لأي التزامات على المصدر فيما يتعلق بمبلغ التوزيع الدوري، أو أي مبلغ توزيع دوري جزئي، أو مبلغ عجز الخسارة الكلية، أو سعر الشراء. ويتعين على وكيل حملة الصكوك أن يحتفظ بكل سند لأمر بالنيابة عن حملة الصكوك، ويشكل كل سند لأمر التزامات مباشرة وغير مشروطة وغير قابلة للنفق على عاتق مدير موجودات الصكوك، وخاضعة لأحكام وثائق الصكوك.

إن تسليم وكيل حملة الصكوك كل سند لأمر يجب ألا يحد أو يقيد أو يخل بحق أو يؤثر بأي طريقة أخرى أو إلى أي حد كان على التزامات المصدر أو مدير موجودات الصكوك بموجب وثائق الصكوك.

ينبغي على وكيل حملة الصكوك عدم تقديم أي سند لأمر للدفع أو يسمح بتقديمه لأي شخص باستثناء لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية في المملكة العربية السعودية ("اللجنة الفصل في الأوراق التجارية"). ويجوز كذلك تقديم سندات لأمر للدفع فقط فيما يتعلق بالمطالبة بأي مبلغ لا يزيد عن المبالغ المستحقة في ذلك الوقت وواجبة الدفع من قبل المصدر بموجب الصكوك، وفي حال ما إذا قامت لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية بالحكم بمبلغ أكبر، فإن وكيل حملة الصكوك يتعهد بأن يدفع أي مبلغ يزيد عن المبلغ المستحق وواجب الدفع إلى المصدر بموجب الصكوك.

وفقاً لتعهد استبدال موجودات الصكوك ("تعهد استبدال موجودات الصكوك") و التي سيتم تأريخها في تاريخ الإقفال أو في حدود تاريخ الإقفال بين المصدر و وكيل حملة الصكوك (1) يحق لوكيل حملة الصكوك، بالقدر الذي فشل فيه مدير موجودات الصكوك الامتثال لالتزاماته بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك المتمثلة باستخدام دخل إعادة الاستثمار ليستثمر في موجودات الإجارة الجديدة ليضمن أن قيمة موجودات الصكوك (بعد دفعات الإيجار الثابتة المجدولة وأي دفعات إيجار مسبقة ثابتة بموجب عقود الإجارة الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك) تساوي في جميع الأوقات، أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال وذلك على أن لا يكون قد وقعت حادثة خسارة كلية (كما هي معرفة في الشروط) أن يطلب تحويل جميع مصالحه وحقوقه وملكيته ومستحقته الأخرى في أي موجودات صكوك في أي تاريخ تحويل ("تاريخ التحويل") محدد في إشعار التبديل ("إشعار التبديل") مقابل أن يقوم المصدر بتحويل ومنح وكيل حملة الصكوك موجودات الإجارة الجديدة، و(2) يحق للمصدر أن يطلب من وكيل حملة الصكوك أن يبيع و يحول وينقل، في أي تاريخ تحويل، جميع حقوقه ومصالحه وملكيته وامتيازاته ومستحقته الأخرى في أي موجودات صكوك إلى المصدر، و عوضاً عنها سيبيع المصدر و يحول إلى وكيل حملة الصكوك جميع مصالحه وحقوقه وملكيته وامتيازاته ومستحقته الأخرى في موجودات الإجارة الجديدة، و في كل حالة سيكون المصدر ملزماً بأن يقر: (1) أن قيمة موجودات الإجارة الجديدة تساوي أو تزيد عن قيمة الصكوك أو موجودات الإجارة المستبدلة ("موجودات الإجارة المستبدلة") و(2) أن قيمة موجودات الصكوك بعد ذلك الاستبدال تساوي أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال.

عند وقوع (1) خسارة كلية أو تدمير أو ضرر كامل أو ضرر كامل تقريباً لأصل يتعلق بموجودات الصكوك، أو أي حادثة أو وقوع حدث يؤدي إلى عدم صلاحية كامل أو معظم الأصل الأساسي المتعلقة بموجودات الصكوك، أو عدم ملاءمته بشكل دائم لأي استخدام اقتصادي، وكانت الأعمال الإصلاحية أو العلاجية المتعلقة به غير مجدية بتاتا؛ أو (2) في حال مصادرة، أو نزع ملكية، أو حجز، أو فرض حراسة قضائية، أو تنفيذ أي عمل قانوني يتعلق بكامل أو معظم الأصل الأساسي المتعلقة بموجودات الصكوك (ويشار لأي منها بـ "حادثة خسارة كلية")، فسيكون على مدير موجودات الصكوك أن يستخدم عوائد التأمين المستحقة الدفع المتعلقة بحادثة الخسارة الكلية، أو في حالة وقوع حادثة خسارة كلية وتم استلام مبلغ (إن وجد) أقل من المبلغ الذي يساوي المبلغ المطلوب لإصلاح أو استبدال الأصل المعني ("المبلغ الذي يغطيه التأمين") من مدير موجودات الصكوك (الفرق بين المبلغ الذي يغطيه التأمين والمبلغ المستلم من قبل مدير موجودات الصكوك من عوائد التأمين، وهو "مبلغ عجز الخسارة الكلية")، مجموع عوائد التأمين المستحقة الدفع المتصلة بحادثة الخسارة الكلية ومبلغ عجز الخسارة الكاملة الذي تم تمويله بواسطة مدير موجودات الصكوك وفقاً لأحكام اتفاقية إدارة

موجودات الصكوك ويشار لها جميعاً بـ ("عوائد التأمين")، يجب أن تدفع لإصلاح أو استبدال الأصل المعني خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ حادثة الخسارة الكلية.

إذا لم تستخدم عوائد التأمين لإصلاح أو استبدال الأصل ذي العلاقة خلال ثلاثين (30) يوماً من حادثة الخسارة الكلية، فإنه يتعين على مدير موجودات الصكوك استخدام عوائد التأمين كصافي دخل، أو أن يودع تلك المبالغ في حساب التجميع.

ستصدر الصكوك من خلال نموذج مُسجل بقيمة اسمية قدرها 100,000 ريال سعودي ("القيمة الاسمية"). ويتحدد إجمالي القيمة الاسمية وصافي العائدات المتوقعة للصكوك التي ستصدر ونسبة الهامش بالاتفاق ما بين المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض (كما هم محددون في "الشروط") ويتم الإعلان عنها في تاريخ يتوقع أن يكون في 22 ديسمبر 2012م (فضلاً راجع قسم "الاكتتاب والبيع" في نشرة الإصدار هذه).

وستكون الصكوك مسجلة دائماً على شكل حصص ممثلة في صك رئيسي مسجلة دون كويونات مرفقة ("الصك الرئيسي")، وسيتم إيداعها لدى وكيل حملة الصكوك. ويجوز الاحتفاظ بالصكوك فقط كقيود دفترية غير ورقية ولن يتم إصدار شهادات ورقية محددة لحملة الصكوك فيما يتعلق بما يملكونه من صكوك.

وقد تم تقديم طلب لتسجيل الصكوك في القائمة الرسمية لدى الهيئة. وتم تلبية كافة متطلبات التسجيل والإدراج بموجب قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن الهيئة بتاريخ 4 أكتوبر 2004م، حسب التعديل الذي طرأ عليها في 22 يناير 2012م ("قواعد التسجيل والإدراج")، وسوف يتم تعيين تداول كمسجل للصكوك ("المسجل") وهو وصف يشمل أي مسجل يخلفه). وسيتم قبول الصكوك في نظام المقاصة والتسوية التابع لتداول، كما هو موضح في قسمي "شروط وأحكام الصكوك - السجل، الملكية وعمليات التحويل" و"الاكتتاب والبيع" من نشرة الإصدار هذه على التوالي.

ينطوي الاستثمار في الصكوك على مخاطر معينة وأمور غير مؤكدة. لذا يرجى مراجعة قسمي "إشعار هام" و"عوامل المخاطرة"، في الصفحتين iv و 22 من نشرة الإصدار هذه على التوالي للاطلاع على عوامل معينة يجب أخذها في الاعتبار فيما يخص الاستثمار في الصكوك.

## إشعار هام

تقدم نشرة الإصدار تفاصيل عن المعلومات المتعلقة بالمصدر والصكوك المطروحة للاكتتاب. وعند تقديم طلب الاكتتاب في الصكوك، سيتم معاملة المستثمرين على أساس أن طلباتهم تستند على المعلومات التي تحتويها نشرة الإصدار والتي يمكن الحصول على نسخ منها من المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض (حسب تعريفهم في نشرة الإصدار هذه)، أو عن طريق زيارة مواقعهم الإلكترونية ([www.saudiorix.com.sa](http://www.saudiorix.com.sa)) و ([www.sambacapital.com](http://www.sambacapital.com)).

عين المصدر شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار كمدير للإصدار ومدير لاستقبال العروض ("مدير الإصدار ومدير استقبال العروض") فيما يتعلق بالصكوك موضوع نشرة الإصدار هذه.

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تم تقديمها تماشياً مع متطلبات قواعد التسجيل والإدراج ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسمائهم في قسم "الإدارة والموظفون" من نشرة الإصدار هذه مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون بأنه بحسب علمهم واعتقادهم، وبعد إجراء جميع الدراسات الممكنة والمعقولة، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في نشرة الإصدار هذه إلى جعل أي إفادة واردة هنا مضللة. ولا تتحمل الهيئة وتداول أي مسؤولية عن محتويات نشرة الإصدار هذه، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلي نفسها صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة قد تنتج عما ورد في نشرة الإصدار هذه أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

وفي حين أن المصدر قام بالتحريات المعقولة للتأكد من صحة المعلومات التي تضمنتها نشرة الإصدار هذه حتى تاريخ إصدارها، وأن جزءاً كبيراً من المعلومات الواردة عن السوق والقطاع مأخوذة من مصادر خارجية، ومع أنه لا يوجد لدى أي من المصدر أو مدير الإصدار ومدير استقبال العروض أو لدى مستشاريهم أي سبب للاعتقاد بأن المعلومات الواردة عن السوق والقطاع تعتبر غير دقيقة بشكل جوهري، إلا أنه لم يتم التحقق بصورة مستقلة من تلك المعلومات، كما لا يوجد أي بيان أو ضمان بصحة أو اكتمال أي من هذه المعلومات.

إن المعلومات التي تضمنتها نشرة الإصدار هذه كما في تاريخ إصدارها عرضة للتغيير، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالوضع المالي للمصدر وقيمة الصكوك التي يمكن أن تتأثر بشكل سلبي بالتطورات المستقبلية المتعلقة بعوامل التضخم وتكاليف التمويل والضرائب وحساب الزكاة أو أي عوامل اقتصادية أخرى، أو غيرها من العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة المصدر. ولا ينبغي اعتبار تقديم نشرة الإصدار أو أي تعامل شفهي أو خطي أو مطبوع متعلق بالصكوك بأنه وعد أو إقرار بتحقيق الأرباح أو النتائج أو الأحداث المستقبلية.

لا يجوز اعتبار نشرة الإصدار هذه بمثابة توصية من المصدر أو مدير الإصدار ومدير استقبال العروض أو أي من مستشاريهم لشراء الصكوك. وتعتبر المعلومات الموجودة في نشرة الإصدار ذات طبيعة عامة تم إعدادها بدون الأخذ في الاعتبار أي أهداف استثمار فردية أو وضع مالي أو احتياجات استثمارية محددة. ويتحمل كل مستلم لنشرة الإصدار هذه، قبل اتخاذ قراره بالاستثمار، مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة بخصوص الاكتتاب لتقييم مدى ملائمة المعلومات المدرجة في نشرة الإصدار بالنسبة للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الخاصة به.

إن الإشارة إلى "نشرة الإصدار هذه" يعتبر شاملاً لهذه الوثيقة المؤرخة في 1434/01/18 هـ (الموافق 2012/12/02 م) بالإضافة إلى أي إضافات، وتعديلات متعلقة بها. تحتوي نشرة الإصدار هذه على نبذة عن الأحكام الرئيسية للمسودات المعدة حتى تاريخ نشرة الإصدار هذه لإعلان الوكالة، واتفاقية إدارة الدفعات، واتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك، واتفاقية إدارة موجودات الصكوك، وتعهد استبدال موجودات الصكوك، وتعهد البيع (كما هي معرفة في الشروط).

## تواريخ هامة للمكتتبين وطرق التطبيق

فترة عرض الصكوك للمساهمين ستبدأ في 1434/01/19 هـ (الموافق 2012/12/03 م) وتنتهي في 1434/02/10 هـ (الموافق 2012/12/23 م)، إلا في حال تم إبلاغ المساهمين غير ذلك من قبل الطارح ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض ("فترة عرض الصكوك للمساهمين").

في فترة عرض الصكوك للمساهمين، يمكن لمدير الإصدار ومدير استقبال العروض الحصول على مؤشرات اهتمام بشراء الصكوك من المساهمين المحتملين، وفي هذا الوقت سيتم الاستشارة والموافقة على الهامش من قبل الطارح ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض.

على الأشخاص الراغبين في شراء الصكوك اكمال النموذج على الوجه المطلوب ("نموذج طلب المساهم") وتسليمها إلى مدير الإصدار ومدير استقبال العروض قبل انتهاء فترة عرض الصكوك للمساهمين ودفع قيمة الصكوك وفقا للتعليمات الموضحة في نموذج طلب المساهم. نموذج طلب المساهمين سيكون متوفر لدى مدير الإصدار ومدير استقبال العروض. لن يتم الموافقة على طلبات شراء الصكوك ذات القيمة الأقل من 1.000.000 ريال سعودي أو ذات مبالغ لا تتعدى مضاعفات 100.000 ريال سعودي أو طلبات شراء الصكوك من غير المؤسسات المساهمة.

تسجيل حملة الصكوك يتم للأشخاص الطبيعيين السعوديين أو الأشخاص المعنويين القانمين في المملكة الحاملين رقم سجل تجاري صادر من وزارة التجارة والصناعة، وفي كل الحالات يكون لديهم حساب مصرفي في المملكة ("الأشخاص المؤهلين"). وفي حين أن الأشخاص المؤهلون يمكن تسجيلهم كحملة صكوك، التوزيع الأولي للصكوك سيكون للمؤسسات المساهمة. "المؤسسات المساهمة" تعني الأشخاص المؤهلين الذي يكون واحدا من الآتي:

(أ) شخص مرخص له العمل في الأوراق المالية من الهيئة؛

(ب) الأشخاص المعفيين كما هو موضح في المرفق (1) في نظام أعمال الأوراق المالية من الهيئة؛

(ج) أي من:

(1) أي شركة أو عضو من مجموعة تملك صافي دخل لا يقل عن خمسون مليون ريال سعودي؛

(2) أي هيئة غير مسجلة، أو شراكة أو منظمة تملك صافي دخل لا يقل عن خمسون مليون ريال سعودي؛

(3) أي شخص ("أ") يعمل بصفة مدير، مسؤول أو موظف لشخص ("ب") يقع ضمن البند (1) أو (2) حيث أن (أ) مسؤول عن تعهد (ب) بالقيام بأي أعمال أوراق مالية؛

(د) مؤسسة مرخصة للقيام بأعمال البنوك بما يتوافق مع أنظمة المملكة؛ أو

(هـ) أي شخص آخر يشتري صكوك عن طريق شخص مرخص (كما هو موضح في نظام أعمال الأوراق المالية من الهيئة).

يحق للأشخاص المؤهلين من غير الشركات والهيئات الاستثمارية شراء تلك الصكوك من الشركات والهيئات الاستثمارية.

يكون توزيع نشرة الإصدار وطرح وبيع وتسليم الصكوك في أي دولة عدا المملكة العربية السعودية مقيدا قانونا. يشترط المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض على أي شخص يحصل على نشرة الإصدار هذه أن يتحرى بنفسه عن تلك القيود وأن يلتزم بها. لشرح أي قيود على وطرح وبيع وتسليم الصكوك وعلى توزيع نشرة الإصدار وأي ظروف متعلقة جوهريا بالصكوك، الرجاء مراجعة فقرة "البيع والاكتتاب" من هذه النشرة.

سيتم توزيع الصكوك وفقا لتقدير الطارح ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض، وبعد نهاية فترة عرض الصكوك للمساهمين. وعند اكتمال توزيع الصكوك، للطارح تحديد الهامش وصافي القيمة الاسمية، كذلك صافي العائدات الإجمالية للصكوك، ليتم نشرها في الموقع الإلكتروني للطارح ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض.

على جميع المساهمين المحتملين قراءة شروط الصكوك قبل اكمال نموذج طلب شراء الصكوك، حيث أن اكمال النموذج يعني الموافقة على جميع الشروط.

## المعلومات المالية

تم إعداد البيانات المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م و 31 ديسمبر 2010م و 31 ديسمبر 2011م و الإيضاحات المرفقة بها والبيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في 30 يوليو 2012 والإيضاحات المرفقة بها والتي تم إدراجها في نشرة الإصدار وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

يقوم المصدر بإصدار بياناته المالية بالريال السعودي. وما لم يحدد خلاف ذلك، فإن أي ذكر في نشرة الإصدار هذه لكلمة "ريال" أو "ريال سعودي" فإن ذلك يعني عملة المملكة العربية السعودية، وأي ذكر لكلمة "هلة" فإنها تعني الوحدة المكونة للريال.

لقد خضعت بعض الأرقام الواردة في نشرة الإصدار هذه للتقريب والتعديل، وبالتالي، فإن الأرقام المبينة لنفس الفئة المقدمة في جداول مختلفة قد تختلف قليلاً، كما أن أرقام الجمع الواردة في بعض الجداول قد لا تكون حاصل الجمع الحسابي الدقيق للأرقام التي تسبقها.

## التوقعات والإفادات المستقبلية

لقد تم إعداد التوقعات التي تضمنتها نشرة الإصدار هذه على أساس افتراضات محددة ومعلنة. وقد تختلف ظروف التشغيل المستقبلية عن الافتراضات المستخدمة، وبالتالي فإنه لا يوجد ضمان أو تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه التوقعات.

تمثل بعض الإفادات الواردة في نشرة الإصدار "إفادات مستقبلية". ويستدل على هذه الإفادات المستقبلية عن طريق استخدام بعض الكلمات مثل "تخطط" أو "تعزز" أو "تقدر" أو "تعتقد" أو "تتوقع" أو "من الممكن" أو "سوف" أو "ينبغي" أو "متوقع" أو "قد" أو "يعتقد" أو الصيغ النافية لهذه المفردات وغيرها من المفردات المقاربة أو المشابهة لها في المعنى. وتعكس هذه الإفادات وجهة نظر المصدر الحالية فيما يتعلق بأحداث مستقبلية ولكنها ليست ضماناً للأداء المستقبلي. وهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر في النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات التي يحققها المصدر وتؤدي إلى اختلافها بشكل كبير عما كان متوقعاً صراحةً أو ضمناً في الإفادات المذكورة. وقد تم استعراض بعض المخاطر أو العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا الأثر بصورة أكثر تفصيلاً في قسم آخر من نشرة الإصدار هذه (راجع قسم "عوامل المخاطرة" في نشرة الإصدار هذه). وفيما لو تحقق أي واحد أو أكثر من هذه المخاطر أو الأمور غير المتوقعة أو ثبت عدم صحة أو دقة أي من الافتراضات التي تم الاعتماد عليها، فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك المشار إليها في نشرة الإصدار هذه على ترقب، اعتقاد، تقدير، تخطيط، أو توقع حصولها.

مع عدم الإخفاق بمتطلبات قواعد التسجيل والإدراج، لا يعزز المصدر تحديث أو تعديل أي معلومات متعلقة بالقطاع أو السوق أو الإفادات المستقبلية التي تتضمنها نشرة الإصدار هذه، سواء كان ذلك نتيجة معلومات جديدة أو حوادث مستقبلية أو خلاف ذلك. ونتيجة لما تقدم وللمخاطر الأخرى، والأمور غير المؤكدة والافتراضات فإن توقعات الأحداث والظروف المستقبلية المبينة في نشرة الإصدار هذه قد لا تحدث على النحو الذي يتوقعه المصدر أو قد لا تحدث إطلاقاً. وعليه فإنه يجب على المشتري المحتمل أن يأخذوا في اعتبارهم جميع الإفادات المستقبلية على ضوء هذه التفسيرات مع عدم الاعتماد على الإفادات المستقبلية بشكل أساسي.

## نشرة الإصدار التكميلية

سيقوم المصدر بإعداد ملحق لنشرة الإصدار هذه وفقاً لمتطلبات الهيئة، وذلك إذا علم المصدر، في أي وقت بعد تاريخ نشرة الإصدار هذه ولكن قبل قبول الصكوك وتسجيلها في القائمة الرسمية للهيئة، بأن:

(أ) هناك تغيير مهم قد حدث في المسائل الجوهرية الواردة في نشرة الإصدار هذه أو في أي وثيقة مطلوبة بموجب قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن الهيئة؛ أو

(ب) هناك مسائل مهمة أخرى أصبحت معروفة مما كان يلزم تضمينها في نشرة الإصدار هذه.

بخلاف الحالات المذكورة آنفاً، لا ينوي المصدر تحديث أو مراجعة أية معلومات تتعلق بالسوق أو القطاع أو أية إفادات مستقبلية في نشرة الإصدار هذه، سواءً جراء صدور معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غيرها. ونتيجة لذلك ولمخاطر أخرى، فإن المعلومات الغير مؤكدة والافتراضات والإفادات المستقبلية قد لا تحدث بالصورة التي يتوقعها المصدر أو قد لا تحدث على الإطلاق. لذا، على المستثمرين الأخذ بعين الاعتبار جميع الإفادات المستقبلية في هذا السياق وأن لا يعتمدوا بشكل كبير على تلك الإفادات المستقبلية.

## الأطراف والمستشارون

	<p><b>المصدر</b></p> <p>شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي</p> <p>343 شارع المعذر ص.ب 22890 الرياض 11416 المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 1 299 7777 فاكس: +966 1 299 7770 بريد إلكتروني: groupfinance@saudiorix.com.sa موقع إلكتروني: www.saudiorix.com.sa</p>
	<p><b>الممثل المفوض للمصدر</b></p> <p>د. صالح عبدالعزيز العمير (رئيس مجلس الإدارة)</p> <p>343 شارع المعذر ص.ب 22890 الرياض 11416 المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 1 299 7777 فاكس: +966 1 299 7770 بريد إلكتروني: s.omair@cagksa.com</p> <p><b>شاهين أمين (المدير العام)</b></p> <p>343 شارع المعذر ص.ب 22890 الرياض 11416 المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 1 299 7777 فاكس: +966 1 299 7770 بريد إلكتروني: shaheen@saudiorix.com.sa</p>
	<p><b>المستشار المالي</b></p> <p>شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار</p> <p>برج المملكة ص ب: 220007 الرياض: 11311 المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 1 211 7700 فاكس: +966 1 211 7799 بريد إلكتروني: projecteast@samba.com موقع إلكتروني: http://sambacapital.samba.com</p>



<p style="text-align: center;"><b>sambacapital</b>  سامبا كابتال</p>	<p style="text-align: center;"><b>مدير الإصدار مدير استقبال العروض</b> شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار</p> <p style="text-align: right;">برج المملكة ص ب: 220007 الرياض: 11311 المملكة العربية السعودية</p> <p style="text-align: right;">هاتف: +966 1 211 7700 فاكس: +966 1 211 7799 بريد إلكتروني: projecteast@samba.com موقع إلكتروني: <a href="http://sambacapital.samba.com">http://sambacapital.samba.com</a></p>
<p style="text-align: center;"><b>samba</b>  سامبا</p>	<p style="text-align: center;"><b>المستشار الشرعي</b></p> <p style="text-align: center;">هيئة الرقابة الشرعية بمجموعة سامبا المالية (ممثلة من قبل اللجنة الشرعية التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية)</p> <p style="text-align: right;">برج المملكة ص ب 220007 الرياض 11311 المملكة العربية السعودية</p> <p style="text-align: right;">هاتف: +966 1 477 4770 فاكس: +966 1 479 9402 بريد إلكتروني: sohail.masood@samba.com موقع إلكتروني: <a href="http://www.samba.com">http://www.samba.com</a></p>
<p style="text-align: center;"><b>HSBC</b> </p>	<p style="text-align: center;"><b>وكيل حملة الصكوك</b></p> <p style="text-align: center;">أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة</p> <p style="text-align: right;">مبنى أتش أس بي سي طريق العليا حي المروج ص ب 9084 الرياض 11413 المملكة العربية السعودية</p> <p style="text-align: right;">هاتف: +966 1 299 2313 فاكس: +966 1 299 2348 بريد إلكتروني: saudi Arabia@hsbc.com موقع إلكتروني: <a href="http://www.hsbcSaudi.com">http://www.hsbcSaudi.com</a></p>

	<p><b>مدير الدفعات</b></p> <p><b>أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة</b></p> <p>مبنى أتش أس بي سي طريق العليا حي المروج ص.ب 9084 الرياض 11413 المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 800 1241212 فاكس: +966 1 299 2348 بريد إلكتروني: <a href="mailto:saudiarabia@hsbc.com">saudiarabia@hsbc.com</a> موقع إلكتروني: <a href="http://www.hsbcSaudi.com">http://www.hsbcSaudi.com</a></p>
	<p><b>المسجل</b></p> <p><b>شركة السوق المالية السعودية (تداول)</b></p> <p>مبنى التعاونية – البرج الشمالي – طريق الملك فهد ص.ب 60612 الرياض 11555 المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 1 218 9999 موقع إلكتروني: <a href="http://www.tadawul.com.sa/">http://www.tadawul.com.sa/</a></p>
<p><b>ALLEN &amp; OVERY</b></p>	<p><b>المستشارون القانونيون الدوليون للمصدر</b></p> <p><b>ألن آند أفري إل إل بي</b></p> <p>الدور الثاني ذا قيت فيلج، مبنى جي في 08 مركز دبي المالي الدولي صندوق بريد 506678 دبي الإمارات العربية المتحدة</p> <p>هاتف: +971 4 426 7100 فاكس: +971 4 426 7199 بريد إلكتروني: <a href="mailto:projecteast@allenoverly.com">projecteast@allenoverly.com</a> موقع إلكتروني: <a href="http://www.allenoverly.com">http://www.allenoverly.com</a></p>

<p>عبد العزيز القاسم محامون و مستشارون  <b>ABDULAZIZ ALGASIM</b> Law Firm</p>	<p><b>المستشارون القانونيون السعوديون للمصدر</b></p> <p>مكتب المحامي عبدالعزيز القاسم  7758 – طريق الملك فهد  العليا، الوحدة رقم 3  الرياض 4187 – 12333  المملكة العربية السعودية  هاتف: +966 1 218 2900  فاكس: +966 1 460 0602  بريد إلكتروني: info@algasim.com  موقع إلكتروني: www.algasim.com</p>
<p>مكتب المحامي سلمان بن متعب السديري بالتعاون مع  <b>ليثم آند واتكنز</b></p>	<p><b>المستشارون القانونيون لمدير الإصدار ومدير استقبال العروض</b></p> <p>مكتب المحامي سلمان بن متعب السديري  بالتعاون مع ليثم آند واتكنز آل أل بي  الطابق 7، البرج 1، أبراج التطوير  طريق الملك فهد  ص ب 17411  الرياض 11484  المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 1 207 2500  فاكس: +966 1 207 2577  بريد الإلكتروني: salman.al-sudairi@lw.com  موقع إلكتروني: http://www.lw.com</p>
<p></p>	<p><b>المراجعون القانونيون للمصدر للسنة المالية المنتهية في 31  ديسمبر 2010 و 2011</b></p> <p>إرنست ويونغ  برج مكاتب الفيصلية، الطابق 6 و 14  طريق الملك فهد  ص.ب. 2732  الرياض 11461  المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 1 273 4740  فاكس: +966 1 273 4730  بريد إلكتروني: riyadh@sa.ey.com  موقع إلكتروني: www.ey.com</p>

	<p><b>المراجعون القانونيون للمصدر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009</b></p> <p><b>كي بي أم جي الفوزان والسدحان</b></p> <p>برج كي بي أم جي طريق صلاح الدين أبيوبي ص.ب. 92876 الرياض 11663 المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 (1) 874 8500 فاكس: +966 (1) 874 8600 بريد إلكتروني: <a href="mailto:marketingsa@kpmg.com">marketingsa@kpmg.com</a> موقع إلكتروني: <a href="http://www.kpmg.com.sa">www.kpmg.com.sa</a></p>
	<p><b>البنك التجاري للمصدر</b></p> <p><b>مجموعة سامبا المالية</b></p> <p>برج المملكة ص ب 833 الرياض 11421 المملكة العربية السعودية</p> <p>هاتف: +966 1 477 4770 فاكس: +966 1 479 9402 بريد إلكتروني: <a href="mailto:projecteast@samba.com">projecteast@samba.com</a> موقع إلكتروني: <a href="http://www.samba.com">http://www.samba.com</a></p>

جميع المستشارين المذكورين أعلاه أعطوا موافقتهم الكتابية على استخدام أسمائهم و شعاراتهم و على نشر إفاداتهم (أينما وردت) في نشرة الإصدار هذه، وفي هذا السياق لم يتم سحب هذه الموافقة حتى تاريخ هذه النشرة.

## ملخص الإصدار

ينبغي قراءة ملخص الإصدار أدناه كمقدمة للمعلومات الأكثر تفصيلاً الموجودة في مكان آخر من نشرة الإصدار هذه والتي تم استخلاص كامل هذا الملخص منها. وقد لا يحتوي هذا الملخص على كافة المعلومات التي يفترض على المستثمرين المحتملين اعتبارها قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الصكوك. لذلك، ينبغي أن يستند أي قرار يتخذه أي من المستثمرين المحتملين للاستثمار في الصكوك على دراسة لنشرة الإصدار هذه بأكملها. كما ينبغي قراءة كامل نشرة الإصدار هذه بعناية، بما في ذلك القوائم المالية والمذكرات ذات العلاقة، و المعلومات المذكورة تحت العناوين التالية "عوامل المخاطرة" و "إشعار هام" قبل اتخاذ أي قرار استثماري. وتأخذ المصطلحات غير المعرفة في هذا الملخص نفس المعاني الواردة لها في قسم "المصطلحات والتعريفات" من نشرة الإصدار هذه.

**المصدر** ..... شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي ("المصدر" أو "الشركة" أو "أوركس السعودية")، وهي شركة مساهمة مقفلة تأسست بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية ورقم سجلها التجاري 1010163957، وعنوانها المسجل هو 343 شارع المعذر، ص ب: 22890، الرياض 11416، المملكة العربية السعودية.

**نشاط المصدر** ..... أوركس السعودية هي شركة تأجير تمويلي، تقدم خدمات تأجير لعدد من القطاعات الاقتصادية في جميع أنحاء المملكة وتعمل كمؤسسة مالية غير مصرفية، مرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما" أو "مؤسسة النقد").

**المساهمون الرئيسيون في المصدر** ..... يمتلك البنك السعودي للاستثمار 12,918,300 سهم من أسهم المصدر بشكل مباشر، ما يمثل 37.995% من رأس المال المُصدر.

تمتلك مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة 10,880,000 سهم من أسهم المصدر بشكل مباشر، ما يمثل 32% من رأس المال المُصدر.

تمتلك أوركس كوربوريشن 9,350,000 سهم من أسهم المصدر بشكل مباشر، ما يمثل 27.50% من رأس المال المُصدر. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك أوركس كوربوريشن بشكل مباشر وغير مباشر ما نسبته 49.59% من أوركس الباكستان (كما هو موضح أدناه) لذلك فهي تمتلك بشكل غير مباشر 421,515 سهم من أسهم المصدر. وتمتلك أوركس كوربوريشن، بشكل مباشر وغير مباشر، 9,771,515 سهم من أسهم المصدر، ما يمثل 28.7% من رأس المال المُصدر للشركة.

تمتلك أوركس الباكستان للتأجير التمويلي المحدودة 850,000 سهم من أسهم المصدر بشكل مباشر، ما يمثل 2.50% من رأس المال المُصدر للشركة.

يمتلك مساعد المنيفي 1,700 سهم من أسهم المصدر بشكل مباشر، ما يمثل 0.005% من رأس المال المُصدر للشركة.

**رأس المال** ..... يبلغ رأسمال أوركس السعودية كما بتاريخ هذه النشرة 340 مليون ريال سعودي مقسمة إلى 34 مليون سهم بقيمة اسمية وقدرها 10 ريالات سعودية لكل سهم.

**الصكوك** ..... صكوك استثمار تستحق في 26 ديسمبر 2015م. وتمثل صكوك الاستثمار استثماراً مهيكلًا من قِبَل حملة الصكوك في نشاط تجاري قائم أو موجودات تابعة للمصدر توفر تدفقات نقدية

**إجمالي القيمة الاسمية للصكوك المطروحة** ..... 240,000,000 ريال سعودي.

سوف تستخدم عوائد إصدار الصكوك، بعد خصم التكاليف والمصاريف المتعلقة بإصدار الصكوك، من قبل المصدر لتلبية متطلبات التمويل العامة للشركة.

استخدام المتحصلات .....

إن عرض الصكوك وبيعها وتسليمها يقتصر فقط على الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون الجنسية السعودية أو الأشخاص الاعتباريين الآخرين الذين لهم وجود دائم في المملكة العربية السعودية ولديهم سجل تجاري ساري المفعول صادر من وزارة التجارة والصناعة، وفي كلتا الحالتين يجب أن يكون للشخص حساب مصرفي في المملكة العربية السعودية ("الأشخاص المؤهلين") وقد يكون توزيع نشرة الإصدار هذه وطرح الصكوك وبيعها وتسليمها في بلدان أخرى غير المملكة العربية السعودية محظوراً بموجب النظام. بالإضافة إلى ذلك، سيكون التوزيع الأولي للصكوك على الشركات والهيئات الاستثمارية (كما هي معرفة في قسم "الاكتتاب والبيع" من نشرة الإصدار هذه) ولكن يمكن للأشخاص المؤهلين خلافاً للشركات والهيئات الاستثمارية شراء الصكوك من الشركات والهيئات الاستثمارية لاحقاً.

المستثمرين المستهدفين .....

لن تقبل أي طلبات تقدم لشراء صكوك بقيمة تقل عن 1,000,000 ريال سعودي، أو بأية مبالغ أقل من مضاعفات 100,000 ريال سعودي. لذلك سيكون العدد الأدنى للصكوك 10 صكوك.

العدد الأدنى للصكوك .....

لن تقبل أي طلبات لشراء صكوك بقيمة تزيد عن 240,000,000 ريال سعودي. لذلك سيكون العدد الأقصى للصكوك 2,400.

العدد الأقصى للصكوك .....

سيتم تخصيص الصكوك حسب ما يراه المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض، وسيتم التخصيص بعد انتهاء فترة العرض للمستثمرين.

تخصيص الصكوك .....

لوصف أكثر تفصيلاً حول هذه القيود وغيرها من القيود الخاصة بعرض وبيع وتسليم الصكوك وتوزيع مواد الطرح المتعلقة بالصكوك، يرجى مراجعة قسم "الاكتتاب والبيع" من نشرة الإصدار هذه.

القيود على الإصدار والطرح .....

شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار، وعنوانها المسجل في برج المملكة، ص ب 220007، الرياض 11311، المملكة العربية السعودية.

مدير الإصدار ومدير استقبال العروض .....

تبدأ فترة عرض الصكوك للمساهمين في 1434/01/19 هـ (الموافق 2012/12/03 م) وتنتهي بعد 14 أيام عمل من ذلك التاريخ

فترة الطرح .....

100% من إجمالي القيمة الاسمية (كما هي معرفة في الشروط) للصكوك.

سعر الإصدار .....

تنتهي الصكوك في 26 ديسمبر 2015.

مدة الصكوك .....

تصدر الصكوك مقومة بالريال السعودي.

العملة .....

ستصدر الصكوك بفئات 100,000 ريال سعودي.

فئات الإصدار .....

ربع سنوية في يوم السادس والعشرون (26) من شهر مارس و يونيو و سبتمبر و ديسمبر من كل سنة ابتداءً من 26 مارس 2013م وحتى نهاية يوم 26 ديسمبر 2015م، أو إذا لم يكن أي من هذه الأيام يوم عمل كما هو معرّف في الشروط، فيكون يوم العمل التالي، وفي حال وقع ذلك اليوم في

تواريخ التوزيع الدوري .....

الشهر اللاحق، يتم تقديم تاريخ التوزيع الدوري إلى يوم العمل السابق له مباشرة.

سيدفع المصدر لحملة الصكوك في كل من تواريخ التوزيع الدوري، بالتناسب مع القيمة الاسمية للصكوك التي يمتلكها حملة الصكوك، مبلغ يعادل حاصل ضرب: (1) سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) لفترة التوزيع الدوري المنتهية مباشرة قبل تاريخ التوزيع الدوري ذلك مضاف إليه هامش و (2) عدد الأيام في فترة التوزيع الدوري تلك و (3) إجمالي القيمة الاسمية للصكوك والتي تكون جارية في تاريخ سجل التحويل السابق مباشرة لآخر يوم من فترة التوزيع الدوري، مقسوماً على 360.

أوركس السعودية، وعنوان مكتبها المسجل هو 343 شارع المعذر، ص.ب: 22890، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أنش أس بي سي العربية السعودية المحدودة، وعنوان مكتبها المسجل هو مبنى أنش أس بي سي، طريق العليا، حي المروج، ص ب: 9084 الرياض 11413، المملكة العربية السعودية.

أنش أس بي سي العربية السعودية المحدودة، وعنوان مكتبها المسجل هو مبنى أنش أس بي سي، طريق العليا، حي المروج، ص ب: 9084 الرياض 11413، المملكة العربية السعودية.

تداول، وعنوان مكتبها المسجل هو مبنى التعاونية، البرج الشمالي، طريق الملك فهد، ص ب: 60612، الرياض 11555، المملكة العربية السعودية.

هو إجمالي الدخل الناتج من موجودات الصكوك مطروحا منه رسوم إدارة موجودات الصكوك ورسوم الوكالة كما هي موضحة في الشروط.

تصدر الصكوك فقط على شكل إلكتروني مسجل وتتمثل في جميع الأوقات بحق في الصك الرئيسي (كما هو موضح في الشرط 2 (الصيغة والفئة)) بدون كويونات مرفقة، والتي سيتم إيداعها لدى وكيل حملة الصكوك، ما لم يشترط المسجل خلاف ذلك.

تمثل الصكوك حصصاً مشاعة في ملكية منفعة موجودات الصكوك وهي متكافئة القيمة دون أي أفضلية أو أولوية فيما بينها وتصدر على أساس أنها غير مدعمة برهن وليست ديون من الدرجة الأولى .

موجودات الإجارة الأصلية و الجديدة. وتتمثل موجودات الإجارة الأصلية في أي عقود إجارة لعقار، معدات، آلات، أو مركبات ميكانيكية منعقدة بين المصدر (كمؤجر) و أي طرف ثالث (كمستأجر) ، الموضحة في الجدول 1 من بيع موجودات الصكوك و اتفاقية التحويل، شريطة ما يلي: (1) ألا تكون هناك أي مبالغ مستحقة للمصدر وقائمة بموجب أي عقد إجارة لمدة (30) يوم أو أكثر؛ و (2) ألا تقل القيمة الإجمالية لموجودات الإجارة الأصلية عن مائة و عشرين بالمائة (120%) من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك.

تسترد الصكوك في تاريخ الانتهاء، إلا اذا تم استردادها، أو شرائها و إلغائها، قبل ذلك.

مبلغ التوزيع الدوري .....

مدير موجودات الصكوك .....

وكيل حملة الصكوك .....

مدير الدفعات .....

المسجل .....

صافي الدخل .....

صيغة الصكوك .....

وضع الصكوك .....

موجودات الصكوك .....

الاسترداد المقرر للصكوك .....

الاسترداد الإلزامي لموجودات الصكوك من قبل  
أوركس السعودية .....

على المصدر أن يلتزم بشراء الصكوك بسعر الشراء المعمول به في تاريخ  
الانتهاء (كما هو معرف في الشرط 1 ("تعريفات") من نشرة الإصدار  
هذه) أو بخلاف ذلك في الحالات المحددة الموضحة في الشرط 11-2  
("حالات الإخفاق") من نشرة الإصدار هذه.

الاسترداد المبكر للصكوك لأسباب تتعلق بالضريبة ...

يتم استرداد الصكوك بخيار من الطارح كاملة غير مجزئة، قبل تاريخ  
انتهائها فقط في حال وقوع حدث ضريبي حسبما ورد في الشرط 10-2  
(التصفية لأسباب ضريبية). ولأجل استرداد الصكوك، على الطارح شراء  
أصول الصكوك من وكيل حملة الصكوك بسعر الشراء. ولا يمكن  
الاسترداد المبكر للصكوك بخيار من الطارح في أي حالات أخرى.

سعر الشراء .....

مبلغ مستحق الدفع عند شراء الصكوك من قبل المصدر من وكيل حملة  
الصكوك. وسيكون سعر الشراء المنطبق على الصكوك 100٪ (كنسبة  
مئوية من القيمة الاسمية للصكوك).

الخسارة الكلية المتعلقة بأصل أساسي .....

يكون مدير موجودات الصكوك مسؤولاً عن التأكد من توفير التأمين  
المناسب للموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك. وفي حال  
وقوع حادثة خسارة كلية، فسيلتزم مدير موجودات الصكوك بالتأكد من دفع  
جميع عوائد التأمين الخاصة بذلك لإصلاح أو استبدال ذلك الأصل  
الأساسي خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ وقوع حادثة الخسارة الكلية.

وفي حال وقوع حادثة خسارة كلية، وتم دفع مبلغ يقل عن المبلغ الذي  
يغطيه التأمين إلى مدير موجودات الصكوك، فعندها سيتعهد مدير  
موجودات الصكوك بدفع مبلغ العجز عن الخسارة الكلية.

إذا لم تستخدم عوائد التأمين في إصلاح أو استبدال الأصل الأساسي خلال  
ثلاثين (30) يوماً من حادثة الخسارة الكلية، فسيكون على مدير موجودات  
الصكوك استخدام عوائد التأمين كدخل صافي وإيداع تلك المبالغ في حساب  
التجميع.

التعهدات والالتزامات .....

سيكون للصكوك ميزة الاستفادة من تعهدات والتزامات معينة أخرى كما  
هو موضح في الشرط 6 (التعهدات والالتزامات)، والتي تشمل مزايا تعهد  
سليبي (الشرط 6(ب)(i)). والذي قام المصدر بموجبه بالموافقة على أن لا  
يقوم هو وأن لا يسمح لأي من شركاته التابعة بإنشاء أي مصالح ضمان  
(بخلاف مصالح الضمان المسموح بها) (كما هي معرفه في الشروط) على  
جميع أو أي جزء من تعهداته المستقبلية وموجوداته وأرباحه ليضمن بها  
أية مديونية أو ضمان مديونية (كما هي معرفة في الشروط) بدون أن  
يضمن التزاماته لوكيل حملة الصكوك (لصالح حملة والصكوك وبالنيابة  
عنهم)، وذلك في الوقت نفسه أو قبل ذلك الوقت بشكل مساو وبنفس معدل  
مصلحة الضمان تلك، على أن يكون ذلك طبقاً لاتفاقية إعلان الوكالة  
والصكوك أو يتعين على المصدر أن يقدم ضمان آخر لتلك الالتزامات  
بحسب ما يتم اعتماده بقرار من الجمعية غير العادية.

اجتماعات حملة الصكوك .....

ورد ملخص عن أحكام عقد الاجتماعات لحملة الصكوك للتدارس بشأن  
الأمر المتعلقة بمصالحهم في الشرط 14 (اجتماعات حملة الصكوك،  
التعديل).



## تحويل ملكية الصكوك .....

يجوز تحويل ملكية الصكوك وفقاً للوائح والإجراءات التي يضعها المسجل، ومن خلال تقديم تلك المعلومات للمسجل حسبما تقتضيه اللوائح والتعليمات. يرجى مراجعة الشرط 3 (السجل وحق الملكية والتحويل) في الصفحة 149 و "الاكتتاب والبيع" في الصفحة 170 من نشرة الإصدار هذه، على التوالي.

## الضرائب .....

يتم دفع جميع الدفعات المتعلقة بالصكوك خالية من أي استقطاعات ضريبية في المملكة العربية السعودية ما لم تكن تلك الضرائب متطلبية بموجب النظام. وفي تلك الحالة، سيدفع المصدر تلك المبالغ الإضافية ويتم تسليم حملة الصكوك نفس المبالغ التي كانوا سيتسلمونها لو لم تحدث تلك الاستقطاعات أو الخصومات، وذلك في حدود توفر تلك المبالغ لتوزيعها على حملة الصكوك من صافي الدخل والاحتياطي.

## القانون (النظام) الحاكم .....

تخضع الصكوك ووثائق الصكوك لأنظمة المملكة وتفسر بموجبها.

## ملخص المعلومات الأساسية

ينبغي قراءة ملخص الإصدار أدناه كمقدمة للمعلومات الأكثر تفصيلاً الموجودة في مكان آخر من نشرة الإصدار هذه والتي تم استخلاص كامل هذا الملخص منها. وقد لا يحتوي هذا الملخص على كافة المعلومات التي يفترض على المستثمرين المحتملين اعتبارها قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الصكوك. لذلك، ينبغي أن يستند أي قرار يتخذه أي من المستثمرين المحتملين للاستثمار في الصكوك على دراسة لنشرة الإصدار هذه بأكملها. كما ينبغي قراءة كامل نشرة الإصدار هذه بعناية، بما في ذلك القوائم المالية والمذكرات ذات العلاقة، و المعلومات المذكورة تحت العناوين التالية "عوامل المخاطرة" و "إشعار هام" قبل اتخاذ أي قرار استثماري. وتأخذ المصطلحات غير المعرفة في هذا الملخص نفس المعاني الواردة لها في قسم "المصطلحات والتعريفات" من نشرة الإصدار هذه.

### وصف شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي

أوركس السعودية للتأجير التمويلي ("أوركس السعودية") هي شركة مساهمة مقفلة تأسست في المملكة العربية السعودية ("المملكة") بتاريخ 1421/9/15 هـ (الموافق 11 ديسمبر 2000م) بموجب قرار وزير التجارة والصناعة رقم 1662 معلناً تأسيس الشركة وذات سجل تجاري رقم 1010163957 و تاريخ 1421/10/21 هـ (الموافق 16 يناير 2001م).

أوركس السعودية هي شركة تأجير تمويلي تقدم خدمات التأجير لعدد من القطاعات الاقتصادية في جميع أنحاء المملكة. وتعمل أوركس السعودية كمؤسسة مالية غير مصرفية مرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي ("مؤسسة النقد")، وكانت أول شركة تأجير تمويلي للأغراض العامة يتم ترخيصها من قبل مؤسسة النقد (بموجب الترخيص رقم 1452/م/ظ/م أ ت) لتقديم خدمات التمويل على المدى المتوسط مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وقد حصلت أوركس السعودية على ترخيص غير صناعي برقم 99 وتاريخ 1421/2/27 هـ (الموافق 31 مايو 2000م) من قبل وزارة الصناعة والكهرباء التي كانت تُعنى بهذه التراخيص آنذاك قبل انتقال هذه المهمة إلى الهيئة العامة للاستثمار ("هيئة الاستثمار") المسنولة حالياً عن إصدار تراخيص الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى ترخيص استثمار أجنبي ساري المفعول برقم 102030093785 صادر عن هيئة الاستثمار بتاريخ 1430/9/11 هـ (الموافق 1 سبتمبر 2009م).

بلغ رأسمال أوركس السعودية كما بتاريخ هذه النشرة 340 مليون ريال سعودي مقسماً إلى 34 مليون سهماً عادياً بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد.

كانت أوركس السعودية قد باشرت أعمالها التجارية في شهر مايو من عام 2001، ونمت منذ ذلك الحين لتصبح واحدة من أكبر شركات التأجير التمويلي في المملكة بحسب قيمة الموجودات المؤجرة.

تشمل الموجودات التي تمولها أوركس السعودية الآلات ومعدات المصانع والمركبات التجارية والميكانيكية (مركبات النقل والسيارات) والأصول التجارية والعقارات، وتُوجر أوركس السعودية عموماً أي نوع من الممتلكات سواء المنقولة أو غير المنقولة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مباني المصانع والمستودعات والمعدات المستخدمة في قطاعات الإنتاج والبناء والزراعة والصحة والنقل والخدمات.

تخدم أوركس السعودية عملائها في مختلف القطاعات بما في ذلك: الصناعة، البناء، المقاولات، الخدمات، التجارة، وغيرها.

عملت الشركة في البداية من مقرها الرئيسي في الرياض، أما الآن فتمارس أنشطتها من خلال خمسة فروع في المملكة ولها مكاتب في الرياض، جدة، الخبر، الجبيل، وخميس مشيط.

### الرؤية، الرسالة، و الاستراتيجية العامة

#### الرؤية

"تتمثل رؤية أوركس السعودية للتأجير التمويلي في خلق قيمة اقتصادية كبيرة لمساهميها وعملائها وموظفيها وأصحاب المصالح الأخرى ومضاعفة فوائد الوساطة التمويلية للمجتمع بصورة عامة."

#### الرسالة

"تتمثل رسالة أوركس السعودية للتأجير التمويلي في توفير تمويل متوسط المدى للموجودات لكافة القطاعات الاقتصادية المنتجة في المملكة العربية السعودية مع تأكيد خاص على خدمة احتياجات المؤسسات الصغيرة إلى متوسط الحجم وبهذا تساعد في خدمة تمتد وتوسع آلية تقديم التمويل في المملكة. وتسعى أوركس السعودية للتأجير التمويلي جاهدة من أجل التقدم وتوفير قيمة حقيقية ودائمة لعملائنا. وتجتهد أوركس السعودية للتأجير التمويلي للارتقاء بأخلاق المهنة ولخلق ثقافة الانفتاح والتنمية الفردية والاجتماعية وذلك بتقديم المبادرات والأداء الجيد."

تتضمن النقاط التالية الأهداف الإستراتيجية لأوركس السعودية للتأجير التمويلي والوسائل التي سيتم تحقيق تلك الأهداف من خلالها:

- مواصلة تطوير سوقها الرئيسي في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية من خلال تطوير شبكة مكاتبها الإقليمية وذلك بهدف زيادة قاعدة عملاء أوركس السعودية وبالتالي زيادة حجم عقود التأجير التي تبرمها.
- تحقيق المزيد من التوسع والتنوع لمحفظه التأجير من خلال التوسع في قطاعات وفئات موجودات جديدة وأيضاً من خلال طرح منتجات جديدة كخدمة التمويل التأجيري المشترك للتأجير لاستيفاء المتطلبات السوقية. ومن شأن هذا التنوع تخفيف مخاطر أوركس السعودية في حالة تراجع أي من القطاعات.
- المزيد من التوسع والتنوع لقاعدة العملاء من خلال الانفتاح على قطاعات خلاف قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال (1) استهداف المعاملات "ذات القيم الكبيرة" مع شركات رئيسية، (2) تعزيز سجل نجاح الشركة في هيكلة ترتيبات تأجير تمويلي حسب الطلب ومعقدة في الغالب.
- تحقيق المزيد من التنوع لمصادر التمويل من خلال زيادة التعرض لأسواق رأس المال المحلية، بما في ذلك من خلال إصدار سندات دين كالصكوك والاقتراض من مجموعة من المؤسسات المالية المحلية والعالمية.
- مواصلة تطوير خبرة ومعرفة الموظفين من خلال التركيز على التدريب المتواصل للموظفين.

#### المزايا التنافسية ونقاط القوة

تتمتع أوركس السعودية بالمزايا التنافسية ونقاط القوة الرئيسية التالية:

- تتميز أوركس السعودية بقدرتها على استخدام علامة أوركس التجارية المعروفة على المستوى العالمي في عالم التأجير التمويلي. إضافة إلى ذلك، وحيث أن أوركس السعودية كانت أول شركة تأجير تمويلي يتم ترخيصها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للعمل في المملكة وشاركت بفعالية في سوق التأجير التمويلي في المملكة منذ ذلك الحين، فقد تمكنت أوركس السعودية من ترسيخ مكانتها كاسم معروف في هذا السوق.
- طورت أوركس السعودية محفظة تأجير تمويلي واسعة التنوع من ناحية العملاء والقطاعات الاقتصادية وتصنيف الموجودات المؤجرة والتي تتميز بانخفاض نسبة التعثر والتي بلغت 0.91% فقط كما في 31 ديسمبر 2011م و 0.74% كما في 31 ديسمبر 2010م.
- تتمتع أوركس السعودية بميزة كونها أحد أعضاء مجموعة أوركس كوربوريشن وإمكانية استفادتها من الخبرة المكثفة في مجال التأجير التمويلي والدعم من قبل أوركس كوربوريشن والشركات التابعة لها. وتتميز أوركس السعودية بقدرتها على الحصول على المساندة الفنية والإدارية من أوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان بدون أي مقابل إضافة إلى استفادتها من خبرتهما ومعرفتهما في تطوير وتنفيذ عمليات تأجير تمويلي مخصصة.
- تأسست أوركس السعودية كشركة تأجير تمويلي مستقلة في المملكة، أي أنها غير مرتبطة بأي ترتيبات حصرية مع أي عملاء أو بائعين. وبناء على ذلك لا ينظر إلى أوركس السعودية نفسها من قبل أي عميل تأجير تمويلي على أنها منافس مباشر أو أنها مرتبطة بأي منافس مباشر في أعمالها.
- تتمتع الإدارة العليا لأوركس السعودية بخبرات واسعة في مجال أعمال التأجير والخدمات المصرفية والتمويلية. وقد قام فريق الإدارة العليا منذ أن باشرت الشركة عملياتها التجارية بتوجيه أوركس السعودية إلى مرحلة من النمو والتنوع، وتعاملت الإدارة بشكل ناجح مع تحديات الأزمة المالية العالمية، كما أنها تتمتع بالخبرة اللازمة لمواصلة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لأوركس.

#### نظرة عامة إلى السوق

يخضع قطاع التأجير التمويلي في المملكة لإشراف مؤسسة النقد (راجع "معلومات السوق والقطاع - لمحة عامة حول قطاع التأجير في المملكة"). يوجد في الوقت الحاضر شركتي تأجير اثنتين فقط حصلتا على ترخيص مؤسسة النقد وهما أوركس السعودية وشركة الأمثال ("الأمثال"). أما بقية شركات التأجير والتقسيم، فهي إما مرخصة من قبل وزارة التجارة والصناعة أو هي عمليات / أقسام تابعة لموردين كبار يوفرون خدمات تمويل تأجيري ذات صلة بالمنتجات الخاصة بهم، على سبيل المثال:

1. شركة أجل للخدمات التمويلية.
2. شركة النايفات للتقسيط.
3. شركة كرناف للاستثمار والتقسيط.
4. شركة عبداللطيف جميل تقسيط وإجارة.
5. شركة اليسر للتقسيط.

تشمل حقول التركيز الرئيسية لقطاع التأجير في المملكة ما يلي: القطاع الصناعي (تأجير الآلات والمعدات)، وقطاع العقارات (العقارات السكنية والتجارية) وقطاع المركبات الميكانيكية (المركبات التجارية و المخصصة للتجزئة).

## ملخص المعلومات المالية

ينبغي قراءة ملخص المعلومات المالية أدناه بالتزامن مع "مناقشات و تحليلات الإدارة للوضع المالي و نتائج التشغيل" في الصفحة 86 من هذه النشرة، و القوائم المالية المدققة لأوركس السعودية و المذكرات المتعلقة بها للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009، 2010، و 2011م والأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2012م، و الموجودة في المرفق (أ) (القوائم المالية) من نشرة الإصدار هذه. تم استخراج ملخص المعلومات المالية من القوائم المالية المدققة لأوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009، 2010، و 2011م والأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2012م. من المهم الإشارة إلى أن الأرقام المقارنة لفترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2011م غير مدققة وقد تم استخراجها من المعلومات المقارنة المتوفرة في القوائم المالية المدققة للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2012م. القيمة العادلة للمشتقات واحتياطي تحوط التدفقات النقدية لم تكن ممثلة في القوائم المالية المدققة لأوركس السعودية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م، وقد تم استخراجها من المعلومات المقارنة المتوفرة في القوائم المالية المدققة لأوركس السعودية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010م.

الإحالات إلى "معدل النمو السنوي المركب" تشير إلى معدل النمو السنوي المركب خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م وحتى 31 ديسمبر 2011م. والإحالات إلى معدل النمو السنوي المركب السلبي خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م وحتى 2011م تشير إلى اتجاه في انخفاض.

ملخص قائمة الدخل	السنة المنتهية في 31 ديسمبر					
	الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو			السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
	2012	2011	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009
معدل التغيير	بآلاف الريالات السعودية		بآلاف الريالات السعودية			
%						
الدخل						
دخل التأجير التمويلي	77,890	63,322	7.4 %	133,098	118,201	115,402
دخل الاستثمار	0	0	100.0-%	-	4	15
مصروفات العمولات الخاصة شاملة مصروفات المعاملات المستهلكة	(11,487)	(8,596)	30.1-%	(15,973)	(25,059)	(32,705)
صافي دخل التأجير التمويلي والاستثمار	66,413	54,726	19.0 %	117,126	93,145	82,712
دخل التشغيل الأخرى	749	502	34.6-%	829	1,330	1,936
مجموع دخل التشغيل	67,162	55,227	18.0 %	117,954	94,475	84,648
مجموع مصروفات التشغيل	23,909	19,872	2.9 %	44,189	40,544	41,761
صافي الدخل للسنة	43,253	35,356	31.1 %	73,765	53,931	42,887

كما في 30 يونيو		كما في 31 ديسمبر			ملخص الميزانية العمومية
2012	2011	2011	2010	2009	
بآلاف الريالات السعودية					
					الموجودات
93,841	31,340	70,929	41,001	16,371	النقد والأدوات المعادلة للنقد
1,335,696	1,033,224	1,159,110	945,562	948,522	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي
8,881	6,406	5,917	3,765	3,145	السلف، الدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى.
1,787	1,613	1,795	1,732	2,129	الموجودات الثابتة
1,440,204	1,072,581	1,237,751	992,061	970,167	مجموع الموجودات
					المطلوبات

616,986	260,486	314,261	122,930	162,104	قروض قصيرة الأجل (بما في ذلك الاستحقاق الحالي للقروض طويلة الأجل)
164,903	69,878	62,126	52,407	23,431	الذمم الدائنة
40,261	39,509	32,750	38,310	32,648	المصروفات المتركمة والمطلوبات الأخرى
187,654	332,293	422,443	427,709	441,138	قروض طويلة الأجل
5,916	4,661	5,332	4,132	3,266	تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
134	154	77	287	604	القيمة العادلة للمشتقات
<b>1,015,854</b>	<b>706,980</b>	<b>836,989</b>	<b>645,775</b>	<b>663,192</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>424,350</b>	<b>365,601</b>	<b>400,762</b>	<b>346,286</b>	<b>306,975</b>	<b>مجموع حقوق المساهمين</b>
<b>1,440,204</b>	<b>1,072,581</b>	<b>1,237,751</b>	<b>992,061</b>	<b>970,167</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو		السنة المنتهية في 31 ديسمبر					ملخص قائمة التدفقات النقدية
معدل التغير	2012	2011	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
%	بالآلاف الريالات السعودية		بالآلاف الريالات السعودية				
<b>31.9%</b>	<b>(24,053)</b>	<b>(35,335)</b>	لا يذكر	(136,871)	91,492	195,799	صافي النقد (المستخدم) / من نشاطات التشغيل
65.7%	(343)	(207)	35.2%	(706)	(287)	(386)	صافي النقد المستخدم في نشاطات الاستثمار
82.8%	47,309	25,880	لا يذكر	167,505	(66,575)	(227,409)	صافي النقد (المستخدم) / من نشاطات التمويل
<b>337.1%</b>	<b>22,912</b>	<b>(9,662)</b>	لا يذكر	29,927	24,631	(31,996)	صافي التغير في النقد و الأدوات المعادلة للنقد
73.0%	70,929	41,001	7.9-%	41,001	16,371	48,367	النقد و الأدوات المعادلة للنقد في بداية السنة
<b>199.4%</b>	<b>93,841</b>	<b>31,340</b>	<b>108.1%</b>	70,929	41,001	16,371	النقد و الأدوات المعادلة للنقد في نهاية السنة

الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو		السنة المنتهية في 31 ديسمبر			النسب الرئيسية
2012	2011	2011	2010	2009	
بالآلاف الريالات السعودية		% (ما لم ينص على خلاف ذلك)			
					الربحية
لا يذكر	لا يذكر	9.31%	7.95%	6.75%	صافي هامش العمولة
30.40%	31.14%	33.00%	33.92%	35.59%	إجمالي التكلفة إلى الدخل
35.60%	35.98%	37.46%	42.91%	49.34%	صافي التكلفة إلى الدخل
55.53%	55.83%	55.42%	45.63%	37.16%	صافي الهامش
لا يذكر	لا يذكر	6.62%	5.50%	4.04%	العائد على متوسط الموجودات
لا يذكر	لا يذكر	19.75%	16.51%	14.48%	العائد على متوسط حقوق الملكية
					جودة المحفظة
1.11%	1.08%	0.91%	0.74%	1.6%	عقود الإيجار المتعثرة على محفظة التأجير (قبل المخصصات)

x 4.70	x 5.30	x 6.03	x 7.82	x 3.05	احتياطات خسائر الإيجار على عقود الإيجار المتعثرة (x)
					<b>التأثير و الرسملة</b>
x 2.39	x 1.93	x 2.09	x 1.86	x 2.16	إجمالي الالتزامات على حصص المساهمين (x)
x 1.90	x 1.62	x 1.84	x 1.59	x 1.97	إجمالي الدين على حصص المساهمين (x)
% 65.47	% 61.85	% 64.77	% 61.39	% 66.27	إجمالي الدين على إجمالي رأس المال
% 29.46	% 34.09	% 32.38	% 34.91	% 31.64	حصص المساهمين على إجمالي الموجودات
% 26.86	% 29.39	% 28.68	% 30.43	% 28.09	نسبة الدرجة 1
% 28.11	% 30.64	% 29.93	% 31.68	% 29.34	نسبة إجمالي رأس المال

حيث:

- "صافي هامش العمولة" هو (دخل التأجير التمويلي مضافاً إليه دخل الاستثمار مقسوماً على صافي الاستثمارات في التمويل التأجيري) مطروحاً منه (إجمالي العمولات الخاصة مقسومة على إجمالي الاقتراضات) ؛
- "إجمالي التكلفة إلى الدخل" هو نسبة إجمالي المصاريف التشغيلية مقسومة على مجموع (دخل الاستثمار والتمويل التأجيري مضافاً إليه الدخل الأخر)؛
- "صافي التكلفة إلى الدخل" هو نسبة إجمالي المصاريف التشغيلية مقسومة على إجمالي دخل التشغيل؛
- "صافي الهامش" هو نسبة صافي الدخل مقسوماً على دخل الاستثمار و التأجير التمويلي؛
- "العائد على متوسط الموجودات" هو نسبة صافي الدخل لتلك السنة مقسوماً على متوسط إجمالي الموجودات (أي رصيد الافتتاح والإقفال لتلك السنة)؛
- "العائد على متوسط حقوق الملكية" هو نسبة صافي الدخل لتلك السنة مقسوماً على متوسط حقوق ملكية المساهمين (أي رصيد الافتتاح والإقفال لتلك السنة)؛
- "عقود الإيجار غير العاملة على محفظة التأجير ( قبل المخصصات)" هي نسبة صافي عقود الإيجار غير العاملة مقسومة على صافي الاستثمارات في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)؛
- "احتياطات خسائر الإيجار على عقود الإيجار غير العاملة" هو نسبة احتياطات خسائر الإيجار مقسومة على صافي عقود الإيجار غير العاملة؛ و
- "إجمالي الدين على إجمالي رأس المال" هو نسبة إجمالي الدين مقسوماً على مجموع ( إجمالي الدين و حقوق ملكية المساهمين).

## جدول المحتويات

الصفحة	
13	المصطلحات والتعريفات
20	هيكل العملية و التدفقات النقدية
22	عوامل المخاطرة
32	معلومات السوق والقطاع
41	وصف أوركس السعودية
69	الإدارة و الموظفين
86	مناقشات وتحليلات الإدارة للمركز المالي ونتائج التشغيل
41	استخدام مصروفات و متحصلات الاكتتاب في الصكوك
142	شروط وأحكام الصكوك
162	ملخص وثائق الصكوك
167	لجنة الرقابة الشرعية والفتوى
168	الضريبة والزكاة
170	الاكتتاب والبيع
172	معلومات قانونية
181	معلومات عامة
183	الملحق أ (القوائم المالية)



## المصطلحات والتعريفات

ستحمل المصطلحات حيثما وردت في نشرة الإصدار هذه، المعاني الموضحة أدناه:

"أتعاب الوكالة"	تعني الأتعاب والمصاريف المستمرة (إن وجدت) التي تدفع لمدير الدفعات ووكيل حملة الصكوك لقاء خدماتهم فيما يتعلق بالصكوك وكما هو موضح بالتفصيل في اتفاقية إدارة المدفوعات، أو حسب الحالة، في إعلان الوكالة؛
"الملكية المصرح بها"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 2 من نشرة الإصدار وعنوانه (الصيغة والفئة)؛
"الهيئة"	تعني هيئة السوق المالية في المملكة؛
"المجلس"	يعني مجلس إدارة أوركس السعودية؛
"يوم عمل"	يعني اليوم الذي تفتح فيه البنوك التجارية أبوابها للعمل المعتاد في المملكة العربية السعودية؛
"الفترة المقفلة"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 3 (هـ) من نشرة الإصدار "تواريخ تسجيل تحويل الملكية والفترات المقفلة"؛
"تاريخ الإقفال"	يعني 10 أيام عمل من نهاية فترة العرض للمستثمرين؛
"حساب التجميع"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛
"اللجنة"	تعني لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والتي تأسست بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2 هـ (الموافق 31 يوليو 2003م) أو أي هيئة تحل محلها؛
"نظام الشركات"	يعني نظام الشركات في المملكة العربية السعودية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 1385/3/22 هـ (الموافق 1965/7/20م) وجميع تعديلاته؛
"الشروط"	تعني شروط وأحكام الصكوك؛
"إعلان الوكالة"	يعني إعلان الوكالة المؤرخ في تاريخ الإقفال بين الطارح ووكيل حملة الصكوك؛
"حالة الإخفاق"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 11-2 (حالات الإخفاق)؛
"تاريخ حالة الإخفاق"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 11-2 (حالات الإخفاق)؛
"إشعار حالة الإخفاق"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 11-2 (حالات الإخفاق)؛
"حالة الممارسة"	تعني تاريخ حالة من حالات الإخفاق أو تاريخ الانتهاء؛
"إشعار الممارسة"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 11-1 (تاريخ الانتهاء)؛
"فترة الممارسة"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 11-2 (حالات الإخفاق)؛
"تاريخ الانتهاء"	يعني تاريخ التوزيع الدوري الأخير الواقع في أو بالقرب من 26 ديسمبر 2015م؛
"القرار غير العادي"	يعني القرار الذي يصدر عن اجتماع لحملة الصكوك ينعقد حسب الموجودات بأغلبية لا تقل عن واحد وخمسين في المائة (51%) من القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك الممثلة في الاجتماع؛
"فترة السند لأمر الأولي"	تعني فترة الأحد عشر (11) شهرا التالية مباشرة لتاريخ الإقفال؛
"المساهمون المؤسسون"	يعني البنك السعودي للاستثمار، مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة، وأوركس كوربوريشن، وأوركس الباكستان للتأجير التمويلي المحدودة، ومؤسسة التمويل الدولية؛
"مجلس التعاون"	يعني مجلس التعاون الخليجي؛
"الصك الرئيسي"	يعني النموذج المسجل للصك الرئيسي الذي يمثل الصكوك؛
"الحكومة"	تعني حكومة المملكة العربية السعودية؛

<p>يعني، فيما يتعلق بأي مديونية لأي شخص، أي التزام من أي شخص آخر بتسديد تلك المديونية بما في ذلك ودون حصر:</p> <p>(أ) أي التزام بشراء تلك المديونية؛</p> <p>(ب) أي التزام بإقراض أموال أو شراء أسهم أو الاكتتاب في أسهم أو أي أوراق مالية أو شراء موجودات أو خدمات من أجل توفير الأموال اللازمة لتسديد تلك المديونية؛</p> <p>(ت) أي تعويض عن نتائج التقصير في تسديد تلك المديونية؛</p> <p>(ث) أي اتفاقية أخرى لتحمل مسؤولية تلك المديونية؛</p>	<p>"الضمان"</p>
<p>تعني مؤسسة التمويل الدولية؛</p>	<p>"IFC"</p>
<p>تعني أي مديونية مقابل أو تتعلق بما يلي:</p> <p>(أ) مبالغ مقترضة؛</p> <p>(ب) أي مبالغ يتم جمعها من خلال القبول بموجب أي تسهيلات ائتمانية للقبول أو ما يعادلها إلكترونياً؛</p> <p>(ج) أي مبالغ تم جمعها بموجب أي سندات دين أو سندات مشابهة؛</p> <p>(د) مبلغ أي التزامات خاصة بعقود إيجار أو شراء بالتقسيط يتم التعامل معها، وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة لدى المصدر، على أنها تمويل أو رأسمال تأجيري؛</p> <p>(هـ) ذمم مدينة يتم بيعها أو خصمها (بخلاف أي ذمم مدينة إلى الحد الذي تباع فيه بدون حق الرجوع)؛</p> <p>(و) أي مبالغ يتم جمعها بموجب أي عملية أخرى (بما في ذلك دون حصر اتفاقية بيع أجل أو اتفاقية شراء) لها نفس الأثر التجاري للاقتراض؛</p> <p>(ز) أي صفقة مشتقة يتم إبرامها فيما يتعلق بالحماية أو الاستفادة من أي تقلبات في أي معدلات أو أسعار (وعند حساب قيمة الصفقة المشتقة تلك، تؤخذ قيمة السوق اليومية فقط في الحسبان)؛</p> <p>(ح) أي التزام مقابل بالتعويض فيما يتعلق بضمان، أو تعويض، أو سند، أو خطاب اعتماد يدفع عند الاقتضاء؛ أو خطاب اعتماد مستندي أو أي أداة أخرى يصدرها مصرف أو مؤسسة مالية، باستثناء أي سندات أداء؛</p> <p>(ط) أي مبلغ لأي مطلوبات بموجب سلفة أو اتفاق شراء مؤجلة إذا كان أحد الأسباب الرئيسية وراء الدخول في هذه الاتفاقية هو الحصول على تمويل؛</p> <p>(ي) أية التزامات يتم تحملها فيما يتعلق بأي ترتيبات تمويل إسلامي؛ و</p> <p>(ك) (من دون احتساب مزدوج) مبلغ أي التزامات فيما يتعلق بأي ضمان أو تعويض عن أي من البنود المشار إليها في الفقرتين (أ) إلى (ي) أعلاه؛</p>	<p>"المديونية"</p>
<p>يعني مبلغاً مساوياً للمبلغ المطلوب لإعادة أو استبدال الموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك التي تعرضت لحادثة خسارة كلية؛</p>	<p>"المبلغ الذي يغطيه التأمين"</p>
<p>تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛</p>	<p>"عوائد التأمين"</p>
<p>يعني النموذج المطلوب تقديمه إلى مدير الإصدار ومدير استقبال العروض قبل نهاية فترة عرض المستثمرين من قبل الأشخاص الراغبين في الاستثمار في الصكوك؛</p>	<p>"نموذج طلب المستثمر"</p>
<p>تعني فترة تقديم عروض المستثمرين للصكوك التي تبدأ من 1434/01/19 هـ (الموافق 2012/12/03 م) وتنتهي بعد 14 أيام عمل من ذلك التاريخ، ما لم يتم الإشعار بخلاف ذلك من قبل المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض؛</p>	<p>"فترة تقديم عروض المستثمرين"</p>
<p>تعني مقايضات أسعار الفائدة؛</p>	<p>"IRS"</p>
<p>يعني شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي بصفتها المصدر للصكوك؛</p>	<p>"المصدر"</p>
<p>تعني اتفاقية المشروع المشترك المؤرخة في 2000/6/17م المبرمة بين المساهمين المؤسسين؛</p>	<p>"اتفاقية المشروع المشترك"</p>

"المملكة"	تعني المملكة العربية السعودية؛
"مبلغ الدفعة المتأخرة"	يعني فيما يتعلق بأي مبلغ متأخر السداد مبلغ الدفعة المتأخرة، الذي سيدفع إلى جهة خيرية من اختيار وكيل حملة الصكوك، والذي يتم حسابه على أساس يومي، فيما يتعلق بالفترة من، وشاملاً، تاريخ استحقاق ذلك المبلغ المتأخر ولا يشمل تاريخ التسوية المبلغ المتأخر بالكامل، كنتاج لـ: (1) اثنان بالمائة (2%) سنوياً؛ (2) المبلغ المتأخر سداً؛ و(3) عدد الأيام التي ظل فيها المبلغ سداً قائماً مقسوماً على 360؛
"مدير الإصدار ومدير استقبال العروض"	يعني شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار، بصفتها مدير الإصدار ومدير استقبال العروض؛
"الموجودات الموجرة"	تعني الموجودات التي توجرها أوركس السعودية عموماً وتشمل، آلات ومعدات المصانع مثل الرافعات الرأسية، ومعدات استخراج النفط؛ آلات التصنيع والصناعات الغذائية؛ المركبات ومعدات النقل مثل الجرارات، المقطورات، الرافعات الشوكية، الحافلات، السيارات، الشاحنات، والشاحنات المقلدة، والمحركات الأساسية، والمعدات والأجهزة المكننية وغيرها مثل آلات التصوير، أجهزة الحاسب الآلي، الموجهات، المكيفات والمعدات الطبية؛ والموجودات الأخرى مثل مباني المصانع والمستودعات والمظلات؛
"الهامش"	يعني 1.65 %؛
"وزارة التجارة والصناعة"	تعني وزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية؛
"لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية"	تعني لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية التي تأسست بموجب قرارات وزير التجارة رقم 353 و 354 بتاريخ 1388/5/11 هـ (الموافق 5 أغسطس 1968م) ورقم 358 بتاريخ 1388/5/16 هـ (الموافق 10 أغسطس 1968م) أو أي هيئة تحل محلها؛
"صافي الدخل"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛
"موجودات الإجارة الجديدة"	تعني أي عقد إجارة للعقارات أو المعدات أو الآلات أو المركبات الميكانيكية يتم إبرامه بين المصدر (كمؤجر) وطرف ثالث (كمستأجر) ويتم تحديده في الجدول المرفق بإشعار الاستبدال، شريطة أن لا يكون المبلغ المستحق للمصدر بموجب عقد الإجارة متأخر الدفع لفترة ثلاثين (30) يوماً أو أكثر؛
"القيمة الاسمية"	تعني القيمة الاسمية للصكوك، وهي 100,000 ريال سعودي؛
"أوركس الباكستان"	تعني شركة أوركس الباكستان للتأجير التمويلي المحدودة؛
"سند لأمر"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ج) (استخدام العائدات - حساب التجميع، المبالغ المسحوبة وسندات لأمر)؛
"فترة سند لأمر"	هي فترة السند لأمر الأولى وكل فترة إحدى عشر (11) شهراً التالية مباشرة لفترة السند لأمر الأولى؛
"موجودات الإجارة الأصلية"	تعني أي عقد إجارة للعقارات أو المعدات أو الآلات أو المركبات الميكانيكية يتم إبرامه بين المصدر (كمؤجر) وطرف ثالث (كمستأجر) ويتم تحديده في الجدول المرفق بإشعار الاستبدال، شريطة (1) أن لا يكون هناك مبلغ مستحق على المصدر بموجب عقد الإجارة متأخر الدفع لفترة ثلاثين (30) يوماً أو أكثر؛ و (2) أن لا تقل القيمة الإجمالية لموجودات الإجارة الأصلية عن نسبة مائة وعشرين في المائة (120%) من القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك؛
"أوركس كوربوريشن"	تعني شركة أوركس كوربوريشن؛
"المبلغ المتأخر الدفع"	يعني أي مبلغ لا يقوم المصدر بدفعه ويكون مستحقاً وواجب الدفع وفقاً لمستندات الصكوك؛
"مبلغ التوزيع الدوري الجزئي"	يعني، فيما يتعلق بأي يوم يقوم فيه المصدر باسترداد الصكوك بسبب وقوع حالة إخفاق أو حدث ضريبي، مبلغ يتم احتسابه كما يلي: $\text{س} \times (\text{ص} + \text{هـ}) \times \text{ي}$ <p style="text-align: center;">ك</p> <p>حيث أن:</p> $\text{س} = \text{إجمالي المبلغ الاسمي لتلك الصكوك كما هي متداولة في تاريخ سجل التحويل السابق}$

<p>مباشرة لتاريخ ذلك الاسترداد؛</p> <p>ص = سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) لفترة التوزيع الدوري التي يقع فيها تاريخ ذلك الاسترداد؛</p> <p>هـ = الهامش؛</p> <p>ي = عدد الأيام بين التاريخ السابق لمباشرة لتاريخ التوزيع الدوري وتاريخ ذلك الاسترداد؛ و</p> <p>ك = عدد الأيام بين التاريخ السابق لمباشرة لتاريخ التوزيع الدوري وتاريخ التوزيع الدوري القادم المجدول الذي يتم احتسابه على أساس أن السنة تتكون من 360 يوماً؛</p>	
<p>تعني اتفاقية إدارة الدفعات المعقودة في أو قبل تاريخ الإقفال بين وكلاء حملة الصكوك والطراح إتش إس بي سي السعودية المحدودة؛</p>	<p>"اتفاقية إدارة الدفعات"</p>
<p>يعني إتش إس بي سي السعودية المحدودة وعنوانها المسجل مبنى إتش إس بي سي، طريق العليا، حي المروج، ص.ب. 9084، الرياض 11413، المملكة العربية السعودية، وأي خلف له أو أي مدير دفعات آخر معين للصكوك؛</p>	<p>"مدير الدفعات"</p>
<p>يحمل المعنى المحدد له في الشرط 7 (ب) (سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور))؛</p>	<p>"تاريخ التحديد الدوري"</p>
<p>يحمل المعنى المحدد له في الشرط 7 (أ) (تواريخ التوزيع الدوري)؛</p>	<p>" مبلغ التوزيع الدوري"</p>
<p>يعني يوم السادس والعشرون (26) من شهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ابتداءً من 26 مارس 2013 وحتى نهاية يوم 26 ديسمبر 2015م، أو إذا لم يكن أي من هذه الأيام يوم عمل، فيكون يوم العمل التالي له مباشرة، وفي حال وقع ذلك اليوم في الشهر اللاحق، فيتم تقديمه إلى يوم العمل السابق لمباشرة لتاريخ التوزيع الدوري؛</p>	<p>"تاريخ التوزيع الدوري"</p>
<p>تعني الفترة من بداية تاريخ الإقفال حتى بداية أول تاريخ توزيع دوري، وكل فترة متعاقبة من ذلك التاريخ وشاملاً تاريخ التوزيع الدوري، ولكنه باستثناء تاريخ التوزيع الدوري التالي اللاحق؛</p>	<p>"فترة التوزيع الدوري"</p>
<p>يعني الضمانات على أي موجودات أو عوائد حالية أو مستقبلية للمصدر أو أي جزء منها فيما يتعلق بـ:</p> <p>(أ) الضمانات التي يتم إنشاؤها وفقاً لهذه الصكوك؛</p> <p>(ب) الضمانات القائمة في تاريخ الإقفال والتي تم الإفصاح عنها لوكيل حملة الصكوك؛</p> <p>(ج) أي ضمانات قائمة على أي من الممتلكات في وقت الاستحواذ على هذه الممتلكات (أو على ممتلكات أي شخص في الوقت الذي يصبح فيه ذلك الشخص تابعاً للمصدر، أو يتم دمجها أو توحيده مع المصدر أو أي شركة تابعة له)، شريطة أن لا يتم إنشاء الضمانات هذه تحسباً لمثل هذا الحادث؛</p> <p>(د) الضمانات الخاصة بالضرائب، أو التقييمات أو الرسوم الحكومية أو المطالبات التي لم تصبح متأخرة الدفع بعد أو لا زال معترض عليها بحسن نية بموجب الإجراءات القضائية المناسبة التي وضعها بسرعة ويتم التوصل إليها بجدية، شريطة أن يتم توفير أي احتياطي أو أي مخصص آخر مناسب حسب المطلوب وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة من قبل المصدر؛</p> <p>(هـ) الضمانات التي تفرض بموجب القانون، في كل حالة يتم تكبدها في إطار المسار العادي للأعمال؛</p> <p>(و) أي تجديد أو استبدال لأي ضمانات مسموح بها في أي من الفقرات (أ) إلى (د) (بكاملها) أعلاه، شريطة أنه، فيما يتعلق بأي ضمانات، لم يزد المبلغ الأصلي المضمون، وأن الضمانات لم يتم توسيعها لتشمل أي موجودات إضافية (ما عدا عوائد تلك الموجودات)؛</p> <p>(ز) أي ضمانات أخرى (غير مشمولة في الفقرات من (أ) إلى (و) (بكاملها) أعلاه) يتم إبرامها في إطار المسار العادي للأعمال وفق شروط متكافئة على (1) أن لا تتجاوز الضمانات نسبة مائة وعشرين في المائة (120%) من قيمة المديونية التي يتم تأمينها، و (2) لا يقوم المصدر بإعطاء إشعار، أو الحصول على أي إقرار من الطرف المقابل ذي العلاقة، المسجل أو غير ذلك المنفذ للضمانات تلك، دون أن يكون في نفس الوقت أو قبله، قد أعطى إشعاراً، وحصل على إقرار، مسجل أو مكمل، للضمانات التي يتم إيجادها وفقاً للصكوك؛</p>	<p>"الضمانات المسموح بها"</p>

"الشخص"	يعني أي فرد أو شركة أو مؤسسة أو شراكة أو مشروع مشترك أو جمعية أو منظمة أو حكومة أو هيئة حكومية أو منشأة أخرى سواء كان لها شخصية قانونية مستقلة أم لا؛
"تقرير المحفظة"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 6 (التعهدات والإقرارات)؛
"نشرة الإصدار" أو "النشرة"	يُقصد بها نشرة الإصدار المؤرخة في 1434/02/13 هـ الموافق 2012/12/26 م والخاصة بالصكوك؛
"سعر الشراء"	يعني اعتباراً من أي تاريخ، ناتج إجمالي المبلغ الاسمي لجميع الصكوك كما هي متداولة في ذلك التاريخ؛
"تعهد الشراء"	يعني تعهد الشراء الذي سيبرم بين المصدر ووكيل حملة الصكوك في أو قريباً من تاريخ الإقفال؛
"طرح عام أولي مؤهل"	يعني الطرح العام الأولي والإدراج لنسبة لا تزيد عن ثلاثين في المائة (30%) من رأس المال المصدر في بورصة معترف بها؛
"الشخص المؤهل"	يعني (أ) الشخص الطبيعي من مواطني المملكة العربية السعودية، أو (ب) الشخص المعنوي الذي لديه منشأة دائمة في المملكة العربية السعودية ولديه سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة والصناعة، والذي في أي من الحالتين، (أ) أو (ب)، يحتفظ بحساب بنكي في المملكة العربية السعودية؛
"السجل"	يعني نظام التسجيل الذي تتم إدارته من قبل المسجل أو أي منشأة تحل محله؛
"المسجل"	يعني السوق المالية السعودية ("تداول") (ويشمل أي مسجل يخلفه ويتم تعيينه وفقاً لنصوص اتفاقية التسجيل)، وعنوانه المسجل هو مبنى التعاونية - البرج الشمالي، طريق الملك فهد، ص ب 60612، الرياض 11555، المملكة العربية السعودية؛
"اتفاقية التسجيل"	تعني اتفاقية التسجيل والتداول التي ستبرم بين المصدر والمسجل بخصوص الصكوك في أو قريباً من تاريخ الإقفال؛
"دخل إعادة الاستثمار"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛
"المدىونية ذات العلاقة"	تعني أي مدىونية على شكل، أو ممثلة في، أو مدلول عليها بسندات، أو صكوك، أو أوراق نقدية، أو سندات تسليف، أو غيرها من الأوراق المالية، والتي في الوقت الحالي هي، أو يقصد منها، أو أنها قابلة لأن تكون مسعرة، أو مدرجة، أو متعامل معها، أو متداولة في أي سوق مالية، أو خارج السوق المالية، أو غيرها من أسواق الأوراق المالية؛
"حملة الصكوك المطلوبين"	يعني، في أي تاريخ، حملة الصكوك الذين يحملون على الأقل ثلاثة وثلاثين وثلاث في المائة (3/1) 33% من المبلغ الاسمي الإجمالي للصكوك كما هي متداولة في ذلك التاريخ؛
"الاحتياطي"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛
"حساب الاحتياطي"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛
"الدخل المستبقى"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛
"هيئة الاستثمار"	تعني الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية؛
"تعهد البيع"	يعني تعهد البيع الذي سيتم إبرامه من قبل المصدر ووكيل حملة الصكوك في أو قريباً من تاريخ الإقفال؛
"ساما" أو "مؤسسة النقد"	تعني مؤسسة النقد العربي السعودي؛
"ر س" أو "ريال سعودي"	يعني ريال سعودي، وهو العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية؛
"سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور)"	يعني فيما يتعلق بأي مدة توزيع دوري، السعر (الذي يتم التعبير عنه كنسبة مئوية) المحدد بموجب الشرط 7 (ب) (سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور)) فيما يتعلق بفترة التوزيع الدوري تلك؛

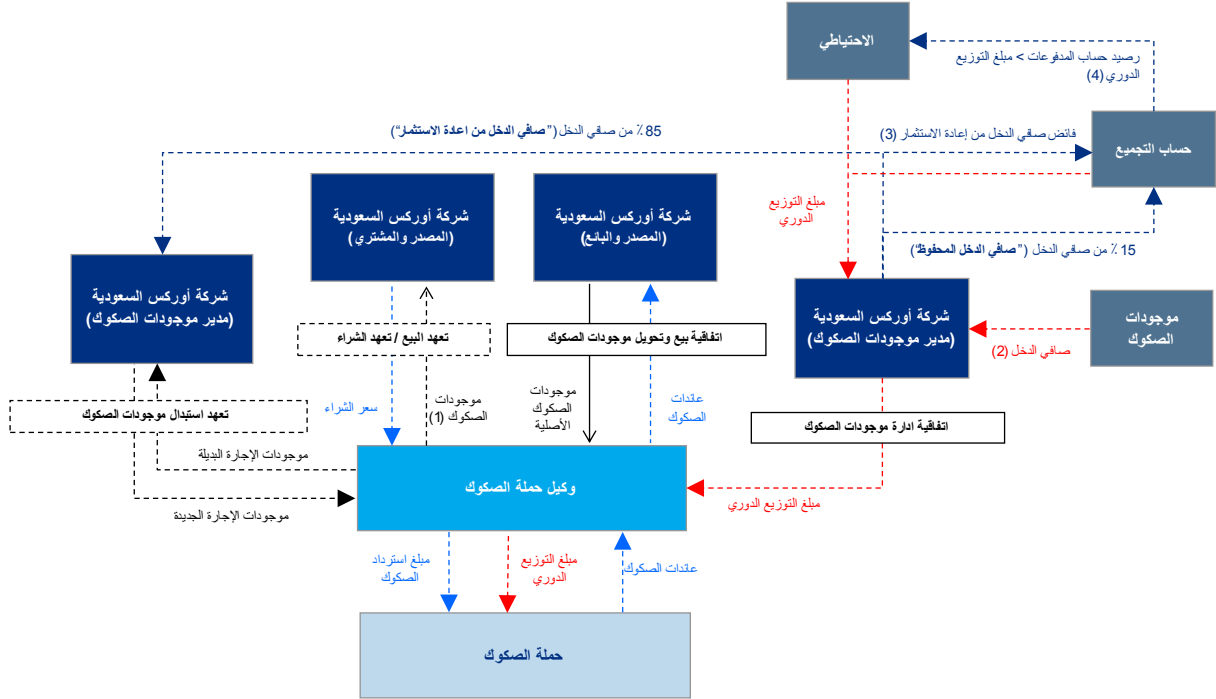
"أوركس السعودية"	تعني شركة أوركس السعودية للتمويل التأجير؛
"الضمانات"	تعني أي رهن عقاري، أو رسوم (ثابتة أو عائمة)، أو تعهد، أو عبء، أو امتياز، أو رهن، أو أي أخذ لقب، أو احتفاظ بلقب، أو مقاصة أو ترتيبات أمانة لغرض أخذ ضمان، أو تنازل بطريقة الضمان أو أي ضمانات أخرى على أي التزام لأي شخص أو أي اتفاقية أو ترتيبات أخرى له تأثير مماثل بما في ذلك، دون حصر، أي شيء مماثل لأي مما سبق ذكره وفقاً لقوانين أي ولاية قضائية؛
"العجز"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (د) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛
"سمة"	تعني الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية؛
"الشركة التابعة"	تعني أي شخص أو شركة أو مؤسسة: (أ) تكون تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للمصدر؛ (ب) يملك فيها المصدر ملكية منفعة بشكل مباشر أو غير مباشر لأكثر من خمسين في المائة (50%) من أسهم رأس المال المصدر أو حقوق الملكية؛ أو (ج) تكون شركة تابعة لشركة أخرى تابعة للمصدر؛
"موجودات الإجارة المستبدلة"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛
"إشعار الاستبدال"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛
"الصكوك"	تعني صكوك الاستثمار المنتهية في ديسمبر 2015م. وتمثل صكوك الاستثمار استثماراً مهيكلًا من قِبَل حملة الصكوك في نشاط تجاري قائم أو موجودات تابعة للمصدر توفر تدفقات نقدية؛
"موجودات الصكوك"	يعني موجودات الإجارة الأصلية وأي موجودات إجارة جديدة، ولكنها لا تشمل أي موجودات إجارة مستبدلة؛
"رسوم إدارة موجودات الصكوك"	تعني رسوم إدارة بمبلغ 1,000 ريال سعودي سنوياً؛
"اتفاقية إدارة موجودات الصكوك"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛
"مدير موجودات الصكوك"	يعني شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي بصفتها مدير موجودات الصكوك؛
"تعهد استبدال موجودات الصكوك"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛
"اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛
"وثائق الصكوك"	تعني اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك، واتفاقية إدارة موجودات الصكوك، وتعهد الشراء، وتعهد البيع، وتعهد استبدال موجودات الصكوك، وإعلان الوكالة، واتفاقية إدارة الدفعات، واتفاقية السجل، والصكوك (شاملة الصك الرئيسي)، ونموذج طلب المستثمر، وأي اتفاقيات ووثائق أخرى يتم تقديمها أو إبرامها بهذا الخصوص؛
"حملة الصكوك"	يعني حملة الصكوك المسجلين؛
"وكيل حملة الصكوك"	يعني إنش إس بي سي السعودية المحدودة وعنوانها المسجل مبنى إنش إس بي سي، طريق العليا، حي المروج، ص.ب 9084، الرياض 11413، المملكة العربية السعودية، وأي خلف له أو أي مدير دفعات آخر معين للصكوك؛
"صافي القيمة الملموسة"	تعني في أي وقت مجموع المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب كما هو مدفوع في رأس المال العادي المسجل للمصدر ومجموع مبلغ الاحتياطات للمصدر، شاملاً: (أ) أي مبلغ يقيد لحساب علاوة الأسهم؛ (ب) أي صندوق احتياطي مخصص لاسترداد رأس المال؛ و (ج) أي رصيد قائم في حساب الربح والخسارة للمصدر؛

<p>ولكن مع خصم:</p> <p>(1) أي رصيد مدين على حساب الأرباح والخسائر للمصدر؛</p> <p>(2) (إلى الحد المشمول) أي مبلغ مبين فيما يتعلق بالشهرة أو أي موجودات أخرى غير ملموسة للمصدر؛</p> <p>(3) (إلى الحد المشمول) أي مبلغ يوضع جانبا للضرائب أو الضرائب المؤجلة أو الديون المشكوك في تحصيلها؛</p> <p>(4) (إلى الحد المشمول) أي مبالغ ناشئة عن رفع قيمة الموجودات التي يتم تقديمها في أي وقت بعد 31 ديسمبر 2011م؛ و</p> <p>(5) أي مبلغ فيما يتعلق بأي أرباح أو توزيعات، يتم الإعلان عنها أو التوصية بها، أو تقديمها من قبل المصدر أو أي شركة تابعة إلى الحد الذي لا يتم فيه تضمين مثل هذا التوزيع في أحدث القوائم المالية؛</p> <p>على أنه لا يجوز إدراج أو استثناء أي مبلغ لأكثر من مرة؛</p>	
<p>يحمل المعنى المحدد له في الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية)؛</p>	<p>"تاريخ الاسترداد بسبب الضريبة"</p>
<p>يحمل المعنى المحدد له في الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية)؛</p>	<p>"إشعار الاسترداد بسبب الضريبة"</p>
<p>يحمل المعنى المحدد له في الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية)؛</p>	<p>"حدث ضريبي"</p>
<p>تعني أي ضرائب أو رسوم، أو اشتراكات، أو رسوم حكومية حالية أو مستقبلية ومهما كانت طبيعتها تم فرضها أو تحصيلها أو جبايتها أو تقديرها أو قيدها بواسطة أو نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية أو فرع سياسي تابع لها، أو أي سلطة فيها لها صلاحية فرض الضريبة؛</p>	<p>"الضرائب"</p>
<p>تعني اتفاقية المساعدة الفنية المؤرخة في 15 يناير 2001م بين أوركس السعودية وأوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان؛</p>	<p>"اتفاقية المساعدة الفنية"</p>
<p>تعني:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إجمالي الخسائر أو الدمار أو الأضرار التي لحقت بكل أو تقريباً بكل أحد الموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك أو أي حادث أو واقعة تجعل كل أو معظم أحد الموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك غير صالحة لأي استخدام اقتصادي، وأن أي إصلاح أو إجراء علاجي متعلق بها يعتبر غير اقتصادي كلياً، أو</li> <li>• نزع الملكية أو مصادرة أو حجز أو حجر أو تنفيذ أي إجراءات قانونية فيما يتصل بكل أو معظم أحد الموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك؛</li> </ul>	<p>"حادثة خسارة كلية"</p>
<p>يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛</p>	<p>"إجمالي مبلغ عجز الخسارة الكلية"</p>
<p>يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (د) (استخدام العائدات - حساب العملية)؛</p>	<p>"حساب العملية"</p>
<p>يحمل المعنى المحدد له في الشرط 3 (ال سجل وحق الملكية والتحويل)؛</p>	<p>"تاريخ تسجيل التحويل"</p>
<p>تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 11 (و) (حالة الإخفاق)؛ و</p>	<p>"إجراءات التصفية"</p>
<p>تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (ج) (استخدام العائدات - حساب التجميع، والمبالغ المسحوبة والسندات لأمر).</p>	<p>"المبالغ المسحوبة"</p>

## هيكل العملية و التدفقات النقدية

يمثل المخطط البياني ادناه شكلا مبسطا لهيكل الصفة ووصفاً للتدفقات النقدية الرئيسية التي تنطوي عليها. وعلى المستثمرين المحتملين الرجوع إلى (1) الصفحات i إلى iii من نشرة الإصدار هذه، (2) الشروط في الصفحة 142 من نشرة الإصدار هذه، و (3) البيانات التفصيلية للوثائق ذات العلاقة الموضحة في القسم الذي عنوانه " ملخص وثائق الصكوك " من نشرة الإصدار هذه للوقوف على البيانات الكاملة لبعض التدفقات النقدية ولشرح معاني بعض المصطلحات المستخدمة ادناه.

### صكوك الاستثمار – هيكل العملية



1. ستتكون موجودات الصكوك من "موجودات الإجارة الأصلية" و"موجودات الإجارة الجديدة".
2. "صافي الدخل" يساوي (جميع الأموال المجمعة من موجودات الصكوك) مطروحاً منه (رسوم الوكالة ورسوم إدارة موجودات الصكوك).
3. في حال لم يستخدم دخل إعادة الاستثمار في موجودات إجارة جديدة، يقيد الزائد من دخل إعادة الاستثمار لصالح حساب التجميع.
4. إذا كان الدخل المستقبلي من موجودات الصكوك في أي فترة توزيع دوري، بالإضافة إلى أي دخل إعادة استثمار زائد، والذي تم تقييده لصالح حساب التجميع (كما في الفقرة 3 أعلاه)، زائداً عن مبلغ التوزيع الدوري، يتم الاحتفاظ بالزائد كاحتياطي.

### التدفقات النقدية

#### المدفوعات من قبل حملة الصكوك في تاريخ الإقفال

سوف يتم دفع متحصلات إصدار الصكوك للمصدر في تاريخ الإقفال. وفقاً لاتفاقية بيع و تحويل موجودات الصكوك سيقوم المصدر عند دفع عائدات بيع الصكوك، ومع مراعاة الأحكام والشروط الأخرى لاتفاقية بيع و تحويل موجودات الصكوك، ببيع و تحويل مصلحه و حقوقه و ملكيته و مزاياه و مستحقاته الأخرى في موجودات الإجارة الأصلية لصالح وكيل حملة الصكوك.

#### المدفوعات من قبل المصدر في تواريخ التوزيع الدوري

وفقاً لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك، فإنه يتعين على مدير موجودات الصكوك أن يجمع كافة المبالغ (بعد خصم رسوم إدارة موجودات الصكوك ورسوم الوكالة (كما هي معرفة في الشروط)) التي تستحق بموجب موجودات الصكوك ("الدخل الصافي") التالي:-



(أ) يجب أن يتم إيداع نسبة خمسة عشر في المائة (15%) من صافي الدخل ("الدخل المستقبلي") عند استلامها في حساب يحتفظ به مدير موجودات الصكوك في سجلاته لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم ("حساب التجميع"). وسيتم دفع مبالغ التوزيع الدوري (مع أي مبلغ توزيع دوري جزئي) (كما هو معرف في الشروط) بموجب الصكوك من قبل المصدر وذلك بخصم المبلغ ذي العلاقة من حساب التجميع وحساب الاحتياطي (كما هو معرف أدناه)، وأن يتم دفع ذلك المبلغ في حساب يحتفظ به وكيل حملة الصكوك لدى أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بصفته مديراً للدفعات ("مدير الدفعات") في أو قبل الساعة 11:00 صباحاً (بتوقيت الرياض) قبل يوم عمل واحد من كل تاريخ توزيع دوري.

(ب) يجب أن يقوم مدير موجودات الصكوك باستخدام خمسة وثمانين في المائة (85%) من صافي الدخل ("دخل إعادة الاستثمار") من أجل: (1) الاستثمار في موجودات إجارة إضافية للتأكد من أن قيمة موجودات الصكوك (بعد دفعات الإيجار الثابتة المجدولة وأي دفعات إيجار مسبقة ثابتة بموجب عقود الإجارة الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك) تزيد عن أو تساوي في جميع الأوقات، قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال؛ و(2) إلى الحد الذي لا ينطبق على (1) أعلاه، يتم إيداع أي دخل إعادة استثمار زائد في حساب التجميع.

إذا تجاوز الدخل المستقبلي (المحتفظ به) الذي يتم استلامه بموجب موجودات الصكوك في أي فترة توزيع دوري (كما هي معرفة بالشروط) مع أي دخل إعادة استثمار مودع في حساب التجميع وفقاً للفقرة (ب) أعلاه، مبلغ التوزيع الدوري، فإنه يجب الاحتفاظ بأي مبلغ فائض من قبل مدير موجودات الصكوك كاحتياطي ("الاحتياطي"). ويجب تسجيل الاحتياطي من قبل مدير موجودات الصكوك في قيد دفترتي بالقيمة الاسمية ("حساب الاحتياطي")، ولا يتم الاحتفاظ به في حساب مصرفي محدد منفصل. ويتم الاحتفاظ بحساب الاحتياطي لصالح حملة الصكوك.

طالما لم تقع أي حادثة إخفاق (كما هي معرفة في الشروط) ولم يستمر حدوثها، وكان مدير موجودات الصكوك قد امتثل لجميع التزاماته بموجب أحكام وثائق الصكوك (بما في ذلك التزاماته بالاستثمار في موجودات صكوك جديدة لضمان أن قيمة موجودات الصكوك (بعد دفعات الإيجار الثابتة المجدولة وأي دفعات إيجار مسبقة ثابتة بموجب عقود الإجارة الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك) تساوي في جميع الأوقات، أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال)، فإنه يجوز لمدير موجودات الصكوك سحب أي مبالغ قائمة في حساب الاحتياطي من وقت لآخر (ويشار للمبالغ المسحوبة على هذا النحو بـ "المبالغ المسحوبة"). وتكون المبالغ المسحوبة متعلقة بحساب مدير موجودات الصكوك ويمكن استخدامها من قبل مدير موجودات الصكوك لأي غرض كان. وأي خسائر متعلقة بالمبالغ المسحوبة هي فقط لحساب مدير موجودات الصكوك وحده. ويجب أن تستحق المبالغ المسحوبة كدين لوكيل حملة الصكوك (الذي يتصرف لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم). ويجب أن تستحق الدفع من أموال مدير موجودات الصكوك عند الطلب لتلبية المبالغ المستحقة بموجب الصكوك. ويجوز لمدير موجودات الصكوك أن يسجل الاحتياطي كمطلوبات على مدير موجودات الصكوك.

إذا كان المبلغ المستحق لحملة الصكوك في أي تاريخ توزيع دوري، أو تاريخ الانتهاء، أو تاريخ استرداد الضريبة، أو تاريخ حالة الإخفاق (كما تم تعريف كل منها في الشروط) أكبر من مجموع المبالغ القائمة في حساب التجميع وحساب الاحتياطي، فإنه يتعين على مدير موجودات الصكوك أن يقوم في أو قبل الساعة 11:00 صباحاً (بتوقيت الرياض) قبل يومي (2) عمل من ذلك التاريخ بالتسديد عن طريق الإيداع في حساب الاحتياطي إما (أ) مجموع المبالغ المسحوبة (إلى الحد الذي ما زالت فيه غير مدفوعة) أو (ب) المبلغ المستحق لحملة الصكوك في التاريخ ذي العلاقة أخذاً في الاعتبار المبلغ القائم في حساب الاحتياطي، أيهما أقل.

### استبدال موجودات الصكوك

وفقاً لتعهد استبدال موجودات الصكوك (1) يحق لوكيل حملة الصكوك، بالقدر الذي فشل فيه مدير موجودات الصكوك الامتثال لالتزاماته بموجب اتفاقية ادارة موجودات الصكوك المتمثلة باستخدام دخل إعادة الاستثمار ليستثمر في موجودات الإجارة الجديدة ليضمن أن قيمة موجودات الصكوك (بعد دفعات الإيجار الثابتة المجدولة وأي دفعات إيجار مسبقة ثابتة بموجب عقود الإجارة الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك) تساوي في جميع الأوقات، أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال وذلك على أن لا يكون قد وقعت حادثة خسارة كلية (كما هي معرفة في الشروط) أن يطلب تحويل جميع مصالحه وحقوقه وملكيته ومستحقته الأخرى في أي موجودات صكوك في أي تاريخ تحويل ("تاريخ التحويل") محدد في إشعار التبديل ("إشعار التبديل") مقابل أن يقوم المصدر بتحويل ومنح وكيل حملة الصكوك موجودات الإجارة الجديدة، و(2) يحق للمصدر أن يطلب من وكيل حملة الصكوك أن يبيع ويحول وينقل، في أي تاريخ تحويل، جميع حقوقه ومصالحه وملكيته وامتيازاته ومستحقته الأخرى في أي موجودات صكوك إلى المصدر، و عوضاً عنها سيبيع المصدر ويحول إلى وكيل حملة الصكوك جميع مصالحه وحقوقه وملكيته وامتيازاته ومستحقته الأخرى في موجودات الإجارة الجديدة، و في كل حالة سيكون المصدر ملزماً بأن يقر: (1) أن قيمة موجودات الإجارة الجديدة تساوي أو تزيد عن قيمة الصكوك أو موجودات الإجارة المستبدلة ("موجودات الإجارة المستبدلة") و(2) أن قيمة موجودات الصكوك بعد ذلك الاستبدال تساوي أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال.

### استرداد الصكوك من قبل المصدر

وبموجب تعهد الشراء، سبتعهد المصدر بشراء المصالح وحقوق والملكية والمستحقات الأخرى الخاصة بوكيل حملة الصكوك بسعر شراء محدد في تاريخ الانتهاء أو بعد وقوع أحداث معينة (انظر الشرط 11 "حالات الممارسة").

## عوامل المخاطرة

يتعين على المشتريين المحتملين للصكوك، قبل اتخاذهم قرارا بالاستثمار، أن يدرسوا بعناية، في ضوء ظروفهم وأهدافهم الاستثمارية، جميع المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) عوامل المخاطرة الموضحة أدناه. علماً بأن هذه العوامل ليست شاملة، فهناك اعتبارات أو عوامل أخرى، غير معروفة حالياً لشركة أوركس السعودية، أو قد تعتبرها الشركة غير جوهرية في الوقت الحاضر، والتي قد تؤثر على أي استثمار في الصكوك. وبناء عليه، يتعين على المستثمرين المحتملين إجراء تقييم مستقل للمخاطر المرتبطة بشراء أي من هذه الصكوك، والبيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تعمل فيها شركة أوركس السعودية.

### أ - المخاطر المتعلقة بأعمال أوركس السعودية

#### (1) يعتمد التوسع المستمر في محفظة التأجير لأوركس السعودية بصورة متزايدة على قدرتها في الحصول على تمويل كافٍ

يعتمد النمو المستمر للشركة، و ذلك في جزء منه، على قدرتها في الحصول على التمويل الكافي من مصادر متنوعة حيث إن مصدر الشركة الرئيسي للأموال التي تأتي من أنشطة التمويل هو قروض من بنوك تجارية ومن غيرها من المقرضين، بما في ذلك قروض من أحد مساهمها بشروط تجارية عادية لذا أصبحت الشركة عرضة لعدد من المخاطر فيما يتعلق بالأنشطة التمويلية و من تلك المخاطر ما يلي:

- كما في تاريخ 31 ديسمبر 2011م، كان ما نسبته 42.7% من قروض الشركة القائمة يقع موعد استحقاق سدادها في أقل من 12 شهراً، و عليه فإن الشركة تواجه مخاطر كبيرة في إعادة التمويل وليس هناك ما يضمن بأن الشركة ستكون قادرة على إعادة تمويل ديونها القائمة بشروط مقبولة تجارياً أو الحصول على إعادة تمويل على الإطلاق. ونتيجة لذلك، فقد تزيد تكلفة التمويل على الشركة أو قد تتعرض سيولتها إلى قيود أو قد تتعثر في الوفاء بالتزاماتها المستحقة، وقد يكون لأي من هذه النتائج تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.
- فيما يتعلق بمتطلبات التمويل المستمرة للشركة، فإنها تعتزم دخول أسواق رأس المال المدين كمصدر إضافي وبديل لتمويل القروض البنكية. ومع ذلك، لا تستطيع الشركة تقديم أي ضمانات على قدرتها على دخول أسواق رأس المال المحلية أو العالمية لإصدار ديون جديدة أو إعادة تمويل قروضها الحالية بشروط مقبولة تجارياً أو الحصول على إعادة تمويل على الإطلاق. وإذا لم تتمكن الشركة من القيام بذلك، فهذا من شأنه أن يحد من قدرتها على زيادة حجم محفظة التأجير وتنمية أعمالها، مما قد يكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.
- تتطلب بعض قروض الشركة التزامها بتعهدات مالية، ولا يوجد ما يضمن قدرة الشركة على الالتزام بهذه التعهدات في جميع الأوقات، وأي إخفاق بهذه التعهدات من الشركة قد يضطرها إلى إعادة التفاوض في شروط القروض المتأثرة مع مقرضها، أو قد ينتج عن ذلك تعثراً في السداد. وعلى الرغم من أن الشركة لم تنتهك أي من تعهداتها المالية في إطار أي من اتفاقيات القروض التي أبرمتها في السنوات الإحدى عشر (11) الماضية، فإن أيًا من هذه النتائج قد يكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.
- في إطار سعي الشركة للحصول على تمويل جديد، فإنها عرضة لمخاطر ظروف سلبية في السوق ولعدم القدرة أو الرغبة من المقرضين في إقراض الأموال، وقد حصل خلال السنوات الأخيرة، على وجه التحديد، خلل كبير في أسواق الائتمان العالمية، نتج عنه في بعض الأحيان تقلص كبير في توفر السيولة، وفي حال وقوع ظروف مشابهة في سوق المملكة العربية السعودية، فقد تتفقد قدرة الشركة في الحصول على تمويل بصورة كبيرة مما قد ينتج عنه تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

#### (2) قد تخفق أوركس السعودية في إدارة نموها وتوسعها كما يجب في الأسواق أو المنتجات الجديدة

نمت عمليات الشركة في السنوات الأخيرة، ويتوقع أن تستمر في النمو داخلياً من خلال تطوير منتجات مالية جديدة و خارجياً عن طريق عمليات الاستحواذ، بما في ذلك الاستحواذ على محافظ إيجار جديدة وهذا النمو سواء كان داخلياً أو من خلال تطوير منتجات مالية جديدة أو من خلال عمليات الاستحواذ يتطلب مخصصات كبيرة من رأس المال، و أيضاً يتطلب حسب طبيعة الاستحواذ توفير موارد للإدارة ومزيد من التطوير للضوابط المالية والضوابط الداخلية للشركة ونظم تقنية المعلومات وتحديث وتطوير مستمر لنظم الشركة في إدارة المخاطر والمزيد من التدريب والتوظيف من الإدارة و من الموظفين الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد الشركة إلى حد ما على شركة أوركس كوربوريشن و أوركس الباكستان في تخصيص وتطوير هذه الموارد. وفي الوقت نفسه، يجب أن تحافظ الشركة على مستوى ثابت لخدمة العملاء وعلى العمليات الحالية لتجنب فقدان فرص العمل أو الإساءة لسمعتها. وليس هناك أي ضمان لقدرة الشركة على الحفاظ على مستوياتها الحالية في النمو في المستقبل، ولا ضمان لاستمرارية شركة أوركس كوربوريشن و أوركس الباكستان في تقديم الدعم اللازم لتمكينها من ذلك، و إن أي فشل في إدارة نموها في المستقبل كما يجب سيكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

بالإضافة إلى ذلك، تتصور إستراتيجية الشركة توسعها من خلال تطوير منتجات جديدة والوصول إلى أسواق جغرافية جديدة في المملكة، وقد يعرض هذا التوسع الشركة لمخاطر جديدة ومعقدة قد لا تستطيع السيطرة عليها تماما ونتيجة لذلك قد تتكبد الشركة خسائر فيما يتعلق بأي توسع من هذا القبيل، و بالإضافة إلى ذلك قد لا تحقق الجهود التي تبذلها الشركة لتطوير منتجات جديدة النتائج المرجوة منها إذا لم يتم تطوير وتنمية الفرص التجارية كما هو متوقع أو إذا قللت الضغوط التنافسية هامش الربحية في الفرص المتاحة.

### **(3) طبيعة أعمال أوركس السعودية التجارية والتركيز على بعض الصناعات في محفظة التأجير يجعلها عرضة للتقلبات والركود في قطاعات معينة**

طبيعة عمليات التأجير التمويلي التي تقوم بها الشركة، وبشكل رئيسي تمويل المعدات والموجودات، التي لا يقوم العملاء بالضرورة بشرائها بشكل اعتيادي يعني أن موجودات الشركة وإيراداتها وصافي أرباحها في النهاية عرضة للتقلبات من فترة لأخرى.

وتنقسم محفظة التأجير التمويلي للشركة بين قطاعات التصنيع والبناء والمقاولات والخدمات والتجارة، إذ شكلت هذه القطاعات نسبة 34.9% و 25.6% و 24.2% و 14.4% على التوالي، من صافي استثماراتها في التأجير التمويلي (قبل المخصصات) في تاريخ 31 ديسمبر 2011م. وضمن كل قطاع من هذه القطاعات توجد تركيزات صناعية إضافية و متخصصة أكثر. وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2011م فقد بلغ إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار لأكثر عشرة عملاء للشركة 280 مليون ريال سعودي، وهو ما يمثل 20% من إجمالي محفظة الإيجارات للشركة. ونتيجة لذلك، فإن الشركة معرضة إلى تراجع ملموس في قطاعات صناعية محددة، وخاصة في قطاع البناء والمقاولات الذي تأثر تأثرًا سلبيًا ملموسًا في بلدان أخرى في الشرق الأوسط في السنوات الماضية و كذلك قد تتأثر بالوضع المالي لأكثر عملائها. وعلى الرغم من أن الشركة واصلت اتخاذ التدابير اللازمة لتنويع محفظة الإيجار لديها، فلا يوجد هناك أي ضمان بأن تكون قادرة على تحقيق أو الحفاظ على مستوى أكبر من التنوع في محفظة الإيجار لديها، وأي فشل في القيام بذلك قد يكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

### **(4) قد تتحمل أوركس السعودية خسائر مادية نتيجة لتوريد معدات معيبة أو إذا قامت بتوريد معدات مستأجرة لم تتم صيانتها كما يجب**

إن الشركة معرضة لخطر حدوث عيوب في المعدات التي توفرها للمستأجرين، كما أن بعض المعدات التي تشتريها الشركة قد تكون مستخدمة والتي قد تجلب معها مخاطر أكثر بوجود عيوب ناتجة عن استخدامها السابق، وعلى الرغم من أن الشركة تتفقد الحالة المادية للمعدات المستخدمة، فإنها لا تجري أي اختبار على مثل هذه المعدات قبل شرائها، وليس هناك أي ضمان في أن تفتيش من هذا القبيل سوف يكشف عن بعض أو كل العيوب والمشاكل في المعدات التي قد تحدث بعد أن تشتريها الشركة. وإضافة إلى ذلك، فإنه رغم أن للشركة حقوقا تعاقدية تحميهم من موردي المعدات المعيبة و أن لها حماية تأمين عليها، فليس هناك أي ضمان بأن هذه الحقوق أو الحماية ستغطي جميع الخسائر التي قد تتكبدها الشركة فيما يتعلق بأي عيوب قد تظهر في المعدات أو الموجودات، بما في ذلك التكاليف القانونية وتكاليف الإصلاح وخسائر الإيرادات الناتجة عن التأخير في القدرة على بيع أو إعادة تأجير المعدات بسبب وجود مشاكل أو قضايا لم تُكتشف. ونتيجة لذلك، يمكن أن يؤدي توريد معدات معيبة إلى تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

بالإضافة إلى ذلك، حتى لو لم يكن في المعدات الموردة عيوب، فإنه إذا أخفق المستأجر في الحفاظ على المعدات المؤجرة وفقا لشروط إيجارها، فقد تدفع الشركة نفقات غير متوقعة لإصلاحها من أجل حماية استثماراتها. وإذا لم تقم الشركة أو لم تستطع إصلاح أيا من هذه المعدات، لأنها لم تكن تعلم على سبيل المثال أن المعدات المعنية لم تتم المحافظة عليها بالشكل الصحيح، فإن القيمة المتبقية لهذه المعدات عند انتهاء عقد الإيجار قد تكون أقل كثيرا مما كان متوقعا في بداية عقد الإيجار. ومع أن للشركة الحق بموجب عقد الإيجار في مطالبة المستأجرين في حال تقصيرهم في المحافظة على الموجودات المؤجرة بالتعويض، فإنها لا يمكن أن تضمن أن هذه الحقوق ستجنب الشركة أي ضرر يتعلق بكامل استثمارها في المعدات أو فيما يتعلق بالعائدات المتوقعة على تلك المعدات، بما في ذلك التكاليف القانونية وتكاليف الإصلاح وخسائر الإيرادات الناتجة عن التأخير في القدرة على بيع أو إعادة تأجير المعدات بسبب وجود مشاكل أو قضايا لم يتم كشفها. ونتيجة لذلك، يمكن أن يؤدي توريد معدات معيبة إلى تأثير سلبي جوهري على نشاط الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

### **(5) إذا تخلف المستأجر عن دفع الإيجار، أو تقدم بطلب لإشهار إفلاسه، فيمكن أن تتكبد الشركة خسائر**

إذا لم يسد المستأجر دفعات الإيجار إلى الشركة عند استحقاقها، أو خالف شروط عقد الإيجار بطريقة جوهريه أخرى، فيجوز للشركة إنهاء عقد الإيجار، ومحاولة استرداد الأصل المؤجر. وإذا تقدم المستأجر بطلب إشهار إفلاسه، فيمكن أن يتم تقصير المدة المتبقية من عقد الإيجار أو قد يتم رفض عقد الإيجار من محكمة الإفلاس مما قد يؤدي، من بين أمور أخرى، إلى إلغاء أي دفعات إيجار غير مدفوعة قبل إعلان الإفلاس كجزء من إجراءات الإفلاس.

في جميع الحالات التي يتم فيها إنهاء عقد الإيجار نتيجة التقصير أو الإفلاس، تتحمل الشركة نفقات استرجاع وتخزين الأصل وإصلاحها عند الضرورة وهو ما قد يكون مكلفا. وعند استرداد الأصل قد لا تكون الشركة قادرة على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتأجير

الأصل من جديد أو بيعه على الفور، إن لم يكن على الإطلاق، ويتفاهم هذا الخطر إذا كانت بعض الموجودات المؤجرة (لا سيما في قطاعي الطاقة والصناعات التحويلية) هي موجودات غير سائلة تم تصميمها لتلبية متطلبات العمل المحددة. وفي مثل هذه الحالات فإن الشركة عرضة لخسارة عائدات الإيجار وربما لا تكون قادرة على استرداد كامل مبلغ الاستثمار الأصلي في المعدات. ويمكن أن يكون لأي أو لكل هذه العوامل تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك. انظر قسم "إدارة المخاطر - التخلف عن السداد" من هذه النشرة لمزيد من التفاصيل عن اتفاقيات الإيجار المتعثرة الخاصة بالشركة.

#### **(6) قد لا يكون مخصص انخفاض قيمة الموجودات كافيًا وقد تزيد التكاليف المرتبطة بالانتمان لدى الشركة**

تحفظ الشركة بمخصص مقابل انخفاض قيمة الموجودات المتعلقة بالتأجير التمويلي الذي يعكس حكمها على الخسارة المحتمل أن تقع لهذه البنود، بعد أخذ عدة عوامل في الاعتبار مثل:

- خصائص النشاط التجاري والوضع المالي للمستأجرين؛
- الظروف الاقتصادية الحالية واتجاهاتها؛
- خبرات الشركة السابقة في مجال شطب الموجودات؛
- التعثر الحالي بالسداد واتجاهات التخلف عن الدفع، و
- قيمة الضمانات الأساسية والضمانات المتعلقة بعقود الإيجار.

لا تستطيع الشركة التأكد من أن مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات سيكون كافيًا لتغطية خسائر الانتمان المستقبلية، وقد لا يكون المخصص كافيًا نظرًا للتغيرات السلبية في الاقتصاد السعودي الذي تعمل فيه الشركة أو أحداث منفصلة تؤثر سلبًا على عملاء معينين أو قطاعات صناعية معينة، وإذا احتاجت الشركة زيادة هذا المخصص أو في حال ارتفعت التكاليف المتعلقة بالانتمان فقد يكون لذلك تأثير سلبي ملموس على نشاطها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

انظر قسم "إدارة المخاطر - التخلف عن السداد" من هذه النشرة لمزيد من التفاصيل عن اتفاقيات الإيجار المتعثرة الخاصة بالشركة.

#### **(7) قد لا تتمكن الشركة من الحصول على تأمين لتغطية بعض المخاطر، ويتعين عليها تحمل تكلفة الخسائر الناجمة عن المخاطر الغير قابلة للتأمين**

قد تتعرض الموجودات المؤجرة للتلف أو الفقدان بسبب الحريق، أو الظروف الجوية أو الحوادث أو السرقة أو غيرها من الأحداث، وتقوم الشركة في العادة بترتيب تغطية تأمينية على أساس القيمة الكاملة للأموال المستثمرة في كل أصل من الموجودات قبل وصولها إلى المستأجر (مع احتساب تكلفة التأمين هذه ضمن دفعات الإيجار المستحقة من المستأجر)، وفي بعض الحالات قد تسمح الشركة للمستأجر بتأمين الموجودات ذات العلاقة على حسابه، بشرط أن توافق الشركة مسبقًا على شركة التأمين المختارة وأن تعتمد وثيقة التأمين لصالح أوركس السعودية. ومع ذلك، قد تكون بعض الخسائر مثل تلك الناتجة عن الحروب والأعمال الإرهابية والأفعال المتعمدة والإهمال الجسيم أو الزلازل غير خاضعة للتأمين أو غير مجدية اقتصاديًا للتأمين عليها، ولا يمكن توقع أو التأمين ضد جميع مطالبات الخصومات المحتملة أو الحالات الطارئة التي تؤثر على المعدات، وإذا تم التأمين عليها فإن متحصلات التأمين قد لا تكون كافية لتغطية الخسائر بالكامل. و إن من المحتمل أيضًا في حالة إفلاس شركة التأمين أن يتعذر تحصيل مبلغ التأمين، وعلاوة على ذلك، قد لا تكون التغطية التأمينية المتاحة في المملكة على مستويات مماثلة لتلك المتعارف عليها في بلدان أخرى لتلك الموجودات، ونتيجة لهذه العوامل قد تتكبّد الشركة خسارة كلية أو كبيرة لاستثماراتها في أي من الموجودات المتضررة.

كذلك الأمر، وبصفتها مالكة للموجودات المؤجرة، فقد تتعرض أوركس السعودية في تأجير أنواع معينة من الموجودات لمسئولية بيئية. وعلى الرغم من أن الشركة تبذل قصارى جهدها للحد من التعرض لمثل هذه المسؤولية ومن احتمالية مثل هذا التعرض، فإنه لا يمكن إعطاء أي ضمان بأن العميل سيستخدم الموجودات المؤجرة بطريقة تتجنب التعرض لهذه المسؤولية أو أن يتم توفير حماية كاملة لموجوداتها ضد أية دعوى من هذا القبيل، وقد يكون للخسائر الناشئة عن ذلك تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

#### **(8) قد لا تكون أوركس السعودية قادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية**

تشتمل الأهداف الاستراتيجية للشركة على تعزيز مكانتها في قطاع التأجير في المملكة العربية السعودية، وتنويع وتوسيع محفظتها في التأجير وتنويع قاعدة عملائها. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف الشركة إلى توسيع نطاق أعمالها للتوسع جغرافيًا في أعمال التمويل التأجيري إلى مناطق أخرى من المملكة. وأي إخفاق من الشركة في تحقيق أي أو كل هذه الأهداف الاستراتيجية سيكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك. وبالإضافة إلى ذلك، ينطوي على بعض هذه الاستراتيجيات مخاطر إضافية محددة، راجع فقرة "الشركة معرضة للمخاطر الاقتصادية في المملكة" وفقرة "قد تخفق أوركس السعودية في إدارة نموها وتوسعها كما يجب في الأسواق أو المنتجات الجديدة".

## (9) قد لا تستطيع أوركس السعودية توظيف موظفين ذوي الخبرة و/أو مؤهلين أو الاحتفاظ بهم

تعتمد أنشطة وعمليات الشركة، في جزء منها، على قدرتها على الاستمرار في جذب وتحفيز واستبقاء الأفراد المؤهلين من ذوي الخبرة في التأجير والإدارة في المملكة. وتعتبر المنافسة على الموظفين ذوي الخبرة في هذا المجال في المملكة كبيرة نظراً للعدد الصغير نسبياً من الأفراد المؤهلين. وللتعاقد مع موظفين مؤهلين ذوي خبرة والتقليل من احتمال مغادرتهم لشركات أخرى، تقدم الشركة حزمة من التعويضات بما يتفق مع المعايير الناشئة في سوق العمل في المملكة. ومع ذلك، فإن عدم القدرة على توظيف واستبقاء الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة أو عدم التمكن من إدارة الأفراد الحاليين بشكل ناجح سيكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

## (10) بعض معاملات الأطراف ذوي العلاقة ضمن مجموعة أوركس تتطلب موافقة مدراء أو مساهمين غير ذي علاقة

تتطلب أنظمة المملكة العربية السعودية من شركة المساهمة التي تدخل في معاملات مع أشخاص ذوي علاقة (بإشارة إليها فيما يلي بلفظ "المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة") الامتثال لإجراءات موافقة خاصة.

ووفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية، يفترض أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، في المعاملات أو العقود المبرمة لحساب الشركة، باستثناء ما كان بتفويض من الجمعية العمومية العادية، و يحدد هذا التفويض سنوياً، أما المعاملات التي تتم عن طريق المزايدة أو المناقصة، فتستثنى من هذه القيود إذا قدم عضو مجلس الإدارة أفضل عرض، ويجب على عضو مجلس الإدارة صاحب المصلحة أن يعلن لمجلس الإدارة عن أي مصلحة شخصية قد تكون لديه في المعاملات أو العقود المبرمة لحساب الشركة، ويجب أن يسجل مثل هذا الإعلان في محضر اجتماع المجلس، و يحظر على العضو صاحب المصلحة التصويت على القرار الذي سيتخذ في هذا الشأن، وعلاوة على ذلك، لا يجوز للعضو، دون تفويض من الجمعية العمومية العادية، و يحدد هذا التفويض سنوياً، أن يشارك في أي عمل تجاري منافس لأوركس السعودية أو أن يخرط في أي أنشطة تجارية تقوم بها أوركس السعودية، وفي حال تم ذلك سيكون للشركة الحق في إما المطالبة بتعويضات منه أو باعتباره أن العملية التي قام بها لحسابه الخاص قد تم القيام بها لحساب أوركس السعودية.

في السياق العادي لأنشطة أوركس السعودية، فإنها تتعامل مع أوركس كوربوريشن، و أوركس الباكستان والبنك السعودي للاستثمار، وإن كل منهما من المساهمين في الشركة ولديه صلاحية ترشيح أعضاء لمجلس إدارة الشركة. و في حال عدم الحصول على موافقة مناسبة على أي معاملة مع طرف ذي علاقة، قد ينتج عنه الإعلان بأنها باطلّة بناء على مطالبة من قبل أوركس السعودية أو أي من مساهميها.

## (11) المخاطر المتعلقة بعلاقة أوركس السعودية مع مساهميها

دخلت أوركس السعودية في اتفاقية مساعدة فنية مع أوركس كوربوريشن و أوركس الباكستان، وكلاهما من المساهمين في أوركس السعودية، ووفقاً لأحكام اتفاقية المساعدة الفنية، فقد وافقت أوركس كوربوريشن و أوركس الباكستان، بدون أي تكلفة، على تزويد أوركس السعودية بالمساعدة الفنية من أجل تطوير منتجات التأجير وتدريب موظفيها وإعداد مسودات عقود الإيجار والمساعدة في وضع إجراءات مراجعة داخلية وتراجع دورياً مثل ذلك، والمساعدة في مسائل أخرى التي قد تكون في رأي أوركس كوربوريشن و أوركس الباكستان مفيدة لأوركس السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، يسمح لأوركس السعودية بموجب اتفاق المساعدة الفنية، استخدام اسم أوركس، والشعار والرمز الخاص بها المعروف على مستوى العالم في قطاع التأجير التمويلي وهذا من الموجودات غير الملموسة المهمة التي تعتمد عليها أوركس السعودية. وإذا قامت أوركس كوربوريشن أو أوركس الباكستان بسحب دعمها لأوركس السعودية أو لم تعد مساهمة في لأوركس السعودية، فيمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك. لمزيد من التفاصيل، راجع قسم "المعلومات القانونية - العقود الرئيسية - اتفاقية المساعدة الفنية"

## (12) أي فشل في حواسيب أوركس السعودية وغيرها من نظم المعلومات يمكن أن يعيق عملياتها ويضر بسمعتها وعلاقاتها مع العملاء

تستخدم أوركس السعودية أنظمة الحاسوب وغيرها من نظم المعلومات في المعاملات المالية، وإدارة المعلومات الشخصية، ومراقبة وتسيير الأعمال، وكذلك في إطار صنع قرارات العمل وأنشطة إدارة المخاطر. إن توقف عمل النظم أو حدوث خلل أو فشل فيها، أو سوء إدارة البيانات أو الأفعال التي تنطوي على الاحتيال من الموظفين أو الغير، أو الإصابة بفيروسات الحاسوب سيؤثر سلباً على عمليات أوركس السعودية، ويشمل ذلك على سبيل المثال التسبب في تأخير استلام وصراف الأموال، وتسرب أو تلف المعلومات السرية أو الشخصية، أو حصول أخطاء في المعلومات التي تستخدم لصنع القرار بشأن الأعمال وإدارة المخاطر وتعليق الخدمات الأخرى المقدمة لعملائها. ويمكن أن يكون لمثل هذه الأحداث أثر سلبي ملموس على نشاط الشركة وعلاقاتها مع عملائها وسمعتها ووضعها المالي.

ويمكن أن تصاب أجهزة نظم المعلومات بأضرار ناجمة عن كوارث طبيعية واسعة النطاق أو عن الأعمال الإرهابية، وبما أن نظم المعلومات تؤدي دوراً متزايد الأهمية في الأنشطة التجارية فهناك خطر متزايد في توقف الشبكة أو تعطل نظم المعلومات بسبب الكوارث أو الإرهاب، وإذا فشلت الشبكات أو نظم المعلومات فيمكن أن تواجه الشركة انقطاع في النشاط التجاري، مما ينتج عنه تأخير في السداد أو المبيعات أو تكاليف باهظة لاستعادة وظائف النظام.

### **(13) تواجه أوركس السعودية العديد من المخاطر التشغيلية**

تنطوي أعمال الشركة على العديد من المخاطر التشغيلية، بما في ذلك تلك المذكورة أعلاه، ومن الأمثلة على ذلك الممارسات غير المناسبة في المبيعات؛ والمعالجة غير الفعالة لشكاوى العملاء؛ والفسل في أمن المعلومات بما في ذلك الكشف عن المعلومات السرية أو الشخصية؛ وتدني التواصل الداخلي لتوصيل المعلومات الضرورية؛ وسوء السلوك من المسؤولين والموظفين أو الغير؛ والأخطاء في تسوية الحسابات؛ والنزاعات مع الموظفين بشأن العمل وإدارة مكان العمل.

تسعى الشركة باستمرار إلى تحسين وظيفة إدارة المخاطر لديها، ومع ذلك، نظراً للنمو الكبير أو التغييرات الكبيرة في بيئة الأعمال، فقد لا تكون إدارة المخاطر لديها فعالة في بعض الحالات، وإذا لم تستطع الشركة إدارة المخاطر الجديدة أو القائمة بشكل فعال، فإنها قد تتكبد خسائر و/ أو قد تتأثر سمعتها سلباً من جراء ذلك.

### **(14) المخاطر المتعلقة بالموجودات والمعدات**

تواجه الشركة بعض المخاطر الكامنة في امتلاك محافظ كبيرة من الموجودات وتشمل هذه المخاطر على الآتي: خطر أن القيمة السوقية للأصل المؤجر في حال الوقوع في التعثر ستكون أقل من المبلغ المتبقي المستحق بموجب عقد الإيجار وخطر فقدان وسوء توزيع وتعطل المعدات وتشغيلها غير السليم؛ وخطر عدم التسليم أو تأخر أو عدم اكتمال تسليم الموجودات؛ وخطر عدم امتلاك المستأجر للتصاريح اللازمة لتشغيل المعدات أو الموجودات؛ وخطر عدم اكتمال شهادات المعدات أو الموجودات؛ وخطر نقص الكوادر المؤهلة لدى المستأجر لتشغيل المعدات.

وفي حين تسعى الشركة للتخفيف من هذه المخاطر في إجراءاتها لإدارة المخاطر ووظائفها التنظيمية، فقد تكون إدارتها للمخاطر غير فعالة في بعض الحالات، وإذا لم تستطع الشركة إدارة هذه المخاطر بشكل فعال، فإنها قد تتكبد خسائر و/ أو قد تتأثر سمعتها سلباً من جراء ذلك.

## **ب - مخاطر تتعلق بالسوق الذي تعمل فيه أوركس السعودية**

### **(1) تزايد المنافسة في القطاع المالي وقطاع التأجير في المملكة العربية السعودية قد يؤثر على أعمال أوركس السعودية وقدرتها على تنفيذ استراتيجيتها في التوسع**

لا تزال السوق السعودية لخدمات التأجير تتميز بتنافسية عالية مع انخفاض حواجز الدخول فيها بشكل عام. ويتألف سوق خدمات التأجير حالياً من شركات تأجير متخصصة تخضع لأنظمة مؤسسة النقد وشركات التأجير التي لا تخضع لأنظمة مؤسسة النقد، وشركات تمويل الموردين التي توفر لعملائهم أموالاً لشراء منتجاتها.

ومن المتوقع أن تصبح السوق أكثر تنافسية نتيجة لزيادة الاهتمام والدخول المحتمل للبنوك السعودية في السوق، و التحسينات في نوعية الإدارة في شركات التأجير السعودية، وكما أن الطلب على التأجير من المستأجرين قد ازداد، وإضافة إلى ذلك، تعتمد المنافسة على الأسعار وجودة الخدمة والشروط والهيكل.

وإلى الحد الذي يسعى فيه المنافسون لأوركس السعودية للمنافسة بقوة على أساس الأسعار أو بنود أخرى دون النظر إلى الربحية، فيمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي ملموس على الشركة، وربما يكون بعض المنافسين الحاليين للشركة و منافسيها في المستقبل أكبر من أوركس السعودية، وأكثر قدرة في الحصول على رؤوس الأموال بتكلفة أقل من شركة أوركس السعودية و/ أو قادرين على المحافظة على الربح بأسعار أكثر انخفاضاً من أوركس السعودية. بالإضافة إلى ذلك، وإلى الحد الذي تسعى فيه أوركس السعودية للتنافس مع أي من المنافسين على أساس الأسعار أو جودة الخدمات أو بنود أخرى، فإنها قد تواجه انخفاضاً في الدخل أو في الربحية نتيجة لذلك، ويمكن أن يكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

## **(2) يمكن أن تتأثر أعمال أوركس السعودية سلباً من أحداث لا يمكن التنبؤ بها**

يمكن أن يتأثر نشاط الشركة سلباً من الأحداث غير متوقعة أو أي آثار مستمرة ناجمة عن مثل هذه الأحداث، و من تلك الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها أحداثاً من صنع الإنسان، مثل الحوادث والحروب والإرهاب والتمرد، و الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والعواصف وتسونامي، والحرائق، وتفشي الأمراض المعدية، وإذا وقعت أي من هذه الأحداث، فقد يتسبب الحدث نفسه أو الآثار الناجمة عنه، من بين أمور أخرى، في تحركات غير متوقعة للأسعار في السوق أو تدهور غير متوقع للأوضاع الاقتصادية للدولة أو المنطقة. وإذا وقعت مثل هذه الأحداث المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها في المملكة العربية السعودية، سواء أكان حدثاً بمفرده أو كانت مجموعة من الأحداث، فقد يكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة التجاري ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

## **(3) يمكن أن تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة سلباً على أوركس السعودية**

تخضع الأنشطة التجارية للشركة للمخاطر التي تتعلق بالتغيرات في معدلات الفائدة، وعلى الرغم من أن الشركة تسعى لإدارة خصومها وموجوداتها، إلا أن معدلات الفائدة الثابتة والمتغيرة وأحكام معدلات الفائدة الثابتة لخصومها وموجوداتها ليست موحدة بين خصومها وموجوداتها، و عليه يمكن لأي زيادة أو نقصان في معدلات الفائدة أو تغيير في منحنى العائد أن يؤثر سلباً على نتائج عمليات الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة موجودات الشركة يمكن أن تتحرك بشكل مستقل عن معدلات الفائدة، وعندما تزيد تكاليف التمويل بسبب ارتفاع معدلات الفائدة أو بسبب توقع حدوث أي زيادة في معدلات الفائدة، فإن شروط التأجير التمويلي للمعاملات الجديدة قد تتحرف عن الاتجاه السائد في معدلات الفائدة.

إن استخدام أوركس السعودية للمشتقات المالية للمساعدة في إدارة مخاطر معدل الفائدة قد يؤثر سلباً على وضعها المالي ونتائج عملياتها.

تستخدم أوركس السعودية المشتقات المالية للمساعدة في إدارة مخاطر معدل الفائدة، ومع ذلك، فإنها قد لا تكون قادرة على إدارة المخاطر بنجاح من خلال استخدام هذه المشتقات، وقد تفشل الأطراف المقابلة في احترام شروط عقود مشتقاتهم مع أوركس السعودية مما يعرضها لمخاطر إضافية، وبالتالي، فإن استخدام الشركة لهذه المشتقات قد يؤثر سلباً على وضعها المالي ونتائج عملياتها.

## **(4) عدم الاستقرار وعدم اليقين في قطاع التأجير يخلق بيئة مترددة عن النشاط التجاري لأوركس السعودية**

شهدت سوق التأجير السعودية في السنوات الأخيرة نمواً كبيراً مع نمو الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، ومع ذلك، بالمقارنة مع قطاعات التأجير في أمريكا أو أوروبا الغربية، فإن قطاع التأجير في المملكة لا يزال مبتدئاً وغير متطور نسبياً، ولا يخلو إطاره القانوني من التناقض، ولا يوجد هناك أي ضمان في أن يستمر ويحافظ على النمو الكبير الذي شهده في السنوات الأخيرة.

العامل الرئيسي الذي يؤثر على تطور سوق التأجير السعودية في الوقت الحاضر هو قدرة السوق على حل مشاكل البنية التحتية للاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار. ومع ذلك، لا يزال تطوير سوق التأجير مرتبطاً بالطلب من القطاعات الأساسية للاقتصاد.

إذا واجه قطاع التأجير السعودي ركوداً، فيمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي ملموس على أعمال الشركة التجارية ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

## **ج- المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية والاقتصادية التي تعمل فيها أوركس السعودية**

### **(1) المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية المترددة**

تنظم مؤسسة النقد السوق السعودية لخدمات التأجير التمويلي، وصدرت في 1433/10/03 هـ الموافق 2012/08/21 م. لوائح عامة تنظم شركات التمويل والتأجير التمويلي وأصدرت مؤسسة النقد مشروع لوائح تنفيذية لنظام شركات التمويل والتأجير التمويلي، وهناك خطر يتمثل في أن أي تغييرات في الإطار التنظيمي الذي تعمل فيه أوركس السعودية يمكن أن يقلل من قدرتها على تسير أعمالها بصورة مربحة في المستقبل. وتشترط لوائح تنظيم شركات التأجير التمويلي على وجه الخصوص ترخيصاً من مؤسسة النقد لشركات التأجير التمويلي وليس واضح إن كانت رخصة أوركس السعودية ستتأثر أو إن كان عليها استخراج رخصة جديدة من مؤسسة النقد، وبالإضافة إلى ذلك، هناك خطر يتمثل في احتمال فشل أوركس السعودية في الامتثال لأي من الأنظمة التي قد تصدرها

مؤسسة النقد فيما يتعلق بأنشطة التأجير التمويلي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات من مؤسسة النقد، وهذا بدوره يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الأعمال والوضع المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

## **(2) أوركس السعودية معرضة للمخاطر الاقتصادية في المملكة**

تقع كل موجودات أوركس السعودية وأعمالها في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، فإن نتائج تشغيلها ونموها سيتأثر بشكل عام من التطورات المالية والاقتصادية العامة التي تحدث في أو تؤثر على المملكة العربية السعودية و/ أو الشرق الأوسط، وبوجه خاص من مستوى النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تواصل انتهاج سياسة التنويع لتعزيز مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فإن الدخل من النفط سيستمر في لعب دور محوري في التخطيط والتنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإن أي تراجع مستمر في أسعار النفط سيكون له أثر سلبي على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل عام، مع آثار سلبية ممتدة إلى جميع المستويات الجزئية. وإن لأي تغيير سلبي في واحد أو أكثر من العوامل الاقتصادية الكلية مثل أسعار الصرف، ومعدلات العمولة، والتضخم، ومستويات الأجور، والبطالة، والاستثمار الأجنبي، والتجارة العالمية، يمكن أن يكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكاناتها.

عادة ما يزدهر قطاع الخدمات المالية في فترات النمو الاقتصادي والظروف الجيوسياسية المستقرة، ويستفيد من أسواق رأس المال التي تتسم بالشفافية والسيولة والازدهار والمعنويات الإيجابية للمستثمرين، ويمكن لأزمة مالية حادة، مثل تلك التي حدثت في أواخر عام 2007م، حيث واجهت مختلف قطاعات أسواق الائتمان العالمية ظروفًا صعبة جدًا، أن يكون لها تأثير سلبي على صناعة الخدمات المالية، بما في ذلك أوركس السعودية.

وبالتالي، ينبغي على المستثمرين توخي الحذر خاصة في تقييم المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار، وأن يقرروا بأنفسهم، في ضوء هذه المخاطر، ما إذا كان استثمارهم مناسبًا. وبشكل عام، فإن الاستثمار في الأسواق الناشئة لا يصلح إلا للمستثمرين المتمرسين الذين يقدرون تمامًا جسامه المخاطر التي ينطوي عليها ذلك.

## **(3) إن الفشل في الامتثال للوائح التي تخضع لها أعمال أوركس السعودية يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات أو جزاءات عليها مما يضر بسمعتها ويؤثر سلبًا على أنشطتها أعمالها**

تخضع أعمال الشركة وموظفوها في المملكة العربية السعودية للأنظمة والرقابة التنظيمية من السلطات الحكومية التي تنفذ تلك الأنظمة التي تشمل الأنظمة واللوائح المطبقة على المؤسسات المالية بالإضافة إلى الأنظمة العامة التي تنطبق على أنشطتها التجارية.

بعض أنواع الموجودات من الطاقة والصناعات الثقيلة والنقل تخضع لشروط التسجيل لدى جهات حكومية في المملكة العربية السعودية، وإن الفشل في تسجيل هذه الموجودات من الشركة أو العميل، أو فقدان تسجيلها، يمكن أن يؤدي إلى عقوبات كبيرة، ويؤدي إلى التسييل القسري للموجودات و/ أو عدم القدرة على تشغيل وتأجير هذه الموجودات. وقد تتطلب الجهات الحكومية أيضًا تغييرات أو تحسينات على الموجودات، وقد تضطر الشركة إلى إنفاق أموالها الخاصة للامتثال لذلك. وقد تؤدي هذه التغييرات إلى الاضطرار إلى استبعاد الموجودات من الخدمة لفترة من الزمن. وقد تنص شروط عقود الإيجار على تخفيض الإيجار إذا استوجب أن يبقى الأصل خارج نطاق الخدمة لفترة طويلة من الزمن أو إذا تم عزله من الخدمة. وإذا لم يكن لدى الشركة الأموال اللازمة لإجراء التغيير المطلوب، فقد يتعين عليها بيع الموجودات المتأثرة، وفي مثل هذه الظروف، قد تعاني الشركة من خسارة في استثماراتها وتفقد إيراداتها المستقبلية وتواجه عواقب ضريبية ضارة.

لدى أوركس السعودية أنظمة إدارة مخاطر الالتزام والمخاطر القانونية مصممة لمنع وقوع انتهاكات للأنظمة واللوائح المطبقة على المؤجر ولتدريب عملائها قبل الدخول في اتفاقيات تأجير تمويلي. ومع ذلك، لا يوجد لدى الشركة سياسة مستمرة لمراقبة الالتزام ولمنع عملائها من انتهاك تلك الأنظمة واللوائح. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا توسعت أعمال الشركة جغرافيًا أو من خلال عمليات الاستحواذ، فإن هذا سيزيد من أعباء مراقبة الالتزام. وإذا لم تستطع الشركة أو أي من عملائها الامتثال لجميع الأنظمة واللوائح المعمول بها، فإنها ستكون عرضة للجزاءات أو العقوبات، ويمكن أن يضر ذلك سمعتها. حتى ولو لم يكن هناك أي انتهاكات للأنظمة، ففي حال قامت السلطات الحكومية بالتحقيق مع الشركة وأعلن ذلك على العامة، فقد تتضرر سمعتها ويؤثر ذلك سلبًا على أنشطتها التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إعطاء أي ضمان بأن حكومة المملكة العربية السعودية، أو أي هيئة قانونية فيها لن تطبيق لوائح جديدة وسياسات مالية أو نقدية جديدة، بما في ذلك السياسات واللوائح أو اعتماد تفسيرات قانونية جديدة للوائح القائمة، والتي قد تشمل تلك المتصلة أو التي تؤثر على متطلبات التسجيل أو الضرائب أو معدلات الفائدة، أو اتخاذ غير ذلك من إجراءات يمكن أن يكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي بشكل عام.



#### (4) ندرة وجود معلومات ائتمان موثوقة من حيث الجودة بخصوص المستأجرين في المملكة العربية السعودية من شأنه أن يضر قدرة أوركس السعودية على تقييم مخاطر الائتمان، لا سيما فيما يتعلق بالعملاء في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت الشركة، إلى حد كبير، على تاريخ الائتمان المالي للمستأجرين الذي تقدمه الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية ("سمة") والقوائم المالية، ومراجع السوق وغيرها من معلومات من مستأجريها لتقييم أدائهم المالي، ومراقبة جودة الائتمان لديهم. إن محدودية المعلومات المتوفرة عن مستأجريها، بالإضافة إلى عدم كفاية التنسيق الداخلي في جمع المعلومات من المستأجرين وتحليلها بواسطة الشركة بالتنسيق مع الإدارات المعنية داخل الشركة قد يؤدي إلى عدم معرفتها في الوقت المناسب بحالات التعثر التي وقعت أو تلك التي يحتمل أن تقع في نطاق التزامات المستأجر المالية الأخرى، أو الخطأ في تقييم مخاطر الائتمان للمستأجر، وبينما اتخذت الشركة وتواصل اتخاذ خطوات لتنسيق وتسريع جمع وتحليل البيانات لمنع حالات قصور مثل هذه في المستقبل، فإن أي افتقار لمعلومات موثوقة عن المستأجرين في المملكة العربية السعودية يعني ضعف قدرة الشركة على إجراء تقييم دقيق لمخاطر ائتمانها، وأي فشل من جانب الشركة في تقييم مخاطر الائتمان تقييماً صحيحاً وإدارة التعرض المتزايد لمخاطر الائتمان كما يجب يمكن أن يكون له تأثير سلبي ملموس على نشاط الشركة ووضعها المالي ونتائج أعمالها وإمكاناتها وقيمة الصكوك.

كما أن الشركة عرضة لمخاطر الائتمان المتزايدة المتعلقة بأعمالها في تأجير المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث أن بعض العملاء في قطاع تأجير الشركات الصغيرة والمتوسطة قد لا يكون له تاريخ ائتماني مقدم من سمة. ونتيجة لذلك، قد تضطر الشركة للاعتماد أساساً على المعلومات التي يقدمها هؤلاء العملاء لاتخاذ قراراتها الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، هؤلاء العملاء هم أكثر عرضة للتعثر في سداد دفعاتهم، مما يحتمل على أوركس السعودية تجنب مخصصات لتفادي حالات التعثر هذه بالإضافة إلى تخفيض التصنيف الائتماني لهؤلاء العملاء ونتيجة لهذا، فستتخفف تصنيفات الجدارة لعملاء أوركس السعودية بشكل عام، وعلى الرغم من أن الشركة تواصل تطوير نهجها لتقييم الجدارة الائتمانية لهؤلاء العملاء، لا يمكن أن يكون هناك أي ضمان بأن تقوم الشركة بتقييم الجدارة الائتمانية تقييماً صحيحاً لعملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تقنيات تسجيل العلامات و فحصها المستخدمة من الشركة لتحديد الجدارة الائتمانية للعملاء المحتملين قد لا تقدم دائماً الصورة الكاملة والدقيقة عن الوضع المالي لكل عميل محتمل. ونتيجة لذلك، قد تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان التي لم تستطع تقييمها بشكل صحيح. انظر قسم "وصف أوركس السعودية - التخلف عن السداد" لمزيد من التفاصيل عن الإيجارات غير المدفوعة في الشركة.

#### (5) قد تتعرض أوركس السعودية لمخاطر ناجمة عن النزاعات و/أو التقاضي

الشركة عرضة للمخاطر المتعلقة بالإجراءات القانونية والتنظيمية التي هي حالياً طرف فيها أو التي يمكن أن تظهر في المستقبل، وقد يؤدي تورط الشركة في إجراءات قضائية وتنظيمية إلى التأثير سلباً على سمعتها. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات التقاضي والإجراءات التنظيمية لا يمكن التنبؤ بها، كما أن الإجراءات القانونية والتنظيمية التي دخلت فيها الشركة أو بدأت بالدخول فيها (أو تسويتها) قد يكون لها تأثير سلبي ملموس على نشاطها ونتائج أعمالها ووضعها المالي بشكل عام.

#### (6) قد تتعرض أوركس السعودية لمخاطر أحكام نظام العمل والعمال

تطلب وزارة العمل في المملكة العربية السعودية من الشركات بشكل عام ضمان وجود نسبة معينة من موظفيها من المواطنين السعوديين. وتهدف الشركة إلى استقطاب وتدريب واستبقاء المواطنين السعوديين امتثالاً للأنظمة ذات العلاقة، على الرغم من أن الشركة شأنها شأن المؤسسات التجارية الأخرى في المملكة بشكل عام، تواجه منافسة أحياناً وصعوبة في توظيف واستبقاء المواطنين السعوديين المؤهلين. ويمكن أن يتسبب الفشل في تحقيق النسبة المنصوص عليها في مساءلة الشركة من وزارة العمل في المملكة العربية السعودية لعدم الامتثال لهذه المتطلبات مما سيكون له تأثير سلبي على نشاط الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وسمعتها.

#### (7) المخاطر المتعلقة بالتنفيذ والاسترجاع

قد لا تستطيع الشركة تحت ظروف معينة أن تنفذ أي من اتفاقيات الإيجار والوثائق المتعلقة بها، وقد لا تكون قادرة على استرجاع الموجودات المؤجرة نتيجة للإجراءات القانونية المعقدة أو تتبع تلك الموجودات. ويمكن أن يؤثر سلباً فقدان هذه الموجودات على نشاط الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وسمعتها.

#### (8) المخاطر المتعلقة باستخدام اسم أوركس السعودية وشعارها ورمزها

أبرمت أوركس السعودية اتفاقية مساعدة فنية مع أوركس كوربوريشن و أوركس الباكستان، ووفقاً لأحكام اتفاقية المساعدة الفنية تلك، يسمح لأوركس السعودية استخدام اسم أوركس وشعارها ورمزها. وحيث أن اسم أوركس وشعارها ورمزها ليسوا من العلامات التجارية المسجلة في المملكة العربية السعودية، فقد تقوم أطراف غير مصرح لها بمحاولة نسخ أو استخدام علامة شبيهة بشعار واسم ورمز أوركس. وإذا لم تستطع أوركس السعودية شراء وحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فقد لا تحقق الفائدة الكاملة من اسم وشعار ورمز أوركس، وهو ما قد يؤثر سلباً وبصورة ملموسة على نشاط الشركة وسمعتها.

## د- المخاطر المتعلقة بالصكوك

### 1) النظام واجب التطبيق والاختصاص القضائي وقابلية التنفيذ

تخضع الصكوك للأنظمة المعمول بها في المملكة وتفسر بموجبها. وباستثناء حالة سندات لأمر (والتي يجوز البت في النزاعات المتعلقة بها فقط من قبل لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية في المملكة العربية السعودية)، فإنه بموجب الشرط 18 (القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي)، فإن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ("اللجنة") ولجنة الاستئناف هما الجهتان المختصتان حصرياً بالنظر والبت في أي قضية أو دعوى أو إجراء قضائي وتسوية أي نزاعات قد تنشأ بسبب الصكوك أو تتعلق بها. وعلى حملة الصكوك المحتملين ملاحظة أنه بحسب علم شركة أوركس السعودية فإنه لا توجد أي أوراق مالية مشابهة للصكوك قيد التفسير أو التنفيذ القضائي في المملكة العربية السعودية. وبناء عليه، فإن أوركس السعودية ليست متأكدة من قابلية تنفيذ هذه الصكوك والشروط و/ أو وثائق الصكوك في أي محكمة أو لجنة فصل في منازعات الأوراق المالية، أو لجنة الاستئناف أو أي سلطة قضائية سعودية أخرى.

### 2) قوانين الإفلاس

تقتصر قابلية التنفيذ في المملكة العربية السعودية بالنسبة للصكوك، والشروط و/ أو وثائق الصكوك على أنظمة المملكة العربية السعودية المتعلقة بالإفلاس، والإعسار، وإعادة التنظيم، ووقف التنفيذ، والتصفية، وإعادة تسوية الدين وقوانين أخرى مماثلة يتم تطبيقها بشكل عام وتعلق أو تؤثر في تنفيذ حقوق أي طرف بشكل عام. وعلى وجه الخصوص، فإن المادة 110 من نظام المحكمة التجارية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/32 بتاريخ 15/1/1350هـ (الموافق 2 يونيو 1931م) تخول المحكمة في المملكة العربية السعودية بالحكم بعدم صلاحية أو عدم نفاذ عقد المدين إذا كانت تلك المحكمة قد سبق وأن أعلنت إفلاس ذلك المدين قبل إبرام ذلك العقد. وبالتالي، فمن غير المؤكد تماماً كيف وإلى أي مدى يمكن تنفيذ هذه الصكوك والشروط و/ أو وثائق الصكوك بواسطة هيئة قضائية سعودية إذا قامت تلك الهيئة القضائية في المملكة العربية السعودية بالحكم بعدم صلاحية أو عدم نفاذ ذلك المستند أو أي جزء منه وفقاً للمادة 110 من نظام المحاكم التجارية (بعد إعلان الإفلاس).

### 3) الشريعة الإسلامية

يتعين على حملة الصكوك المحتملين ملاحظة إمكانية وجود اجتهادات مختلفة للمستشارين الشرعيين والمحكم واللجان القضائية السعودية، حول بعض المسائل المتطابقة، وبالتالي قد يرغب حملة الصكوك المحتملين في استشارة مستشارين قانونيين وشرعيين آخرين للحصول على رأيهم وذلك بناءً على رغبتهم. وينبغي أن يلاحظ حملة الصكوك المحتملين أيضاً أنه على الرغم من أن هيئة الرقابة الشرعية بمجموعة سامبا المالية (ممثلة من قبل اللجنة التنفيذية الشرعية لهيئة الرقابة الشرعية) قد أصدرت فتوى تؤكد أن الصكوك تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن هذه الفتوى ليست ملزمة لأي محكمة أو لجنة قضائية سعودية، بما في ذلك ما قد يكون في سياق أي إجراء قضائي يتعلق بإعسار المصدر أو إفلاسه، وسيكون لأي محكمة أو لجنة قضائية سعودية حرية اتخاذ ما تراه مناسباً من قرارات بشأن ما إذا كانت هذه الصكوك، ووثائق الصكوك والآليات ذات العلاقة (أو أي جزء منها) متوافقة مع الأنظمة السعودية ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي قابلة للتنفيذ القضائي أم لا. وبناء عليه، فإنه لا يجوز لأي شخص (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المصدر) أن يقدم أي تأكيدات بأن أيًا من تلك الصكوك أو الشروط أو أي وثائق صكوك أخرى متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى وجه الخصوص أن لا يقدم أي تأكيدات بخصوص فتوى هيئة الرقابة الشرعية بمجموعة سامبا المالية (ممثلة من قبل اللجنة التنفيذية الشرعية لهيئة الرقابة الشرعية) بخصوص الصكوك، والتي تعتبر عرضة للتغيير والاختلاف مع علماء الشريعة الآخرين. ووفقاً لذلك، لا يوجد هناك أي ضمان بأن تعتبر الصكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية من قبل أي شخص آخر غير أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بمجموعة سامبا المالية.

### 4) التداول والتسوية والإدراج

سيتم تسجيل الصكوك في نظام التداول والمقاصة والتسوية الخاص بالمسجل. ولكن لا يمكن أن يكون هناك أي تأكيد أو ضمان بعدم حدوث أعطال أو أخطاء في عمليات التداول أو المقاصة أو التسوية المتعلقة بالصكوك نتيجة قلة الخبرة أو المعرفة في العمليات التشغيلية لأنظمة التداول والمقاصة والتسوية أو أي عيوب مألوفة في أي من هذه الأنظمة. علاوة على ذلك، فإن المبيعات الثانوية في سوق الصكوك محدود وليس هناك ضمان بأن يتم بيع الصكوك بسهولة من قبل حملة الصكوك. كما أن القيمة السوقية للصكوك قد تتغير، وبالتالي فإن أي بيع للصكوك من قبل حملتها في أي سوق ثانوي يمكن أن يتم بسعر أعلى أو أدنى من سعر الطرح الأولي وذلك استناداً إلى العديد من العوامل بما فيها أسعار الفائدة السائدة، وأداء المصدر، والسوق لأوراق مالية مماثلة، وقد يكون ذلك غير ممكن على الإطلاق.

مدير الإصدار ومدير استقبال العروض غير ملزمين بتحديد أسعار للصكوك أو إيجاد سوق لها. وبالتالي، لا يمكن إعطاء أي ضمان بالنسبة للسيولة أو سوق تداول للصكوك، ويتعين أن يكون المستثمر في الصكوك مستعداً للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة أو حتى تاريخ استحقاقها.

## 5) الدفعات بموجب الصكوك

يتعين على حملة الصكوك المحتملين التنبيه إلى أنه إذا لم يتسلموا مبلغ التوزيع الدوري كاملاً في تاريخ الدفع المعني (بعد الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح)، وذلك بعد وفاء شركة أوركس السعودية ووكيل حملة الصكوك ومدير الدفعات بجميع التزاماتهم المنصوص عليها في مستندات الصكوك ذات العلاقة والتي هم طرف فيها، فلن يكون لهم، أي لحملة الصكوك المحتملين، حق الرجوع على الشركة إلا إذا كان ذلك العجز ناجماً بصورة مباشرة عن تقصير أو إهمال من جانب شركة أوركس في أداء التزاماتها المنصوص عليها في وثائق الصكوك.

ولمزيد من المعلومات عن التزامات شركة أوركس بموجب الصكوك، فضلاً راجع الشروط والقسم المعنون بـ "ملخص وثائق الصكوك" من نشرة الإصدار هذه.

## 6) التعديل والتنازل والإحلال

تحتوي الشروط على نصوص محددة لطلب انعقاد الاجتماعات الخاصة بحملة الصكوك للنظر في المسائل التي تؤثر على مصالحهم بشكل عام، وتنص على أغلبية معينة لإلزام جميع حملة الصكوك، بمن فيهم حملة الصكوك الذين لا يحضرون ولا يصوتون في الاجتماع المعني بالإضافة إلى حملة الصكوك الذين قاموا بالتصويت بعكس الأغلبية.

## 7) ملائمة الاستثمارات

قد لا تكون الصكوك استثماراً مناسباً يلائم جميع المستثمرين، ويجب على كل مستثمر محتمل في الصكوك أن يقرر مدى ملائمة ذلك الاستثمار على ضوء ظروفه الخاصة. ويتوجب عليه بشكل خاص ما يلي:

- أن يتمتع بالخبرة والمعرفة الكافية لإجراء تقييم سليم للصكوك، ومزايا ومخاطر الاستثمار في الصكوك، والمعلومات التي تحتوي عليها نشرة الإصدار هذه؛
- أن يمتلك الأدوات التحليلية المناسبة والدراية لإجراء تقييم في إطار وضعه المالي، للاستثمار في الصكوك وتأثير الصكوك على محفظته الاستثمارية ككل؛
- أن يمتلك موارد مالية وسيولة كافية لتحمل جميع مخاطر الاستثمار في الصكوك، بما في ذلك عندما تكون عملة الدفع مختلفة عن عملة المستثمر المحتمل؛
- أن يفهم تماماً شروط الصكوك أو يكون ملماً بسلوك أي من الأسواق المالية ذات العلاقة؛ و
- أن يكون قادراً على القيام (إما وحده أو بمساعدة مستشار مالي) بتقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية والحقائق الأخرى التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر التي ينطوي عليها.

## معلومات السوق والقطاع

### المركز الاقتصادي السعودي

طبقاً للتقرير السنوي السابع والأربعون – آخر التطورات الاقتصادية لعام 1432هـ (2011م) الذي تصدره إدارة الأبحاث والإحصاء بمؤسسة النقد العربي السعودي ("تقرير مؤسسة النقد") والتقديرات الأولية لوزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية ("وزارة الاقتصاد والتخطيط") فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي الاسمي (إجمالي الناتج المحلي مقدر حسب الأسعار الحالية) للمملكة العربية السعودية ("المملكة") من 1,412.6 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2009م إلى 1,709.7 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2010م، عاكساً بذلك نمو بنسبة 21.0%، بينما ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفعلي (إجمالي الناتج المحلي مقدر حسب أسعار عام 1999م الثابتة) من 836.9 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2009 إلى 879.8 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2010م عاكساً بذلك نمواً بنسبة 5.1%. طبقاً لتقرير مؤسسة النقد فإن العوامل الرئيسية لنمو إجمالي الناتج المحلي في المملكة خلال عام 2010م تضمنت: (1) انتعاش الاقتصاد العالمي مما دعم ارتفاع أسعار البترول؛ (2) برنامج صرف مالي موسع من قبل حكومة المملكة ("الحكومة") مما عزز الطلب المحلي؛ و (3) سياسة مالية مرنة وقابلة للتكيف معتمدة من قبل مؤسسة النقد، مما سهل بدوره على البنوك زيادة مستوى الإقراض للقطاع الخاص.

طبقاً للتقديرات الأولية لوزارة الاقتصاد والتخطيط، من المتوقع أن يكون الاقتصاد السعودي قد نما في السنة المالية 2011م بنسبة 7.1% كنتاج إجمالي محلي فعلي ليصل إلى 941.8 مليار ريال سعودي.

في حين أن مساهمة القطاعات غير المرتبطة بصناعة الهيدروكربونات في ارتفاع، إلا أن قطاع الهيدروكربونات لا يزال يسيطر على اقتصاد المملكة. طبقاً لتقرير مؤسسة النقد، في السنة المالية 2010م؛ مثل قطاع الهيدروكربونات في المملكة نسبة 27.0% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي الفعلي و 90.3% تقريباً من الإيرادات الحكومية ونسبة 87.2% تقريباً من إجمالي قيمة الصادرات. طبقاً لتقرير مؤسسة النقد، بلغت احتياطات المملكة من النفط الخام والغاز في نهاية السنة المالية 2010م 264.5 مليار برميل و 283.0 تريليون قدم مكعب على التوالي، وخلال عام 2010م بلغ متوسط الإنتاج اليومي للمملكة من النفط 8.2 مليون برميل في اليوم. طبقاً للبيانات الأولية لوزارة الاقتصاد والتخطيط، ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من النفط في المملكة خلال عام 2011م إلى 9.3 مليون برميل يومياً.

طبقاً لتقرير مؤسسة النقد والتقديرات الأولية لوزارة الاقتصاد والتخطيط، صرحت المملكة عن فوائض كبيرة في الميزانية بلغت 87.7 مليار ريال سعودي للسنة المالية 2010م وبلغت 306.0 مليار ريال سعودي للسنة المالية 2011م. فضلاً عن ذلك، الحكومة تواصل تركيزها على المبادرات الاستثمارية، فقد تضمنت ميزانية السنة المالية 2011م مخصصات بلغت 265.0 مليار ريال سعودي (تمثل نسبة 38.4% تقريباً من إجمالي المصروفات المخصصة للسنة المالية 2012م) للمشاريع الجديدة والقائمة المتعلقة بتطوير الموارد البشرية، النقل، الاتصالات، تطوير الموارد الاقتصادية، الخدمات الصحية، التنمية الاجتماعية، تطوير البنية التحتية، والخدمات البلدية. طبقاً للتقديرات الأولية لوزارة الاقتصاد والتخطيط للسنة المالية 2011م فقد صرحت الحكومة عن فائض بلغ 306.0 مليار ريال سعودي في الميزانية.

كما في 30 يونيو 2012م، حصلت المملكة على تصنيف ائتماني على المدى البعيد للعملة المحلية بدرجة "AA" من وكالة فيتش للتقييم الائتماني مع رؤية مستقبلية "مستقرة"، وبدرجة "AA-" من قبل وكالة ستانداردز أند بورز Standard & Poor's Ratings Direct Global Credit Portal مع رؤية مستقبلية "مستقرة"، وبدرجة "Aa3" من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين Moody's Investors Service مع رؤية مستقبلية "مستقرة".

### لمحة عامة حول مصادر التمويل الرئيسية المتاحة في المملكة العربية السعودية:

يعتبر التأجير التمويلي واحداً من الطرق العديدة المتاحة لقطاع الشركات في المملكة من أجل تلبية احتياجاته التمويلية (لا يشمل ذلك المساهمة في ملكيتها). ويمكن بشكل عام تصنيف المصادر المحلية لتأمين تمويل (لا يشمل ذلك المساهمة في ملكيتها) والمتاحة لقطاع الشركات في المملكة إلى الفئات التالية:

- القطاع الرسمي:
- البنوك التجارية؛
- مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة؛
- أسواق أدوات الدين المحلية؛ و
- شركات التأجير المرخصة من قبل مؤسسات النقد.

- القطاع غير الرسمي؛
- شركات التمويل بالتقسيط؛ و
- تمويل البائعين / التجار / الموردين.

## القطاع الرسمي:

### البنوك التجارية

بلغ عدد البنوك السعودية التجارية كما في 30 يونيو 2012م، 12 بنكاً تجارياً إضافة إلى 11 بنكاً أجنبياً مرخصاً من قبل مؤسسة النقد لتقديم الخدمات المصرفية في المملكة. طبقاً لمؤسسة النقد وحسب الموضح في الجدول أدناه، فقد ارتفع إجمالي القروض البنكية المقدمة للقطاع الخاص والحكومي وشبه الحكومي 856.6 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م إلى 936.7 مليار ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م، ويمثل ذلك نمواً بنسبة 9.4%.

### القروض البنكية مصنفة حسب النشاط الاقتصادي

كما في 30 يونيو		معدل النمو السنوي المركب 2011-2009	كما في 31 ديسمبر						
2012			2011		2010		2009		
النسبة من الإجمالي	مليار ريال سعودي		النسبة من الإجمالي	مليار ريال سعودي	النسبة من الإجمالي	مليار ريال سعودي	النسبة من الإجمالي	مليار ريال سعودي	
1.0 %	9.3	0.8 %	1.0 %	8.9	1.3 %	10.3	1.2 %	8.7	الزراعة والصيد
12.1 %	113.6	22.0 %	13.0 %	111.7	11.6 %	90.1	10.2 %	75.0	التصنيع والمعالجة
1.0 %	9.0	19.8 %	0.9 %	7.7	0.8 %	5.8	0.7 %	5.3	التعدين والمحاجر
3.0 %	28.5	38.9 %	3.0 %	25.8	2.5 %	19.2	1.8 %	13.4	الكهرباء، الماء، الغاز والخدمات الصحية
7.8 %	73.4	24.9 %	8.1 %	69.8	7.2 %	55.6	6.1 %	44.7	التعمير والإنشاء
20.7 %	194.1	3.7 %	21.3 %	182.1	23.4 %	181.1	23.0 %	169.2	التجارة
4.1 %	38.0	0.6 %	4.5 %	38.9	5.5 %	43.0	5.2 %	38.4	النقل والاتصالات
2.7 %	24.8	2.8 %	2.6 %	22.5	2.3 %	17.8	2.9 %	21.3	المالية
6.1 %	57.0	9.0-%	4.5 %	38.2	4.6 %	35.7	6.3 %	46.1	الخدمات
4.5 %	42.5	6.4 %	3.7 %	31.8	4.2 %	32.3	3.8 %	28.1	الحكومية وشبه الحكومية *
37.0 %	346.6	5.6 %	37.3 %	319.4	36.7 %	284.5	38.9 %	286.5	أخرى
100.0 %	936.7	7.8 %	100.0 %	856.6	100.0 %	775.3	100.0 %	736.9	الإجمالي

المصدر: النشرة الإحصائية ربع السنوية لمؤسسة النقد (الربع الثاني 2012م)

\* تمثل القروض والسلف لشركات القطاع العام

- الأرقام أعلاه تستثني الاستثمارات البنكية في الأوراق المالية الخاصة

توفر البنوك التجارية في المملكة مجموعة متكاملة من منتجات التمويل (التقليدية والإسلامية) لعملائها من الشركات، بما في ذلك (من بين أمور أخرى) القروض والسلف وتسهيلات السحب على المكشوف وتسهيلات التمويل التجارية وخصم الكمبيالات.

## مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة

أنشأت حكومة المملكة العربية السعودية مؤسسات حكومية متخصصة في الإقراض ، تقدم التمويل لمختلف المشاريع ويتمثل هدفها بشكل عام في دعم سياسة الحكومة المعلنة والهادفة إلى التطوير والتنويع الاقتصادي.

يوجد 5 مؤسسات حكومية مختصة في الإقراض وهي:

- (1) صندوق التنمية الزراعية؛
- (2) صندوق الاستثمارات العامة؛
- (3) البنك السعودي للتسليف والادخار؛
- (4) الصندوق السعودي للتنمية الصناعية ؛ و
- (5) الصندوق السعودي للتنمية العقارية.

طبقاً لمؤسسة النقد وحسب الموضح في الجدول أدناه فقد ارتفعت قيم القروض القائمة الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة من 192.2 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2010م إلى 208.4 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م، ويمثل ذلك نمواً بنسبة 8.5%. تماشياً مع تفويضهم بتشجيع النشاط الاقتصادي في المملكة، تقوم مؤسسات الإقراض المتخصصة عادةً بتمويل القطاع الخاص بشروط ميسرة.

## القروض القائمة لمؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة

المبالغ المصروفة خلال العام				القروض القائمة				مليار ريال سعودي
2011	2010	2009	2008	2011	2010	2009	2008	
0.5	0.6	0.6	0.6	9.3	9.4	9.5	9.5	صندوق التنمية الزراعية
15.4	4.4	6.6	9.2	21.1	14.6	14.2	9.9	البنك السعودي للتسليف و الادخار
7.9	9.3	15.5	10.8	57.2	51.3	42.1	28.7	صندوق الاستثمارات العامة
3.9	6.5	4.7	5.1	27.4	24.8	20.9	17.2	الصندوق السعودي للتنمية الصناعية
14.8	6.8	5.3	5.0	78.9	77.6	76.8	75.4	الصندوق السعودي للتنمية العقارية
<b>42.5</b>	<b>27.6</b>	<b>32.7</b>	<b>30.6</b>	<b>193.9</b>	<b>77.7</b>	<b>163.5</b>	<b>140.7</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
0.0	0.0	0.0	0.0	14.5	14.5	14.5	14.5	قروض الكهرباء المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة
<b>42.5</b>	<b>27.6</b>	<b>32.7</b>	<b>30.6</b>	<b>208.4</b>	<b>192.2</b>	<b>178.0</b>	<b>155.2</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: النشرة الإحصائية ربع السنوية لمؤسسة النقد (الربع الثاني 2012م)

\* كما في 31 ديسمبر

## أسواق أدوات الدين المحلية

يمكن وصف أسواق أدوات الدين المحلية في المملكة على أنها لا زالت في مرحلة التطور. على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الإصدارات خلال السنوات القليلة الماضية إلا أن مجموع رأس المال الذي لا يشمل المساهمة في الملكية الذي دفعه المصدرون من خلال أسواق أدوات الدين المحلية في المملكة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الفعلي لا يزال منخفضاً جداً مقارنة بالأسواق الأكثر تطوراً. وطبقاً لبيانات "تداول" ومصادر السوق الأخرى، فقد بلغ حجم رأس المال غير المساهم الإسلامي و/أو التقليدي الذي تم تحقيقه من خلال أسواق أدوات الدين المحلية في المملكة في الفترة ما بين 31 يناير 2008 و 31 يوليو 2012 بلغ حدود 67.3 مليار ريال سعودي تقريباً.

الصكوك/السندات الصادرة في سوق أدوات الدين المحلي في المملكة في الفترة من 31 يناير 2008 إلى 31 يوليو 2012م

اسم المصدر	تاريخ الإصدار	حجم الإصدار (مليون ريال سعودي)	نوع الإصدار (صكوك / سندات)
<b>الطرح العام: مدرجة في تداول</b>			
الشركة السعودية للصناعات الأساسية	مايو 2008	5,000.0	صكوك
الشركة السعودية للكهرباء	يوليو 2009	7,000.0	صكوك
البنك السعودي الهولندي	ديسمبر 2009	725.0	صكوك
الشركة السعودية للكهرباء	مايو 2010	7,000.0	صكوك
الشركة السعودية العالمية للبترول	يوليو 2011	1,800.0	صكوك
شركة أرامكو توتال السعودية للتكرير والبتر وكيموايات	أكتوبر 2011	3,749.9	صكوك
<b>المجموع الفرعي</b>			
<b>الطرح الخاص: الطرح الغير مدرج</b>			
البنك السعودي الهولندي	ديسمبر 2008	775.0	صكوك
شركة دار الأركان للتطوير العقاري	مايو 2009	750.0	صكوك
بنك الخليج الدولي	نوفمبر 2009	2,000.0	سندات
الشركة السعودية للصناعات الأساسية *	ديسمبر 2009	2,000.0	سندات
الشركة السعودية للصناعات الأساسية *	مارس 2010	1,000.0	سندات
بنك الخليج الدولي	أبريل 2010	3,500.0	سندات
الشركة السعودية للصناعات الأساسية *	يونيو 2010	1,000.0	سندات
أس بي جي للصكوك المحدودة	يوليو 2010	700.0	صكوك
الشركة العربية للاستثمارات البترولية	سبتمبر 2010م	2,000.0	سندات
الشركة السعودية للصناعات الأساسية *	سبتمبر 2010م	1,000.0	سندات
بنك الجزيرة	مارس 2011	1,000.0	صكوك
الشركة السعودية للصناعات الأساسية *	مايو 2011	1,000.0	سندات
أس بي جي للصكوك المحدودة	يوليو 2011	1,000.0	صكوك
الشركة السعودية للصناعات الأساسية *	أغسطس 2011	2,000.0	سندات
بنك الاستيراد والتصدير الكوري	نوفمبر 2011	750.0	سندات
الهيئة العامة للطيران المدني	يناير 2012	15,000.0	صكوك
شركة المراعي	مارس 2012	1,000.0	صكوك
البنك السعودي البريطاني	مارس 2012	1,500.0	صكوك
أجل كيما	ابريل 2012	500.0	صكوك
شركة التصنيع الوطنية	مايو 2012	2,000.0	صكوك
أوريكو للصكوك المحدودة	يونيو 2012	650.0	صكوك
إس بي جي للصكوك المحدودة	يوليو 2012	1,000.0	صكوك
<b>المجموع الفرعي</b>			
<b>المجموع الكلي</b>			
		<b>42,125.0</b>	
		<b>67,399.9</b>	

المصدر : تداول - زاوية - وبلومبيرغ

\* طرح ضمن برنامج الطرح الخاص بمبلغ 10.0 مليار ريال سعودي لدى صندوق الاستثمارات العامة

إن هيئة السوق المالية هي الجهة الوحيدة المنظمة و المشرفة على أسواق أدوات الدين المحلية في المملكة وهي التي تصدر القواعد واللوائح الهادفة لحماية المستثمرين وضمان الإنصاف والفعالية في السوق.

## شركات التأجير المرخصة من قبل مؤسسة النقد

هناك في الوقت الحاضر شركتي تأجير اثنتين مرخصتين من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة، وهما:

- أوركس السعودية، و
- شركة الأمثال للتمويل والتأجير المحدودة ("الأمثال")

أوركس السعودية هي شركة مساهمة مغلقة تأسست في شهر ديسمبر 2000م، ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول الشركة في قسم "وصف شركة أوركس السعودية" من هذه النشرة. تأسست شركة الأمثال في عام 2000م ولها فروع في الرياض، جدة، الخبر، المدينة، وأبها. وتقدم شركة الأمثال منتجات التأجير ضمن قطاعات عمل متعددة تشمل المركبات والعقارات والمعدات الثقيلة (على سبيل المثال الطبية، الزراعية، والإنشائية). وشركة الأمثال هي شركة خاصة ومن هنا المحدودية في المعلومات المتوفرة حول نطاق عملياتها وأدائها المالي.

### القطاع غير الرسمي:

يتكون هذا القطاع من العديد من شركات التمويل بالتقسيط غير المرخصة من قبل مؤسسة النقد، والباعة/التجار/الموردين الممولين، ويشمل موجودات كالمركبات ومعدات النقل، ومعدات الإنشاءات، نقل التربة، الرافعات، المعدات الثقيلة الأخرى، أجهزة الكمبيوتر، أجهزة التقنية المكتبية، وآلات الطباعة، إلخ.

طبقاً للتقرير السنوي السادس والأربعون – آخر التطورات الاقتصادية لعام 1431هـ (2010م) الصادر عن قسم الأبحاث والإحصاء بمؤسسة النقد العربي السعودي، فقد كان هناك، كما في 31 ديسمبر 2008م، ما يقارب 300 شركة تقسيط مرخصة في المملكة برأسمال إجمالي قدره 18.1 مليار ريال سعودي. وكانت هذه الشركات منتشرة في مختلف مناطق المملكة منها 168 شركة برأسمال إجمالي قدره 13.8 مليار ريال سعودي مقرها في الرياض، و92 شركة برأسمال قدره 3.1 مليار ريال سعودي ومقرها في جدة، و8 شركات برأسمال قدره 0.8 مليار ريال سعودي ومقرها في الدمام و7 شركات كل منها برأسمال قدره 0.3 مليار ريال سعودي و0.03 مليار ريال سعودي ومقرها في الخبر ومكة على التوالي. تركز شركات التقسيط هذه إلى درجة كبيرة على تقديم التمويل لقطاع التجزئة لشراء المركبات، الأجهزة والأدوات المنزلية. كما يقدم بعض هذه الشركات التمويل لشراء العقارات كالأراضي والشقق السكنية والفلل.

### لمحة عامة حول سوق التأجير الإقليمي

طبقاً لتقرير "التأجير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – تقييم أولي صادر في أكتوبر 2010م عن الـ IFC" (تقرير الـ IFC)، فإن التأجير (سواء التقليدي أو الإسلامي) يعمل به في 13 بلداً من أصل 18 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الدول الثلاثة عشر التي يتوفر فيها التأجير كمنتج مالي تشمل: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، الأردن، المملكة العربية السعودية، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، تونس والإمارات العربية المتحدة. أما الدول الخمسة المتبقية والتي لا يزال التأجير فيها في أقصى مراحلها الأولية أو التي لا يتواجد فيها فتشمل: ليبيا، العراق، سوريا، الضفة الغربية/غزة واليمن.

وطبقاً لتقرير الـ IFC فإن الإمارات العربية المتحدة، إيران، الكويت والمملكة هم أكبر أسواق التأجير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تتجاوز أحجام أعمال التأجير التقديرية السنوية 1.0 مليار دولار أمريكي في كل سوق من هذه الأسواق. وطبقاً لتقرير الـ IFC فإن هذه الأسواق الأربعة تمثل نسبة 61% تقريباً من إجمالي سوق التأجير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

### لمحة عامة حول قطاع التأجير في المملكة:

#### نظرة عامة على التشريعات

يخضع قطاع خدمات الإيجار التمويلي في المملكة لأنظمة ولوائح مؤسسة النقد وفقاً لنظام مراقبة شركات التمويل ("نظام مراقبة التمويل") ونظام الإيجار التمويلي ("نظام الإيجار التمويلي") الصادرين في الجريدة الرسمية بتاريخ 1433/10/13هـ (الموافق 2012/8/31م). (يشار فيما بعد إلى نظام الإيجار التمويلي ونظام مراقبة التمويل مجتمعين بـ "نظام التأجير التمويلي") وتجد أدناه تخليصاً لأحكامهما. انظر أيضاً قسم "عوامل المخاطرة – المخاطر المتعلقة بالبيئات التنظيمية، والاقتصادية التي تعمل فيها أوركس السعودية والمخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية غير المؤكدة".

#### نظام مراقبة شركات التمويل

تنص أحكام نظام مراقبة شركات التمويل على تنظيم قطاع الإيجار التمويلي والإشراف عليه من مؤسسة النقد وعلى أن اللوائح التنفيذية ("اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل") ستصدرها مؤسسة النقد خلال (90) يوماً من تاريخ صدور نظام مراقبة



التمويل. وأصدرت مؤسسة النقد في 1434/01/05 هـ (الموافق 2012/11/19م) مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل لتلقي الملاحظات والمرئيات عليها من العموم ("مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل").

ووفقاً لنظام مراقبة التمويل، فإنه يتعين على أي شركة ترغب في ممارسة أية من نشاطات التمويل التالية، الحصول على ترخيص مؤسسة النقد العربي السعودي:

- (أ) التمويل العقاري؛
- (ب) تمويل المعدات الإنتاجية؛
- (ج) تمويل الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة؛
- (د) الإيجار التمويلي؛
- (هـ) تمويل بطاقات الائتمان؛
- (و) التمويل الاستهلاكي؛
- (ز) التمويل متناهي الصغر؛
- (ح) أي نشاط تمويلي آخر توافق عليه مؤسسة النقد.

وينظم نظام مراقبة التمويل أداء شركات التمويل التي تمارس تلك النشاطات، وإضافة إلى إلزام شركات التمويل بممارسة أعمالها بطريقة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإنه يحظر عليها مزاوله نشاطات معينة تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- (أ) مزاوله أي نشاط آخر غير نشاط التمويل؛
  - (ب) أن تمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر منشأة تزاوّل نشاطاً آخر غير التمويل،
  - (ج) المتاجرة في العملات، والذهب، والمعادن النفيسة، والأوراق المالية؛
  - (د) التمويل أو منح التسهيلات الائتمانية مقابل ضمان لأسهمها؛ و
  - (هـ) تملك الأسهم في أي شركة تمويل أخرى دون الحصول على موافقة مؤسسة النقد.
- ويجوز لمؤسسة النقد فرض شروط إضافية في الترخيص تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- شرطاً يلزم شركة التمويل بالبدء في مزولة أعمالها في مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ حصولها على الترخيص.
- شرطاً يلزم شركة التمويل أن تطرح نسبة من أسهمها للاكتتاب العام بعد سنتين مائيتين من بدء أعمالها في حال تحقيقها لأرباح محددة.

يجوز لمؤسسة النقد إلغاء الرخصة الممنوحة لشركة التمويل وفقاً لنظام مراقبة التمويل إذا ما قدمت تلك الشركة للمؤسسة معلومات مزيفة، أو أغفلت الإفصاح عن معلومات ضرورية كان يتوجب عليها الإعلان عنها لأغراض الترخيص.

أي شخص يخالف أي حكم من أحكام نظام مراقبة التمويل ولائحته التنفيذية يمكن أن توقع عليه غرامة لا تتجاوز 500,000 ريال سعودي مع عقوبة السجن بما لا يزيد عن سنتين، كما إذا ارتكبت شركة التمويل مخالفة قد تُعرض بها مساهميها أو دائنيها للمخاطر، أو إذا تجاوزت قيمة ديونها قيمة أصولها، فيجوز لمؤسسة النقد اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية ضد شركة التمويل، على سبيل المثال لا حصر:

- (أ) توجيه إنذار لتلك الشركة؛
- (ب) فرض غرامة حسب نص النظام؛

(ج) إلزام شركة التمويل بتعليق أعمالها أو منعها من توزيع أرباحها؛ و

(د) تعليق صلاحيات مجلس الإدارة، وتعيين مدير على نفقة الشركة لإدارة الشركة بشكل مؤقت.

غير أنه توجد فترة سماح ومنحت الشركات التي زاولت النشاطات التمويلية قبل تطبيق نظام مراقبة التمويل مدة سنتين لتعديل أوضاعها وفقاً لنظام مراقبة شركات التمويل.

### نظام الإيجار التمويلي

تنص أحكام نظام الإيجار التمويلي على تنظيم عقود الإيجار التمويلي والإشراف عليه من مؤسسة النقد، وعلى أن اللوائح التنفيذية ("اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي") ستصدرها مؤسسة النقد خلال (90) يوماً من تاريخ صدور نظام الإيجار التمويلي. وأصدرت مؤسسة النقد في 1434/01/05 هـ (الموافق 2012/11/19م) مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي لتلقي الملاحظات والمرئيات عليها من العموم ("مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي").

ينظم نظام الإيجار التمويلي العلاقة بين أطراف أي عقد يقوم من خلاله المؤجر بتأجير أي أصول ثابتة أو متحركة، أو حقوق انتفاع، أو حقوق معنوية، بصفته مالك تلك الحقوق، أو بشأن المزاياء، أو القدرة على امتلاك الأصول، أو القدرة على تأسيسها إذا ما استحوذ عليها المؤجر بغرض تأجيرها لأطراف أخرى ("عقد إيجار تمويلي") كما إلى جانب تنظيمه لتلك العلاقات، فإن نظام الإيجار التمويلي يقدم تعليمات حول كيفية معالجة الأصول المؤجرة بموجب عقد الإيجار التمويلي، ويقدم إرشادات لإدارة تسجيل هذه العقود.

توضح لوائح التأجير التمويلي الحقوق والالتزامات الأساسية للمستأجر والمؤجر بموجب أي عقد تأجير تمويلي، وينص نظام التأجير التمويلي على سبيل المثال لا الحصر من بين أمور أخرى ما يلي:

(أ) يجوز للمستأجر بموجب عقد الإيجار التمويلي ("المستأجر") أن يحدد مع المورد، أو المنتج أو المقاول، مواصفات الأصل الذي سوف يستأجره، ويسمح للمستأجر بهذا فقط في حال كانت لديه الرغبة في قبول أي وجميع النتائج والمسؤوليات المترتبة عن تحديده لمواصفات الأصل المزمع تأجيره؛

(ب) مع مراعاة التفويض الخطي للمؤجر بموجب عقد الإيجار التمويلي ("المؤجر")، يجوز للمستأجر استلام الأصل المؤجر مباشرة من المورد، المنتج، أو المقاول وفقاً للأحكام والمواصفات المحددة في العقد؛

(ج) للمؤجر ان يطلب إصدار أوراق مالية مقابل حقوقه؛

(د) إذا كانت حيازة أو تشغيل أو إدارة الأصل محل عقد الإيجار التمويلي تستدعي الحصول على ترخيص معين؛ فعلى المستأجر تقديم طلب إلى الجهة المختصة للحصول على الرخصة المطلوبة؛

(هـ) للمؤجر الحق في فسخ العقد واسترجاع الأصل المؤجر إذا تعثر المستأجر في سداد الدفعات المستحقة؛

(و) يحظر على المستأجر أن يوقع أي ديون على ملكية الأصل المؤجر، وألا يرهنه لمصلحة طرف ثالث دون الموافقة الخطية المسبقة للمؤجر؛

(ز) يتحمل المؤجر قيمة التأمين التعاوني على الأصل المؤجر؛

(ح) يجوز للمستأجر أن يؤجر من الباطن عقد الإيجار التمويلي لمستأجر آخر بعد الحصول على موافقة المؤجر؛ (ط) يجوز للمؤجر أو من ينوب عنه فحص الأصل المؤجر وحالته للتأكد من استمرار حيازة المستأجر لهذا الأصل المؤجر، شريطة ألا يلحق هذا الإجراء أي ضرر بالمستأجر وفق ما تقرره اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي والأحكام المنصوص عليها في عقد الإيجار التمويلي.

بموجب نظام الإيجار التمويلي، يجوز نقل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر وفقاً للأحكام الواردة في عقد الإيجار التمويلي ذي العلاقة، إما من خلال (أ) شرط ينص على استحقاق هذه الملكية عند تسديد دفعات العقد، أو دفعها بنظام المقطوعة؛ أو (ب) الوعد بالبيع وفقاً لسعر رمزي، أو بحسب سعر متفق في العقد، أو وفقاً لقيمة الأصل عند إبرام عقد البيع، أو بالهبة.

ينص نظام الإيجار التمويلي على تأسيس شركة مساهمة أو أكثر لتسجيل جميع عقود الإيجار التمويلي المبرمة أو المنفذة في المملكة، ويجب تسجيل كل عقد تأجير تمويلي في سجل العقود لتأكيد ملكية المؤجر الأصل المؤجر في مواجهة الغير، ويدخل أي تعديل على عقد الإيجار التمويلي حيز التنفيذ في مواجهة الغير من تاريخ تسجيل ذلك التعديل في سجل العقود.

## أثر نظام مراقبة شركات التمويل ونظام الإيجار التمويلي

لم تصدر رخصة رسمياً حتى تاريخ هذه النشرة لأي شركة من مؤسسة النقد بموجب نظام التأجير التمويلي، ولم ترخص مؤسسة النقد في السابق إلا لاثنتين فقط من شركات التأجير وهما أوركس السعودية وشركة الأمثال في ممارسة هذه النشاطات، في حين أن جميع شركات التأجير وشركات التقسيط الأخرى مرخصة من إما وزارة التجارة والصناعة ("وزارة التجارة")، أو أن تلك الشركات كانت بمثابة إدارات أو عمليات داخلية تابعة لموردين كبار ممن يقدمون خدمات التمويل المتعلقة بمنتجاتهم فقط.

وليس من الواضح فيما إذا كانت مؤسسة النقد ستطلب من أوركس السعودية استخراج رخصة جديدة وفق ما هو إلزامي عموماً في نظام مراقبة شركات التمويل (هذا علماً أن تلك الرخصة لن تكون ضرورية قبل انقضاء سنتين كاملتين وذلك نظراً لفترة السماح التي نص عليها النظام المذكور).

ترى أوركس السعودية بأنها ملتزمة عموماً بنظام مراقبة التمويل ونظام الإيجار التمويلي. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوقع أوركس السعودية أية صعوبات في الإلتزام بمشروع اللانحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل و مشروع اللانحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي، كما أصدرت من مؤسسة النقد، وخصوصاً في ضوء فترة السماح التي نص عليها نظام مراقبة التمويل. إلا أن الأثر الكلي للأنظمة الجديدة على أعمال أوركس السعودية لن يظهر إلا حين صدور اللانحة التنفيذية النهائية لنظام مراقبة شركات التمويل واللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي رسمياً من مؤسسة النقد.

### تقديرات حجم السوق لقطاع التأجير في المملكة:

كما هو الحال بالنسبة للاقتصاديات الأخرى فإن حجم وأفاق النمو بالنسبة لقطاع التأجير في المملكة مرتبطان بشكل وثيق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والديموغرافيات التالية:

- حجم السوق والنمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي؛
- القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال؛ و
- النمو السكاني المتوقع.

### حجم الاقتصاد والنمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي:

يعتبر الاقتصاد السعودي أكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث إجمالي الناتج المحلي. طبقاً لتقرير مؤسسة النقد والتقديرات الأولية لوزارة الاقتصاد والتخطيط فإن إجمالي الناتج المحلي الاسمي للمملكة ارتفع من 1,412.6 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2009 إلى 1,709.7 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2010م، عاكساً بذلك نمو بنسبة 21.0%، بينما ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفعلي من 836.9 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2009 إلى 879.8 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2010م، ويمثل هذا الارتفاع نمواً بنسبة 5.1%. طبقاً لتقرير مؤسسة النقد فقد شملت المحفزات الرئيسية لنمو إجمالي الناتج المحلي في المملكة خلال عام 2010م: (1) انتعاش الاقتصاد العالمي مما دعم ارتفاع أسعار البترول، و(2) برنامج صرف مالي موسع من قبل الحكومة مما عزز الطلب المحلي، و(3) سياسة نقدية مرنة وقابلة للتكيف معتمدة من قبل مؤسسة النقد مما سهل بدوره على البنوك زيادة مستوى الإقراض للقطاع الخاص.

تقدر وزارة الاقتصاد والتخطيط ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الفعلي في المملكة بنسبة 7.1% في السنة المالية 2011م ليصل إلى 941.8 مليار ريال سعودي من 879.8 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2010م. إضافة لذلك فمن المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي تسجيل معدل نمو صحي على المدى المتوسط. تقدر مجموعة سامبا المالية في تقريرها "التقرير الاقتصادي نصف السنوي والتوقعات 2013-2011" الصادر في شهر يوليو 2011م، أن ينمو اقتصاد المملكة كناتج إجمالي فعلي بنسبة 4.0% و 4.5% في السنوات المالية 2012 و 2013 على التوالي، بينما تقدر أكسفورد إيكونوميكس في تقريرها "التقرير الاقتصادي الأسبوعي للأسواق الناشئة" الصادر في 16 مارس 2012م بأن ينمو الاقتصاد السعودي من حيث إجمالي الناتج المحلي الفعلي بنسبة 4.5% و 4.7% و 4.4% و 4.2% في السنوات المالية 2012، 2013، 2014، و 2015م على التوالي. ومن المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي المتوقع للمملكة على المدى المتوسط مدعوماً إلى حد كبير بالعوامل الرئيسية التالية، من بين العوامل الأخرى: (1) برامج الإنفاق المالي التي أعلنتها الحكومة في عام 2011م؛ (2) التوقعات برفع الإنتاج الإضافي للبترول في المملكة؛ (3) نمو الاستثمارات الخاصة بتحفيز من المشاريع المخططة أو التي في قيد التنفيذ (بما في ذلك المدن الاقتصادية الأربعة المقترحة)؛ و (4) دخول عدد من المنتجات الرئيسية في الاقتصاد، بما في ذلك من بين أمور أخرى، مصافي التكرير، مصانع البتروكيماويات، وحقول الغاز البحرية الجديدة.

## القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت

نظرا لأن أعمال قطاع التآجير تنطوي على تمويل للموجودات الثابتة فإن العامل الذي يحدد حجم السوق المحتمل لصناعة التآجير في أي اقتصاد هو القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت في ذلك الاقتصاد تحديداً.

القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت هو مفهوم اقتصادي عام يقيس إحصائياً قيمة الاستحواذ على موجودات جديدة أو حالية ثابتة (باستثناء بيع وشراء الأراضي)، مطروحا منه ما يبيع من الموجودات الثابتة. وطبقا لتقرير مؤسسة النقد وحسب الموضح في الجدول أدناه فإن مستوى القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت (بما في ذلك التغير في المخزون) في المملكة خلال عام 2010م بلغ 383.9 مليار ريال سعودي، والذي مثل تقريبا 22.7% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي في عام 2010م. قد مثل القطاع الخاص غير البترولي نسبة 170.7 مليار ريال سعودي من القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت، ويمثل ذلك حوالي 44.4% من القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت و 10.1% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي للمملكة في عام 2010م.

كما يتضح من الجدول أدناه فإن القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال السنوي الثابت في المملكة لكل من السنوات المالية 2008 و 2009 و 2010م كانت متنسقة وتراوحت بين 22% و 25% من إجمالي الناتج المحلي.

2011	2010	2009	2008	مليار ريال سعودي
2,239.1	1,709.7	1,412.6	1,786.1	إجمالي الناتج المحلي الاسمي
471.8	386.6	360.9	406.9	القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت
لا ينطبق	لا ينطبق	112.1	109.9	الحكومة
لا ينطبق	لا ينطبق	168.2	171.9	القطاع الخاص غير البترولي
لا ينطبق	لا ينطبق	55.1	66.2	القطاع البترولي
43.7	14.6	25.6	58.9	التغير في المخزون
% 21.1	% 22.6	% 25.5	% 22.8	القيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الاسمي

المصدر: تقرير مؤسسة النقد وبيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط

إضافة إلى ذلك، وانسجاما مع النمو العام لإجمالي الناتج المحلي في المملكة، فإن قطاع التصنيع في الاقتصاد سجل كذلك نموا قويا خلال السنوات الأخيرة. ويمثل قطاع التصنيع أحد قطاعات التركيز الرئيسية بالنسبة لصناعة التآجير في المملكة. طبقا لتقرير مؤسسة النقد وتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط فإن البيانات الأولية حول نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي في المملكة حسب النشاط الاقتصادي تشير إلى نمو مستمر في قطاع التصنيع للسنة المالية 2010م. فإنه من المتوقع نمو قطاع التصنيع (باستثناء تكرير النفط) من 89.8 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2010م إلى 103.2 مليار ريال سعودي في السنة المالية 2011م، ممثلا بذلك ارتفاعا بنسبة 14.9%. في عام 2011م، تم تقدير ما مثله قطاع التصنيع (باستثناء تكرير النفط) بنسبة 11.0% من إجمالي الناتج المحلي الفعلي للمملكة.

## وصف أوركس السعودية

### مقدمة ولمحة عامة

أوركس السعودية للتأجير التمويلي ("أوركس السعودية") هي شركة مساهمة مغلقة تأسست في المملكة العربية السعودية ("المملكة") بتاريخ 1421/9/15 هـ (الموافق 11 ديسمبر 2000م) بموجب قرار وزير التجارة و الصناعة رقم 1662 معلناً تأسيس الشركة وذات سجل تجاري رقم 1010163957 وتاريخ 1421/2/21 هـ (الموافق 16 يناير 2001م). أوركس السعودية هي شركة تأجير تمويلي تقدم خدمات التأجير ضمن نطاق واسع من قطاعات التأجير عبر المملكة. وتعمل أوركس السعودية كمؤسسة مالية غير مصرفية مرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي ("مؤسسة النقد")، وكانت أول شركة تأجير تمويلي للأغراض العامة يتم ترخيصها من قبل مؤسسة النقد (بموجب الترخيص رقم 1452/م/ظ/م أ ت) لتقديم خدمات التمويل على المدى المتوسط مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وقد حصلت أوركس السعودية على ترخيص غير صناعي تحت رقم 99 وتاريخ 1421/2/27 هـ (الموافق 31 مايو 2000م) من قبل وزارة التجارة والصناعة التي كانت تُعنى بهذه التراخيص آنذاك قبل انتقال هذه المهمة إلى الهيئة العامة للاستثمار المسؤولة حالياً عن إصدار تراخيص الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى ترخيص استثمار أجنبي ما زال ساري المفعول برقم 102030093785 صادر عن الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ 1430/9/11 هـ (الموافق 1 سبتمبر 2009م)، ويقع المكتب المسجل لأوركس السعودية في 343 شارع المعذر، ص. ب. 22890 الرياض، 11416.

الأغراض التي تأسست أوركس السعودية من أجلها، وكما تم تعديلها، هي كالتالي:

توفير التمويل لكافة القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك على سبيل المثال، قطاع الصناعة، والنقل، والزراعة، والتجارة، وخدمات التمويل المهني والتأجيري للموجودات المنقولة وغير المنقولة والتي تشمل، على سبيل المثال و ليس الحصر، مباني المصانع، والمستودعات، ومعدات الإنتاج، والآلات، والمعدات الطبية، ومعدات النقل والبناء، وكافة أنواع السيارات، والمعدات المكتبية، ومعدات الحاسب الآلي، وتملك وبيع العقارات لأغراض التأجير التمويلي خارج مدينتي مكة والمدينة.

تقدم أوركس السعودية خدمات التأجير التمويلي للأشكال التالية من الموجودات ("الموجودات المؤجرة"):

- الآلات ومعدات المصانع كالأرفاعات الرأسية ومعدات حقول النفط، وأدوات التصنيع وإعداد الأطعمة؛
- المركبات ومعدات النقل كالجرارات والمقطورات والأرفاعات الشوكية والحافلات والسيارات والشاحنات الثقيلة والخفيفة والمحركات الكبيرة؛
- الأجهزة والمعدات المكتبية كمكائن التصوير وأجهزة الحاسب الآلي والموجهات وأجهزة التكيف والمعدات الطبية؛ و
- الموجودات الأخرى كإبنية المصانع والمستودعات والمظلات.

بلغ إجمالي موجودات أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر 2011م 1,237.8 مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ 992.1 مليون كما في 31 ديسمبر 2010م)، وبلغت إجمالي المطلوبات 837.0 مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ 645.8 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2010م). كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2011م 400.8 مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ 346.3 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2010م) وبلغت النسبة الإجمالية لرأس المال 29.93% (مقارنة بنسبة 31.68% كما في 31 ديسمبر 2010م).

حققت أوركس السعودية في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011م دخلاً إجمالياً من التأجير التمويلي والاستثمار بلغ 133.1 مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ 118.2 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010م) وربحاً صافياً للسنة بلغ 73.8 مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ 53.9 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010م). وقد حصلت أوركس السعودية على تقييم ائتماني بدرجة "Ba1" (تقييم مجموعة الشركات) مع رؤية مستقرة وذلك من قبل وكالة موديز للتقييم الائتماني منذ عام 2007م وحتى الوقت الحاضر.

### نبذة تاريخية

تأسست أوركس السعودية في عام 1421 هـ (الموافق 2000م) كشركة مساهمة مغلقة بموجب قرار وزارة التجارة والصناعة رقم 1662، بواسطة المساهمين المؤسسين ("المساهمون المؤسسون") وهم: البنك السعودي للاستثمار، مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة، المؤسسة الدولية للتمويل ("IFC")، أوركس كوربوريشن ("أوركس كوربوريشن") و أوركس الباكستان للتأجير التمويلي المحدودة ("أوركس الباكستان").

وكانت أوركس السعودية قد باشرت أعمالها التجارية في شهر مايو من عام 2001، ونمت منذ ذلك الحين لتصبح واحدة من أكبر شركات التأجير التمويلي في المملكة حسب قيمة الموجودات المؤجرة. وقد عملت الشركة في البداية من مقرها الرئيسي في الرياض، أما الآن فتمارس أنشطتها من خلال خمسة فروع في المملكة ولها مكاتب في الرياض (سجل تجاري رقم 1010163957)، وجدة (سجل تجاري رقم 4030150057)، والخبر (سجل تجاري رقم 2050046083)، والجبيل (سجل تجاري رقم 2055013067) وخميس مشيط (سجل تجاري رقم 5855036378).

يوضح الجدول أدناه إجمالي وصافي الاستثمار في التأجير التمويلي و إجمالي الموجودات و إجمالي المطلوبات و إجمالي حقوق ملكية المساهمين و إجمالي دخل التشغيل و صافي الدخل لكل من السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009، 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
2011	2010	2009	
بالآلاف الريالات السعودية			
2,134,228.7	1,757,043.7	1,615,638.7	إجمالي الاستثمار في التأجير التمويلي*
1,159,109.7	945,562.3	948,521.5	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي**
1,237,751.1	992,060.9	970,166.9	إجمالي الموجودات
836,989.2	654,775.3	663,191.7	إجمالي المطلوبات
400,761.8	346,285.5	306,975.2	حقوق ملكية المساهمين
117,954.2	94,475.2	84,647.5	إجمالي دخل التشغيل
73,764.9	53,931.2	42,886.6	صافي الدخل

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2009م و2010م و2011م.

\*مستحقات الإيجار الكلية بما في ذلك القيمة المتبقية للإيجار. (يشار إليها هنا أيضاً باسم "المستحقات الإجمالية")

\*\*المستحقات الإجمالية ناقص: ودائع أمنية غير قابلة للاسترداد، الإيجارات المدفوعة مسبقاً، الدخل غير المكتسب للتأجير التمويلي، مخصص خسائر الإيجار

يوضح الجدول أدناه النسب المالية الرئيسية لأوركس السعودية في كل سنة من السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و2010 و2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
2011	2010	2009	
% 28.68	% 30.43	% 28.09	معدل رأس المال من الدرجة 1*
% 29.93	% 31.68	% 29.34	إجمالي معدل رأس المال*
% 0.91	% 0.74	% 1.60	الإيجارات غير العاملة / إجمالي الاستثمار في التأجير التمويلي
% 602.74	% 782.01	% 304.70	احتياطي خسائر الإيجار/ الإيجارات غير العاملة
% 6.62	% 5.50	% 4.04	العائد على متوسط الموجودات
% 19.75	% 16.51	% 14.84	العائد على متوسط حقوق الملكية
% 33.00	% 33.92	% 35.59	إجمالي التكلفة إلى الدخل

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2009م و2010م و2011م.

\* تستخدم نسب كفاية رأس المال لقياس مدى كفاية رأس المال وذلك من خلال مقارنة رأس المال المؤهل للشركة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي والإلتزامات والمبالغ الاسمية للمشتقات ( إن وجدت) بقيم مرجحة وذلك لإظهار أي مخاطر متعلقة بها.

## رأس المال

تأسست أوركس السعودية برأسمال أولي مدفوع وقدره 60,000,000 ريال سعودي مقسما إلى 1,200,000 سهما كل منها بقيمة اسمية وقدرها 50 ريالاً سعودياً. وقد تمت زيادة رأس مال الشركة منذ تأسيسها أربع مرات ليبلغ رأسمال أوركس السعودية كما في تاريخ هذه النشرة، 340 مليون ريال سعودي مقسما إلى 34 مليون سهم بقيمة اسمية وقدرها 10 ريالات سعودية لكل سهم. وكانت زيادات رأس المال كالتالي:

● في 1426/4/5 هـ (14 مايو 2005م) قررت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين زيادة رأسمال أوركس السعودية من 60,000,000 ريال سعودي إلى 200,000,000 ريال سعودي عن طريق إصدار 2,800,000 سهما نقديا جديدا قام المساهمون الحاليون آنذاك بالاكتتاب بها بحيث أصبح رأسمال أوركس السعودية بعد هذه الزيادة 200,000,000 ريال سعودي وعدد الأسهم 4,000,000 سهما.

● في 1430/6/9 هـ (2 يونيو 2009م) قررت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين زيادة رأسمال أوركس السعودية من 200,000,000 ريال سعودي إلى 250,000,000 ريال سعودي عن طريق إصدار 5,000,000 أسهم منحة جديدة بقيمة اسمية لكل سهم تبلغ 10 ريالات سعودية من خلال رسملة أرباح مستبقاة تصل قيمتها إلى 50,000,000 ريال سعودي بحيث أصبح رأسمال أوركس السعودية بعد هذه الزيادة 250,000,000 ريال سعودي وعدد الأسهم 25,000,000 سهما. إضافة لذلك فقد تمت تجزئة القيمة الاسمية إلى 10 ريال سعودي لكل سهم (وكانت 50 ريالا سعوديا في 2008م) مما رفع العدد النهائي للأسهم القائمة.

● في 1432/6/28 هـ (31 مايو 2011م) قررت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين زيادة رأس مال أوركس السعودية من 250,000,000 ريال سعودي إلى 300,000,000 ريال سعودي عن طريق إصدار 5,000,000 أسهم منحة جديدة بقيمة اسمية لكل سهم تبلغ 10 ريالات سعودية من خلال رسملة أرباح مستبقاة تصل قيمتها إلى 50,000,000 ريال سعودي بحيث أصبح رأسمال أوركس السعودية بعد هذه الزيادة 300,000,000 ريال سعودي وعدد الأسهم 30,000,000 سهم.

● في 1433/7/31 هـ (3 يونيو 2012م) قررت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين زيادة رأس مال أوركس السعودية من 300,000,000 ريال سعودي إلى 340,000,000 ريال سعودي عن طريق إصدار 4,000,000 سهم منحة جديدة بقيمة اسمية لكل سهم تبلغ 10 ريالات سعودية من خلال رسملة أرباح مستبقاة تصل قيمتها إلى 40,000,000 ريال سعودي بحيث أصبح رأسمال أوركس السعودية بعد هذه الزيادة 340,000,000 ريال سعودي وعدد الأسهم 34,000,000 سهم.

## تغيير الملكية

شهد هيكل الملكية منذ تأسيس الشركة تغييرين:

- في شهر فبراير 2009 خرجت الـ IFC من أوركس السعودية كمساهم من خلال ممارسة خيار البيع بموجب اتفاقية حق الخيار التي أبرمتها تلك المؤسسة مع البنك السعودي للاستثمار في عام 2000م، وطبقاً لموافقة مؤسسة النقد في خطابها رقم 697 وتاريخ 1430/6/10هـ (3 يونيو 2009م) وخطاب الموافقة رقم 692 وتاريخ 1430/10/9هـ (28 سبتمبر 2009م) حولت حصتها البالغة 10% في رأسمال أوركس السعودية إلى البنك السعودي للاستثمار. وبدوره قام البنك السعودي للاستثمار بتحويل نسبة 0.005% إلى مساعد محمد المنيفي وذلك في شهر ديسمبر 2009م.
- في عام 2010م باعت شركة أوركس الباكستان نسبة 7.5% من حصتها في رأسمال أوركس السعودية إلى أوركس كوربوريشن، وتم ذلك بموجب موافقة مؤسسة النقد في خطابها رقم 1551 وتاريخ 1431/7/8هـ (20 يونيو 2010م).

يتضمن الجدول التالي رأس المال ونسب الملكية لأوركس السعودية قبل وبعد التغييرات في هيكل الملكية المذكورة أعلاه:

اسم المساهم	التأسيس	الملكية بعد تحويل الـ IFC للبنك السعودي للاستثمار (و البنك السعودي للاستثمار لمساعد محمد المنيفي)	الملكية بعد تحويل أوركس الباكستان للتأجير التمويلي لأوركس كوربوريشن
	%	%	%
مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة	32	32	32
البنك السعودي للاستثمار	28	37.995	37.995
أوركس كوربوريشن	20	20	27.50
أوركس الباكستان للتأجير التمويلي	10	10	2.5
الـ IFC	10	-	-
مساعد محمد المنيفي		0.005	0.005
<b>الإجمالي</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: أوركس السعودية.

يوضح الجدول أدناه مساهمي أوركس السعودية كما في تاريخ نشرة الإصدار هذه مع نسب مساهماتهم:

اسم المساهم	البلد	عدد الأسهم التي بحوزته بصورة مباشرة	نسبة مساهمته المباشرة	قيمة مساهمته المباشرة (بالريال السعودي)
البنك السعودي للاستثمار	المملكة العربية السعودية	12,918,300	37.995 %	129,183,000
مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة	المملكة العربية السعودية	10,880,000	32.00 %	108,800,000
أوركس كوربوريشن*	اليابان	9,350,000	27.50 %	93,500,000
أوركس الباكستان للتأجير التمويلي	باكستان	850,000	2.50 %	8,500,000
مساعد محمد المنيفي	المملكة العربية السعودية	1,700	0.005 %	17,000
<b>الإجمالي</b>	-	<b>34,000,000</b>	<b>100 %</b>	<b>340,000,000</b>

المصدر: أوركس السعودية.

\* تمتلك أوركس كوربوريشن بصورة مباشرة أو غير مباشرة 49.59% من أوركس الباكستان، وبالتالي تمتلك بصورة غير مباشرة 421,515 سهماً في أوركس السعودية. وعليه، فإن أوركس كوربوريشن تمتلك بصورة مباشرة وغير مباشرة 9,771,515 سهماً في أوركس السعودية بنسبة 28.7% من رأس المال المصدر لأوركس السعودية.



## بيانات المساهمين الرئيسيين

فيما يلي وصف موجز لكبار مساهمي أوركس السعودية:

### البنك السعودي للاستثمار

البنك السعودي للاستثمار، بنك سعودي تجاري يقدم خدمات مصرفية كاملة، وهو شركة مساهمة سعودية تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم م/31 وتاريخ 23 يونيو 1976م، ومقرها الرئيسي في مدينة الرياض، ومدرجة حالياً في سوق الأسهم السعودية. وكما في 30 سبتمبر 2012م، كان مساهمو البنك التالية أسماؤهم يملكون أكثر من 5% من رأسماله المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (21,5%)، المؤسسة العامة للتقاعد (17,3%)، شركة سعودي أوجيه المحدودة (8,5%)، جيه بيه مورغان العالمية للتمويل المحدودة (7,4%) والبنك الأهلي التجاري (7,3%).

يقدم البنك السعودي للاستثمار الخدمات والمنتجات البنكية التجارية التقليدية للأفراد وللمؤسسات التجارية. وبالتحديد يقوم البنك بترتيب تمويل القطاعات شبه الحكومية والقطاعات الصناعية الخاصة ومنتجات تمويل التجارة للاستيراد وزيادة الصادرات السعودية. والبنك السعودي للاستثمار حاصل على تقييم ائتماني بدرجة A- على المدى الطويل وبدرجة A-2 على المدى القصير من تقييم وكالة ستاندرز أند بورز على بوابة الائتمان العالمية و برؤية مستقبلية مستقرة و حاصل على تقييم بدرجة A- على المدى الطويل وبدرجة F-2 على المدى القصير من وكالة فيتش و برؤية مستقبلية مستقرة.

ويوضح الجدول التالي صافي الأرباح والقروض والسلف وإجمالي الموجودات وإيداعات العملاء والمطلوبات وحقوق الملكية وإجمالي دخل التشغيل وصافي الدخل للبنك السعودي للاستثمار لكل من السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009م و 2010م و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
2011	2010	2009	
ألف ريال سعودي			
27,114.0	31,001.8	29,784.8	صافي القروض والسلف
51,945.5	51,491.2	50,148.0	إجمالي الموجودات
36,770.4	37,215.1	38,247.4	إيداعات العملاء
43,388.2	43,349.8	42,719.8	إجمالي المطلوبات
8,557.2	8,141.3	7,428.1	إجمالي حقوق الملكية
1,615.8	1,749.2	1,517.1	إجمالي دخل التشغيل
707.6	429.3	521.6	صافي الدخل (بعد حقوق الأقلية)
% 19.04	% 17.17	% 14.14	معدل من الدرجة الأولى

المصدر: القوائم المالية للبنك السعودي للاستثمار المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2009م و 2010م و 2011م. أوركس السعودية

### مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة

مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة هي مجموعة استثمارية تهدف إلى تعزيز وتطوير استثمارات القطاع الخاص في المملكة. وتشمل أنشطتها المرخصة: الاستثمارات العقارية وتأجير الأجهزة والمكانن. وقد تأسست كشركة ذات مسؤولية محدودة في 14/20/74هـ (الموافق 14 أكتوبر 1999م).

وتضم قائمة مساهمي المجموعة كما في 30 سبتمبر 2012م، الأطراف التالية:

- محمد بن علي أبا الخيل (15.625%) - وزير المالية في المملكة العربية السعودية سابقاً.
- صالح بن عبد العزيز العمير (15.625%) - النائب السابق لوزير المالية في المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس الإدارة الحالي للبنك السعودي الفرنسي.
- محمد بن أحمد بن عبد اللطيف (12.5%) - نائب محافظ مؤسسة النقد سابقاً.

- أحمد بن عبد الله الزامل (12.5%) – نائب وزير البترول والثروة المعدنية بالمملكة سابقاً.
- شركة علي زيد القريشي وإخوانه (12.5%).
- شركة عمران محمد العمران المحدودة (15.625%).
- مجموعة المطلق (15.625%).

#### أوركس كوربوريشن – اليابان

كما في 31 ديسمبر 2011م، كانت أوركس كوربوريشن من بين أكبر شركات التأجير في اليابان من حيث إجمالي الموجودات حيث بلغ مجموع موجوداتها أكثر من 395.2 مليار ريال سعودي تقريبا، وقد شكلت أوركس كوربوريشن مع الشركات التابعة لها ثالث أكبر مجموعة في صناعة التأجير على المستوى العالمي من حيث حجم إجمالي موجودات المحفظة. وقد بلغت حقوق المساهمين في أوركس اليابان كما في 31 ديسمبر 2011م حوالي 60.7 مليار ريال سعودي. ومن الجدير بالذكر أن شركة أوركس كوربوريشن مدرجة في بورصتي نيويورك وطوكيو.

وتضم أوركس كوربوريشن كما في 30 سبتمبر 2012م 721 شركة مدمجة و96 شركة تابعة وفرعية، و 17,488 موظف،

بلغ إجمالي عدد المساهمين كما في 30 سبتمبر 2012م 39,300 مساهم تقريبا يحملون عدد إجمالي 259,000,000 سهم مخول من بينها 110,254,422 سهم مصدر وقائم، ومن بين كبار مساهمها مؤسسات مالية (تشكل نسبة 41.8%) وهيئات عالمية (تشكل نسبة 49.2%) من بينها:

- بنك اليابان لخدمات الائتمان المحدود (11.9%).
- بنك يابان ذا ماستر ترست المحدود (10.97%).
- بنك اليابان لخدمات الوكيل المحدود (4.35%).
- إس إس إتش بي تي أو دي 50 لعملاء حساب معاهدة أومنيبس (3.75%).
- بنك تشيس مانهاتن (3.61%).
- بنك سنيت ستريت وشركة الائتمان (2.73%).

منذ تأسيسها في عام 1964، لعبت أوركس اليابان دورا رائدا في صناعة التأجير التمويلي، أولا في تطوير السوق للتأجير التمويلي في اليابان ومن ثم في تطوير وإدخال منتجات وخدمات التأجير التمويلي في بلدان أخرى. وتملك شركة أوركس اليابان 4 شركات مشتركة في منطقة الشرق الأوسط تتبنى أنشطة التأجير التمويلي، وهي: أوركس عمان للتأجير أس إيه أو جي (تأسست في عام 1994)، أوركس مصر للتأجير (تأسست في عام 1997م)، أوركس السعودية، وشركة إم إيه أف أوركس للتمويل في الإمارات العربية المتحدة (تأسست في عام 2002م).

تقوم شركة أوركس كوربوريشن أيضا بممارسة عدد من الأعمال الأخرى التي تشمل الخدمات المصرفية، وساطة الأوراق المالية، تمويل الطائرات، تمويل البواخر وخدمات إدارة البواخر، الاستثمارات الرأسمالية المشتركة، التأمين على الحياة، المتاجرة بالسلع، القروض الشخصية، إدارة الفنادق والعقارات، والأعمال المرتبطة بما تقدم. أوركس كوربوريشن حاصلة على تصنيف ائتماني على المدى البعيد بدرجة "A-" من وكالة فيتش للتقييم الائتماني (مع رؤية مستقبلية "مستقرة")، وتصنيف ائتماني على المدى البعيد بدرجة "Baa2" من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين (مع رؤية مستقبلية مستقرة).

ويوضح الجدول التالي إجمالي الإيرادات و صافي الدخل و إجمالي الموجودات و إجمالي المطلوبات و إجمالي حقوق الملكية المتعلقة بأوركس كوربوريشن لكل من السنوات المنتهية في 31 مارس 2009 و 2010 و 2011:

السنة المنتهية في 31 مارس			
2011	2010	2009	
مليون ريال سعودي			
395,264.2	356,492.1	385,506.7	إجمالي الموجودات
331,935.5	294,562.4	329,728.8	إجمالي المطلوبات

السنة المنتهية في 31 مارس			
2011	2010	2009	
مليون ريال سعودي			
60,768.3	59,816.9	53,776.0	إجمالي حقوق الملكية
44,682.9	42,019.9	47,555.9	إجمالي الإيرادات
3,098.7	1,739.1	1,009.8	صافي الدخل (بعد حقوق الأقلية)
21.7	21.7	21.7	الريال السعودي/الين الياباني سعر الصرف

المصدر: القوائم المالية لشركة أوركس المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2009م و2010م و2011م.

تم تحويل العملة المستخدمة في الجدول إلى الريال السعودي باستخدام سعر صرف موحد يعادل 21.7 ريال سعودي مقابل الين الياباني الواحد وذلك بغرض إيجاد اتساق في أساس تحويل المعلومات المالية

### أوركس الباكستان للتأجير التمويلي المحدودة

أوركس الباكستان للتأجير التمويلي هي شركة تأجير رائدة في باكستان، تأسست في شهر يوليو 1986 كشركة مختلطة بين أوركس كوربوريشن و عدة مستثمرين باكستانيين، وباشرت أعمالها التجارية في شهر يناير من عام 1987م. وقد أدرجت أوركس الباكستان في بورصة كراتشي في شهر يونيو 1988م من خلال طرح عام أولي. وكما في 31 ديسمبر 2011م، كانت أوركس كوربوريشن تملك نسبة 49.59% من أسهم شركة أوركس الباكستان للتأجير التمويلي المحدودة، بينما امتلك مستثمرون من الأفراد والمؤسسات نسبة 32.94%، وصناديق أجنبية نسبة 17.47%.

تتمثل الأنشطة الرئيسية لأوركس الباكستان في تأجير الموجودات المنقولة وبشكل خاص الأجهزة الصناعية والمركبات التجارية والميكانيكية والسيارات وأجهزة ومعدات الكمبيوتر والمعدات المكتبية. وبالإضافة إلى التأجير التمويلي، تقدم أوركس الباكستان كذلك خدمات التشغيل، التمويل العام، التمويل الشخصي، التأجير المنتهي بالتمليك، القروض الشخصية، وقروض رأس المال العامل، وتمويل الفواتير، وشبكات نقاط البيع.

### وصف الأسهم

#### الأسهم

تكون كافة أسهم أوركس السعودية أسهم اسمية ولا يجوز إصدارها بأقل من قيمتها الاسمية، ولكن يجوز أن تصدر بأعلى من قيمتها الاسمية، وفي هذه الحالة الأخيرة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي القانوني حتى ولو بلغ حده الأقصى المقرر. ويكون السهم غير قابل للتجزئة، وإذا اشترك عدة أشخاص في امتلاك سهم واحد فعليهم تعيين شخص واحد للتصرف نيابة عنهم في ممارسة الحقوق المرتبطة بالسهم. وفي هذه الحالة سوف يكونون مسئولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية ذلك السهم.

#### حقوق المساهمين

لكل مساهم حائز على عشرين سهماً على الأقل حق حضور الجمعية العامة العادية. كما يجوز لأي مساهم، بموجب نموذج توكيل خطي، أن ينيب عنه مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة، لحضور الجمعية العامة العادية نيابة عنه. وسوف يكون لكل مكتتب في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية صوت واحد عن كل سهم يملكه أو يمثله.

#### جمعيات المساهمين

باستثناء الأمور التي تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة غير العادية، فسوف يكون للجمعية العامة العادية صلاحية لتحديد أية أمور تتعلق بأوركس السعودية. وسوف يتم عقد اجتماع للجمعية العامة العادية مرة واحدة على الأقل في السنة وخلال فترة ستة أشهر من نهاية السنة المالية لأوركس السعودية. ويمكن عقد اجتماعات أخرى للجمعية العامة العادية للمساهمين حسبما يلزم الأمر.

يكون للجمعية العامة غير العادية صلاحية تغيير النظام الأساسي للشركة (باستثناء الأحكام المحظور تعديلها). وللجمعية العامة غير العادية صلاحية إصدار القرارات فيما يخص المسائل الواقعة ضمن اختصاص الجمعية العامة العادية بناء على نفس الأحكام والشروط التي تنطبق على اجتماعات الجمعية العامة العادية.

فضلاً راجع قسم "ملخص النظام الأساسي" للمزيد من المعلومات حول وصف الأسهم وحقوق المساهمين والجمعيات العامة للمساهمين.

## الرؤية والرسالة

### الرؤية

"تتمثل رؤية أوركس السعودية للتأجير التمويلي في خلق قيمة اقتصادية كبيرة لمساهميها وعملائها وموظفيها وأصحاب المصالح الأخرى ومضاعفة فوائد المتوسط التمويلي للمجتمع بصورة عامة".

### الرسالة

"تتمثل رسالة أوركس السعودية للتأجير التمويلي في توفير تمويل متوسط المدى للموجودات لكافة القطاعات الاقتصادية المنتجة مع تأكيد خاص على خدمة احتياجات المؤسسات الصغيرة إلى متوسطة الحجم وبهذا تساعد في تمدد وخدمة هذه المؤسسات وبذلك تساعد في تمدد وتوسع آلية تسليم الاعتمادات في المملكة. وتسعى أوركس السعودية للتأجير التمويلي جاهدة من أجل التقدم وتوفير قيمة حقيقية ومبتينة لعملائنا. وتجتهد أوركس السعودية للتأجير التمويلي للارتقاء بأخلاق المهنة ولخلق ثقافة الانفتاح وترقية الأفراد والتنمية الاجتماعية وذلك بتقديم المبادرات والأداء الجيد".

### الإستراتيجية

تتضمن النقاط التالية الأهداف الإستراتيجية لأوركس السعودية للتأجير التمويلي والوسائل التي سيتم تحقيق تلك الأهداف من خلالها:

- مواصلة تطوير سوقها الرئيسي في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية من خلال تطوير شبكة مكاتبها الإقليمية وذلك بهدف زيادة قاعدة عملاء أوركس السعودية وبالتالي زيادة حجم عقود التأجير التي يتم الدخول فيها.
- تحقيق المزيد من التوسع والتنوع لمحفظه التأجير من خلال التوسع في قطاعات وفئات موجودات جديدة وأيضا من خلال طرح منتجات جديدة كخدمة التمويل المشترك للتأجير لاستيفاء المتطلبات السوقية. ومن شأن هذا التنوع تخفيف مخاطر أوركس السعودية في حالة تراجع أي من القطاعات.
- المزيد من التوسع والتنوع لقاعدة العملاء من خلال الانفتاح على قطاعات خلاف قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال (1) استهداف المعاملات "ذات القيم الكبيرة" مع شركات رئيسية، (2) تعزيز سجل نجاح الشركة في هيكله ترتيبات تأجير تمويلي حسب الطلب ومعقدة في الغالب.
- تحقيق المزيد من التنوع لمصادر التمويل من خلال زيادة الانكشاف لأسواق رأس المال المحلية، بما في ذلك من خلال إصدار سندات دين كالصكوك والاقتراض من مجموعة من المؤسسات المالية المحلية والعالمية.
- مواصلة تطوير خبرة ومعرفة الموظفين من خلال التركيز على التدريب المتواصل للموظفين. تعتقد أوركس السعودية أن الاستثمار في تدريب الموظفين لتأمين قوة عاملة مؤهلة ومزودة بالخبرة يعتبر عاملاً مهماً في تنفيذ استراتيجيتها المذكورة أعلاه.

### المنافسة

تعمل أوركس السعودية في سوق تنصف بمنافسة شديدة. وتشمل الأطراف المشاركة في سوق التأجير التمويلي ما يلي:

- شركات التأجير المتخصصة والتي تخضع للإشراف من قبل مؤسسة النقد. وتشمل القائمة الرئيسية لشركات التأجير التمويلي التي تخضع لإشراف مؤسسة النقد أوركس السعودية وشركة الأمثال للتأجير.
- شركات التأجير غير الخاضعة لإشراف مؤسسة النقد. وتشمل القائمة الرئيسية للشركات غير الخاضعة لإشراف مؤسسة النقد شركة أجل للخدمات المالية، شركة كرناف للاستثمار والتقسيم، شركة سوفينكو السعودية الفرنسية، شركة تأجير وشركة الأعيان للتأجير والاستثمار.
- شركات تمويل الموردين وتشمل مجموعة من الوكلاء والموزعين والموردين الذين يسوقون ويقدمون خدمات مالية تتعلق بمنتجاتهم / سياراتهم الخاصة (تويوتا، نيسان أو شيفروليه) في المملكة العربية السعودية.

راجع قسم 'لمحة عامة حول السوق' من نشرة الإصدار هذه للمزيد من المعلومات حول القدرات التنافسية لأوركس السعودية وبيئة المنافسة في السوق.

## المزايا التنافسية ونقاط القوة

تعتقد أوركس السعودية بأنها تمتلك المزايا التنافسية ونقاط القوة الرئيسية التالية والتي من شأنها مساعدة الشركة في تسهيل وتحقيق النمو المنشود.

### أوركس السعودية علامة تجارية بارزة

تتمتع أوركس السعودية بميزة الاعتماد على علامة تجارية معروفة على المستوى العالمي في عالم التأجير التمويلي (راجع قسم بيانات المساهمين الرئيسيين -أوركس كوربوريشن اليابان). إضافة لذلك، وحيث أن أوركس السعودية كانت أول شركة تأجير تمويلي يتم ترخيصها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للعمل في المملكة وشاركت بفعالية في سوق التأجير التمويلي في المملكة منذ ذلك الحين، فقد تمكنت أوركس السعودية من ترسيخ مكانتها كاسم معروف وذو شهرة واسعة في هذا السوق.

### محفظة وقاعدة عملاء متنوعة

طورت أوركس السعودية خلال أكثر من عشر سنوات من العمل محفظة تأجير تمويلي واسعة التنوع من ناحية العملاء والقطاعات الاقتصادية وتصنيف الموجودات المؤجرة التي تتميز بانخفاض نسبة التعثر، كما هو محسوب بمعدل عقود الإجارة غير العاملة مقسوماً على صافي الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي (قبل المخصصات) والتي بلغت 0.91 % فقط كما في 31 ديسمبر 2011م و 0.74 % كما في 31 ديسمبر 2010م.

### المساندة من جانب أوركس كوربوريشن و أوركس الباكستان

تتمتع أوركس السعودية بميزة كونها أحد أعضاء مجموعة أوركس كوربوريشن وإمكانية استفادتها من الخبرة المكثفة في مجال التأجير التمويلي والدعم من قبل أوركس كوربوريشن والشركات التابعة لها. فمن خلال اتفاقية الدعم الفني الموقعة مع أوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان، تستطيع أوركس السعودية الحصول على المساندة الفنية والإدارية من أوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان بدون أي مقابل إضافة إلى استفادتها من خبرتهما ومعرفتهما في تأسيس أعمال مماثلة في أسواق ناشئة أخرى بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط. وقد مكنت هذه المساندة أوركس السعودية من ترسيخ حضورها في سوق التأجير التمويلي السعودي ومواصلة إفادة أوركس السعودية إلى حد بعيد في تطوير وتنفيذ عمليات تأجير تمويلي ناجحة ومطابقة لمتطلبات العملاء. يرجى الرجوع إلى قسم "العقود الرئيسية" للاطلاع على تفاصيل اتفاقية الدعم الفني.

### استقلالية أوركس السعودية عن الارتباطات

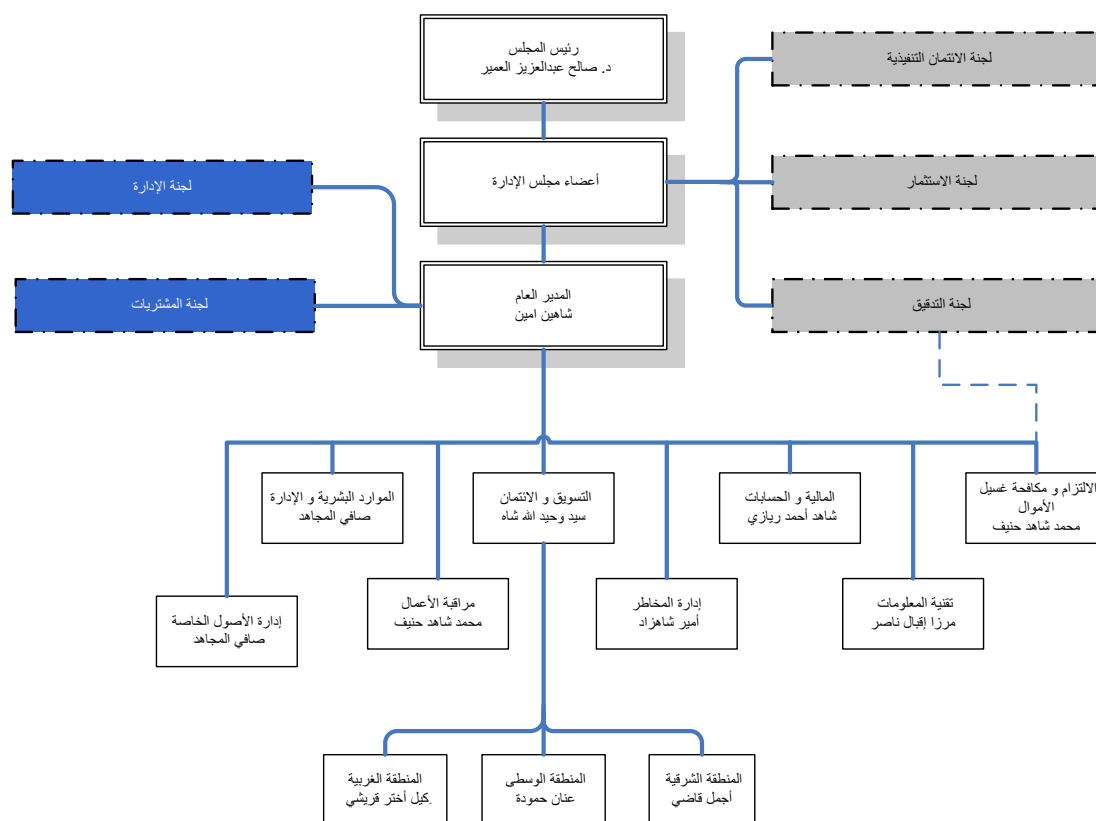
تأسست أوركس السعودية كشركة تأجير تمويلي مستقلة في المملكة، أي أنها غير مرتبطة بأي ترتيبات حصرية مع أي عملاء أو بائعين. السوق المستهدفة حالياً من قبل أوركس السعودية والتي تنوي استهدافها مستقبلاً تعد كبيرة وغير محددة وهذا بالتالي يساعد أوركس السعودية وبناء على ذلك لا ينظر إلى أوركس السعودية نفسها من قبل أي عميل تأجير تمويلي على أنها منافس مباشر أو أنها مرتبطة بأي منافس مباشر في أعمالها.

### إدارة عليا ذات خبرات واسعة

تتمتع أوركس السعودية بخبرات واسعة في مجال أعمال التأجير والخدمات المصرفية والتمويلية وذلك حسب الموضح بشكل أكثر تفصيلاً في قسم "الإدارة" من هذه النشرة. وقد قام فريق الإدارة العليا منذ أن باشرت الشركة عملياتها التجارية بتوجيه أوركس السعودية إلى مرحلة من النمو والتنوع، وتعاملت الإدارة بشكل ناجح مع تحديات الأزمة المالية العالمية، كما أنها تتمتع بالخبرة اللازمة لمواصلة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لأوركس.

## الهيكل التنظيمي

ضمن تنظيم أعمالها وأنشطتها قسمت أوركس السعودية أعمالها إلى ثمانية أقسام ولجنتين إداريتين، وكل منها يتبع مباشرة إلى مدير عام الشركة. إضافة لذلك يوجد لدى الشركة ثلاث لجان ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة. راجع قسم "لجان مجلس الإدارة" و "اللجان الإدارية" لمزيد من المعلومات حول هذه اللجان.



المصدر: أوركس السعودية

وفيما يلي نبذة عن كل قسم من هذه الأقسام:

### التسويق والائتمان

هذه الإدارة مسؤولة عن تسويق أعمال التأجير والتقييم الائتماني وإدارة الحسابات بما في ذلك متابعة تحصيل الإيجارات لكل منطقة من المناطق في المملكة العربية السعودية التي تعمل فيها أوركس السعودية. وتعتبر هذه الإدارة أكبر إدارة لدى الشركة حيث تضم 61 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2011م. وتعمل الإدارة طبقاً لدليل التسويق والائتمان لدى أوركس السعودية والذي يتم تحديثه كلما دعت الضرورة لذلك. وتقوم أوركس السعودية من خلال إدارة التسويق والائتمان بتسويق أعمالها بعدة طرق بما في ذلك الاتصالات الهاتفية والزيارات الشخصية للعملاء المحتملين ومتابعة إحالات الموردين أو العملاء.

### إدارة المخاطر

هذه الإدارة مسؤولة عن تقييم الجدارة الائتمانية للمستأجرين وضمان الالتزام بالتعليمات والتوجيهات الائتمانية والعملية المعتمدة لدى أوركس السعودية.

## مراقبة الأعمال

هذا القسم مسئول عن ضمان حقوق أوركس السعودية بموجب عقود التأجير المبرمة مع العملاء والتحقق من تنفيذ عقود الإيجار مع استيفاء متطلبات المستندات الملزمة. ويقوم القسم بمراجعة ملفات عقود التأجير لضمان الوفاء بمتطلبات المستندات قبل التوقيع عليها. كما أن هذا القسم مسئول عن ضمان توفير التغطية التأمينية اللازمة والكافية للموجودات المؤجرة وأن المستأجرين يتقيدون بالتزاماتهم التأمينية بموجب عقود التأجير المبرمة معهم.

## الإدارة المالية والحسابات

هذه الإدارة مسئولة عن تسجيل ومعالجة وإعداد تقارير البيانات المالية المستخدمة في إعداد الحسابات الشهرية وربع السنوية والسنوية وعن الوفاء بمتطلبات رفع التقارير للسلطات الإشرافية والنظامية.

## تقنية المعلومات

هذه الإدارة مسئولة عن تطوير وصيانة تقنية المعلومات اللازمة للوفاء باحتياجات الأعمال لدى أوركس السعودية. ويتم تقديم تطبيقات برامج الأعمال الرئيسية من قبل أوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان بموجب اتفاقية الدعم الفني بدون أية تكلفة على أوركس السعودية. ويتم تشغيل هذه التطبيقات على نظام إدارة قاعدة بيانات تعمل من خلال برنامج أوراكل. وتعمل هذه الإدارة طبقاً لدليل سياسات وممارسات أنظمة المعلومات والذي يشمل الإدارة والضوابط التشغيلية والرقابية وأيضاً خطة الاستعادة في حالة الطوارئ.

تعتقد أوركس السعودية بكفاية أنظمة تقنية المعلومات الحالية لديها للوفاء باحتياجات ومتطلبات أعمالها. إلا أنه مع توسع أعمالها، فإنها تعتزم إدخال المزيد من التطوير والتعزيز إلى أنظمة تقنية المعلومات لديها لضمان تمكنها من إنهاء إجراءات طلبات التأجير ومراقبة عقود التأجير بشكل فعال إلى أقصى حد ممكن.

## الالتزام ومكافحة غسل الأموال

هذا القسم مسئول عن ضمان أن تكون أوركس السعودية وموظفيها ملتزمين بالسياسات والممارسات التشغيلية المعيارية المعتمدة لدى أوركس السعودية وسياسات إدارة المخاطر، والالتزام كذلك بالمتطلبات النظامية بما في ذلك القواعد الصادرة عن مؤسسة النقد فيما يخص مكافحة غسل الأموال.

## إدارة الأصول الخاصة

هذا القسم مسئول عن ضمان الاتصال بالمستأجرين الذين تجاوزوا مواعيد سداد إيجاراتهم واتخاذ إجراءات قانونية ضدهم حيثما وكما لزم الأمر.

## الموارد البشرية والشئون الإدارية

يُعنى هذا القسم بإدارة الشئون الإدارية بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الحكومية والشئون ذات العلاقة بالموارد البشرية لأوركس السعودية.

## النشاط الأساسي لأوركس السعودية

### التأجير التمويلي للموجودات المؤجرة هو النشاط الرئيسي لأوركس السعودية

بموجب ترتيبات التأجير التمويلي النموذجية لدى أوركس السعودية، يقوم المستأجر المحتمل بتحديد الأصل الذي يرغب بتمويله ومورده. وقد يكون ذلك أصل يرغب المستأجر في تملكه أو أصل حالي سبق أن اشتراه المستأجر. بعد ذلك يتم شراء ذلك الأصل من قبل أوركس السعودية وتأجيره على المستأجر لفترة محددة مسبقاً وبسعر محدد مسبقاً أيضاً. وبغض النظر عن حقيقة أنه عند ابتداء الإيجار يكون الأصل المؤجر قد انتقل فعلياً إلى المستأجر أم لا، إلا أن الملكية القانونية في ذلك الأصل تبقى في حوزة أوركس السعودية خلال كامل فترة التأجير. وبناء عليه فإن للمستأجر الحق في استخدام الأصل خلال فترة الإيجار مقابل دفع أقساط الإيجار. ومن خلال دفع أقساط التأجير تسترد أوركس السعودية كل أو جزءاً كبيراً من تكلفة الأصل كما أنها تحقق إضافة لذلك ربحاً خلال فترة الإيجار.

عند انتهاء فترة التأجير، يعطى المستأجر الخيار في (أ) حيازة ملكية الأصل وذلك من خلال سداد الدفعة المتبقية بسعر محدد مسبقاً، أو (ب) تجديد الإيجار على أساس سنوي، أو (ج) إعادة الأصل إلى أوركس السعودية. وفي حالة عدم اختيار المستأجر شراء الأصل

المؤجر أو تجديد عقد الإيجار يجوز لأوركس السعودية بيع الأصل مع الاحتفاظ بأي مبالغ قد تزيد عن الدفعة المتبقية كدخل إضافي لها.

#### مزايا التأجير التمويلي للمؤجر

تعتقد أوركس السعودية بأن الميزة الرئيسية للتأجير التمويلي مقارنة بالنماذج الأخرى من الإقراض تتمثل في قدرة أوركس السعودية على استرجاع الأصل في حالة الإخفاق (التعثر)، حيث أنها تمتلك الحق القانوني في الأصل. وكنتيجة لذلك فسواء كان المستأجر المتعثر مفلسا أو خلاف ذلك فإن أوركس السعودية لا تصنف على أنها دائن كما هو الحال بالنسبة للبنوك المقرضة (باستثناء ما كان يتعلق بالإيجار المستحق وغير المدفوع بموجب عقد التأجير) حيث يحق لها استرجاع ملكية الأصل لأنها تملكه قانونيا.

#### مزايا التأجير التمويلي للمستأجر

توفر تعاملات التأجير التمويلي في المملكة المزايا الإضافية التالية أيضا للمستأجر:

- التأجير ينوع مصادر التمويل ولا يربط رأس المال العامل الحالي أو خطوط التسهيلات:
- التأجير يوفر مزايا التدفقات النقدية الملائمة حيث يساعد الإيجار الذي يتم الاتفاق عليه في بداية فترة التأجير على وضع ميزانية المصروفات وتوقعات التدفق النقدي.
- إن عقود التأجير، كونها عقود لمدد ثابتة، توفر تمويل مؤكد، بينما السحب على المكشوف أو القروض المصرفية قد تصبح مستحقة للدفع عند الطلب، وقد يتم تقليصها في فترات التذبذب في الأسواق المالية.
- يمكن إدراج التأجير في بنود خارجة عن الميزانية العامة لأن بعض أنواع عقود التأجير لا تعتبر بمثابة قروض وبالتالي لا تظهر في قائمة المركز المالي.
- من شأن التأجير التمويلي خفض التكاليف الإدارية مثل الاستعانة بجهات خارجية لإدارة مطالبات التأمين وتسجيل الموجودات، وتبسيط الإجراءات الضريبية والمحاسبية من خلال قبول اعتبارات الإيجارات كبنود قابل للخصم مقابل الضرائب المؤجلة للموجودات الثابتة.
- ينطوي التأجير عادة على مستندات بسيطة ومرونة في مدد وبرامج الدفع.
- نظرا لكون التأجير بمثابة آلية تمويل مبنية على الموجودات، فإنها متوافقة مع الشريعة بشكل عام.

#### التفاوض على عقود التأجير وشراء الموجودات

عند التفاوض على عملية تأجير تمويلي نموذجية، يقترح المستأجر جهة توريد الأصل والسعر. بعد ذلك تقوم أوركس السعودية بإجراء تحليل للشروط المقترحة من قبل المستأجر بناء على إجراءات الشراء الداخلي والتحليل الائتماني والأنظمة والقوانين النافذة. ثم تقترح أوركس السعودية تعديلات على الشروط المقترحة من قبل المستأجر حسب اللازم وتقوم بإعداد عرض التأجير (شاملا المدة والدفعة المقدمة ودفعات سداد الإيجار الدورية).

بعد الاتفاق مع المستأجر على شروط العملية المقترحة (والتي يمكن أن تشمل اتفاقية التأجير التمويلي والسند لأمر وضمان شخصي لصالح أوركس السعودية)، تعمل أوركس السعودية مع مورد الموجودات على التنفيذ وتوثيق العملية. وبعد الانتهاء من توثيق العملية تقوم أوركس السعودية بشراء الموجودات مباشرة من المورد وتدفع للمورد القيمة مع ضمان تسليم الأصل إلى المستأجر. وبالنسبة للموجودات التي سبق أن اشتراها المستأجر، تقوم أوركس السعودية بشراء الموجودات مباشرة من المستأجر وتدفع القيمة له ثم تعيد تأجير الأصل إلى المستأجر لفترة وسعر محددين مسبقا.

وفي إطار إدارة المخاطر لديها، ما لم تكن مغطاة بضمانات بنكية، فإن أوركس السعودية تطلب من جميع المستأجرين الذين يدخلون في اتفاقيات تأجير تمويلي معها التوقيع على ضمانات شخصية بكامل مبالغ العقود المستحقة والتي تستحق الدفع من قبل المستأجرين عند مطالبة أوركس السعودية بذلك.

يوجد لدى أوركس السعودية اتفاقيات تأجير تمويلي لكل فئات الموجودات الرئيسية (عقارات، آلات، معدات، سيارات). وقد تم إيضاح تفاصيل الشروط المعيارية لاتفاقيات لتأجير التمويلي المعتمدة لدى أوركس السعودية في قسم "العقود الرئيسية - اتفاقيات التأجير التمويلي".



## تحليل محفظة التأجير التمويلي

توزيع الموجودات حسب الفئات

تشمل الموجودات المؤجرة تمويلياً من قبل أوركس السعودية الأجهزة والآلات الصناعية والمركبات التجارية والميكانيكية والأصول التجارية أو العقارات. وبشكل عام تُوجر أوركس السعودية أي نوع من أنواع الممتلكات غير المنقولة أو الأجهزة والمعدات المنقولة بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، مباني المصانع، المستودعات والتجهيزات المستخدمة في قطاعات الإنتاج والإنشاء والزراعة والخدمات الطبية والنقل والخدمات، طالما أنها سوف تستخدم بشكل إنتاجي، وأنها متوافقة مع كافة التعليمات التشغيلية لأوركس السعودية كأن يقوم المستأجر بتقديم بياناته المالية عن فترة سنتين على الأقل، ويجب ضمان أن الموجودات يتم تأمينها بشكل كافي.

كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009 و 2010 و 2011 وكما في 30 يونيو من عام 2011 و 2012 كان توزيع الموجودات لصافي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير التمويلي كالتالي:

كما في 30 يونيو		كما في 31 ديسمبر							
2011		2012		2012		2011		2009	
النسبة من المحفظة	بالآلاف الريال السعودي	النسبة من المحفظة	بالآلاف الريال السعودي	النسبة من المحفظة	بالآلاف الريال السعودي	النسبة من المحفظة	بالآلاف الريال السعودي	النسبة من المحفظة	بالآلاف الريال السعودي
41.7 %	457,249.1	40.8 %	575,326.3	41.8 %	512,311.5	40.0 %	405,716.0	40.8 %	406,490.8
26.4 %	288,635.3	26.2 %	369,488.0	26.8 %	328,264.9	27.4 %	274,891.8	29.5 %	293,943.6
16.9 %	185,413.8	18.7 %	263,852.9	17.4 %	213,891.3	15.7 %	157,933.5	13.5 %	134,266.1
15.0 %	164,278.1	14.2 %	200,366.1	14.0 %	171,627.8	16.4 %	164,778.6	16.3 %	162,533.8
100 %	1,095,576.3	100 %	1,409,033.3	100 %	1,226,095.4	100 %	1,003,319.8	100 %	997,234.3

المصدر: أوركس السعودية.

## مخاطر المحفظة حسب القطاع

تمتلك أوركس السعودية محفظة تأجير تمويلي متنوعة إلى حد ما فيما يتعلق بمجالات القطاع. لأغراض التمويل والمحاسبة، فإن أوركس تعلن عن تركيز محفظتها بشكل عام في مجالات القطاع الأربعة التالية: الصناعة، البناء والمقاولات، الخدمات، والتجارة.

أ. توضح الجداول التالية صافي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير التمويلي في كل مجالات قطاعاتها الرئيسية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011:

كما في 31 ديسمبر 2009م						
بالآلاف الريال السعودي						
القطاع	عقود الإيجار، صافي	عقود الإيجار، صافي	عقود الإيجار، صافي	عقود الإيجار، صافي	عقود الإيجار، صافي	عقود الإيجار، صافي
الصناعة	332,859.8	14,597.9	347,457.7	(6,386.4)	341,071.3	34.84 %
البناء و المقاوله	206,325.9	392.7	206,718.6	(287.9)	206,430.7	20.73 %
الخدمات	282,840.4	666.7	283,507.1	(666.7)	282,840.4	28.43 %
التجارة	140,505.0	67.1	140,572.1	(67.1)	140,505.0	14.10 %
أخرى	18,716.3	262.6	18,978.9	(193.6)	18,785.3	1.90 %
مخصص التعثر الجماعي	0.0	0.0	0.0	(41,111.1)	(41,111.1)	-
<b>الإجمالي</b>	<b>981,247.3</b>	<b>15,986.9</b>	<b>997,234.5</b>	<b>(48,712.7)</b>	<b>948,521.5</b>	<b>100.00 %</b>

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2009م.

كما في 31 ديسمبر 2010م بالآلاف الريال السعودي						
القطاع	عقود الإيجار العامة، صافي	عقود الإيجار غير العامة، صافي	صافي الاستثمار	مخصص خسائر التأجير	الاستثمار في التأجير التمويلي، صافي	صافي تركيز الاستثمار %
الصناعة	357,152.0	6,086.1	363,238.1	(5,697.6)	357,540.5	36.20 %
البناء و المقاوله	247,069.4	58.7	247,128.1	(58.7)	247,069.4	24.63 %
الخدمات	258,372.5	829.4	259,201.9	(727.3)	258,474.6	25.83 %
التجارة	120,083.9	67.0	120,150.9	(67.0)	120,083.9	11.98 %
أخرى	13,256.3	344.5	13,600.8	(339.5)	13,261.3	1.36 %
مخصص التعثر الجماعي	0.0	0.0	0.0	(50,867.4)	(50,867.4)	-
<b>الإجمالي</b>	<b>995,934.1</b>	<b>7,385.7</b>	<b>1,003,319.8</b>	<b>(57,757.5)</b>	<b>945,562.3</b>	<b>100.00 %</b>

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2010 م.

كما في 31 ديسمبر 2011م بالآلاف الريال السعودي						
القطاع	عقود الإيجار العامة، صافي	عقود الإيجار غير العامة، صافي	صافي الاستثمار	مخصص خسائر التأجير	الاستثمار في التأجير التمويلي، صافي	صافي تركيز الاستثمار %
الصناعة	419,202.7	9,015.5	428,218.2	(4,250.9)	423,967.3	34.93 %
البناء و المقاوله	313,290.4	996.5	314,286.9	(199.4)	314,087.5	25.63 %
الخدمات	296,273.4	703.4	296,976.8	(703.4)	296,273.4	24.22 %
التجارة	176,205.7	67.0	176,272.7	(67.0)	176,205.7	14.38 %
أخرى	10,009.9	330.9	10,340.8	(330.9)	10,009.9	0.84 %
مخصص التعثر الجماعي	0.0	0.0	0.0	(61,433.9)	(61,433.9)	-
<b>الإجمالي</b>	<b>1,214,982.0</b>	<b>11,113.5</b>	<b>1,226,095.4</b>	<b>(66,985.6)</b>	<b>1,159,109.8</b>	<b>100.00 %</b>

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2011 م.

ب. توضح الجداول التالية صافي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير التمويلي في كل مجالات قطاعاتها الرئيسية للسنوات المنتهية في 30 يونيو 2011 و 2012:

كما في 30 يونيو 2011 بالآلاف الريال السعودي						
القطاع	عقود الإيجار العامة، صافي	عقود الإيجار غير العامة، صافي	صافي الاستثمار	مخصص خسائر التأجير	الاستثمار في التأجير التمويلي، صافي	صافي تركيز الاستثمار %
الصناعة	406,947.6	9,668.5	416,616.1	(5,248.9)	411,367.1	38.03 %
البناء و المقاوله	284,565.4	996.5	285,561.9	(105.6)	285,456.4	26.07 %
الخدمات	248,401.5	703.4	249,104.9	(703.4)	248,401.5	22.74 %
التجارة	131,147.5	67.0	131,214.5	(67.0)	131,147.5	11.98 %
أخرى	12,741.6	337.2	13,078.8	(337.2)	12,741.6	1.19 %
مخصص التعثر الجماعي	0.0	0.0	0.0	(55,890.5)	(55,890.5)	-
<b>الإجمالي</b>	<b>1,083,803.6</b>	<b>11,772.7</b>	<b>1,095,576.3</b>	<b>(62,352.7)</b>	<b>1,033,223.5</b>	<b>100.00 %</b>

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المرحلية المدققة للشهور الستة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية لأوركس السعودية المرحلية غير المدققة للشهور الستة المنتهية في 30 يونيو 2011م.

كما في 30 يونيو 2012  
بالآلاف الريال السعودي

القطاع	عقود الإيجار العامة، صافي	عقود الإيجار غير العاملة، صافي	صافي الاستثمار	مخصص خسائر التأجير	الاستثمار في التأجير التمويلي، صافي	صافي تركيز الاستثمار %
الصناعة	446,475.7	10,906.7	457,382.4	(4,536.2)	452,846.2	32.46 %
البناء و المقاوله	370,984.5	645.0	371,629.5	(278.2)	371,351.3	26.37 %
الخدمات	362,380.5	417.1	362,797.6	(417.1)	362,380.5	25.75 %
التجارة	201,765.8	3,307.1	205,072.9	(229.0)	204,843.9	14.55 %
أخرى	11,823.2	327.5	12,150.7	(327.5)	11,823.2	0.86 %
مخصص التعثر الجماعي	0.0	0.0	0.0	(67,549.6)	(67,549.6)	-
<b>الإجمالي</b>	<b>1,393,429.7</b>	<b>15,603.6</b>	<b>1,409,033.3</b>	<b>(73,337.7)</b>	<b>1,335,695.6</b>	<b>100.00 %</b>

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المرحلية المدققة للشهور الستة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية لأوركس السعودية المرحلية غير المدققة للشهور الستة المنتهية في 30 يونيو 2011م.

وفيما يلي وصف موجز لكل قطاع من القطاعات المذكورة:

#### قطاع الصناعة

يتضمن هذا القطاع 20 قطاعا فرعيا بما في ذلك مواد البناء وصناعة الزجاج، القطاعات الرئيسية متعددة المكونات، المواد الغذائية والمشروبات والصناعات المرتبطة بها، الحديد وإعادة تشكيل المعادن، الزراعة والمزارع، الأخشاب والمعادن والأثاث. ويتمثل انكشاف أوركس السعودية لهذا القطاع بشكل رئيسي على التأجير التمويلي للمركبات والآلات والمكانن والمعدات للمنشآت الخاصة.

كما في 31 ديسمبر 2011م، بلغت صافي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير في هذا القطاع 428.2 مليون ريال سعودي بزيادة بنسبة 18% عما كانت عليه في عام 2010م حيث بلغت 363.2 مليون ريال سعودي. وكما في 31 ديسمبر 2011م شكل قطاع التصنيع ما نسبته 35% من مجموع صافي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)، مقارنة بنسبة 36% كما في 31 ديسمبر 2010م.

#### قطاع البناء و المقاولات

يشمل هذا القطاع 4 قطاعات فرعية وهي البناء، والخرسانة الجاهزة، الإصلاح، والصيانة والترميم، والبناءون والمطورون العقاريون. ويتضمن انكشاف أوركس السعودية على هذا القطاع بشكل رئيسي على التأجير التمويلي للسيارات والآلات والأجهزة للمنشآت الخاصة.

كما في 31 ديسمبر 2011م، بلغت صافي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير في هذا القطاع 314.3 مليون ريال سعودي بزيادة بنسبة 27% عن عام 2010م حيث بلغت 247.1 مليون ريال سعودي. وكما في 31 ديسمبر 2011م شكل قطاع خدمات الإنشاءات والمقاولات ما نسبته 26% من مجموع صافي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي (ما قبل المخصصات) مقارنة بنسبة 25% كما في 31 ديسمبر 2010م.

#### قطاع الخدمات

يشمل هذا القطاع 31 قطاعا فرعيا كخدمات المساندة للشركات، الرعاية الصحية والطبية، المقاولات الكهربائية والميكانيكية، الفنادق والضيافة وخدمات التوزيع البترولية. ويشمل انكشاف أوركس السعودية لهذا القطاع بشكل رئيسي التأجير التمويلي للسيارات والأجهزة.

كما في 31 ديسمبر 2011م بلغت صافي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير العائدة لهذا القطاع 296.9 مليون ريال سعودي بزيادة بنسبة 15% عن عام 2010م حيث بلغت 259.2 مليون ريال سعودي. وكما في 31 ديسمبر 2011م شكل هذا القطاع ما نسبته 24% من مجموع صافي استثمارات أوركس السعودية في التأجير (ما قبل المخصصات) مقارنة بنسبة 26% كما في 31 ديسمبر 2010م.

## قطاع التجارة

يشمل هذا القطاع 14 قطاعا فرعيا كالتجارة العامة وموزعي المواد الصيدلانية والأطعمة والمنتجات الكهربائية والإلكترونية والمواد الكيماوية وغيرها. ويشمل انكشاف أوركس السعودية لهذا القطاع بشكل رئيسي التأجير التمويلي للسيارات والعقارات.

كما في 31 ديسمبر 2011م، بلغت صافي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير العائدة لهذا القطاع 176.3 مليون ريال سعودي بزيادة بنسبة 47% عن عام 2010م حيث بلغت 120.2 مليون ريال سعودي. وكما في 31 ديسمبر 2011م شكل هذا القطاع ما نسبته 14% من مجموع صافي استثمارات أوركس السعودية في التأجير (ما قبل المخصصات) مقارنة بنسبة 12% كما في 31 ديسمبر 2010م.

## قطاعات أخرى

تكون كل من القطاعات الصناعية المتبقية ما نسبته أقل من 0.84% من إجمالي صافي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي وتتكون من خدمات التأجير التمويلي التي لا تدخل ضمن الشرائح الصناعية الأخرى. وتشمل هذه على سبيل المثال تأجير السيارات للأفراد والتأجير التمويلي لمقدمي الحلول الاستشارية والإدارية. ويشمل انكشاف أوركس السعودية لهذا القطاع بشكل رئيسي التأجير التمويلي للسيارات والعقارات.

كما في 31 ديسمبر 2011م، بلغت صافي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير العائدة لهذا القطاع 10 مليون ريال سعودي بانخفاض بنسبة 29% عن عام 2010م حيث بلغت 14 مليون ريال سعودي. وكما في 31 ديسمبر 2011م، شكلت هذه القطاعات ما نسبته 0.84% من مجموع صافي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي مقارنة بنسبة 1.36% كما في 31 ديسمبر 2010م.

## المخاطر الجغرافية المحفظة

تزاوّل أوركس السعودية أعمالها في المملكة العربية السعودية فقط. وتنفذ الشركة معاملات التأجير التمويلي في المملكة في المناطق الثلاثة الرئيسية وهي المنطقة الشرقية (من خلال الفروع في الخبر والجبيل) والمنطقة الوسطى (من خلال الإدارة العامة للشركة في الرياض) والمنطقة الغربية (من خلال الفروع في جدة و خميس مشيط). وقد بلغت صافي الاستثمارات في التأجير التمويلي (قبل المخصصات) كما في 31 ديسمبر 2009م و2010م و 2011م و 30 يونيو 2011م و2012م في المناطق الثلاثة ذات العلاقة وحسب الفروع كالتالي:

كما في 30 يونيو		كما في 31 ديسمبر								
2011		2012		2012		2011		2009		
من % المحفظة	بالآلاف الريال السعودي	من % المحفظة	بالآلاف الريال السعودي	من % المحفظة	بالآلاف الريال السعودي	من % المحفظة	بالآلاف الريال السعودي	من % المحفظة	بالآلاف الريال السعودي	
24%	267,556.1	27%	376,737.9	25%	308,370.6	28%	276,234.5	29%	288,462.3	المنطقة الشرقية
	251,410.0		335,842.3		283,937.5		259,396.3		261,640.0	الخبر
	16,146.1		40,895.7		24,433.1		16,838.1		26,822.2	الجبيل
29%	312,317.9	26%	367,089.6	28%	340,376.3	26%	263,288.0	23%	227,947.1	المنطقة الغربية
	307,874.5		348,843.2		325,885.6		263,288.0		227,947.1	جدة
	4,443.4		18,246.4		14,490.6		0.0		0.0	خميس مشيط
47%	515,702.2	47%	665,205.8	47%	577,348.5	46%	463,797.0	48%	480,824.8	المنطقة الوسطى
	515,702.2		665,205.8		577,348.5		463,797.0		480,824.8	المكتب الرئيسي (الرياض)
100%	1,095,576.3	100%	1,409,033.3	100%	1,226,095.4	100%	1,003,319.8	100%	997,234.3	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)

المصدر: أوركس السعودية.

## العملاء

بلغت محفظة أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر 2011م، 640 مستأجراً، حيث يمثل أكبر 20 مستأجراً نسبة 29% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي.

أ. تتضمن الجداول التالية لمحة عامة عن تصنيف المستأجرين حسب حجم المخاطر كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009م، و2010م و2011م:

### ديسمبر 2009

صافي الاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)		حجم التعرض (ريال سعودي)
% من الإجمالي	بآلاف الريال السعودي	
4.5 %	44,939.5	لغاية 500,000
23.0 %	229,726.1	500,000 لغاية 2,500,000
41.8 %	416,304.9	2,500,001 لغاية 7,500,000
30.7 %	306,263.7	أكثر من 7,500,000
<b>100 %</b>	<b>997,234.2</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: أوركس السعودية.

### ديسمبر 2010

صافي الاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)		حجم التعرض (ريال سعودي)
% من الإجمالي	بآلاف الريال السعودي	
4.0 %	40,055.0	لغاية 500,000
21.7 %	217,782.4	500,000 لغاية 2,500,000
37.1 %	371,878.9	2,500,001 لغاية 7,500,000
37.2 %	373,603.5	أكثر من 7,500,000
<b>100 %</b>	<b>1,003,319.8</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: أوركس السعودية.

### ديسمبر 2011

صافي الاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)		حجم التعرض (ريال سعودي)
% من الإجمالي	بآلاف الريال السعودي	
2.9 %	35,550.2	لغاية 500,000
19.6 %	240,394.0	500,000 لغاية 2,500,000
36.1 %	443,165.9	2,500,001 لغاية 7,500,000
41.4 %	506,985.3	أكثر من 7,500,000
<b>100 %</b>	<b>1,226,095.4</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: أوركس السعودية.

ب. بلغت محفظة أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2012م، 647 مستأجراً، حيث يمثل أكبر 20 مستأجراً نسبة 31% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي، تتضمن الجداول التالية لمحة عامة عن تصنيف المستأجرين حسب حجم المخاطر كما في 30 يونيو 2011م و30 يونيو 2012م:

## يونيو 2011

صافي الاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)		حجم التعرض (ريال سعودي)
% من الإجمالي	بآلاف الريال السعودي	
3.4 %	37,688.5	لغاية 500,000
18.1 %	198,664.8	500,000 لغاية 2,500,000
42.0 %	459,641.9	2,500,001 لغاية 7,500,000
36.5 %	399,581.1	أكثر من 7,500,000
<b>100 %</b>	<b>1,095,576.3</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: أوركس السعودية.

## يونيو 2012

صافي الاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)		حجم التعرض (ريال سعودي)
% من الإجمالي	بآلاف الريال السعودي	
2.4 %	33,557.3	لغاية 500,000
19.8 %	278,817.5	500,000 لغاية 2,500,000
32.0 %	451,257.8	2,500,001 لغاية 7,500,000
45.8 %	645,400.7	أكثر من 7,500,000
<b>100 %</b>	<b>1,409,033.3</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: أوركس السعودية.

## تمويل أوركس السعودية

### لمحة عامة عن سياسة وإستراتيجية التمويل في أوركس السعودية

تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة المالية لأوركس السعودية في الحفاظ على مركز مالي مناسب مع تدفقات نقدية مستقرة وتسهيلات تمويلية متوسطة المدى، والسعي لتنويع مصادر التمويل لتحقيق مرونة مالية أكبر، وتعزيز كفاءة قائمة المركز المالي، وتقليل مخاطر إعادة التمويل. وتملك أوركس السعودية إدارة خزينة مركزية في مكتبها الرئيسي تضطلع بمسئولية الاستثمار وإدارة تدفقاتها النقدية ووضعها التمويلي. وقد اتبعت الإدارة تاريخياً إستراتيجية تمويل متحفظة وذلك للحفاظ على مستوى مقبول من الدعم مستخدمة قاعدة حقوق المساهمين القوية جنباً إلى جنب مع تدفقاتها النقدية المستقرة مقرونة بالتمويل الخارجي من البنوك والمؤسسات المالية. وتعتزم الإدارة الاستمرار في إتباع طريقة متحفظة بالنسبة لإستراتيجيتها التمويلية وخططها لتنويع مصادر تمويلها للوفاء بمتطلباتها المستقبلية. وكجزء من إستراتيجيتها لتنويع مصادر تمويلها تخطط أوركس السعودية لتركيز مصادر التمويل المستقبلية من المصادر التالية: البنوك والمؤسسات المالية المحلية، البنوك والمؤسسات المالية العالمية، أسواق رأس المال المدين المحلية والعالمية والإصدارات الخاصة (أوراق مالية متوسطة المدى).

### اتفاقيات التمويل الحالية

كما في 30 يونيو 2012م تمول أوركس السعودية حالياً نشاطها من خلال تسهيلات مصرفية غير مضمونه من قبل أي أطراف أخرى وهذه التسهيلات تبلغ 1,330 مليون ريال سعودي من قبل خمس مؤسسات مالية محلية و مؤسسة مالية عالمية، وهذه التسهيلات تلي بشكل كاف المتطلبات التمويلية للشركة. وتحفظ أوركس السعودية بعلاقات قديمة وراسخة مع مختلف البنوك التي حصلت منها على التمويل، وتراجع هذه التمويلات مع مقرضها ضمن السياق الطبيعي لأعمالها مع تجديد معظم اتفاقيات التمويل بشكل سنوي. وخلافاً للسندات لأمر الصادرة بخصوص اتفاقيات التمويل المذكورة أدناه، التنازل عن الموجودات المتعلقة بعقود الإيجار والالتزامات الموضحة في قسم "الالتزامات" أدناه، فإن أوركس السعودية لم تقدم أي ضمانات أخرى مقابل اتفاقيات القروض المذكورة. لم يتم ضمان أي من التسهيلات المصرفية من قبل طرف ثالث. وفيما يلي قائمة بالتسهيلات القائمة كما في 30 يونيو 2012 :

الرقم	اسم المقرض	نوع التسهيلات	قيمة التسهيلات	المبالغ المسحوبة	تاريخ اتفاقية التسهيلات	نهاية توفر التسهيل الحالي/تاريخ استحقاق التسهيل	الضمان المعطى
1.	البنك السعودي للاستثمار	تسهيلات دوارة طويلة وقصيرة الأجل	240,000,000 ريال سعودي	23,000,000 ريال سعودي (تستخدم لإصدار خطاب الائتمان والضمان البنكي).	21 سبتمبر 2011م (تاريخ زيادة الحد 13 يونيو 2012م)	المدة القصوى: سنة واحدة. تاريخ التجديد القادم: 30 سبتمبر 2012. (قيد التجديد) <sup>(1)</sup>	التنازل عن الإجراءات
2.	بنك الرياض	تسهيلات دوارة طويلة الأجل	200,000,000 ريال سعودي	199,982,084 ريال سعودي	30 يونيو 2010م	المدة القصوى: 3 سنوات تاريخ الاستحقاق النهائي: 30 يونيو 2013م وتم تجديدها لتاريخ 30 مايو 2015م.	التنازل عن الإجراءات
3.	مصرف الراجحي	تسهيلات بيع مستقبلي إسلامية دوارة قصيرة وطويلة الأجل	250,000,000 ريال سعودي	151,663,531 ريال سعودي	23 أبريل 2012م	المدة القصوى: 3 سنوات تاريخ التجديد القادم: 22 ابريل 2013م	التنازل عن الإجراءات
4.	بنك البلاد	تسهيلات إسلامية دوارة طويلة الأجل	200,000,000 ريال سعودي	76,536,627 ريال سعودي	21 فبراير 2011م و 2 أبريل 2012م.	المدة القصوى: 3 سنوات كحد أقصى تاريخ التجديد القادم: 7 فبراير 2013م..	التنازل عن الإجراءات
5.	مجموعة سامبا المالية	تسهيلات دوارة طويلة وقصيرة الأجل ومقايضات أسعار الفائدة	200,000,000 ريال سعودي	113,116,667 ريال سعودي	12 نوفمبر 2011م	المدة القصوى: 3 سنوات كحد أقصى تاريخ التجديد القادم: 31 أكتوبر 2012م (قيد التجديد) <sup>(1)</sup>	التنازل عن الإجراءات
6.	مجموعة سامبا المالية	قرض دوار قصير الأجل	150,000,000 ريال سعودي	150,000,000 ريال سعودي	9 أبريل 2012م	تاريخ الاستحقاق النهائي: 31 ديسمبر 2012م	التنازل عن الإجراءات
7.	الـ IFC	تسهيلات طويلة الأجل غير دوارة	20,000,000 دولار أمريكي (75,000,000 ريال سعودي)	74,426,556 ريال سعودي	30 يونيو 2010م	المدة القصوى: 7 سنوات. تاريخ الاستحقاق النهائي: 15 أغسطس 2017م	التنازل عن الإجراءات
8.	الـ IFC	تسهيلات غير دوارة طويلة الأجل	17,000,000 دولار أمريكي (36,750,000 ريال سعودي)	15,914,575 ريال سعودي	ديسمبر 2005م	المدة القصوى: 7.5 سنوات. تاريخ الاستحقاق النهائي: 15 أغسطس 2013م	التنازل عن الإجراءات

(1) من المتوقع أن يتم تجديد هذه التسهيلات في بداية عام 2013م ومن المرجح أن تكون بنفس الشروط والأحكام

المصدر: أوركس السعودية.

عند الدخول في هذه التسهيلات وافقت أوركس السعودية على التعهدات والشروط التي تعتبر طبيعية في تلك التمويلات بما في ذلك الأحكام التي تقيد قدرتها على زيادة مديونياتها إذا كان معدل الدين إلى حقوق الملكية لديها أكبر من 3.5 : 1. وتوسع أوركس السعودية بجد للدخول في علاقات عمل جديدة مع بنوك أخرى في المملكة.

فضلاً راجع قسم "وصف أوركس السعودية - مخاطر السيولة" للاطلاع على تفاصيل بعض سياسات أوركس السعودية ذات العلاقة بمعدلات الدين إلى حقوق الملكية وأيضاً سياسات المقرضين إلى أوركس السعودية.

#### الالتزامات

ارتبطت أوركس السعودية بعدد من الالتزامات والتي تم مناقشتها بشكل مفصل في قسم "مناقشات وتحليلات الإدارة للمركز المالي و نتائج التشغيل" من هذه النشرة.

#### احتياطي التحوط

تستخدم أوركس السعودية أدوات التحوط لإدارة انكشافها لمخاطر الأسعار الخاصة مقابل التسهيلات المالية. وكما في 31 ديسمبر 2011م دخلت أوركس السعودية في اتفاقيات مبادلة أسعار الفائدة بقيمة اسمية تبلغ حوالي 121 مليون ريال سعودي (وبلغت 34 مليون ريال سعودي في عام 2010)، بهدف تخفيض انكشافها لمخاطر أسعار الفائدة على القروض طويلة المدى. وتمثل القيمة العادلة لحماية التدفقات النقدية والبالغة 77,490 ريال سعودي (287,450 ريال سعودي في 2010م) القيمة السوقية السلبية لمقايضات أسعار الفائدة كما في 31 ديسمبر 2011م.

#### التأمين

يتم تغطية الموجودات التي توجرها أوركس السعودية لعملائها دائماً بعقود تأمين تعتمد شروطها على نوع الأصل المؤجر. وهذه العقود يتم الدخول فيها من قبل أوركس السعودية نفسها أو من قبل عملائها. وفي الحالات التي تدفع فيها أوركس السعودية قيمة أقساط التأمين فإنها تجبر تلك المصروفات إلى العملاء كجزء من أسعار اتفاقيات التأجير التمويلي ذات العلاقة. وقد بلغت قيمة التغطية التأمينية التي تحتفظ بها أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر 2011م، 2.134 مليار ريال سعودي للموجودات المدرجة تحت محفظة التأجير التمويلي العائدة لها، ويشمل ذلك التأمين ضد: الحرائق والمخاطر الموحدة بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، الحريق، التفجيرات، البرق، العواصف والأعاصير، التخريب، والتصرفات الخبيثة، الشغب، الإضرابات، حرمان العمال من الدخول، الإضرابات العمالية، والقتال والاضطرابات المدنية، والأضرار الكهربائية والسرقة.

إضافة إلى ما ذكر أعلاه فإن أوركس السعودية تحتفظ بتغطية تأمينية شاملة تشمل التأمين الطبي للموظفين، كافة مخاطر الممتلكات، تأمين الأدوات الكهربائية، تأمين الأموال، التأمين الشامل ضد المسؤولية العامة وتأمين ضمان الأمانة. ولا تحتفظ أوركس السعودية بأي تغطية تأمينية ضد انقطاع الأعمال والتخريب والإرهاب في الوقت الحاضر. ويتم قياس المخاطر بواسطة المراجعة الدورية لقيم الموجودات المؤمن عليها من قبل الإدارة لضمان أن تكون تلك القيم مكافئة للقيمة السوقية للموجودات المؤمن عليها.

ويتضمن القسم التالي وصفا لوثائق التأمين الرئيسية التي دخلت فيها أوركس السعودية :

#### كافة مخاطر الممتلكات والأجهزة الكهربائية

تحتفظ أوركس السعودية بتأمين ضد كافة مخاطر الممتلكات والأجهزة الكهربائية مقابل الموجودات الملموسة وغير الملموسة التي تساوي قيمتها أكثر من 3.5 مليون ريال سعودي. ويغطي هذا التأمين كافة العقارات والممتلكات الشخصية والأجهزة العائدة لأوركس السعودية أو تحت رعايتها أو حفظها أو مراقبتها والتي هي مسؤولة عنها.

#### تأمين الأموال

تحتفظ أوركس السعودية ببوليصة تأمين الأموال وذلك لتغطية المبالغ النقدية المنقولة من أي من مكاتبها في الرياض أو جدة أو الخبر إلى أي بنوك أو شركات صرافة أو مكاتب العملاء و/أو الأسواق وبالعكس. وتغطي هذه البوليصة النقد المنقول بين مختلف مواقع الشركة والنقد المحفوظ لدى الموظفين أثناء النقل ضمن المملكة بمبلغ تأمين سنوي وقدره 2.9 مليون ريال سعودي للنقد المنقول و 240 ألف ريال سعودي للنقد في الخزائن.



## التأمين الشامل ضد المسؤولية العامة

تحتفظ أوركس السعودية ببوليصة تأمين شامل ضد المسؤولية العامة بحد خسارة وقدره 1 مليون ريال سعودي. وتوفر هذه البوليصة تغطية مقابل المسؤولية القانونية عن التسبب في أي إصابات جسدية نتيجة الحوادث أو الوفاة لأطراف أخرى أو الأضرار لممتلكاتهم الخاصة بما في ذلك ما يحصل خلال استخدام المصاعد والسلام.

### تأمين ضمان الأمانة

تحتفظ أوركس السعودية بتأمين ضد الإخفاق بالأمانة بإجمالي حد تأمين وقدره 1.875 مليون ريال سعودي للشخص الواحد وفي المجموع، للتعويض عن أي خسائر مالية تنشأ كنتيجة مباشرة لأي احتيال أو إخفاق بالأمانة من قبل موظفيها.

### الموظفون

بلغ عدد موظفي أوركس السعودية 123 موظفاً كما بتاريخ 31 ديسمبر 2011م منهم 64 من الجنسية السعودية ويمثلون نسبة 52% من إجمالي عدد القوى العاملة بالشركة مما يضع أوركس السعودية في الفئة "المتأخرة" ضمن نظام نطاقات. هذا وتسعى أوركس السعودية على الدوام إلى توظيف والاحتفاظ بالكوادر السعودية المؤهلة، كما وضعت برامج تدريب من أجل تطوير مهارات وكفاءات جميع موظفيها.

ويوضح الجدول التالي تحليلاً لعدد الموظفين حسب كل قسم وموظفي السعوديين وغير السعوديين كما في 31 ديسمبر 2009م و2010م و2011م:

كما في 31 ديسمبر						الإدارة
2011		2010		2009		
غير- سعودي	سعودي	غير- سعودي	سعودي	غير- سعودي	سعودي	
(عدد الموظفين)						
1	6	2	8	1	10	الموارد البشرية والشئون الإدارية
3	14	5	10	5	8	إدارة مراقبة الأعمال
34	27	32	28	35	26	التسويق والائتمان
9	7	8	6	10	6	المالية
4	1	4	1	3	1	تقنية المعلومات
3	1	2	2	2	2	موظفون عامون
3	1	3	1	2	1	إدارة المخاطر
-	7	-	5	1	6	إدارة الأصول الخاصة
2	-	1	-	-	-	الالتزام
-	-	-	-	1	-	الدعم القانوني
59	64	57	61	60	60	الإجمالي

المصدر: أوركس السعودية

### لا تغيير هام في طبيعة النشاط

كما في تاريخ هذه النشرة، لا تعتزم أوركس السعودية إجراء أي تغيير هام في نشاط عملها.

## إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي جزء لا يتجزأ من أنشطة أوركس السعودية. وتدير أوركس السعودية عملية تحديد المخاطر المستمرة وقياسها من خلال استخدام حدود المخاطر والضوابط الأخرى، وقد تم إنشاء عدد من اللجان والإدارات لتنسيق إدارة المخاطر اليومية. يتم مراجعة عمليات إدارة المخاطر في جميع أنحاء أوركس السعودية سنوياً من قبل إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة التي تقوم بفحص مدى كفاية الالتزام بالإجراءات، وتناقش نتائج جميع التقييمات مع الإدارة وتقدم استنتاجاتها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة.

توضح الفقرات التالية تحليل فئات مخاطر أوركس السعودية، جنباً إلى جنب مع الضوابط المعمول بها والأنشطة الممكنة للتخفيف والمراقبة:

### مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية إجراءات التشغيل الداخلية، بما في ذلك الفشل أو العيوب أو الأخطاء في معلومات، سواء الناتجة عن الخطأ البشري أو القصور التقني. وتقوم أوركس السعودية بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إطار عمل للمراقبة ومن خلال المراقبة والاستجابة لمواجهة المخاطر المحتملة. وقد أنشأ المجلس لجنة للمراجعة، وتم تعيين مراجعي حسابات مشهورين على مستوى العالم من بين شركات المراجعة "الأربع" الكبرى في العالم، ويتم استبدالهم بالتناوب على أساس دوري لضمان استقلالية ونزاهة مراجعي الحسابات. ويقوم هؤلاء المراجعون بإعداد تقرير الإدارة الذي يوضح تفاصيل أوجه القصور في إجراءات المراجعة (إن وجدت) لدى أوركس السعودية. ويتم مناقشة تقارير الإدارة في اجتماعات لجنة المراجعة. وهناك أنشطة أخرى يتم القيام بها للتخفيف من حدة مخاطر التشغيل وتشمل الفصل في المهام، وصلاحيات الوصول، وإجراءات التفويض والتسوية، تطوير الإجراءات الآلية، وتدريب وتعليم الموظفين وإجراءات التقييم.

### مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تحدث عندما تكون أوركس السعودية غير قادرة على تلبية التزامات الدفع عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والطارئة. وللتصدي لمخاطر السيولة لديها، فإن أوركس السعودية تستخدم تحليل الاستحقاقات التعاقدية وتوقعات التدفقات النقدية، وتسعى لإيجاد محفظة استثمارية متنوعة تكون ذات مخاطر مترابطة تسهل إدارة الموجودات والمطلوبات فيها، ويكون متوسط مدة الإيجار ثلاث سنوات. (انظر الإيضاح رقم 19 من ضمن القوائم المالية للعام 2011م لمزيد من التفاصيل عن فجوات الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات.)

تخطط أوركس السعودية لإنشاء والاحتفاظ باحتياطي للسيولة الطارئة وفقاً للسياسة التي وافق عليها مجلس الإدارة. والهدف من هذا الاحتياطي الممول هو خلق محفظة عالية الجودة من الأوراق المالية لتوفير السيولة لمواجهة الأحداث غير متوقعة، والظروف الاقتصادية غير المواتية، وتقلبات السوق، ومشاكل الأرباح التي يمكن أن تسبب قيوداً على توفر السيولة.

كما تحاول أوركس السعودية من خلال إجراءات التشغيل المعيارية وسياسة التأجير لديها التصدي لمخاطر السيولة عن طريق اشتراط متوسط العمر الموزون (كما تمت مناقشته أدناه) للاستحقاق النهائي للاقتراض غير المسدد ليكون متطابقاً إلى حد كبير أو زائداً عن متوسط العمر المتوازن لصافي قيمة الذمم المدينة لمحفظة إيجارها. علاوة على ذلك، في أي فترة ثلاثة أشهر، يجب أن لا يتجاوز مجموع الاستحقاقات الواجبة الدفع بموجب كافة القروض من قبل أوركس السعودية إجمالي مستحقات الإيجار واجبة الدفع على المستأجرين في الفترة نفسها، ما لم يكن قد تم تغطية النقص عن طريق الالتزامات التمويلية غير المستخدمة أو تمديد تسهيلات القروض البنكية التي يتم تجديدها عادة على أساس دوري. وإذا كان أي مبلغ دين مقطوع يغير هذا الترتيب، فلا بد من عرض الأمر على أعضاء مجلس الإدارة، والحصول على موافقتهم عليه قبل الدخول في أي التزام. وبالإضافة إلى أي قيود واردة ضمن وثائق تمويلها، فقد اعتمدت أوركس السعودية سياساتها الداخلية الخاصة بها لإدارة مخاطر السيولة ووضعت حدود داخلية على المديونية الخاصة بها. وبموجب هذه السياسات، لا يمكن أن تتحمل أوركس السعودية أو تتولى أو تضمن أي مديونية، إلا إذا كان بعد تكبد استحقاق أو ضمان المديونية، لم تتجاوز نسبة الدين إلى حقوق المساهمين 4 : 1، أو إذا كانت نسبة تغطية النفقات المالية (أي نسبة دخل التأجير للنفقات المالية) تساوي أو تتجاوز 1.25 : 1.

الجدول أدناه يلخص وضع استحقاقات المطلوبات لأوركس السعودية استناداً إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة. تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في تاريخ الميزانية العمومية إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية دون الأخذ للاستحقاقات المتحققة كما يدل عليها توفر سيولة مالية لأوركس السعودية.

31 ديسمبر 2010 ريال سعودي	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	سنة إلى خمس سنوات	دون استحقاق ثابت	إجمالي
<b>المطلوبات</b>					
القروض قصيرة الأجل	-	-	-	-	-
الحسابات مستحقة الدفع	52,406,547	-	-	-	52,406,547
المصاريف المستحقة والمطلوبات الأخرى	38,310,147	-	-	-	38,310,147
القروض طويلة الأجل	40,154,849	102,646,575	467,280,556	-	610,081,980
تعويضات نهاية خدمة الموظفين	-	-	-	4,132,418	4,132,418
	<b>130,871,543</b>	<b>102,646,575</b>	<b>467,280,556</b>	<b>4,132,418</b>	<b>704,931,092</b>

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2010 و 2011

31 ديسمبر 2011 ريال سعودي	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	سنة إلى خمس سنوات	دون استحقاق ثابت	إجمالي
<b>المطلوبات</b>					
القروض قصيرة الأجل	100,469,628	-	-	-	100,469,628
الحسابات مستحقة الدفع	62,125,800	-	-	-	62,125,800
المصاريف المستحقة والمطلوبات الأخرى	32,749,773	-	-	-	32,749,773
القروض طويلة الأجل	139,234,324	89,371,760	437,453,583	-	666,059,667
تعويضات نهاية خدمة الموظفين	-	-	-	5,332,046	5,332,046
	<b>334,579,525</b>	<b>89,371,760</b>	<b>437,453,583</b>	<b>5,332,046</b>	<b>866,736,914</b>

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2010 و 2011

الجدول أدناه يعرض تحليل الموجودات و المطلوبات طبقاً للوقت المتوقع استرجاعها أو تسويتها فيه.

الإجمالي في عام 2011م (بالريال السعودي)	أكثر من 12 شهر (بالريال السعودي)	أقل من 12 شهر (بالريال السعودي)	الإجمالي في عام 2010م (بالريال السعودي)	أكثر من 12 شهر (بالريال السعودي)	أقل من 12 شهر (بالريال السعودي)	
70,928,689	-	70,928,689	41,001,445	-	41,001,445	النقد والأدوات المشابهة للنقد
1,159,109,794	552,231,414	606,878,380	945,562,306	368,360,362	577,201,944	صافي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي
5,917,380	-	5,917,380	3,765,380	-	3,765,380	دفعات مسبقة، سداد مسبق، والذمم الأخرى
1,795,252	1,795,252	-	1,731,769	1,731,769	-	الموجودات الثابتة
<b>1,237,751,115</b>	<b>554,026,666</b>	<b>683,724,449</b>	<b>992,060,900</b>	<b>370,092,131</b>	<b>621,968,769</b>	<b>إجمالي الموجودات</b>

الإجمالي في عام 2011م (بالريال السعودي)	أكثر من 12 شهر (بالريال السعودي)	أقل من 12 شهر (بالريال السعودي)	الإجمالي في عام 2010م (بالريال السعودي)	أكثر من 12 شهر (بالريال السعودي)	أقل من 12 شهر (بالريال السعودي)	
314,261,436	-	314,261,436	122,929,629	-	122,929,629	القروض قصيرة الأجل والاستحقاقات الحالية للقروض طويلة الأجل
62,125,800	-	62,125,800	52,406,547	-	52,406,547	الحسابات مستحقة الدفع
32,749,773	-	32,749,773	38,310,147	-	38,310,147	المصاريف المستحقة والمطلوبات الأخرى
422,442,742	422,442,742	-	427,709,194	427,709,194	-	القروض طويلة الأجل
5,332,046	5,332,046	-	4,132,418	4,132,418	-	تعويضات نهاية خدمة الموظفين
77,490	77,490	-	287,450	287,450	-	القيمة العادلة للمشتقات
<b>836,989,287</b>	<b>427,852,278</b>	<b>409,137,009</b>	<b>645,775,385</b>	<b>432,129,062</b>	<b>213,646,323</b>	<b>إجمالي المطلوبات</b>
<b>400,761,828</b>	<b>126,174,388</b>	<b>274,587,440</b>	<b>346,285,515</b>	<b>(62,036,931)</b>	<b>408,322,446</b>	<b>صافي</b>

المصدر: القوائم المالية لأوركس السعودية المدققة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2010م و2011م.

### مخاطر أسعار العمولات الخاصة

مخاطر أسعار العمولات الخاصة أو مخاطر أسعار الفائدة هو عدم التأكد من الأرباح المستقبلية نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة. وتنشأ مخاطر أسعار العمولات الخاصة من احتمال تأثير التغييرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأداة المالية النقدية. وتعتبر فجوة أسعار العمولة الخاصة مقياساً عاماً لمخاطر أسعار الفائدة. وتحدث الفجوة الإيجابية عندما تخضع الموجودات أكثر من المطلوبات لتغييرات السعر خلال فترة محددة من الزمن. وتحدث الفجوة السلبية عندما تزيد المطلوبات عن الموجودات الخاضعة لتغييرات الأسعار خلال فترة زمنية محددة.

قبل تأثير أي تحوط، فإن تعرض أوركس السعودية لمخاطر التغييرات في أسعار العمولات الخاصة يتعلق بشكل رئيسي بالتزامات الديون طويلة الأجل بمعدل عائم للعمولات الخاصة بلغ 359 مليون ريال سعودي في 31 ديسمبر 2011م (223 مليون ريال سعودي في عام 2010م):

### مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وتنشأ مخاطر الانكشاف الخاصة بالائتمان بشكل رئيسي من أنشطة الإيجار التمويلي لأوركس السعودية. ويتم رصد هذه المخاطر بشكل منتظم، وتخضع لمراجعة ربع سنوية متكررة أو أكثر تكررراً. وتتبع أوركس السعودية هيكلًا تسلسلياً في الموافقة على الائتمان المتعلق بتمويل عقود الإيجار التمويلي من أجل تقليل مخاطر الائتمان.

كما في 31 ديسمبر 2011م، وافق المجلس على هيكل الموافقة على الائتمان كما يلي:

المستويات	تعرض الإيجار	سلطة الموافقة
المستوى – 1	لغاية 2,000,000 ريال سعودي	المدير العام
المستوى – 2	من 2,000,001 لغاية 7,000,000 ريال سعودي	عضو اللجنة التنفيذية للائتمان والمدير العام
المستوى – 3	من 7,000,001 لغاية 10,000,000 ريال سعودي	اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية للائتمان والمدير العام
المستوى – 4	(إيضاح 1) من 10,000,001 لغاية 15,000,000 ريال سعودي (راجع أدناه)	ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية للائتمان والمدير العام
المستوى – 5	من 15,000,001 ريال سعودي فأكثر	الغالبية العظمى للمجلس (راجع إيضاح 2 أدناه)

المصدر: أوركس السعودية

ينبغي قراءة الجدول أعلاه جنبا إلى جنب مع الإيضاحات التالية:

1. ينطبق حد الموافقة في المستوى 4 على المستأجرين الحاليين الذي لهم سجل لا يقل عن ستة أشهر. بالنسبة للمستأجرين الجدد، فإن أي تعرض يزيد عن 10 مليون ريال سعودي سيتطلب موافقة إضافية من أوركس كوربوريشن.

2. تعرف الغالبية العظمى للمجلس على أنها موافقة خمسة من أعضاء المجلس كحد أدنى بشرط أن يكون من بين الموافقين عضو واحد على الأقل يمثل كلا من البنك السعودي للاستثمار، ومجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدود، وأوركس كوربوريشن أو أوركس الباكستان.

3. يوافق مجلس الإدارة على حدود ائتمان الطرف المقابل بالنسبة للمعاملات المضمونة بموجب ضمان بنكي تستطيع أوركس السعودية في إطاره إبرام الأعمال بموافقة اللجنة التنفيذية.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول بيان إجراءات التشغيل وسياسة التأجير لأوركس السعودية مخاطر الائتمان على النحو التالي:

- الشركات التي يقل تاريخها التشغيلي عن عامين لا يتم تزويدها بتسهيلات التأجير، على الرغم من إمكانية أن يكون هناك استثناءات عند تحديد الجدوى والقوة المالية الكافية.
- لا تبرم أوركس السعودية الإيجارات مع أطراف أو كيانات أخرى يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة فيها، ما لم تليي الصيغة معايير محددة للموافقة وضعتها أوركس السعودية؛ ويتم الإفصاح بشكل صحيح عن مصالح أعضاء مجلس الإدارة ذوي العلاقة؛ ويتم الحصول على موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة (باستثناء المديرين ذوي المصالح)؛ ويتم توثيق الموافقة في محضر اجتماع مجلس الإدارة.
- لا تضع أوركس السعودية نفسها كدائن رئيسي للمستأجر.

أي استثناءات للسياسات أعلاه تتطلب موافقة/ تصديق المجلس وتغطية ضمان كافية.

## مخاطر الموجودات والمعدات

تواجه أوركس السعودية بعض المخاطر الكامنة في امتلاك محافظ كبيرة من الموجودات، والتي يتم الحد منها قدر الإمكان في اتفاقات التأجير التمويلي، من خلال مزيج من الهيكلة والضمان الشخصي والتعهدات الأخرى من المستأجرين. وفيما يلي المخاطر الرئيسية والضوابط التي يتم تنفيذها للتخفيف منها:

*خطر أن القيمة السوقية للأصل المؤجر في حال وجود تقصير ستكون أقل من المبلغ المتبقي المستحق بموجب عقد الإيجار*

للتصدي لهذا الخطر، تمت هيكلة المدفوعات المستحقة بموجب عقود الإيجار التمويلي (والمدفوعات النهائية المتبقية) بقصد، إذا كان هناك تقصير، أن تكون القيمة السوقية للأصل المؤجر بشكل عام أعلى من القيمة الدفترية للموجودات والدخل غير المكتسب للتأجير التمويلي. علاوة على ذلك، يتم أخذ نسبة معينة من تكلفة بعض الموجودات مقدما كوديعة تتفاوت مع الأخذ في الحسبان قيمة السوق الثانوية للأصل المؤجر.

### مخاطر الخسارة والاختلاس وتعطل المعدات والتشغيل غير السليم للمعدات

يتم التخفيف من حدة هذا الخطر، في معظم الحالات، من خلال تأمين الموجودات بكامل قيمة استثمارها قبل تسليمها إلى المستأجر أو، إن لم يكن مؤمن عليها من قبل أوركس السعودية مباشرة، بالطلب من المستأجر التأمين على الموجودات وفقا لمعايير الصناعية المطلوبة لتشغيل هذه الموجودات، وإجراء زيارات ميدانية دورية للموجودات والمعدات.

*مخاطر عدم التسليم أو التسليم المتأخر أو غير المكتمل للموجودات*

يتم التخفيف من حدة هذا الخطر عن طريق الحصول على أوامر شراء مؤكدة من الموردين كجزء من المفاوضات لشراء الموجودات.

*خطر عدم حصول المستأجر على التصاريح المطلوبة لتشغيل المعدات أو الموجودات*

يتم التخفيف من حدة هذا الخطر عن طريق التأكد بأن المستأجر يمتلك مثل هذه التصاريح قبل إبرام عقد الإيجار.

*خطر عدم اكتمال شهادات المعدات والموجودات*

يتم التخفيف من هذا الخطر عن طريق دفع الرصيد المستحق للمعدات أو الموجودات إلى المورد بعد التسليم النهائي، وذلك بعد تقديم الشهادة المطلوبة، وفور التحقق بشكل كامل من المعدات.

*مخاطر عدم توفر الموظفين المؤهلين لدى المستأجر لتشغيل المعدات*

يتم التخفيف من حدة هذه المخاطر من خلال تعهدات من المستأجر بأن يتم استخدام المعدات من قبل الموظفين المؤهلين بطريقة ملائمة من الناحية الفنية.

*المخاطر المتعلقة بالدراسة الفنية للعميل*

من العناصر الرئيسية لإقرار أي صفقة تأجير تمويلي مقترحه هو إجراء الدراسة الوافية النافية للجهالة لكل عميل محتمل. ولدى أوركس السعودية إجراءات تقييم للمخاطر تستهدف تقليل المخاطر الكامنة في الدخول في عمليات التأجير التمويلي، بما في ذلك:

- تستند أحكام الائتمان على الأقل على عامين من المعلومات المالية المراجعة، المكتملة بأخر المعلومات الإدارية والمالية المؤقتة؛
- يتم الحصول على المراجع والاستفسار من الموردين والبنوك؛
- تقوم أوركس السعودية بتقييم السلامة الإدارية والفنية والسوقية والمالية للمشاريع، بالإضافة إلى الرغبة الاقتصادية عند تقييم قدرة العميل على السداد في الوقت المناسب للإيجار المستحق؛ و
- الرقابة والمراقبة المستمرين للوضع المالي لجميع المستأجرين كي يتسنى الكشف المبكر عن أي تقصير محتمل.

## زيادة تركيز المخاطر

ينشأ تركيز المخاطر المتعلقة بالموجودات المؤجرة عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو يكون لها سمات اقتصادية مماثلة تتسبب في أن قدرتها على الوفاء بالالتزامات التعاقدية ستتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. ويعكس تركيز المخاطر حساسية أداء أوركس السعودية للتطورات التي تؤثر على صناعة أو منطقة جغرافية معينة.

وتقوم أوركس السعودية بهيكله مستويات مخاطر الائتمان التي تتولاها عن طريق وضع قيود على مقدار التعرض بالنسبة إلى طرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة، فيما يتعلق بحجم أي صفقة تأجير فردية. وتتطلب إجراءات التشغيل وسياسة التأجير لدى أوركس السعودية ما يلي:

- أن لا تزيد الالتزامات المستحقة على فرد واحد أو على مجموعة عن 10% و20% على التوالي، من رأس مالها، بالإضافة إلى الجزء غير المتعثر من المخصص العام الديون المشكوك في تحصيلها؛
- مراقبة التعرض لفئة القطاعات والموجودات، حيث يجب أن لا يتجاوز التعرض لقطاع فرعي واحد نسبة 25% من إجمالي المحفظة وبالنسبة لأي فئة موجودات يجب أن لا يتجاوز 45% من إجمالي محفظة التأجير؛ و
- تحليل زيادة المخاطر المحتملة فيما يتعلق بأي فرد أو مجموعة من الموجودات والمستأجرين.

## مخاطر التوظيف

تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق أوركس السعودية وذلك بالنظر إلى ما يلي:

- التعاقد بتوافق الآراء؛
- الوعي للاعتبارات المحلية والوطنية؛
- التركيز على التدريب؛ و
- تطوير الحفاظ على الثقافة التي تغذي روح الفريق الواحد وتعمل على تحفيزه وتماسكه.

## التخلف عن السداد

عند التخلف عن السداد، ستقوم أوركس السعودية باحتجاز الموجودات وبيعها حسب أفضل سعر يتحقق في السوق الثانوية وذلك لتغطية تكاليفها وجميع الدفعات المستحقة بشأنها بموجب اتفاقية التأجير التمويلي. ويجوز لأوركس السعودية، بدلا من ذلك، أن تسعى للإفراج عن الموجودات ذات الصلة في حال توفر عميل آخر يلبي إجراءات الائتمان، ومستعد لاستئجار الموجودات ذات الصلة. وبما أن الأصل هو من الناحية القانونية ومن ناحية حق الانتفاع مملوك لأوركس السعودية، فإنه يمكن الاحتفاظ بجميع المبالغ المستردة من بيع الموجودات، إلى أن يتم سداد كل دفعات الإيجار المستحقة بموجب اتفاقية التأجير التمويلي من جانب المستأجر. ومع ذلك، هناك بعض الموجودات أقل سيولة من غيرها (مثل معدات الطاقة أو المعدات الصناعية المصممة لمستأجر محدد)، والتي قد تجعل من الصعب على أوركس السعودية بيعها أو إعادة تأجيرها.

تتابع أوركس السعودية بنشاط المستأجر المدين للحصول على الدفعات المتأخر سدادها وتحاول التوصل إلى تسوية خارج المحكمة مع المستأجر المدين. وتتخذ أوركس السعودية الخطوات التالية في حال تأخر الدفع من قبل المستأجر:

- خلال شهر واحد من التخلف عن السداد، تقوم أوركس السعودية بإصدار ثلاثة خطابات تذكير، خطاب واحد كل 10 أيام. بعد ذلك يتم تحويل حالة التخلف عن السداد إلى قسم إدارة الأصول الخاصة (التحصيل) لدى أوركس السعودية بعد 30 يوما.
- خلال شهرين إلى ثلاثة أشهر من هذه الدفعة المتأخرة، تقوم أوركس السعودية بإيقاف الاعتراف بالإيرادات. وبعد ثلاثة أشهر يتم تبليغ الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) عن الحالة باعتبارها تعثر في السداد؛ ويتم تقديم دعوى إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية؛ وتتم مباشرة الإجراءات القانونية لإعادة حيازة الموجودات المؤجرة.

• بعد 6 أشهر من التخلف عن السداد، تبدأ أوركس السعودية بتكوين مخصص خاص بالتخلف عن السداد على النحو التالي:

- خلال ستة إلى تسعة أشهر يرصد مبلغ محدد بنسبة 5% من التعرض للدفعة المتأخرة.
- خلال تسعة إلى خمسة عشر شهرا يرصد مبلغ محدد بنسبة 25% من التعرض للدفعة المتأخرة.
- خلال خمسة عشر شهرا إلى أربعة وعشرين شهرا يرصد مبلغ محدد بنسبة 50% من التعرض للدفعة المتأخرة.
- بعد أربعة وعشرين شهرا يرصد مبلغ محدد بنسبة 100% من التعرض للدفعة المتأخرة.

بعد تلقي أمر من المحكمة لاستعادة حيازة الموجودات المؤجرة، تقوم أوركس السعودية بشكل عام بالاستعانة بوكالات استرداد الديون من أجل جمع المدفوعات المتأخرة، على الرغم من أنها قد تستفيد من خدمات الجهات التنفيذية الحكومية لاسترداد الموجودات المؤجرة.

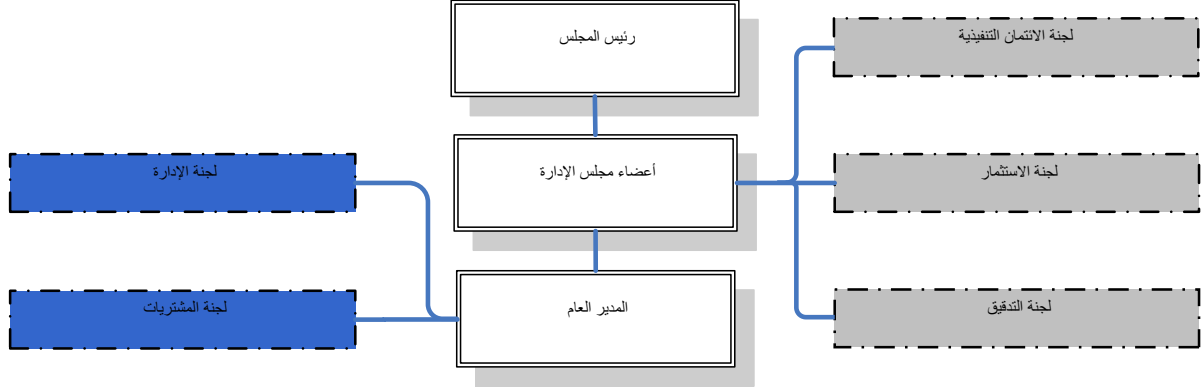
كما في 31 ديسمبر 2011م، كان هناك 27 مستأجرا متخلفا عن السداد لأكثر من 90 يوما، بمبلغ 18.02 مليون ريال سعودي يمثل إجمالي الديون المستحقة السداد. راجع "مناقشات وتحليلات الإدارة للمركز المالي ونتائج التشغيل نوعية المحفظة وتجنيد المخصصات مقابل مستحقات العقود غير العاملة" للاطلاع على تفاصيل اتفاقيات التأجير التمويلي العاملة و غير العاملة للشركة، ومخصص خسائر التأجير عن كل سنة من السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009م، و 2010م، و 2011م.



## الإدارة و الموظفين

يتحمل مجلس الإدارة (المجلس) كامل المسؤولية عن إدارة أوركس السعودية وتحديد أهدافها وإستراتيجيتها. ويقوم المجلس أيضا بتعيين اللجان المختلفة لإدارة ومراقبة أنشطة محددة. ويعتبر المدير العام وفريق الإدارة العليا مسؤولين عن الإدارة اليومية لأعمال وأنشطة أوركس السعودية، ويراقب مجلس الإدارة أداء الشركة ويشرف على فريق إدارتها العليا.

يعرض الهيكل التنظيمي التالي تشكيل الإدارة ومجلس إدارة أوركس السعودية واللجان التابعة له:



## مجلس الإدارة وسكرتير الشركة

يتم تعيين مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة ثلاث سنوات ويتكون من تسعة مدراء، وقد تم تعيين المجلس الحالي من قبل الجمعية العامة غير العادية التي عقدت في 1433/07/13 هـ (الموافق 3 يونيو 2012م).

وتنظم اتفاقية الشراكة الموقعة من المساهمين المؤسسين الطريقة التي سيتم بها تعيين أعضاء المجلس، ولم يتم النص في النظام الأساسي لأوركس السعودية على أحكام تعيين أعضاء المجلس الواردة في اتفاقية الشراكة، ووفقا لاتفاقية الشراكة، وبعد خروج مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في عام 2009م، فإنه يتعين على مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة والبنك السعودي للاستثمار ترشيح ثلاثة أعضاء، فيما تقوم أوركس كوربوريشن بترشيح عضوين، و أوركس الباكستان بترشيح عضو واحد. ويسمح لأعضاء مجلس الإدارة التصويت بالوكالة عن أعضاء المجلس الآخرين إذا تم توكيلهم خطيا من الأعضاء الآخرين للقيام بهذا الدور نيابة عنهم.

يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية، وسكرتير المجلس هو شاهين أمين، ولا يملك أمين أي أسهم في أوركس السعودية في تاريخ هذه النشرة.

يبين الجدول التالي أعضاء مجلس إدارة الشركة كما في تاريخ هذه النشرة، جنبا إلى جنب مع سيرهم الذاتية التي تقدم معلومات تتعلق أعمارهم، جنسياتهم، وعضويتهم وملكيتهم المباشرة وغير مباشرة في الشركة:

اسم عضو المجلس	العمر	عضو مجلس إدارة معين من شخص اعتباري	الجنسية	تاريخ التعيين	المسمى الوظيفي في المجلس	حالة العضوية (مستقل/ تنفيذي)	الملكية المباشرة (ملكية العضو الشخصية)	ملكية غير مباشرة
صالح عبد العزيز العمير	77	مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة	سعودي	منذ التأسيس	رئيس المجلس	غير مستقل/ غير تنفيذي	0 %	5 %
عبد الملك عبد الله الصانع	54	البنك السعودي للاستثمار	سعودي	2009/5/20 م	عضو	غير مستقل/ غير تنفيذي	0 %	0 %
هيديو اتشيدا	53	أوركس كوربوريشن	ياباني	2011/5/30 م	عضو	غير مستقل/ غير تنفيذي	0 %	0 %

اسم عضو المجلس	العمر	عضو مجلس إدارة معين من شخص اعتباري	الجنسية	تاريخ التعيين	المسمى الوظيفي في المجلس	حالة العضوية (مستقل/ تنفيذي)	الملكية المباشرة (ملكية العضو الشخصية)	ملكية غير مباشرة
						تنفيذي		
هيوميان مراد	65	أوركس الباكستان	باكستاني / بريطاني	منذ التأسيس	عضو	غير مستقل/ غير تنفيذي	% 0	% 0
كازو هيتو اينوي	48	أوركس كوربوريشن	ياباني	2010/10/21 م	عضو	غير مستقل/ غير تنفيذي	% 0	% 0
محمد عمران العمران	47	مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة	سعودي	2001/8/22 م	عضو	غير مستقل/ غير تنفيذي	% 0	% 0.1008
ماجد عبدالغني فقيه	41	البنك السعودي للاستثمار	سعودي	2012/4/9 م	عضو	غير مستقل/ غير تنفيذي	% 0	% 0
طارق مطلق المطلق	49	مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة	سعودي	2008/3/17 م	عضو	غير مستقل/ غير تنفيذي	% 0	% 0.375
صالح عبد الله العقلا	48	البنك السعودي للاستثمار	سعودي	2011/12/5 م	عضو	غير مستقل/ غير تنفيذي	% 0	% 0

تحتوي الجداول التالية على أسماء أعضاء مجلس الإدارة كما في تاريخ هذه النشرة بالإضافة إلى سيرهم الذاتية والمتضمنة خبرتهم العملية وعضوياتهم الحالية والسابقة في بالإضافة إلى مؤهلاتهم العلمية والمهنية:

الإسم	العمر	الجنسية	المنصب	المؤهلات العلمية
الدكتور/ صالح عبدالعزيز العمير	77 سنة	سعودي	رئيس مجلس الإدارة	نال الدكتور/ صالح العمير درجة بكالوريوس في الآداب من جامعة الرياض عام 1969م، ودرجة ماجستير في الآداب من جامعة ويسكونسين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1972م، ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس للتقنية، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م.
المنصب الحالية				
الهيئة	المنصب	القطاع	منذ	
البنك السعودي الفرنسي (شركة مساهمة)	رئيس مجلس إدارة	المصرفي	2011م	
الخبرات السابقة				
الهيئة	المنصب	القطاع	المدة	
شركة التأمين العربية التعاونية (شركة مساهمة)	رئيس مجلس إدارة	التأمين	من عام 2007م إلى 2012م	
بنك الائتمان السويسري	رئيس مجلس إدارة	الخدمات المالية	من عام 2006م إلى 2012م	

			(كريدت سويس) في المملكة العربية السعودية (شركة مساهمة)
من عام 2001م إلى 2005م	حكومي	عضو	مجلس الشورى (جهة حكومية)
من عام 1995م إلى 2005م	مؤسسة تمويل التنمية	رئيس مجلس إدارة	مجلس إدارة صندوق التنمية الدولي لأوبك في النمسا الشركة السعودية للبترول وكيموايات (شركة مساهمة)
من عام 1995م إلى 2002م	بترول وكيموايات	رئيس مجلس إدارة	الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات (شركة مساهمة)
من عام 1990م إلى 2005م	الرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية	رئيس مجلس إدارة	وزارة المالية والاقتصاد الوطني (جهة حكومية)
من عام 1986م إلى 1995م	حكومي	نائب الوزير	جسر الملك فهد (جهة حكومية)
من عام 1983م إلى 1997م	حكومي	رئيس مجلس إدارة	شركة الصناعات الأساسية السعودية (شركة مساهمة)
من عام 1982م إلى 1997م	تصنيع الغاز والبترول والتنقيب عن المعادن	عضو	صندوق التنمية الصناعية السعودي (هيئة حكومية)
من عام 1982م إلى 1990م	هيئة حكومية	رئيس مجلس إدارة	الخطوط الجوية السعودية (شركة مملوكة للحكومة)
من عام 1982م إلى 1990م	النقل الجوي	عضو	محطة تحلية المياه (هيئة حكومية)
من عام 1982م إلى 1990م	معدات المياه والكهرباء	عضو	صوامع الغلال و مطاحن الدقيق (هيئة حكومية)
من عام 1982م إلى 1990م	الزراعة والمواد الغذائية	رئيس مجلس إدارة	وزارة المالية والاقتصاد الوطني (جهة حكومية)
من عام 1979م إلى 1986م	حكومي	وكيل وزارة المالية لشئون الميزانية والتنظيم	المعدات الطبية وصناعات الأدوية العربية (هيئة حكومية)
من عام 1978م إلى 2004م	حكومي	رئيس مجلس إدارة	سلطة المنافذ (هيئة حكومية)
من عام 1978م إلى 1985م	حكومي	عضو	الشركة السعودية للكهرباء - شرق (شركة مساهمة)
من عام 1978م إلى 1982م	طاقة	عضو	وزارة المالية والاقتصاد الوطني (جهة حكومية)
من عام 1976م إلى 1979م	حكومي	مساعد وكيل وزارة المالية لشئون الميزانية	

الإسم	السيد / ماجد عبدالغني فقيه
العمر	41 سنة
الجنسية	سعودي
المنصب	عضو مجلس الإدارة
المؤهلات العلمية	أكمل ماجد فقيه درجة البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة الملك سعود، الرياض، 1985م.

#### المناصب الحالية

الهيئة	المنصب	القطاع	منذ
شركة أملاك العالمية للتطوير والتمويل العقاري (شركة مساهمة)	عضو مجلس إدارة	تطوير وتمويل العقارات	يونيو 2012م
البنك السعودي للاستثمار	مدير عام المجموعة المصرفية	المصرفي	ابريل 2012م

للشركات			
(شركة مساهمة)			
الخبرات السابقة			
المدة	القطاع	المنصب	الهيئة
من يونيو 2006م الى مارس 2012م	المصرفي	مدير مصرفية الشركات	البنك الأهلي التجاري (شركة مساهمة)
من يوليو 2004م الى مايو 2006م	المصرفي	قائد فريق – وحدة الحكومة والقطاع العام	البنك الأهلي التجاري (شركة مساهمة)
من نوفمبر 2001م الى يونيو 2004م	المصرفي	مدير علاقات أول – مجموعة الخدمات المصرفية للشركات	البنك الأهلي التجاري (شركة مساهمة)
من أكتوبر 2000م الى أكتوبر 2001م	المصرفي	مدير علاقات – مجموعة الخدمات المصرفية للشركات	البنك الأهلي التجاري (شركة مساهمة)
من يوليو 1998م الى سبتمبر 2000م	المصرفي	مدير علاقات – مجموعة الخدمات المصرفية للشركات	البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة)

الإسم	السيد / هيديو اتشيدا
العمر	53 سنة
الجنسية	ياباني
المنصب	عضو مجلس الإدارة
المؤهلات العلمية	نال هيديو اتشيدا درجة بكالوريوس العلوم في الاقتصاد من جامعة كوبي للتجارة عام 1982م و حصل على شهادة من برنامج الإدارة المتقدمة لدى جامعة هارفارد - كلية الأعمال خلال ابريل - مايو 2008م.

المناصب الحالية			
المنصب	القطاع	المنصب	الهيئة
مديراً تنفيذياً ومديراً للمركز الرئيسي الإداري للعمليات الدولية	التأجير التمويلي	مديراً تنفيذياً ومديراً للمركز الرئيسي الإداري للعمليات الدولية	أوركس كوربوريشن (شركة مساهمة)

الخبرات السابقة			
المدة	القطاع	المنصب	الهيئة
من يناير 2011م إلى يناير 2012م	التأجير التمويلي	المدير التنفيذي، ومدير المركز الرئيسي للعمليات الدولية والاستثمار البديل، مدير عام وحدة أعمال الصين	أوركس كوربوريشن (شركة مساهمة)
من يناير 2010م إلى يناير 2011م	التأجير التمويلي	المدير التنفيذي، ومدير المركز الرئيسي للعمليات الدولية والاستثمار البديل	أوركس كوربوريشن (شركة مساهمة)
من يناير 2009م إلى ديسمبر 2010م	التأجير التمويلي	نائب الرئيس التنفيذي للمركز الرئيسي للعمليات الدولية والاستثمار البديل	أوركس كوربوريشن (شركة مساهمة)
من أغسطس 2000م إلى يناير 2009م	التأجير التمويلي	العضو المنتدب لمجموعة الطيران والاستثمار	أوركس كوربوريشن (شركة مساهمة)
من ابريل 1995م إلى اغسطس 2000م	تأجير الطائرات وإدارة الاصول والخدمات الفنية	العضو المنتدب	شركة أوركس لأنظمة الطيران المحدودة (شركة مساهمة)
من أكتوبر 1991م إلى ابريل 1995م	التأجير التمويلي	مدير في إدارة الطائرات	أوركس كوربوريشن (شركة مساهمة)
من يناير 1991م إلى أكتوبر 1991م	التأجير التمويلي	مساعد مدير لدى إدارة العقارات الدولية	أوركس كوربوريشن (شركة مساهمة)
من مايو 1986م إلى ديسمبر 1990م	التأجير التمويلي	مساعد نائب رئيس	أوركس كوربوريشن في الولايات المتحدة الأمريكية

(شركة مساهمة)

الإسم	السيد / محمد عمران العمران
العمر	47 سنة
الجنسية	سعودي
المنصب	عضو مجلس الإدارة
المؤهلات العلمية	نال محمد عمران العمران درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الملك سعود في الرياض عام 1988م ومن ثم درجة الماجستير في الهندسة والإدارة الإنشائية من جامعة كاليفورنيا الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1990م.

#### المناصب الحالية

الهيئة	المنصب	القطاع	منذ
شركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة)	عضو في مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية	الاتصالات	2003م
المجموعة السعودية للإستثمار الصناعي (شركة مساهمة)	عضو لجنة المراجعة	البتر وكيمواويات	2004م
هيئة الطيران المدني (هيئة حكومية)	عضو في مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية	الطيران المدني	2005م
بنك الائتمان السويسري (كريدت سويس) في المملكة العربية السعودية (شركة مساهمة)	عضو في مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية	الخدمات المالية	2005م
غرفة التجارة والصناعة في الرياض (هيئة حكومية)	عضو في مجلس إدارة	هيئة حكومية	2008م
شركة الراجحي للتأمين التعاوني (شركة مساهمة)	عضو في مجلس إدارة وعضو اللجنة التنفيذية	التأمين	2008م
البنك السعودي البريطاني (شركة مساهمة)	عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيح والمكافآت	المصرفي	2009م
المؤسسة العامة للخطوط الحديدية (هيئة حكومية)	عضو في مجلس إدارة	النقل	2010م
بنك الائتمان السويسري (كريدت سويس) في المملكة العربية السعودية (شركة مساهمة)	رئيس مجلس إدارة	الخدمات المالية	2012م

#### الخبرات السابقة

الهيئة	المنصب	القطاع	المدة
البنك السعودي البريطاني (شركة مساهمة)	عضو لجنة التدقيق	المصرفي	من عام 2008م إلى 2009م
الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) (شركة مساهمة)	عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية	الغذاء	من عام 2000م إلى 2007م
البنك السعودي الأمريكي (سامبا) (شركة مساهمة)	مدير الائتمان وتمويل الشركات	المصرفي	من عام 1990م إلى 1993م.

الإسم	السيد / هيوميان مراد
العمر	65 سنة
الجنسية	باكستاني و بريطاني
المنصب	عضو مجلس الإدارة
المؤهلات العلمية	يحمل هيوميان مراد درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بنجاب عام 1968م. وانضم كعضو منتسب لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا و ويلز في عام 1972م، وهو عضو زميل في (ICAEW (FCA منذ عام 1978م.

#### المناصب الحالية

الهيئة	المنصب	القطاع	منذ
مجموعة أوركس الشرق الأوسط (شركة مساهمة)	الرئيس التنفيذي	التأجير التمويلي	2011م
أوركس مصر للتأجير التمويلي (مصر) اس ايه اي (شركة مساهمة)	مدير	التأجير التمويلي	1997م
ماف أوركس للتمويل ش.م.خ دبي (الإمارات العربية المتحدة) (شركة مساهمة)	مدير	التأجير التمويلي	2002م
SK للتأجير شركة مساهمة (كازخستان)	مدير	التأجير التمويلي	2005م
أو بي بي برايفت لميند (شركة ذات مسؤولية محدودة) (باكستان)	مدير	العقار	2008م
شركة باك عمان لإدارة الأملاك المحدودة. (شركة مساهمة)	مدير	الخدمات المالية	2010م
بنك سامبا المحدودة (باكستان) (شركة مساهمة)	مدير	المصرفي	2010م
أوركس باكستان للتأجير التمويلي (شركة مساهمة)	مدير	التأجير التمويلي	1989م

#### الخبرات السابقة

الهيئة	المنصب	القطاع	المدة
شركة فرونتير سيراميكس في باكستان (شركة مساهمة)	المدير المالي	تجارة	من عام 1983م إلى 1986م
أوركس باكستان للتأجير التمويلي (شركة مساهمة)	نائب المدير	التأجير التمويلي	من عام 1986م إلى 1989م
أوركس باكستان للتأجير التمويلي المحدودة (شركة مساهمة)	المدير التنفيذي	التأجير التمويلي	من عام 1989م إلى 2010م
صندوق تخفيف الفقر في باكستان (هيئة حكومية)	مدير	مؤسسة غير ربحية	من عام 1998م إلى 2003م
الشركة الباكستانية العمانية للإستثمار المحدودة (شركة مساهمة)	عضو مجلس إدارة	الخدمات المالية	من عام 2001م إلى 2007م
البنك العماني الباكستاني لتمويل المشاريع الصغيرة (شركة مساهمة)	عضو مجلس إدارة	المصرفي	من عام 2006م إلى 2007م
صندوق دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة (هيئة حكومية)	عضو مجلس إدارة	مؤسسة غير ربحية	من عام 2006م إلى 2007م

من عام 1994م إلى 2012م	التأجير التمويلي	عضو مجلس إدارة	شركة أوركس عمان للتأجير التمويلي (شركة مساهمة) ش.م.ع.
من عام 1981م إلى 1983م	الخدمات المالية	مراقب مالي	سي دي بي للأوراق المالية، لندن، المملكة المتحدة (شركة مساهمة)
من عام 1976م إلى 1981م	المصرفي	مراقب وسكرتير الشركة	بنك التمويل والمصادر الدولية، اس ايه لندن ولكسمبورغ (شركة مساهمة)
من عام 1973م إلى 1976م	خدمات	مدير تدقيق	ارثر يونغ و شركاه محاسبين مرخصين، المملكة المتحدة (شركة مساهمة)

<b>السيد / عبد الملك عبدالله الصانع</b>			<b>الإسم</b>
54 سنة			<b>العمر</b>
سعودي			<b>الجنسية</b>
عضو مجلس الإدارة			<b>المنصب</b>
نال عبد الملك الصانع درجة بكالوريوس العلوم في الهندسة المدنية من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية.			<b>المؤهلات العلمية</b>

#### المناصب الحالية

الهيئة	المنصب	القطاع	منذ
البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة)	رئيس مجموعة شركاء الأعمال	المصرفي	أغسطس 2008م
أمريكان أكسبرس (أمكس المتحدة في المملكة العربية السعودية) (شركة ذات مسؤولية محدودة)	عضو مجلس إدارة	المصرفي	يناير 2006م
الاستثمار كاييتال (شركة ذات مسؤولية محدودة)	عضو مجلس إدارة	الخدمات المالية	سبتمبر 2008م
شركة البنك السعودي للاستثمار و بي ان بي باريباس لادارة الاصول المتحدة (شركة ذات مسؤولية محدودة)	عضو مجلس إدارة	الخدمات المالية	سبتمبر 2008م

#### الخبرات السابقة

الهيئة	المنصب	القطاع	المدة
شركة الخريف للبتترول (شركة ذات مسؤولية محدودة)	عضو مجلس إدارة	بتترول	من فبراير 2009م إلى ديسمبر 2009م
شركة فواز الحكير وشركاؤه (شركة مساهمة)	عضو مجلس إدارة	تجارة	من يناير 2007م إلى يناير 2008م
الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) (شركة مساهمة)	عضو مجلس إدارة	غذاء	من عام 2000م إلى 2002م
البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة)	مدير مصرفية الشركات في المنطقة الوسطى	المصرفي	من عام 2002م إلى 2008م
شركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة)	مدير عام الخزينة	اتصالات	من عام 1998م إلى 2001م

البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة)	مدير إدارة الائتمان	المصرفي	من عام 1995م إلى 1998م.
صندوق التنمية الصناعية السعودي (هيئة حكومية)	مدير علاقات	حكومي	من عام 1986م إلى 1994م

<b>الإسم</b>	<b>السيد / كازوهيتو اينوي</b>		
<b>العمر</b>	48 سنة		
<b>الجنسية</b>	ياباني		
<b>المنصب</b>	عضو مجلس الإدارة		
<b>المؤهلات العلمية</b>	يحمل كازوهيتو اينوي درجة بكالوريوس العلوم من جامعة واسيدا عام 1989م.		

<b>المناصب الحالية</b>			
<b>الهيئة</b>	<b>المنصب</b>	<b>القطاع</b>	<b>منذ</b>
مكتب ممثل الشركة في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. (شركة مساهمة)	وكيل ممثل	التأجير التمويلي	سبتمبر 2010م

<b>الخبرات السابقة</b>			
<b>الهيئة</b>	<b>المنصب</b>	<b>القطاع</b>	<b>المدة</b>
شركة أوركس السعودية (شركة مساهمة)	النائب الأول لرئيس فريق تطوير الأعمال الجديدة بالمركز الرئيسي للأعمال الدولية والاستثمارات البديلة في أوركس كوربوريشن	التأجير التمويلي	من ديسمبر 2009م إلى سبتمبر 2010م
أوركس كوربوريشن (شركة مساهمة)	النائب الأول للرئيس / نائب رئيس إدارة الخزينة	التأجير التمويلي	من عام أبريل 2002م إلى ديسمبر 2009م.
أوركس كوربوريشن، الولايات المتحدة الأمريكية (شركة مساهمة)	نائب/مساعد أول لرئيس أوركس كوربوريشن	التأجير التمويلي	من يناير 1999م إلى ابريل 2002م
أوركس كوربوريشن أوروبا المحدودة (شركة مساهمة)	مدير أول/ مدير	التأجير التمويلي	من مارس 1995م إلى يناير 1999م
أوركس كوربوريشن (شركة مساهمة)	موظف بإدارة الخزينة	التأجير التمويلي	من ابريل 1989م إلى مارس 1995م

<b>الإسم</b>	<b>السيد / طارق مطلق المطلق</b>		
<b>العمر</b>	49 سنة		
<b>الجنسية</b>	سعودي		
<b>المنصب</b>	عضو مجلس الإدارة		
<b>المؤهلات العلمية</b>	يحمل طارق المطلق درجة البكالوريوس في التمويل والتسويق الدولي من الجامعة الأمريكية بواشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.		

<b>المناصب الحالية</b>			
<b>الهيئة</b>	<b>المنصب</b>	<b>القطاع</b>	<b>منذ</b>
مجموعة المطلق (شركة مساهمة)	عضو مجلس إدارة	استثمار و تصنيع و بيع تجزئة و العقارات	2005م
شركة أكوا (ACWA) الدولية للطاقة الكهربائية (شركة مساهمة)	عضو مجلس إدارة	كهرباء ومياه	2007م



2004م	بتروكيماويات	عضو مجلس إدارة	شركة الصحراء للبتروكيماويات (شركة مساهمة)
2007م	التأجير التمويلي	عضو مجلس إدارة	الشركة الوطنية للتقسيط (شركة مساهمة)
2010م	خدمات ادارة الكروت	رئيس مجلس إدارة	شركة حلول الدفع الإلكتروني (شركة ذات مسؤولية محدودة)
2009م	بتروكيماويات	رئيس مجلس إدارة	شركة الواحة للبتروكيماويات (شركة ذات مسؤولية محدودة)
2009م	استثمار	رئيس مجلس إدارة	شركة المطلق للاستثمارات العقارية (شركة مساهمة)

#### الخبرات السابقة

المدة	القطاع	المنصب	الهيئة
من 2002م إلى 2008م	استثمار و تصنيع و بيع تجزئة و العقارات	نائب الرئيس للاستثمار	مجموعة المطلق (شركة مساهمة)
من 1996م إلى 2005م	تغليف و مستهلكات العملاء	المدير العام الإقليمي	مجموعة شركات نابكو (شركة ذات مسؤولية محدودة)
من 1994م إلى 1996م	مفروشات	مدير عام	شركة المطلق للمفروشات (شركة ذات مسؤولية محدودة)
من 2006م إلى 2012م	تمويل	عضو مجلس إدارة	بيت التمويل الوطني (البحرين) (شركة مساهمة)
من 2007م إلى 2012م	تأمين	نائب رئيس مجلس إدارة	شركة التأمين العربية (شركة مساهمة)
من 2007م إلى 2012م	استثمارات	رئيس مجلس إدارة	شركة شعاع كابيتال السعودية (شركة مساهمة)
من 2000م إلى 2007م	تغليف و مستهلكات العملاء	عضو مجلس إدارة	مجموعة شركات نابكو (شركة ذات مسؤولية محدودة)
من 2006م إلى 2009م	بتروكيماويات	عضو مجلس إدارة	شركة الواحة للبتروكيماويات (شركة ذات مسؤولية محدودة)

الإسم	السيد / صالح عبد الله العقلا
العمر	48 سنة
الجنسية	سعودي
المنصب	عضو مجلس الإدارة
المؤهلات العلمية	يحمل الأستاذ صالح درجة بكالوريوس علوم في وسائل الاتصالات العامة من جامعة الملك عبد العزيز بجدة، المملكة العربية السعودية عام 1988م وحصل على شهادة دبلوما من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية في الرياض عام 2003م.

#### المناصب الحالية

منذ	القطاع	المنصب	الهيئة
يناير 2012م	المصرفي	منصب مساعد المدير العام للخدمات المصرفية لقطاع لأفراد	البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة)
2011م	الخدمات المالية	عضو مجلس إدارة	الاستثمار كابيتال (شركة ذات مسؤولية محدودة)

سنة (هيئة حكومية)	عضو مجلس إدارة	حكومي	2012م
<b>الخبرات السابقة</b>			
الهيئة	المنصب	القطاع	المدة
البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة)	منصب مساعد المدير العام للخدمات المصرفية لقطاع الأفراد	المصرفي	من عام 2010م إلى 2011م
البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة)	مدير الفروع والبيع المباشر	المصرفي	من عام 2007م إلى 2010م.
بنك الراجحي (شركة مساهمة)	مدير إدارة شبكة الفروع	المصرفي	من عام 2003م إلى 2007م.
بنك الراجحي (شركة مساهمة)	مدير منطقة	المصرفي	من عام 1996م إلى 2003م.
بنك الراجحي (شركة مساهمة)	مدير فرع	المصرفي	من عام 1990م إلى 1996م.
<b>المناصب الحالية</b>			
الإسم	السيد / شاهين أمين		
العمر	55 سنة		
الجنسية	باكستاني		
المنصب	سكرتير مجلس الإدارة		
المؤهلات العلمية	يحمل الأستاذ أمين درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية بوث للأعمال في جامعة شيكاغو، ودرجة الماجستير في إدارة المخاطر من جامعة ستيرن للإدارة في نيويورك.		
الهيئة	المنصب	القطاع	منذ
شركة اوركس السعودية للتأجير التمويلي (شركة مساهمة)	مدير عام	التأجير التمويلي	التأسيس
شركة اوركس الباكستان للتأجير المحدودة (الباكستان) (شركة مساهمة)	مدير	التأجير التمويلي	2010م
أوركس مصر للتأجير اس ايه أي (مصر) (شركة مساهمة)	مدير	التأجير التمويلي	2009م
بيت التمويل الوطني (البحرين) (شركة مساهمة)	مدير	تمويل	2011م
<b>الخبرات السابقة</b>			
الهيئة	المنصب	القطاع	المدة
شركة اوركس الباكستان للتأجير المحدودة (الباكستان) (شركة مساهمة)	مدير مالي	التأجير التمويلي	من عام 1986م إلى 1987م
شركة اوركس الباكستان للتأجير المحدودة (الباكستان) (شركة مساهمة)	مساعد مدير عام	التأجير التمويلي	من عام 1988م إلى 1989م
شركة اوركس الباكستان للتأجير المحدودة (الباكستان) (شركة مساهمة)	مدير عام وسكرتير الشركة	التأجير التمويلي	من عام 1990م إلى 1991م
شركة اوركس الباكستان للتأجير المحدودة (الباكستان) (شركة مساهمة)	نائب العضو المنتدب	التأجير التمويلي	من عام 1992م إلى 1993م

## ملكية الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة الممثلين

كل مقعد في مجلس الإدارة مشغول بأحد المساهمين في أوركس السعودية بصفته الاعتبارية. يملك كل من هؤلاء المساهمين أسهم ضمان مجلس الإدارة بحد أدنى قدره 10.000 ريال سعودي (1000 سهم) بحيث توزع هذه الأسهم على عدد الأشخاص الطبيعيين الممثلين للمساهمين في مجلس الإدارة كما هو مطلوب في نظام الشركات لكل ممثل.

كما في تاريخ هذه النشرة، فإنه لا يمتلك أي من الأشخاص الطبيعيين الممثلين لأعضاء مجلس إدارة أوركس السعودية، بشكل مباشر أو غير مباشر أي أسهم في الشركة بصفته الشخصية، باستثناء د. صالح عبدالعزيز العمير الذي يملك 5% بشكل غير مباشر في أوركس السعودية من خلال حصته البالغة 15.625% من مجموعة الإستثمار والتنمية التجارية المحدودة. يمتلك السيد طارق مطلق المطلق تقريباً 0.367% من أسهم في أوركس السعودية بشكل غير مباشر، ويمتلك أيضاً السيد محمد عمران العمران 0.1008% من أسهم أوركس السعودية بشكل غير مباشر. ومن تاريخ هذه النشرة لا يمتلك أي من أقارب الأشخاص الطبيعيين كما هو معرف في نظام السوق المالية بشكل مباشر أو غير مباشر أي أسهم في الشركة.

## عقود خدمات ومكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة

لم تبرم أوركس السعودية حتى تاريخ هذه النشرة أي عقود خدمات مع أعضاء مجلس إدارتها وليس من المخطط أيضاً أن تقوم أوركس السعودية بإبرام عقود خدمات مع أي من أعضاء مجلس إدارتها

بموجب قرار وزير التجارة والصناعة رقم 1071 بتاريخ 1412/11/2 هـ يجب ألا تزيد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مقابل أدائهم لواجباتهم عن 200,000 ريال سعودي سنوياً لكل عضو.

بلغ مجموع الرسوم والمصاريف المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة في عام 2011م مبلغ قدره 1,350,000 ريال سعودي (مقابل 1,135,000 ريال في عام 2010م)، ولم يتجاوز إجمالي المبلغ المدفوع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة نسبة 10% من صافي أرباح أوركس السعودية في الأعوام 2010 و 2011، وقد منحت الموافقة على مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة العادية، ولا يحق لأعضاء مجلس الإدارة التصويت على ذلك.

## الإدارة العليا

يشرف فريق الإدارة العليا لأوركس السعودية، برئاسة المدير العام، على العمليات اليومية للشركة. وباستثناء المدير العام، الذي هو سكرتير مجلس الإدارة، فإن أعضاء فريق الإدارة العليا لا يشغلون منصب عضوية في أي مجلس إدارة حالياً ولم يشغلوا هكذا منصب من قبل.

يبين الجدول التالي الإدارة العليا لأوركس السعودية حتى تاريخ هذه النشرة، إلى جانب سيرهم الذاتية التي تقدم معلومات عن خبرتهم في العمل، ومؤهلاتهم المهنية أو الأكاديمية:

الاسم	العمر	المنصب	مدة العمل في الشركة
شاهين أمين	55	المدير العام	من عام 2000م - حالياً
سيد وحيد الله شاه	45	مساعد المدير العام - التسويق والائتمان	من عام 2005م - حالياً
صافي المجاهد	37	مساعد المدير العام لإدارة الأصول الخاصة	من عام 2004م - حالياً
أمير شهزاد	37	رئيس مجموعة - إدارة المخاطر	من عام 2008م - حالياً
محمد شاهد حنيف	36	مدير إدارة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال مدير مراقبة الأعمال المكلف	من عام 2010م - حالياً من عام 2012م - حالياً
ميرزا إقبال ناصر	34	رئيس- تقنية المعلومات	من عام 2008م - حالياً
شاهد أحمد ريازي	34	رئيس- المالية والحسابات	من عام 2004م - حالياً
عنان عبدالإله حمودة	44	مدير التسويق - المنطقة الوسطى	من عام 2012م - حالياً
شكيل اختر قرشي	48	مدير التسويق - المنطقة الغربية	من عام 2009م - حالياً
أجمل قازي	36	مدير التسويق - المنطقة الشرقية	من عام 2006م - حالياً

راجع الخبرات العملية والمؤهلات المهنية والأكاديمية الخاصة شاهين أمين في فقرة أعضاء مجلس الإدارة أعلاه.

**شاهين أمين**  
المدير العام  
العمر: 55 سنة  
الجنسية: باكستاني

**الخبرات العملية:**

**المنصب الحالي:**

يشغل حالياً منصب مساعد المدير العام ومدير التسويق والائتمان في المركز الرئيسي.

**الخبرات السابقة:**

- ارتبط سيد وحيد بمجموعة أوركس لمدة تزيد عن عقدين من الزمن إذ التحق بشركة أوركس الباكستان عام 1991م. وقبل انضمامه إلى أوركس السعودية عام 2005م كمدير للمنطقة الشرقية، عمل مديراً إقليمياً في أوركس الباكستان في إسلام آباد.

**المؤهلات العلمية:** يحمل سيد وحيد درجة الماجستير في إدارة الأعمال والعلاقات الدولية، كما يحمل شهادة الدبلوما العليا في مجال المصرفية والمالية الإسلامية، قد التحق بدورات وبرامج في التطوير الإداري في جامعة لاهور للعلوم الإدارية والجامعة الوطنية بسنغافورة.

**الخبرات العملية:**

**المنصب الحالي:**

- انضم عنان حمودة لأوركس السعودية في نوفمبر 2012م ويشغل حالياً منصب مدير المنطقة الوسطى.

**الخبرات السابقة:**

يتمتع عنان حمودة بخبرة 17 سنة في المجال المصرفي والخدمات المالية.

**المؤهلات العلمية:** يحمل درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

**الخبرات العملية:**

**المنصب الحالي:**

- التحق أجمل قازي بأوركس السعودية في أغسطس 2006م كرئيس فريق في المنطقة الشرقية، وعمل مديراً للمنطقة الغربية (2008-2009م)، ويعمل حالياً مديراً للمنطقة الشرقية.

**الخبرات السابقة:**

يتمتع أجمل قازي بخبرة عميقة في مجال المنتجات المالية وقد أنتج أدوات لإدارة المخاطر.

**المؤهلات العلمية:** خريج كلية التجارة ويحمل أيضاً درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

**الخبرات العملية:**

**المنصب الحالي:**

التحق شكيل اختر قريشي بأوركس السعودية في أبريل 2009م ويشغل حالياً منصب مدير المنطقة الغربية.

**عنان عبدالإله حمودة**  
مدير التسويق - المنطقة الوسطى  
العمر: 44 سنة  
الجنسية: سعودي

**أجمل قازي**  
مدير التسويق - المنطقة الشرقية  
العمر: 36 سنة  
الجنسية: باكستاني

**شكيل اختر قريشي**  
مدير التسويق - المنطقة الغربية  
العمر: 48 سنة  
الجنسية: باكستاني

#### الخبرات السابقة:

- يتمتع شكيل قريشي بخبرة 14 سنة في قطاع التأجير. وكان قد التحق بشركة أوركس الباكستان عام 2000م وأكمل سلسلة من برامج التوعية المتقدمة في المنطقة الشمالية منالباكستان بهدف تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق النائية من البلاد.

**المؤهلات العلمية:** يحمل شكيل قريشي درجة الماجستير في إدارة الأعمال وحصل على الميدالية الذهبية عن أدائه المتميز في موضوع التسويق.

#### الخبرات العملية:

المنصب الحالي:

التحق شاهد ريازي بأوركس السعودية في أغسطس 2007م كمدير للخزينة والتخطيط ونظم المعلومات الإدارية، ويشغل حالياً منصب مدير المالية والحسابات.

#### الخبرات السابقة:

- يتمتع شاهد ريازي بخبرة تزيد عن 12 سنة تجمع ما بين مجال المالية والحسابات والضرائب وتنفيذ أنظمة تخطيط موارد المؤسسة والتدقيق.
- لعب دوراً رئيسياً في إعادة تنظيم وتطوير برمجيات معلومات الأعمال الداخلية في أوركس السعودية.

**المؤهلات العلمية:** يحمل شاهد ريازي درجة بكالوريوس التجارة من جامعة كراتشي، وهو عضو مشارك في معهد المحاسبين القانونيين بباكستان.

#### الخبرات العملية:

المنصب الحالي:

التحق محمد شاهد حنيف بأوركس السعودية عام 2010م كمدير لإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال ومدير مراقبة الأعمال المكلف من نوفمبر 2012.

#### الخبرات السابقة:

- يتمتع شاهد حنيف بخبرة سبع سنوات من العمل في الإدارة المالية والتدقيق الداخلي.
- المؤهلات العلمية:** التحق شاهد حنيف كعضو مشارك بمعهد المحاسبين القانونيين في الباكستان عام 2003م.

#### الخبرات العملية:

المنصب الحالي:

- يشغل صافي المجاهد حالياً منصب مساعد مدير عام إدارة الأصول الخاصة، وقد التحق صافي المجاهد بأوركس السعودية في يناير 2004م كمدير أول للائتمان والتسويق. وفي سبتمبر 2006م انتقل إلى إدارة الأصول الخاصة كمدير.

**المؤهلات العلمية:** يحمل صافي المجاهد شهادة دبلوم في المحاسبة من معهد الإدارة العامة، والتحق ببرنامج تطوير الإدارة في جامعة لاهور للعلوم الإدارية.

#### شاهد أحمد ريازي

مدير المالية والحسابات

العمر: 34 سنة

الجنسية: باكستاني

#### محمد شاهد حنيف

رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل

الاموال ومدير مراقبة الأعمال

المكلف

العمر: 36 سنة

الجنسية: باكستاني

#### صافي المجاهد

مساعد مدير عام إدارة الأصول

الخاصة والشئون الإدارية

العمر: 37 سنة

الجنسية: سعودي

أمير شاهزاد  
مدير مجموعة إدارة المخاطر  
العمر: 37 سنة  
الجنسية: باكستاني

#### الخبرات العملية:

#### المنصب الحالي:

- التحق أمير شاهزاد بأوركس السعودية في أغسطس 2008م حيث عمل مديراً لإدارة الالتزام، ويعمل حالياً كمدير لإدارة المخاطر منذ سبتمبر 2009م.

#### الخبرات السابقة:

- يتمتع أمير شاهزاد بخبرة تفوق 14 سنة في مجال المالية، وتحديدًا في الميزانيات والتخطيط، وإدارة المخاطر، والإبلاغ والمراقبة، والمحاسبة والتدقيق في شركات مرموقة.

**المؤهلات العلمية:** يشغل أمير شاهزاد منصب عضو مشارك في معهد المحاسبين القانونيين بباكستان، ويحمل أيضاً درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة البنجاب.

#### ميرزا إقبال ناصر

مدير تقنية المعلومات  
العمر: 34 سنة  
الجنسية: باكستاني

#### الخبرات العملية:

#### المنصب الحالي:

- التحق ميرزا إقبال ناصر بأوركس السعودية في مارس 2008م كمدير لتقنية المعلومات.

#### الخبرات السابقة:

- انضم ميرزا إقبال ناصر إلى شركة أوركس الباكستان عام 1999م وارتبط بالعمل لدى مجموعة أوركس لفترة تزيد على عقد من الزمن.

- يتمتع إقبال بخبرة 12 سنة في مجال تقنية المعلومات مع خبرة واسعة في تطوير تطبيقات الأعمال التجارية وبناء قواعد البيانات، كما عمل مديراً لتقنية المعلومات في أوركس المصرية من أبريل 2002م حتى يناير 2008م.

**المؤهلات العلمية:** إن ميرزا إقبال ناصر مهني معتمد من شركة أوراكل.

#### المكافآت وملكية الأسهم لأعضاء الإدارة العليا

لا يملك أي من أعضاء الإدارة العليا لأوركس السعودية أي أسهم أو مصالح في أوركس السعودية كما في تاريخ هذه النشرة.

حتى تاريخ هذه النشرة، قامت أوركس السعودية بصرف ما مجموعه 14.3 مليون ريال سعودي تقريباً على مدى السنوات الثلاث الماضية (5,175,043 ريال سعودي في 2011م و4,856,9194 ريال سعودي في 2010م و4,256,165 ريال سعودي في 2009م) لحساب المكافآت وغيرها من المزايا المتعلقة بأعلى خمس أعضاء في الإدارة العليا، بما فيهم المدير العام ومدير الشؤون المالية والحسابات.

#### عقود الخدمات مع المدير العام ومدير الشؤون المالية والحسابات

#### المدير العام

أبرمت أوركس السعودية عقد عمل مع المدير العام، شاهين أمين بدءاً من تاريخ 15 يناير 2001م و يجري تجديده سنوياً، وينتهي عقد التوظيف الحالي مع المدير العام في 31 ديسمبر 2012م، ويتعين على المدير العام أداء جميع المهام الموكلة إليه من أوركس السعودية وأن يقوم ببذل قصارى جهده لتعزيز نمو أوركس السعودية والحفاظ على مصالحها. وبصفته المدير العام فإنه يتمتع بالسلطة لأداء وممارسة تلك الصلاحيات والواجبات التي يحددها له مجلس الإدارة من وقت لآخر، ويتولى المراقبة العامة والإدارة اليومية لأعمال أوركس السعودية.

#### مدير الشؤون المالية والحسابات

أبرمت أوركس السعودية عقد عمل مع مدير الشؤون المالية والحسابات، شاهد أحمد ريزاي، بتاريخ 1433/2/9هـ (الموافق 4 يناير 2012م). وهذا العقد صالح لمدة اثني عشر شهراً بدءاً من تاريخ 1433/02/6هـ (الموافق 1 يناير 2012م) وحتى 1434/02/17هـ.

(الموافق 31 ديسمبر 2012م)، ويجدد بناء على تقدير أوركس السعودية. ويتعين على مدير الشؤون المالية والحسابات بموجب عقد العمل تأدية جميع مهام ومسئوليات الوظيفة الموكلة له بحسب أنظمة العمل المعمول بها في المملكة.

### إقرارات مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا

يؤكد أعضاء مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي وسكرتيرها وفريق الإدارة العليا فيها على ما يلي:

- لم يسبق لهم أن أعلنوا إفلاسهم أو أخضعوا لإجراءات الإفلاس؛
- لم يشغلوا وظيفة إدارية أو إشرافية في السنوات الخمس السابقة في شركة معسرة؛
- فيما عدا ما هو مصرح به في "ملكية الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة الممثلين كما في 31 ديسمبر 2011م" أعلاه (صفحة 79)، فإنه ليس لهم أو لأي من أقاربهم أو أي طرف آخر له علاقة بهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أسهم أوركس السعودية أو أدوات الدين؛
- أنه ليس لهم أو لأي من أقاربهم أو أي طرف آخر له علاقة بهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي عقد أو ترتيب ساري المفعول أو مزعم إبرامه ويكون على علاقة ملحوظة بأعمال أوركس السعودية.
- ليست هناك أي صلاحيات للسماح لهم بالاقتراض من أوركس السعودية أو التصويت على مكافآت لأنفسهم؛
- ليسوا أطرافاً في أي اتفاقيات خدمات مع أوركس السعودية؛
- لم يحصلوا على أي عمولة أو خصم أو عمولة وساطة أو أي عوض غير مادي أو تم منحهم أي شروط خيارات خاصة فيما يتعلق بإصدار أو بيع أي أوراق مالية من أوركس السعودية أو أي من شركاتها التابعة أو الزميلة في الثلاث سنوات السابقة لتاريخ نشرة الإصدار هذه؛ و
- ليس لدى أوركس السعودية أي نية في إجراء أي تغيير جوهري في طبيعة أعمالها.

### لجان مجلس الإدارة

#### لجنة التدقيق

تجتمع لجنة التدقيق سنوياً، وترفع تقاريرها مباشرة إلى المجلس. وتتكون لجنة التدقيق كما في تاريخ هذه النشرة من محمد عمران العمران (رئيساً)، وكازوهيتو اينوي وصالح عبد الله العقلا، ولجنة التدقيق مسؤولة عن التوصية بتعيين مدقق الحسابات الخارجي والموافقة على أتعابه، ومراجعة خطاب الإدارة الصادر عن تدقيق الحسابات الخارجي، ومراجعة القوائم المالية الدورية، ومناقشة المدقق الخارجي لإجراء تدقيق الحسابات ومراجعة التقارير التي تعدها إدارة التدقيق الداخلية.

#### لجنة الائتمان التنفيذية

تجتمع لجنة الائتمان التنفيذية عند الطلب، وترفع تقاريرها مباشرة إلى المجلس. وتتألف لجنة الائتمان كما في تاريخ النشرة من الدكتور صالح عبد العزيز العمير (رئيساً)، ومحمد عمران العمران، وعبد الملك عبد الله الصانع، وصالح بن عبد الله العقلا، وهي مسؤولة عن الموافقة على طلبات القروض لمنتجات التأجير التمويلي.

#### لجنة الاستثمار

تجتمع لجنة اعتماد الاستثمار عند الطلب، وترفع تقاريرها مباشرة إلى المجلس، وتتألف لجنة الاستثمار كما في تاريخ النشرة من الدكتور صالح عبد العزيز العمير (رئيساً)، ومحمد عمران العمران، وعبد الملك عبد الله الصانع، وصالح بن عبد الله العقلا. ولجنة الاستثمار مسؤولة عن التصريح والتصرف بالاستثمارات والحفاظ على احتياطي السيولة الطارئة، والتي لا تزال كما في تاريخ هذه النشرة في مراحل التخطيط. انظر قسم "مخاطر السيولة" للحصول على مزيد من التفاصيل حول احتياطي السيولة الطارئة.

## لجان الإدارة

### لجنة الإدارة

تجتمع لجنة الإدارة عند الطلب، وترفع تقاريرها مباشرة إلى المدير العام، وتتألف لجنة الإدارة كما في تاريخ النشرة من شاهين أمين (رئيساً)، وسيد وحيد الله شاه، وصافي المجاهد، وأمير شهزاد ميرزا، وإقبال ناصر، وشاهد أحمد ريازي، محمد شاهد حنيف، ومن وظائف ومسئوليات لجنة الإدارة ما يلي:

- وضع القيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية التي تعمل الشركة بموجبها.
- ضمان الالتزام بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.
- ضمان أن يكون كل نشاط في الشركة متوافقاً مع بيان إجراءات التشغيل وسياسة التأجير.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات مناسبة خاصة بكل نشاط تجاري رئيسي.
- رصد وتقييم جميع مجالات عمل الشركة.
- ضمان استخدام جميع الموارد بكفاءة وفعالية وإدارتها والمحاسبة عليها.

تجتمع لجنة الإدارة عند الطلب.

### لجنة المشتريات

تجتمع لجنة المشتريات عند الطلب، وترفع تقاريرها مباشرة إلى المدير العام. وتتألف لجنة المشتريات كما في تاريخ النشرة من شاهد أحمد ريازي، وصافي المجاهد، ومحمد شاهد حنيف، وميرزا إقبال ناصر.

ومن مهام ومسئوليات لجنة المشتريات ما يلي:

- الموافقة على طلبات الشراء لضمان تنفيذ عمليات الشراء بطريقة عادلة ومنصفة وحصول الشركة على القيمة المنشودة لمشترياتها.
- تعزيز النزاهة والثقة في نظام الشراء.

### خطط الأسهم للموظفين

ليس لدى أوركس السعودية أي خطط للموظفين لحيازة أي أسهم، أو أي ترتيبات أخرى من شأنها أن تسمح للموظفين في الشركة الحصول على أي حصة في رأسمال في أوركس السعودية.

### حوكمة الشركات

تعمل أوركس السعودية وفقاً للأنظمة واللوائح التي تحكم الشركات المساهمة المقفلة في المملكة العربية السعودية، ولا يوجد لدى أوركس السعودية لائحة حوكمة محددة، ويوجد لدى الشركة العديد من سياسات وقواعد وأدلة العمل الموحدة والممارسات المناسبة لأعمال الشركة. وبصفتها شركة مساهمة مقفلة، فإن أحكام وشروط لائحة حوكمة الشركات، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية وفقاً للقرار رقم 2006/212/1 بتاريخ 21 / 10 / 1427 هـ (الموافق 12 أكتوبر 2006م) والمعدلة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 1-10-2010 بتاريخ 30/3/1431 هـ (الموافق 16 مارس 2010م)، لا تنطبق على أوركس السعودية حيث لا تنطبق إلا على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وأوركس السعودية ليست كذلك.

### تضارب المصالح

بمقتضى المادة 69 من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 22/3/1385 هـ (الموافق 20 يوليو 1965م) وتعديلاته ("نظام الشركات")، يحظر على أي عضو من أعضاء مجلس إدارة أن تكون له أي مصلحةٍ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في المعاملات والعقود التي يتم إبرامها لحساب الشركة، باستثناء ما كان بتفويض من الجمعية



العامة العادية للشركة، على أن يتم تجديد هذا التفويض سنوياً. ويستثنى من هذا الحظر المعاملات التي تحصل من خلال مناقصة عامة إذا كان عضو مجلس الإدارة قد قدم العرض الأفضل.

يجب على عضو مجلس الإدارة أن يصرح للمجلس بأي مصلحة شخصية قد تكون له في أي معاملات أو عقود تبرم لحساب الشركة، ويجب توثيق هذه الإقرارات في محضر اجتماع مجلس الإدارة ذي العلاقة، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن لا يشارك عضو مجلس الإدارة المعني بالتصويت على أي قرار يتم اعتماده فيما يتعلق بأي من تلك المعاملات أو العقود. بخلاف ما ذكر من العقود مع الأطراف ذوي العلاقة في قسم "المعلومات القانونية - المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة" من هذه النشرة، ليس هناك أي عقود أو ترتيبات سارية المفعول أو مزعم إبرامها تتضمن مصلحة لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة العليا أو أي من أقربائهم فيما يتعلق بأعمال أوركس السعودية.

كما تنص المادة 70 من نظام الشركات على أنه يحظر على أي عضو مجلس إدارة، دون تفويض من الجمعية العامة العادية للشركة ويجدد سنوياً، المشاركة في أي أعمال منافسة لأعمال الشركة، أو المشاركة في أي أنشطة تجارية تمارسها الشركة، وفي حالة عدم الالتزام بذلك، يكون للشركة الحق في المطالبة بتعويضات من ذلك العضو أو أن تعتبر العمليات التي قام بها لحسابه على أنها قد تمت لحساب الشركة.

ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة التصويت على أي قرارات تتعلق بمكافآتهم أو تعويضاتهم ومزاياهم.

## مناقشات وتحليلات الإدارة للمركز المالي ونتائج التشغيل

تقدم مناقشات وتحليلات الإدارة للمركز المالي ونتائج التشغيل الموضحة في هذا القسم مراجعة تحليلية للأداء التشغيلي لأوركس السعودية ومركزها المالي خلال (1) السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م و (2) السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م. هذه المناقشات والتحليلات مبنية على، ويجب أن تقرأ بالتزامن مع، (1) القوائم المالية المدققة لأوركس السعودية كما في للفترة 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011 م والمذكرات المتعلقة بها، و (2) القوائم المالية المدققة لأوركس السعودية كما في للفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م والمذكرات المتعلقة بها. القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009م تم تدقيقها من قبل كي بي أم جي الفوزان والسدحان، بينما تم تدقيق القوائم المالية المدققة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 و 2011 م والسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م من قبل إيرنست أند يونغ، وهي مدرجة في نشرة الإصدار هذه. وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام المقارنة لفترة السنة الأشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م غير مدققة. ويتعين على المشتريين المحتملين للصفحة قراءة نشرة الإصدار بكاملها وعدم الاعتماد على المعلومات الواردة في هذا القسم فقط.

جميع المبالغ الواردة في هذه النشرة هي بالريال السعودي ما لم ينص على خلاف ذلك. كما أن المبالغ المذكورة مقربة إلى الأقرب من الألف بينما النسب المئوية مقربة إلى أقرب رقم عشري. إن الإشارة إلى مصطلح CAGR تعني "معدل النمو السنوي المركب" خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 وحتى 31 ديسمبر 2011م. الإحالات إلى معدل النمو السنوي المركب السلبي خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م وحتى 2011م تشير إلى اتجاه في انخفاض.

لقد تم إعداد القوائم المالية المدققة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م والمذكرات المتعلقة بها والقوائم المالية المدققة لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م والمذكرات المتعلقة بها والواردة في نشرة الإصدار هذه، طبقاً للمعايير المحاسبية والقواعد الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والأحكام النافذة من لوائح الشركة ونظامها الأساسي ذات العلاقة بإعداد وتقديم القوائم المالية. وتنتشر أوركس السعودية قوائمها بالريال السعودي.

تتضمن هذه المناقشات والتحليلات بيانات مستقبلية تشتمل على المخاطر ومواطن الشك. قد تختلف النتائج الفعلية لأوركس السعودية اختلافاً ملموساً عما تضمنته أي من تلك البيانات المستقبلية نتيجة لعوامل عديدة بما في ذلك العوامل المستعرضة أدناه أو في أقسام أخرى من نشرة الإصدار هذه وخاصة في قسم "عوامل المخاطرة".

تعد القوائم المالية لأوركس السعودية على أساس موحد. وعلى الرغم من ذلك لا تمتلك أوركس السعودية أية شركات تابعة لتقوم بتوحيدها.

### تصريح أعضاء مجلس الإدارة بخصوص المعلومات المالية

يصرح أعضاء مجلس إدارة أوركس السعودية بأن المعلومات المالية الواردة في هذا القسم، حسب معرفتهم واعتقادهم، مأخوذة دون أي تغيير جوهري من القوائم المالية المدققة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م والسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م، وأن القوائم المالية المدققة أعدت طبقاً للمعايير المحاسبية للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

يصرح أعضاء مجلس الإدارة بأنه لم يكن هناك أي تغيير جوهري سلبي في المركز المالي لأوركس السعودية أو عملياتها خلال السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م حتى تاريخ نشرة الإصدار هذه بما فيها تاريخ إصدار هذه النشرة.

كما يصرح أعضاء مجلس الإدارة بأن أوركس السعودية تملك أموالاً كافية للوفاء بمتطلبات رأس المال العامل لفترة 12 شهراً اعتباراً من تاريخ إصدار الصكوك. يصرح أعضاء مجلس الإدارة، المدير العام، والأمين العام لأوركس السعودية لم يشهروا إفلاسهم في أي وقت من الأوقات كما لم يتعرضوا لإجراءات الإفلاس حتى تاريخ نشرة الإصدار هذه. باستثناء ما تم الإفصاح عنه في هذه النشرة فإن أعضاء مجلس الإدارة يصرحون بأنه لا يوجد أي رهن أو حقوق أو أية أعباء على ممتلكات أوركس السعودية كما في تاريخ هذه النشرة، خلافاً لما تم التصريح عنه في "اتفاقيات التمويل الحالية" من هذا القسم ومن قسم "وصف أوركس السعودية - اتفاقيات التمويل الحالية".

### لمحة عامة

أوركس السعودية هي شركة مساهمة مغلقة تأسست في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010163957 وتاريخ 1421/10/21 هـ (الموافق 16 يناير 2001م) وترخيص غير صناعي تحت رقم 99 وتاريخ 1421/2/27 هـ (الموافق 31 مايو 2000م) من قبل وزارة الصناعة والكهرباء، سلف الهيئة العامة السعودية للاستثمار، إضافة إلى ترخيص استثمار أجنبي صالح برقم 102030093785 صادر عن الهيئة العامة السعودية للاستثمار بتاريخ 1430/9/11 هـ (الموافق 1 سبتمبر 2009م)

أوركس السعودية هي شركة تأجير تمويلي تقدم خدمات التأجير ضمن نطاق واسع من قطاعات التأجير عبر المملكة. وتعمل أوركس السعودية كمؤسسة مالية غير مصرفية مرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي ("مؤسسة النقد") لتقديم خدمات التمويل على المدى المتوسط مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

## رأس المال

بلغ رأسمال أوركس السعودية كما بتاريخ هذه النشرة 340 مليون ريال سعودي مقسماً إلى 34 مليون سهماً عادية بقيمة اسمية قدرها 10 ريال سعودي للسهم الواحد. وقد منذ عام 2009م تغيير رأس مال أوركس السعودية كالتالي:

- في عام 2009م تمت زيادة رأسمال الشركة من 200 مليون ريال سعودي إلى 250 مليون ريال سعودي من خلال إصدار 5,000,000 أسهم منحة جديدة ورسملة الأرباح المستبقاة بمبلغ 50.0 مليون ريال سعودي.
- في عام 2011 تمت زيادة رأسمال الشركة من 250.0 مليون ريال سعودي إلى 300.0 مليون ريال سعودي من خلال إصدار 5,000,000 أسهم منحة جديدة ورسملة الأرباح المستبقاة بمبلغ 50.0 مليون ريال سعودي.
- في عام 2012 تمت زيادة رأس المال من 300 مليون ريال سعودي إلى 340 مليون ريال سعودي من خلال إصدار 4,000,000 أسهم منحة جديدة ورسملة الأرباح المستبقاة بمبلغ 40 مليون ريال سعودي.

راجع قسم "وصف أوركس السعودية - رأس المال وتغيير الملكية" من نشرة الإصدار هذه للاطلاع على المزيد التفاصيل.

لا يوجد أي رأس مال لأوركس السعودية مشمولاً بحق خيار.

## العوامل الرئيسية التي تؤثر على نتائج التشغيل

يتضمن القسم التالي مناقشة لأبرز العوامل التي أثرت أو يتوقع أن تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج عملياتها.

## البيئة الاقتصادية

كما هو الحال بالنسبة للاقتصادات العالمية والإقليمية، في السنة المالية 2009م، تأثر اقتصاد المملكة (وإن كان ذلك بدرجة أقل بكثير) من الانتكاس الاقتصادي العالمي. طبقاً لتقرير مؤسسة النقد العربي السعودي خلال العام المالي 2009م، نما الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في المملكة بنسبة 0.1% مقارنة مع 4.2% في السنة المالية 2008م. مع ذلك، شهدت المملكة منذ عام 2010م زيادة في النشاط الاقتصادي و طبقاً لتقرير مؤسسة النقد العربي السعودي والتقييمات الأولية لوزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في المملكة بنسبة 5.1% و 7.1% في السنتين الماليتين 2010 و 2011م على التوالي. أدى هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في المملكة بدوره إلى زيادة الطلب على خدمات التمويل بما في ذلك التأجير التمويلي. راجع "معلومات السوق و القطاع" للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول مركز المملكة الاقتصادي وللمحة عامة حول أسواقها المالية.

كان لآثار الانتكاس في اقتصاد المملكة في العام المالي 2009م أثراً مباشراً على تشغيلات أوركس السعودية، مما أدى إلى انخفاض في نمو محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية وتدهور طفيف في مخاطر الائتمان لأوركس السعودية، حيث ارتفعت عقود تأجير أوركس السعودية الغير عاملة كنسبة مئوية من إجمالي محفظة التأجير التمويلي (قبل المخصصات) إلى 1.6% كما في 31 ديسمبر 2009م بالمقارنة مع 0.9% كما في 31 ديسمبر 2008م. مع ذلك، و تماشياً مع النمو الاقتصادي للمملكة في السنوات المالية 2010 و 2011م، نما صافي التأجير التمويلي لأوركس السعودية بنجاح بنسبة 22.6% إلى 1,159.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م، بالمقارنة مع 945.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2010م، و في الوقت ذاته عززت جودة محفظتها، مع عقود تأجير أوركس السعودية الغير عاملة كنسبة مئوية من إجمالي محفظة التأجير التمويلي (قبل المخصصات) و التي بلغت 0.9% كما في 31 ديسمبر 2011م. في الستة أشهر الأولى من في السنة المالية 2012م، نجحت أوركس السعودية بالاستمرار في نمو محفظتها الاستثمارية وذلك بارتفاع في صافي محفظة التأجير التمويلي بمعدل 15.2% لـ 1,335.7 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012 من 1,159.1 مليون ريال سعودي في 31 ديسمبر 2011.

تعتقد الإدارة أن الظروف الاقتصادية المتردية للمملكة ستستمر بالتأثير على نتائج تشغيل أوركس السعودية. على وجه الخصوص، قدرة أوركس السعودية على توليد دخل للتأجير التمويلي و تنمية محفظتها للتأجير التمويلي تعتمد على استدامة النمو الاقتصادي للمملكة. راجع "عوامل المخاطرة - (1) تعرض أوركس السعودية للمخاطر الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، و (2) المنافسة المتزايدة في قطاعات المالية و التأجير في المملكة قد تعرض أعمال أوركس السعودية و قدرتها على تنفيذ إستراتيجيتها بالتوسع"

## نمو المحفظة ونوعيتها

تعتقد الإدارة أن قدرتها على تحقيق التوازن الأمثل بين نمو المحفظة المستمر مع ضمان عدم المساس بنوعية المحفظة ذات أهمية بالغة حيث أن بإمكان ذلك التأثير على نتائج تشغيل أوركس السعودية. في حين أن أوركس السعودية تمتلك محفظة تأجير تمويلي قوية نسبياً كما يتضح من حقيقة أن عقود إيجارها الغير عاملة كنسبة مئوية من إجمالي محفظة التأجير التمويلي (قبل المخصصات) بلغت 1.1% كما في 30 يونيو 2012م، إلا أن أي تدهور في نوعية المحفظة فيما يلي قد يؤدي إلى مخصصات أعلى و/أو درجة أعلى من الإعفاء من التكاليف، والذي بدوره سوف يؤثر بشكل كبير على تشغيل و الهامش الصافي لأوركس السعودية. راجع "عوامل المخاطرة - قد لا يكون مخصص انخفاض قيمة الموجودات كافياً وقد تزيد التكاليف المرتبطة بالائتمان لدى الشركة".

في حين أن أوركس السعودية تسعى باستمرار إلى توسيع قاعدة عملائها و بالتالي محفظتها للتأجير التمويلي، فإن الإدارة تركز على زيادة تنوع المحفظة فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وفئات الموجودات من خلال تقديم منتجات جديدة. تتوقع الإدارة أن يقدم هذا التنوع فرص للنماء و سبل لإدارة المخاطر.

## القدرة على الاحتفاظ بإدارة ذات خبرة واسعة

يمثل وجود فريق إدارة ذو خبرة عالية ومعرفة متعمقة في قطاع التأجير التمويلي على المستوى العالمي، وتحديدًا في المملكة العربية السعودية أحد العوامل الرئيسية للنجاح المستمر في تشغيل أوركس السعودية على مدى السنين. كما في 30 يونيو 2012م، يحوز فريق الإدارة التنفيذية لشركة أوركس السعودية على خبرة في قطاع خدمات التأجير و/أو التمويل مجموعها يزيد على 150 سنة كما استمر تواجد جميع الفريق مع أوركس السعودية لأكثر من 50 سنة. راجع "وصف أوركس السعودية - الإدارة العليا" و "عوامل المخاطرة - أوركس السعودية قد لا تتمكن من توظيف أو الاحتفاظ على الموظفين ذوي الخبرة و/أو التأهيل".

## الوصول إلى التمويل الملائم

باعتبار أن أوركس السعودية هي مؤسسة مالية سعودية غير آخذة بالدوائع (أي غير مصرفية)، والنمو المستقبلي لمحفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية يعتمد إلى حد كبير على وصول أوركس السعودية إلى تمويل تجاري من البنك و/ أو أسواق رأس المال. من أجل تلبية متطلبات تمويلها، تعتمد أوركس السعودية حالياً على قاعدة رأسمالها والتمويل القصير و المتوسط الأجل من البنوك التجارية المحلية والمؤسسات المالية الدولية. اعتباراً من 30 يونيو 2012م تمكنت أوركس السعودية من الوصول إلى تسهيلات تمويلية موافق عليها من قبل اللجنة الائتمانية بمبلغ إجمالي قدره 1,330 مليون ريال سعودي من 5 بنوك تجارية محلية ومن مؤسسة مالية دولية واحدة.

إضافة إلى ما تقدم، أوركس السعودية في طور إنشاء و المحافظة على احتياطي طوارئ للسيولة وفقاً لسياسة وافق عليها مجلس إدارتها. الهدف من هذا الاحتياطي سيكون توفير سيولة إضافية احتياطية لأوركس السعودية، و ذلك من أجل تلبية احتياجاتها التمويلية في إطار أي أحداث غير متوقعة، و ظروف اقتصادية صعبة، و تقلبات السوق ومشاكل في الأرباح التي يمكن أن تتسبب بقيود على السيولة.

من العناصر الرئيسية في إستراتيجية أوركس السعودية هي التنوع في مصادر تمويلها و ذلك من خلال الوصول إلى أسواق المال المحلية في المملكة، بما في ذلك إصدار سندات دين مثل الصكوك، و الاقتراض من مجموعة من المؤسسات المالية المحلية و الدولية. راجع "عوامل المخاطرة - الاتساع المستمر لمحفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية يعتمد على زيادة توسيع نطاق القدرة للحصول على التمويل الكافي" و "وصف أوركس السعودية - الإستراتيجية".

## بيئة سعر الفائدة

كما هو الحال بالنسبة للأسواق العالمية، تم ضبط بيئة أسعار الفائدة في المملكة خلال السنوات القليلة الماضية مع الانخفاض المستمر في سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) عن مستوياتها المرتفعة المسجلة خلال العام المالي 2008م. كنتيجة لانخفاض في سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) ، انخفضت تكاليف التمويل بشكل كبير بين السنوات 2009 و 2011م، والذي بدوره أدى إلى تحسن في تشغيل أوركس السعودية و الهوامش الصافية خلال الفترة ذاتها. انخفضت مصاريف العمولات الخاصة لأوركس السعودية من 32.7 مليون ريال سعودي في 2009م إلى 16.0 مليون ريال سعودي في 2011م على الرغم من الارتفاع في إجمالي الديون القائمة، و التي ارتفعت من 603.2 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2009م إلى 736.7 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م.

تعتقد الإدارة أن بيئة أسعار الفائدة في المملكة ستظل تؤثر على نتائج تشغيل أوركس السعودية المستقبلية، وذلك باعتبار أن أوركس السعودية تعتمد على التمويل بالجملة بالإضافة إلى طبيعة عقودها للتأجير التمويلي ذات الفائدة الثابتة. راجع "عوامل المخاطرة - التغييرات في أسعار الفائدة قد يؤثر سلباً على أوركس السعودية"

## موسمية الأعمال / دورات العمل

لا تتأثر أعمال أوركس السعودية بالموسمية أو أية دورات عمل.

## السياسات المحاسبية الهامة

تعتبر السياسات المحاسبية لأوركس السعودية جزءاً لا يتجزأ من طريقة فهم نتائج عملياتها ومركزها المالي المعروض في القوائم المالية والإيضاحات المتعلقة بها. ويتضمن الإيضاح رقم 2 للقوائم المالية كما في السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م والسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م شرحاً موجزاً للسياسات المحاسبية الهامة لأوركس السعودية. ويتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة اتخاذ القرارات ووضع التقديرات والفرضيات التي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المرفوعة ومبالغ الدخل والمصروفات خلال الفترات المشمولة في التقارير. وهذه الأحكام والتقديرية مبنية على التجارب السابقة والمعلومات المتوفرة والتوقعات المستقبلية والعوامل الأخرى والفرضيات التي ترى أوركس السعودية أنها معقولة في ظل الظروف السائدة. وتعتقد إدارة أوركس السعودية بأن السياسات المحاسبية التالية، نظراً للأحكام والتقديرية والفرضيات المتلازمة مع تطبيقها، تعتبر هامة بالنسبة لفهم القوائم المالية لأوركس السعودية.

### • صافي الاستثمار في أعمال التأجير التمويلي

يشمل إجمالي الاستثمار في عقود التأجير التمويلي مجموع دفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود التأجير التمويلي (ذمم التأجير المدينة) والمبالغ المتبقية التقديرية المستحقة للدفع. ويحدد الفرق بين ذمم التأجير المدينة وتكلفة الموجودات المؤجرة كدخل تأجير تمويلي غير متحقق ويتم اقتطاعه، لأغراض العرض، من إجمالي الاستثمار القائم في عقود التأجير التمويلي. وتحصل أوركس السعودية على ودائع تأمين مقابل عقد الإيجار مع حق المقاصة مقابل القيم المتبقية من الموجودات المؤجرة. ولغرض العرض فإن هذه الودائع مع دفعات الإيجار المقدمة يتم اقتطاعها من قيمة الاستثمارات القائمة في عقود التمويل. ويتم قيد الدخل من التأجير التمويلي خلال مدة التأجير باستخدام طريقة العائد الفعال حيث يتم إطفاء دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار المحسوبة باستخدام سعر الفائدة النافذ والمطبق على كل عقد تأجير. كما يتم قيد رسوم الخدمات المحملة بخصوص الإجراءات والخدمات الأخرى كدخل نظراً لأن الخدمات قد تم تقديمها.

### • مخصص خسائر التأجير

ترجع أوركس السعودية ذمم التأجير المدينة على أساس شهري لتقييم ما إذا كان يجب عليها تجنيب مخصصات خاصة للتعثر في بيان الدخل. ويتعين على الإدارة تحديداً ممارسة درجة عالية من التقدير من أجل حساب مبلغ ووقت التدفقات النقدية المستقبلية حتى يمكن تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وهذه التقديرات المتخذة من جانب أوركس السعودية مبنية على فرضيات تتعلق بعدة عوامل وتشمل درجات مختلفة من الحكمة وعدم التيقن، وقد تختلف النتائج الفعلية المتحققة عن تلك التقديرات الموضوعية مما قد يؤدي إلى إجراء التغيير على تلك المخصصات في المستقبل.

إضافة للمخصصات الخاصة المجنبة مقابل ذمم التأجير الفردية الكبيرة، تقوم أوركس السعودية بتجنيب مخصص تعثر مشترك مقابل ذمم التأجير المدينة والتي، على الرغم من أنها قد لا تتطلب مخصصات خاصة تحديداً، تنطوي على درجة أعلى من احتمالات الإخفاق عند منحها أصلاً. وهذا المخصص المشترك مبني على أي تدهور محتمل في الدرجة الداخلية للمخاطر منذ أن تم منح التمويل. أما مبلغ المخصص فمبني على نمط الخسارة التاريخية لذمم التأجير المدينة ضمن كل درجة، ويتم تعديله ليعكس التغييرات الاقتصادية الحالية.

### • الزكاة وضريبة الدخل

يخضع المساهمون السعوديون في أوركس السعودية للزكاة بينما يخضع مساهموها غير السعوديين لضريبة الدخل وذلك طبقاً لقواعد مصلحة الزكاة وضريبة الدخل النافذة في المملكة العربية السعودية. ويتم إجراء تقدير للزكاة وضريبة الدخل الناشئة وتجنيب مخصص مقابل ذلك قيماً على الأرباح المستبقاة، ويتم اقتطاع كافة دفعات الزكاة وضريبة الدخل المدفوعة عن المساهمين من أول أرباح يتم توزيعها.

## مناقشات وتحليلات الإدارة للمركز المالي ونتائج التشغيل للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009، 2010 و 2011م

### نتائج التشغيل

يوضح الجدول التالي بيان الدخل لأوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر				
معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
%	بالآلاف الريالات السعودية			
				الدخل
7.4 %	133,098	118,201	115,402	دخل التأجير التمويلي
لا يذكر	-	4	15	دخل الاستثمار
30.1-%	(15,973)	(25,059)	(32,705)	مصروفات العمولات الخاصة شاملة مصروفات المعاملات المستهلكة
19.0 %	117,126	93,145	82,712	صافي دخل التأجير التمويلي والاستثمار
34.6-%	829	1,330	1,963	دخل التشغيل الأخرى
18.0 %	117,954	94,475	84,648	مجموع دخل التشغيل
				مصروفات التشغيل
9.9 %	30,538	26,709	25,306	الرواتب والمصروفات المتصلة بالموظفين
8.7 %	996	1,259	843	صافي إيجارات ومصروفات المباني
4.8-%	658	692	726	الاستهلاك
2.1-%	2,769	2,840	2,889	مصروفات عامة وإدارية
12.3-%	9,228	9,045	11,997	مخصص خسائر التأجير
2.9 %	44,189	40,544	41,761	مجموع مصروفات التشغيل
31.1 %	73,765	53,931	42,887	صافي الدخل للسنة

المصدر: القوائم المالية المدققة لأوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

ارتفع صافي دخل أوركس السعودية بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 31.1% من 42.9 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 73.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م. وتعزى الزيادة في صافي الدخل بشكل رئيسي إلى (1) نمو الدخل من التأجير التمويلي، والذي ارتفع بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 7.4% من 115.4 مليون ريال سعودي في عام 2009 إلى 133.0 مليون ريال سعودي في عام 2011م و (2) تراجع مصروفات العمولات الخاصة، والتي انخفضت بمعدل نمو سنوي مركب سلبي بنسبة 30.1% من 32.7 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 16.0 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

### دخل التأجير التمويلي

يوضح الجدول التالي تحليلاً لدخل أوركس السعودية من التأجير التمويلي للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% من إجمالي دخل التأجير التمويلي			%	بالآلاف الريالات السعودية			
95.4 %	96.2 %	96.8 %	7.3 %	143,246	127,614	124,395	الدخل من الإيجارات
4.6 %	3.8 %	3.2 %	28.7 %	6,904	5,108	4,170	رسوم وأتعاب مقدمة
100.0 %	100.0 %	100.0 %	8.1 %	150,150	132,722	128,565	

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% من إجمالي دخل التأجير التمويلي			%	بالآلاف الريالات السعودية			
							إجمالي دخل التأجير التمويلي
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	13.8 %	(17,052)	(14,521)	(13,163)	مصرفات مباشرة
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	7.4 %	133,098	118,201	115,402	صافي دخل التأجير التمويلي

المصدر: شركة أوركس السعودية.

إن التأجير التمويلي هو المصدر الرئيسي لدخل أوركس السعودية ويمثل دخل التأجير المحقق من قبلها في محفظتها للتأجير التمويلي. هذا وقد ارتفع صافي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية بمعدل نمو سنوي تراكمي وقدره 7.4% من 115.4 مليون ريال سعودي في عام 2009 إلى 133.1 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الزيادة في إجمالي الدخل من التأجير التمويلي على الرغم من أن هذه الزيادة قد تمت مقابقتها جزئياً بالزيادة في المصروفات المباشرة.

### إجمالي دخل التأجير التمويلي

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية من 128.6 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 132.7 مليون ريال سعودي في عام 2010م، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 3.2%، بينما ارتفع من 132.7 مليون ريال سعودي في عام 2010م إلى 150.2 مليون ريال سعودي في عام 2011م، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 13.1%. يعزى هذا النمو القوي في إجمالي دخل التأجير التمويلي في عام 2011م إلى ارتفاع مقابل في محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية خلال السنة ذاتها.

يتكون إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية من (1) الدخل المتحقق من إيجارات عقود التأجير، (2) الرسوم والأتعاب المقدمة، والتي تغطي المصروفات الإدارية ومصرفات المستندات ذات العلاقة بتنفيذ عقود التأجير والتي تحصلها أوركس السعودية من مستأجريها. مثل دخل الإيجارات نسبة 96.8% ونسبة 96.2% و 95.4% من إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية في السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي، بينما مثلت الأتعاب والرسوم المقدمة النسبة المتبقية والبالغة 3.2% و 3.8% و 4.6% من إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية في السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي.

### المصروفات المباشرة

يوضح الجدول التالي تحليلاً للمصروفات المباشرة لأوركس السعودية (المتعلقة بالدخل من التأجير التمويلي) للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% من مجموع المصروفات المباشرة			%	بالآلاف الريالات السعودية			
99.9 %	99.1 %	99.2 %	14.2 %	(17,038)	(14,392)	(13,063)	مصرفات التأمين
0.0 %	0.0 %	0.1 %	- 29.3 %	(4)	(5)	(8)	مصرفات توثيق المستندات من كتابة العدل
0.1 %	0.1 %	0.4 %	- 51.6 %	(11)	(18)	(47)	مصرفات التأمين على الحياة للحاصلين على التمويل
0.0 %	0.7 %	0.3 %	لا يذكر	1	(106)	(45)	مصرفات مباشرة أخرى
100.0 %	100.0 %	100.0 %	13.8 %	(17,052)	(14,521)	(13,163)	مجموع المصروفات المباشرة

المصدر: شركة أوركس السعودية.

ترتبط المصروفات المباشرة بالتأمين وتكاليف الإجراءات الأخرى التي تتكبدها أوركس السعودية والتي يمكن تحديدها مباشرة مع كل معاملة تأجير تقوم بها أوركس السعودية. هذا وقد ارتفعت المصروفات المباشرة بمعدل نمو سنوي تراكمي وقدره 13.8% من 13.2 مليون ريال سعودي في عام 2009 إلى 17.1 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

تعتبر مصروفات التأمين بند المصروفات الرئيسي في المصروفات المباشرة، والتي مثلت 99.2% و 99.1% و 99.9% من إجمالي المصروفات المباشرة لأوركس السعودية في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي.

### مصروفات التأمين

ارتفعت مصروفات التأمين لدى أوركس السعودية بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 14.2% من 13.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 17.0 مليون ريال سعودي في عام 2011م. وطبقاً لـ "بيانات إجراءات التشغيل و سياسة التأجير" المعتمدة لديها فإن أوركس السعودية توفر تغطية تأمينية لكل أصل تقوم بتأجيره (بخلاف الحالات التي يقوم بها المستأجر بتقديم ضمان بنكي لأوركس السعودية). ولذلك فإن الزيادة في مصروفات التأمين في الفترة من 2009 إلى 2011 تعزى بشكل رئيسي إلى النمو العام في محفظة أوركس السعودية للتأجير التمويلي والتي ارتفعت بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 10.5% من 948.5 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 1,159.1 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

### مصروفات توثيق المستندات من كتابة العدل

تتعلق مصروفات توثيق المستندات من كتابة العدل برسوم التوثيق المتكبدة في بداية المعاملات المبرمة من قبل أوركس السعودية و في أنواع معينة من عقود التأجير.

### مصروفات التأمين على الحياة للحاصلين على التمويل

تتعلق مصروفات التأمين على الحياة للحاصلين على التمويل التي تدفعها أوركس السعودية على كافة معاملات تأجير المركبات التي تدخل فيها أوركس السعودية مع مستأجرين في قطاع التجزئة (أي الأفراد). في هذه الحالات توفر أوركس تغطية تأمينية لحماية إيجاراتها القائمة في حالة وفاة المستأجر. ولكن كمسألة إستراتيجية، حولت أوركس السعودية، منذ عام 2007، تركيزها بعيداً عن قطاع التأجير الفردي للمركبات مما أدى لانخفاض مصروفات التأمين على حياة المستأجرين بمعدل سنوي مركب سلبي بنسبة 51.6% من 0.05 مليون ريال سعودي في عام 2009 إلى 0.01 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

### المصروفات المباشرة الأخرى

تتعلق المصروفات المباشرة الأخرى بالرسوم التي تتكبدها أوركس السعودية في بداية معاملات التأجير، و التي تغطي مصروفات التصديق والترجمة وأية مستندات نظامية تطلبها أوركس السعودية لبعض الإجراءات المحددة. أما المصروفات المباشرة الأخرى فكانت معدومة في السنة المالية 2011م حيث باشرت أوركس السعودية تصنيف المصروفات المباشرة الأخرى كصافي رسوم مقدمة.

### التحليل الجغرافي لإجمالي دخل التأجير التمويلي:

تقدم أوركس السعودية خدمات التأجير التمويلي في المملكة العربية السعودية في ثلاثة مناطق رئيسية، المنطقة الشرقية (عن طريق فروعها في الخبر والجبيل)، والمنطقة الوسطى (من خلال المركز الرئيسي لأوركس السعودية بالرياض) والمنطقة الغربية (من خلال فروعها في جدة وخميس مشيط).  
يوضح الجدول التالي تحليلاً لإجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية حسب المناطق الجغرافية وصافي دخل التأجير التمويلي للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% من مجموع			%	بالآلاف الريالات السعودية			
48.8%	47.6%	48.7%	8.2%	73,269	63,202	62,569	المنطقة الوسطى
22.5%	24.9%	27.2%	-1.7%	33,800	33,034	34,953	المنطقة الشرقية



السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% من مجموع			%	بالآلاف الريالات السعودية			
28.7%	27.5%	24.1%	17.8%	43,081	36,486	31,043	المنطقة الغربية
100.0%	100.0%	100.0%	8.1%	150,150	132,722	128,565	إجمالي دخل التاجير التمويلي
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	(17052)	(14,521)	(13,163)	المصروفات المباشرة
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	133,098	118,201	115,402	صافي دخل التاجير التمويلي

المصدر: شركة أوركس السعودية

### المنطقة الوسطى

ارتفع إجمالي دخل التاجير التمويلي لأوركس السعودية من المنطقة الوسطى بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 8.2% من 62.6 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 73.3 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ارتفع إجمالي دخل التاجير التمويلي من المنطقة الوسطى بنسبة 15.9% إلى 73.3 مليون ريال في عام 2011م من 62.6 مليون ريال سعودي في عام 2010م حيث ارتفع بنسبة 1.0% في عام 2010م من 62.5 مليون ريال سعودي في عام 2009م.

مثل إجمالي دخل التاجير التمويلي الذي حققته أوركس السعودية من المنطقة الوسطى نسبة 48.7% و 47.6% و 48.8% من إجمالي دخل أوركس السعودية من إجمالي التاجير التمويلي في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. مساهمة المنطقة الوسطى في إجمالي دخل التاجير التمويلي يتماشى بشكل عام مع تركيز المنطقة على محفظة التاجير التمويلي لأوركس السعودية. وقد مثلت المنطقة الوسطى نسبة 48.2% و 46.2% و 47.1% من محفظة دخل أوركس السعودية للتاجير التمويلي (قبل المخصصات) كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

ويعزى الارتفاع العام في إجمالي التاجير التمويلي لأوركس السعودية من المنطقة الوسطى بشكل رئيسي إلى حصول زيادة مماثلة في محفظة التاجير التمويلي لأوركس السعودية وحقيقة أن تركيز المحفظة على المنطقة الوسطى بقي ثابتاً في الفترة بين 2009 و 2011م. نظراً لكون المنطقة الوسطى أكبر منطقة جغرافية في المملكة العربية السعودية فقد شهدت خلال السنوات القليلة الماضية نشاطاً اقتصادياً متزايداً نتيجة لمشاريع التطوير والبنية التحتية الضخمة التي ترعاها الحكومة.

### المنطقة الشرقية

انخفض إجمالي دخل التاجير التمويلي لأوركس السعودية من المنطقة الشرقية بمعدل سنوي مركب سلبي بلغ 1.7% من 35.0 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 33.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م. وارتفع إجمالي دخل التاجير التمويلي من المنطقة الشرقية بنسبة 2.3% إلى 33.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 33.0 مليون ريال سعودي في عام 2010م حيث انخفض بنسبة 5.5% في عام 2010م من 35 مليون ريال سعودي في عام 2009م.

مثل إجمالي دخل التاجير التمويلي الذي حققته أوركس السعودية من المنطقة الشرقية نسبة 27.2% و 24.9% و 22.5% من إجمالي دخل أوركس السعودية من التاجير التمويلي في السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. ويعزى الانخفاض العام في إجمالي دخل التاجير التمويلي لأوركس السعودية في المنطقة الشرقية بشكل رئيسي إلى حصول انخفاض مماثل في تركيز المحفظة على هذه المنطقة ضمن محفظة التاجير التمويلي لأوركس السعودية. مثلت المنطقة الشرقية نسبة 28.9% و 27.5% و 25.2% من محفظة التاجير التمويلي لأوركس السعودية (قبل المخصصات) كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م. كنتيجة للضغوط التنافسية المتزايدة التي تشهدها أوركس السعودية في المنطقة الشرقية والتي تعود بشكل رئيسي لارتباط العملاء بكيانات حكومية كبيرة فقد أصبحت الإدارة انتقائية في توقيع اتفاقيات تاجير في هذه المنطقة وبالتالي فقد انخفض التركيز على المنطقة الشرقية في محفظة أوركس السعودية للتاجير التمويلي في الفترة بين 2009 و 2011م. إضافة إلى ذلك، ارتفعت ضغوط المنافسة نظراً لأن هذه الكيانات الحكومية الكبيرة يمكنها الوصول إلى أغلب الشركات المالية (بما في ذلك البنوك).

## المنطقة الغربية

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية من المنطقة الغربية بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 17.8% من 31.0 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 43.1 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي من المنطقة الغربية بنسبة 18.1% إلى 43.1 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 36.5 مليون ريال سعودي في عام 2010م حيث ارتفع بنسبة 17.5% في عام 2010م من 31.0 مليون ريال سعودي في عام 2009م.

مثل إجمالي دخل التأجير التمويلي الذي حققته أوركس السعودية من المنطقة الغربية نسبة 24.1% و 27.5% و 28.7% من مجموع الدخل الإجمالي لأوركس السعودية من التأجير التمويلي في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. يعزى الارتفاع العام في دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية في المنطقة الغربية بشكل رئيسي إلى حصول ارتفاع مماثل في محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية وحقيقة أن تركيز المحفظة في المنطقة الغربية شهد ارتفاعاً في الفترة بين 2009 و 2011م. وقد مثلت المنطقة الغربية نسبة 22.8% و 26.2% و 27.8% من محفظة التأجير التمويلي للشركة (قبل المخصصات) وذلك كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م. شهدت المنطقة الغربية كذلك نشاطاً اقتصادياً متزايداً خلال السنوات القليلة الماضية كنتيجة لمشاريع التطوير والبنية التحتية الضخمة التي ترعاها الحكومة وخاصة في مكة المكرمة وجدة والتي تعتبر مناطق تركيز كبيرة بالنسبة لشركة أوركس السعودية.

### تحليل الدخل من التأجير التمويلي حسب الموجودات

تنقسم الموجودات الممولة من قبل أوركس السعودية إلى أربع فئات رئيسية وهي: المركبات التجارية والميكانيكية، الآلات الصناعية، المعدات التجارية والعقارات. يوضح الجدول التالي تحليلاً لإجمالي دخل أوركس السعودية من التأجير التمويلي (قبل وبعد الرسوم المقدمة) حسب الفئة من الموجودات للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% من مجموع الدخل القائم المحقق			%	بالآلاف الريالات السعودية			
48.8%	48.3%	48.9%	7.2%	69,879	61,596	60,783	المركبات التجارية والميكانيكية
23.8%	26.9%	30.7%	5.5%-	34,025	34,271	38,101	الآلات الصناعية
15.8%	10.8%	7.7%	54.3%	22,670	13,827	9,519	المعدات التجارية
11.6%	14.0%	12.7%	2.1%	16,672	17,920	15,992	العقارات
100.0%	100.0%	100.0%	7.3%	143,246	127,614	124,395	إجمالي دخل التأجير - قبل الرسوم المقدمة
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	28.7%	6,904	5,108	4,170	رسوم وأتعاب مقدمة
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	8.1%	150,150	132,722	128,565	إجمالي دخل التأجير المحقق

المصدر: شركة أوركس السعودية.

### المركبات الميكانيكية والتجارية

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المركبات التجارية والميكانيكية بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 7.2% من 60.8 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 69.9 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المركبات التجارية والميكانيكية بنسبة 13.44% إلى 69.9 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 61.5 مليون ريال سعودي في عام 2010م، حيث ارتفع بنسبة 1.3% في عام 2010م من 60.8 مليون ريال سعودي في عام 2009م. يعزى الارتفاع في إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المركبات التجارية والميكانيكية بشكل رئيسي إلى ارتفاع مماثل في محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية وحقيقة أن تركيز المحفظة على هذه الفئة من الموجودات بقي ثابتاً إلى حد بعيد في الفترة بين 2009 و 2011م. مثلت المركبات التجارية والميكانيكية نسبة 40.8% و 40.4% و 41.8% من محفظة التأجير التمويلي للشركة (قبل المخصصات) وذلك كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

## الآلات الصناعية

انخفض إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من الآلات الصناعية بمعدل سنوي مركب سلبي بلغ 5.5% من 38.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 34.0 مليون ريال سعودي في عام 2011م. انخفض إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من الآلات الصناعية بنسبة 0.7% إلى 34.0 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 34.3 مليون ريال سعودي في عام 2010م حيث انخفض بنسبة 10.1% في عام 2010م من 38.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م. يعزى الانخفاض في إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من الآلات الصناعية بشكل رئيسي إلى إجراء تخفيض تدريجي في تركيز المحفظة على هذه الفئة من الموجودات في محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية في الفترة ما بين 2009 و 2011م، كذلك إلى تراجع عام في هوامش الربح بسبب تزايد الضغوط التنافسية في هذه الفئة من الموجودات تحديداً. مثلت الآلات الصناعية نسبة 29.5% و 27.4% و 26.8% من محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية (قبل المخصصات) وذلك كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

## المعدات التجارية

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المعدات التجارية بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 54.3% من 9.5 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 22.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المعدات التجارية بنسبة 64.0% إلى 22.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 13.8 مليون ريال سعودي في عام 2010م، و ارتفع بنسبة 45.3% في عام 2010م من 9.5 مليون ريال سعودي في عام 2009م. ويعزى الارتفاع في إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المعدات التجارية بشكل رئيسي إلى ارتفاع مماثل في محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية وزيادة تركيز المحفظة على هذه الفئة من الموجودات في محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية. وقد مثلت المعدات التجارية نسبة 13.5% و 15.7% و 17.4% من محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية (قبل المخصصات) وذلك كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي.

## العقارات

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من العقارات بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 2.1% من 16.0 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 16.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م. انخفض إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من العقارات بنسبة 7.0% إلى 16.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 17.9 مليون ريال سعودي في عام 2010م، و ارتفع بنسبة 12.1% في عام 2010م من 16 مليون ريال سعودي في عام 2009م. يعزى الانخفاض في إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من العقارات في عام 2011م بشكل رئيسي إلى (1) انخفاض هوامش الربح و (2) حقيقة أن بعض عقود إيجار العقارات الرئيسية قد تم تنفيذها في النصف الثاني من السنة، و(3) انخفاض تركيز المحفظة على فئة الموجودات هذه ضمن محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية في عام 2011م. مثلت العقارات نسبة 16.3% و 16.4% و 14.0% من محفظة التأجير التمويلي للشركة (قبل المخصصات) وذلك كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

## دخل الاستثمار

يتعلق دخل الاستثمار بالدخل المحقق من قبل أوركس السعودية في الودائع المودعة لدى البنوك المحلية التجارية. في عام 2011م لم يكن هناك أي دخل استثمار حيث أن أوركس السعودية لم تودع أي ودائع لأجل لدى البنوك التجارية المحلية. كان هذا الإجراء متماسياً مع إستراتيجية أوركس السعودية للاحتفاظ باحتياطي طوارئ للسيولة. راجع قسم "وصف أوركس السعودية - مخاطر السيولة" من هذه النشرة لمزيد من التفاصيل حول خطة أوركس السعودية في تأسيس و المحافظة على احتياطي طوارئ للسيولة.

إضافة إلى ذلك، لا تملك أوركس السعودية أية أوراق مالية لأغراض الاستثمار كما في نهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011م.

## مصروفات العمولات الخاصة وتكاليف المعاملات المستهلكة

يوضح الجدول التالي تحليلاً لمصروفات العمولات الخاصة وتكاليف المعاملات المستهلكة لأوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% النسبة من إجمالي مصروفات العمولات الخاصة وتكاليف المعاملات المطفاة			%	بالآلاف الريالات السعودية			
95.5%	99.0%	99.5%	31.5%-	15,256	24,795	32,544	تكاليف التمويل ومصروفات العمولات
4.5%	1.0%	0.5%	111.0%	716	264	161	الرسوم المصرفية والأتعاب والرسوم الأخرى
100.0%	100.0%	100.0%	30.1%-	15,973	25,059	32,705	مصروفات العمولات الخاصة وتكاليف المعاملات المستهلكة

المصدر: شركة أوركس السعودية.

### تكاليف التمويل ومصروفات العمولات

تتعلق تكاليف التمويل ومصروفات العمولات برسوم التمويل المتكبدة من قبل أوركس السعودية فيما يخص تسهيلات التمويل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. انخفضت تكاليف التمويل ومصروفات العمولات بمعدل سنوي مركب سلبي بنسبة 31.5% من 32.5 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 15.3 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ويعزى الانخفاض في الرسوم التمويلية بشكل رئيسي إلى انخفاض سعر العملة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) في الفترة ما بين 2009 و 2011م والانخفاض الموافق في رسوم التمويل المدفوعة من قبل أوركس السعودية على تسهيلات التمويل.

### الرسوم البنكية والأتعاب والرسوم الأخرى

تتعلق الرسوم البنكية والأتعاب والرسوم الأخرى بالمصروفات التي تتكبدها أوركس السعودية فيما يخص ترتيبات وهيكل تسهيلات التمويل مع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. ارتفعت الرسوم البنكية والأتعاب والرسوم الأخرى بنسبة 171.2% إلى 0.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 0.3 مليون ريال سعودي في عام 2010م والتي ارتفعت بنسبة 63.9% في عام 2010م من 0.2 مليون ريال سعودي في عام 2009م. طبقاً للسياسة المحاسبية لأوركس السعودية فإن هذه المصروفات المستهلكة على أساس طريقة الخط المستقيم على مدى التسهيلات المالية. تعزى الزيادة في الرسوم البنكية والأتعاب والرسوم الأخرى بشكل رئيسي إلى (1) التسهيلات التمويلية الجديدة التي حصلت عليها أوركس السعودية خلال فترة المراجعة، و (2) تجديد التسهيلات التمويلية الحالية خلال فترة المراجعة، و (3) استخدام الخدمات المصرفية ضمن الإطار الطبيعي للأعمال.

### الدخل التشغيلي الآخر

وضح الجدول التالي تحليلاً للدخل التشغيلي الآخر لأوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% النسبة من إجمالي الدخل التشغيلي			%	بالآلاف الريالات السعودية			
88.2%	91.2%	51.6%	14.4%-	731	1,213	998	رسوم إضافية على الدفعات المتأخرة
2.2%	1.2%	40.2%	84.9%-	18	16	779	دخل آخر
1.8%	0.5%	3.2%	50.8%-	15	7	62	أرباح بيع ممتلكات ومصانع وأجهزة
7.8%	7.1%	5.0%	18.1%-	65	94	97	أرباح بيع موجودات مؤجرة
100.0%	100.0%	100.0%	34.6%-	829	1,330	1,936	الدخل التشغيلي الآخر

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية.

انخفض الدخل التشغيلي الآخر لأوركس السعودية بمعدل سنوي مركب سلبي بنسبة 34.6% من 1.9 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 0.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م. انخفض الدخل التشغيلي الآخر لأوركس السعودية بنسبة 37.7% إلى 0.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 1.3 مليون ريال سعودي في عام 2010م حيث انخفض بنسبة 31.3% في عام 2010م من 1.9 مليون ريال سعودي في عام 2009م. يعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي للانخفاض في الرسوم الإضافية المدفوعة من قبل المستأجرين على الدفعات المتأخرة والدخل الآخر.

#### الرسوم الإضافية على الدفعات المتأخرة

تمثل هذه الرسوم الإضافية التي يدفعها المستأجرون على الدفعات المتأخرة والتي مثلت 51.6% و 91.2% و 88.3% من مجموع الدخل التشغيلي لأوركس السعودية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. وقد انخفضت الرسوم الإضافية على الدفعات المتأخرة لأوركس السعودية بنسبة 39.7% إلى 0.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 1.2 مليون ريال سعودي في عام 2010م. يعود هذا الانخفاض إلى حقيقة أنه منذ يناير 2010م تمت هيكلة كافة معاملات التأجير لدى أوركس السعودية على أساس متوافق مع الشريعة الإسلامية، ولذلك ففي الوقت الذي تواصل فيه أوركس السعودية قبض رسوم إضافية من مستأجريها على الدفعات المتأخرة فإن تلك الرسوم تصرف على أساس خيري (تماشياً مع التعليمات الشرعية) ولا تقيد كدخل للشركة. وتعتقد أوركس السعودية أنه عند استحقاق محفظة التأجير التقليدية فإن مساهمة بند الدخل هذا سوف تصبح بلا قيمة تذكر.

#### الدخل الآخر

انخفض الدخل الآخر بمعدل سنوي مركب سنوي بلغ 84.9% من 0.8 مليون ريال سعودي في عام 2009 إلى 0.02 مليون ريال سعودي في عام 2011م. انخفض الدخل الآخر بنسبة 98.0% إلى 0.02 مليون ريال سعودي في عام 2010م من 0.8 مليون ريال سعودي في عام 2009م. وفي عام 2009م مثل جزء كبير من هذا الدخل شطباً لأرصدة غير مطالب بها وكانت قائمة خلال السنوات الثلاثة الماضية. كانت غالبية هذه الأرصدة غير المطالب بها تقيد كأرباح لمرة واحدة خلال عام 2009م ولذلك لم تطبق بالنسبة للسنوات اللاحقة مما أدى إلى انخفاض الدخل الآخر في عامي 2010 و 2011م.

#### أرباح بيع الممتلكات والمصانع والأجهزة

انخفضت أرباح بيع الممتلكات والمصانع والأجهزة بمعدل سنوي مركب سلبي بلغ 50.8% من 0.06 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 0.02 مليون ريال سعودي في عام 2011م. تتكون أرباح بيع الممتلكات والمصانع والأجهزة من الأرباح المتحققة نتيجة لبيع أوركس السعودية موجودات خاصة بها (داخلية). تعتقد الإدارة بأن التغيير في بند الدخل هذا يتماشى مع الإطار الطبيعي للأعمال.

#### أرباح بيع الموجودات المؤجرة

أرباح بيع الموجودات المؤجرة هي ربح محاسبي يتحقق عند الإنهاء المبكر للعقود أو إلغائها. قد انخفضت أرباح بيع الموجودات المؤجرة بمعدل سنوي مركب سلبي بلغ 18.1% من 0.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 0.07 مليون ريال سعودي في عام 2011م ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أعداد عقود التأجير التي تم إنهاؤها مبكراً والتي بلغت 1011 و 952 و 790 عقداً في السنوات المالية 2009 و 2010 و 2011 على التوالي.

#### المصروفات التشغيلية

يوضح الجدول التالي تحليلاً للمصروفات التشغيلية لأوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
النسبة من إجمالي المصروفات التشغيلية %			%	بالآلاف الريالات السعودية			
69.1%	65.9%	60.6%	9.9%	30,538	26,709	25,306	الرواتب والمصروفات المتصلة بالموظفين
2.3%	3.1%	2.0%	8.7%	996	1,259	843	صافي الإيجارات ومصروفات المباني
1.5%	1.7%	1.7%	-4.8%	658	692	726	الاستهلاك

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
النسبة من إجمالي المصروفات التشغيلية %			%	بالآلاف الريالات السعودية			
6.3 %	7.0 %	6.9 %	-2.1 %	2,769	2,840	2,889	مصروفات عامة وإدارية
20.9 %	22.3 %	28.7 %	-12.3 %	9,228	9,045	11,997	مخصص خسائر التأجير
100.0 %	100.0 %	100.0 %	2.9 %	44,189	40,544	41,761	إجمالي المصروفات التشغيلية

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011

ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بمعدل نمو سنوي تراكمي قدره 2.9% من 41.8 مليون ريال سعودي في عام 2009 م إلى 44.2 مليون ريال سعودي في عام 2011 م. وقد ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 9.0% إلى 44.2 مليون ريال سعودي في عام 2011 م من 40.5 مليون ريال سعودي في عام 2010 م، بعد أن انخفض بنسبة 2.9% في عام 2010 م من 41.8 مليون ريال سعودي في عام 2009 م. وتتكون المصروفات التشغيلية لأوركس السعودية بشكل رئيسي من رواتب ومصروفات الموظفين والمصروفات العامة والإدارية ومخصصات خسائر التأجير.

#### رواتب ومصروفات الموظفين

تشمل رواتب ومصروفات الموظفين الرواتب الأساسية وتعويضات السكن والنقل ومكافآت الأداء والمصروفات الأخرى المتصلة بالموظفين. كما هو الحال بالنسبة للشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية، فإن رواتب الموظفين والمصروفات المتصلة بهم تمثل أكبر بند في مصروفات التشغيل في أوركس السعودية ولذلك فقد مثل ذلك البند نسبة 60.6% و 65.9% و 69.1% من إجمالي مصروفات التشغيل في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011 م على التوالي.

ارتفعت رواتب ومصروفات الموظفين لدى أوركس السعودية من مبلغ 25.3 مليون ريال سعودي في عام 2009 م إلى 26.7 مليون ريال سعودي في عام 2010 م ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 5.5% والذي يعزى بشكل رئيسي إلى الزيادات السنوية الممنوحة للموظفين. وفي عام 2011 م ارتفعت رواتب ومصروفات الموظفين لدى أوركس السعودية إلى 30.5 مليون ريال سعودي من 26.7 مليون ريال سعودي في عام 2010 م، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 14.3%. كان عدد موظفي أوركس السعودية هو نفسه تقريباً كما في عام 2011 م (مجموع عدد الموظفين 123 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2011 م) مقارنة بعام 2010 م (والذي بلغ 118 موظفاً كما في 31 ديسمبر 2010 م). لذلك، تعزى الزيادة البالغة 14.3% في رواتب ومصروفات الموظفين في عام 2011 م بشكل رئيسي إلى منح أوركس السعودية مكافأة خاصة بواقع راتب شهرين أساسياً لجميع موظفيها خلال السنة. مع أن رواتب ومصروفات الموظفين لدى أوركس السعودية من الناحية المطلقة ارتفعت بمعدل نمو سنوي تراكمي قدره 9.9% من 25.3 مليون ريال سعودي في عام 2009 م إلى 30.5 مليون ريال سعودي في عام 2011 م، إلا أن تلك الرواتب والمصروفات كنسبة من دخل التأجير التمويلي كانت مستقرة بشكل معقول عند نسبة 21.9% و 22.6% و 22.9% في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011 م على التوالي.

#### صافي الإيجارات ومصروفات المباني

تشمل الإيجارات والمصروفات المتعلقة بالمباني مصروفات الاستئجار، مصروفات الصيانة، مدفوعات المرافق العامة للمكتب الرئيسي لأوركس السعودية ومختلف فروعها. على الرغم من أن أوركس السعودية استأجرت كامل مبنى إدارتها العامة والمكون من عشرة أدوار، إلا أنها تستخدم حالياً 4 أدوار فقط وأجرت الأدوار الخمسة المتبقية مع الدور الأرضي من الباطن لمستأجرين آخرين. ولذلك فإن مصروفات الإدارة العامة لأوركس السعودية مغطاة بالإيجارات المحققة من تأجير الأدوار غير المستخدمة في مبنى الإدارة العامة.

ارتفعت إيجارات ومصروفات مباني أوركس السعودية من 0.8 مليون ريال سعودي في عام 2009 م إلى 1.3 مليون ريال سعودي في عام 2010 م ويمثل ذلك زيادة بنسبة 49.3%. تعود هذه الزيادة إلى حقيقة أنه في عام 2010 م لم يكن قد تم تأجير أحد الأدوار في مبنى الإدارة العامة. إلا أن أوركس السعودية تمكنت خلال عام 2011 م من تأجير ذلك الدور ونتيجة لذلك انخفضت إيجارات ومصروفات المباني لأوركس السعودية من 1.3 مليون ريال سعودي في عام 2010 م إلى 1.0 مليون ريال سعودي في عام 2011 م ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 20.8%.

#### الاستهلاك

تنطبق رسوم الاستهلاك على العقارات والأجهزة والمركبات المستخدمة من قبل أوركس السعودية. تستهلك أوركس السعودية ممتلكاتها وأجهزتها ومركباتها باستخدام طريقة الخط المستقيم على مدى العمر الافتراضي المفيد للممتلكات والأجهزة. وقد انخفضت رسوم الاستهلاك لدى أوركس السعودية بمعدل سنوي مركب سلبي بنسبة 4.8% من 0.7 مليون ريال سعودي في عام 2009 م إلى

0.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م وذلك نتيجة لبيع بعض الموجودات المحددة وتخفيض مصروفات الاستهلاك على موجودات محددة بسبب التخفيض في صافي القيمة الدفترية لتلك الموجودات. هذا و لا تعترم أوركس السعودية إجراء أي تغيير في سياسة الاستهلاك المتبعة لديها.

### مخصصات خسائر التأجير

تجنب أوركس السعودية مخصصات للزعم المشكوك في تحصيلها وخسائر التأجير المحتملة. ضمن هذا الإطار تجنب أوركس السعودية نوعين من المخصصات تشمل (1) المخصصات العامة و(2) المخصصات الخاصة. ارتفعت رسوم المخصصات بنسبة 2.0% إلى 9.2 مليون ريال سعودي في عام 2011 من 9.0 مليون ريال سعودي في عام 2010م بعد أن انخفضت في عام 2010م بنسبة 24.6% من 12 مليون ريال سعودي في عام 2009م.

يرجع السبب الرئيسي لانخفاض المخصصات في عام 2010م إلى عكس قيد بعض المخصصات المجنبة نتيجة لعمليات الاسترداد لبعض الإيجارات غير العاملة والتي كان قد فات استحقاقها خلال السنة. أما الزيادة في المخصصات في عام 2011م فترجع بشكل رئيسي للنمو في محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية خلال السنة والزيادة الناتجة في المخصصات العامة. راجع قسم " مناقشات و تحليلات الإدارة للمركز المالي و نتائج التشغيل - المخصصات الخاصة" و قسم " مناقشات و تحليلات الإدارة للمركز المالي و نتائج التشغيل - المخصصات العامة" من هذه النشرة للمزيد من التفاصيل حول سياسة أوركس السعودية المتعلقة بالمخصصات.

### المصروفات العامة والإدارية

يوضح الجدول التالي تحليلاً للمصروفات العامة والإدارية لأوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
النسبة من إجمالي المصروفات العامة والإدارية %			%	بآلاف الريالات السعودية			
43.6%	43.5%	44.3%	-2.9%	1,208	1,235	1,280	رسوم الترخيص والأتعاب القانونية والمهنية
21.8%	19.5%	23.5%	-5.7%	604	555	679	مصروفات الاتصالات
7.6%	9.0%	9.5%	-12.5%	210	256	274	تكاليف إصلاح المكتب والصيانة
7.3%	6.4%	6.9%	0.8%	201	183	198	الطباعة والقرطاسية
6.4%	4.4%	3.2%	38.3%	178	124	93	السفر والنقل
5.7%	7.7%	2.9%	36.3%	158	219	85	مصروفات الإعلان والتسويق
1.8%	1.9%	2.2%	-10.9%	50	54	63	تأمين موجودات الشركة
5.8%	7.5%	7.5%	-13.9%	160	214	216	أخرى
100.0%	100.0%	100.0%	-2.1%	2,769	2,840	2,889	إجمالي المصروفات العامة والإدارية

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م

انخفضت المصروفات العامة والإدارية لأوركس السعودية بمعدل سنوي مركب سلبي بنسبة 2.1% من 2.9 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 2.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

تشكل رسوم الترخيص والأتعاب القانونية والمهنية و مصروفات الاتصالات أكثر البنود في المصروفات العامة والإدارية لأوركس السعودية، وقد مثلت جميعها نسبة 67.8% و 63.0% و 65.4% من المصروفات العامة والإدارية في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي.

## الترخيص والرسوم القانونية والمهنية

انخفضت رسوم الترخيص والأتعاب القانونية والمهنية لأوركس السعودية بمعدل سنوي مركب سلبي بنسبة 2.9% من 1.3 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 1.2 مليون ريال سعودي في عام 2011م. وهذه المصروفات (من بين أمور أخرى) تشمل دفعات للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية، والمصروفات القانونية ومدفوعات المستشارين الشرعيين. ويمكن تصنيف هذه المصروفات كمصروفات "ثابتة" ولذلك فقد كانت مستقرة بشكل عام خلال السنوات المالية الثلاثة الماضية.

## مصروفات الاتصالات

انخفضت مصروفات الاتصالات لأوركس السعودية بمعدل سنوي مركب سلبي بنسبة 5.7% من 0.67 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 0.6 مليون ريال سعودي في عام 2011م. وارتفعت مصروفات الاتصالات بنسبة 8.8% في عام 2011م من 0.6 مليون ريال سعودي في عام 2010م، بينما انخفضت تلك المصروفات بنسبة 18.3% في عام 2010م من 0.67 مليون ريال سعودي في عام 2009م. يعود سبب الانخفاض في مصروفات الاتصالات في عام 2010م كنتيجة لتركيز أوركس السعودية على ضبط مصروفاتها التشغيلية من خلال تشجيع استخدام وسائل الاتصال الأرخص. أما الزيادة في مصروفات الاتصالات خلال عام 2011م فكانت نتيجة للنمو في حجم الأعمال والذي رفع بالتالي الحاجة للاتصالات الداخلية والخارجية.

## الميزانية العمومية

يوضح الجدول التالي الميزانية العمومية لأوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م.

كما في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
النسبة من إجمالي الموجودات %			%	بالآلاف الريالات السعودية			
							<b>الموجودات</b>
5.7 %	4.1 %	1.7 %	108.1 %	70,929	41,001	16,371	النقد والأدوات المعادلة للنقد
93.6 %	95.3 %	97.8 %	10.5 %	1,159,110	945,562	948,522	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي
0.5 %	0.4 %	0.3 %	37.2 %	5,917	3,765	3,145	السلف، الدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى.
0.1 %	0.2 %	0.2 %	8.2-%	1,792	1,732	2,129	الموجودات الثابتة
<b>100.0 %</b>	<b>100.0 %</b>	<b>100.0 %</b>	<b>13.0 %</b>	<b>1,237,751</b>	<b>992,061</b>	<b>970,167</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
							<b>المطلوبات</b>
25.4 %	12.4 %	16.7 %	39.2 %	314,261	122,930	162,104	قروض قصيرة الأجل (وتشمل الاستحقاق الحالي من القروض طويلة الأجل).
5.0 %	5.3 %	2.4 %	62.8 %	62,126	52,407	23,431	الزمن الدائنة
2.6 %	3.9 %	3.4 %	0.2 %	31,750	38,310	32,648	المصروفات المتركمة والمطلوبات الأخرى
34.1 %	73.1 %	45.5 %	2.1-%	422,433	427,709	441,138	قروض طويلة الأجل
0.4 %	0.4 %	0.3 %	27.8 %	5,332	4,132	3,266	تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
0.0 %	0.0 %	0.1 %	64.3-%	77	287	604	القيمة العادلة للمشتقات
<b>67.6 %</b>	<b>65.1 %</b>	<b>68.4 %</b>	<b>12.3 %</b>	<b>836,989</b>	<b>645,775</b>	<b>663,192</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>32.4 %</b>	<b>34.9 %</b>	<b>31.6 %</b>	<b>14.3 %</b>	<b>400,762</b>	<b>346,286</b>	<b>306,975</b>	<b>مجموع حقوق المساهمين</b>
<b>100.0 %</b>	<b>100.0 %</b>	<b>100.0 %</b>	<b>13.0 %</b>	<b>1,237,751</b>	<b>992,061</b>	<b>970,167</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م



## الموجودات

ارتفع إجمالي موجودات أوركس السعودية بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 13.0% من 970.2 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 1,237.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ويعزى هذا الارتفاع في إجمالي الموجودات خلال هذه الفترة بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي الاستثمار في التأجير التمويلي كذلك إلى ارتفاع النقد والأدوات المعادلة للنقد. مثل صافي الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي بنسبة 97.8% و 95.3% و 93.5% من إجمالي موجودات أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي، يلي ذلك النقد والأدوات المعادلة للنقد والذي مثل نسبة 1.7% و 4.1% و 5.7% من إجمالي موجودات أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي.

يوضح الجدول التالي تحليلاً لمجموع موجودات أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م :

كما في 31 ديسمبر						
معدل النمو السنوي المركب	2011 - 2010	2010 - 2009	2011	2010	2009	
%	نسبة التغير %		بالآلاف الريالات السعودية			
108.1%	73.0%	150.4%	70,929	41,001	16,371	النقد والأدوات المعادلة للنقد
10.5%	22.6%	0.3-	1,159,110	945,562	948,522	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي
37.2%	57.2%	19.7%	5,917	3,765	3,145	السلف، الدفعات المقدمة والذمم الأخرى.
8.2-	3.6%	18.6-	1,795	1,732	2,129	الموجودات الثابتة
13.0%	24.8%	2.3%	1,237,751	992,061	970,167	مجموع الموجودات

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م

### النقد والأدوات المعادلة للنقد

يشمل النقد والأدوات المعادلة للنقد في الصندوق والأرصدة البنكية كما في تاريخ الميزانية العمومية ذات العلاقة. ارتفع النقد والأدوات المعادلة للنقد بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 108.1% من 16.3 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 70.9 مليون ريال سعودي في عام 2011م. هذا الارتفاع كان طبقاً للسياسة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي بموجبها أوركس السعودية الآن بصدد تكوين والحفاظ على احتياطي طوارئ السيولة. والهدف من هذا الاحتياطي الممول هو توفير دعم للسيولة للوفاء بأية حالات غير متوقعة أو ظروف اقتصادية معاكسة أو تقلبات السوق أو مشاكل في الأرباح مما قد يتسبب في حصول نقص في السيولة.

### صافي الاستثمار في التأجير التمويلي

مثلت صافي الاستثمارات في التأجير التمويلي (ويشار لها في هذه النشرة أيضاً بعبارة "محفظة التأجير التمويلي") نسبة 97.8% و 95.3% و 93.6% من إجمالي موجودات أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. في الوقت نفسه ارتفعت محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 10.5% من 948.5 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 1,159.1 مليون ريال سعودي في عام 2011م، ومن الجدير بالملاحظة أنه على ضوء حالة عدم التيقن التي سادت في البيئة الائتمانية والاقتصادية العالمية في ذلك الوقت، خلال السنوات 2009 و 2010م، استطاعت أوركس السعودية زيادة تركيزها على المحافظة على نوعية محفظتها مقابل نمو المحفظة. كنتيجة لذلك انخفضت صافي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي من 1,097.3 مليون ريال سعودي في عام 2008م إلى 948.6 مليون ريال سعودي في عام 2009م، ثم انخفضت مرة أخرى إلى مبلغ 945.5 مليون ريال سعودي في عام 2010م. مع التحسن النسبي للبيئة الاقتصادية العالمية في عام 2011م أعادت أوركس السعودية تركيز طاقتها على نمو المحفظة وبالتالي نمت محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية بنسبة 22.6% من 945.6 مليون ريال سعودي في عام 2010م إلى 1,159.1 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

نوعية المحفظة وتجنب المخصصات مقابل مستحقات العقود غير العاملة

يوضح الجدول التالي تحليلاً لمحفظة أوركس السعودية للتأجير التمويلي العاملة وغير العاملة كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م.

كما في 31 ديسمبر						
معدل النمو السنوي المركب	2011 - 2010	2010 - 2009	2011	2010	2009	
%	نسبة التغير		بالآلاف الريالات السعودية			
% 11.3	% 22.0	% 1.5	1,214,982	995,934	981,247	صافي عقود التأجير التمويلي العاملة
% 16.6-	% 50.5	% 53.8-	11,113	7,386	15,987	صافي عقود التأجير التمويلي غير العاملة
% 10.9	% 22.2	% 0.6	1,226,095	1,003,320	997,234	مجموع الاستثمارات في التأجير التمويلي
% 17.3	% 16.0	% 18.6	(66,986)	(57,756)	(48,713)	مخصص خسائر التأجير التمويلي
% 10.5	% 22.6	% 0.3-	1,159,110	945,562	948,522	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	% 0.9	% 0.7	% 1.6	عقود التأجير التمويلي غير العاملة كنسبة مئوية من مجموع الاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)

المصدر: شركة أوركس السعودية.

تملك أوركس السعودية محفظة تأجير تمويلي قوية إلى حد ما حسيماً يتضح من حقيقة أن عقود التأجير غير العاملة لديها كنسبة من مجموع عقود التأجير التمويلي (قبل المخصصات) بلغت 1.6% و 0.7% و 0.9% كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي.

إضافة إلى ذلك تقوم أوركس السعودية بتجنب مخصصات للمستحقات المشكوك في تحصيلها وخسائر التأجير المحتملة. وضمن هذا الإطار تجنب أوركس السعودية نوعين من المخصصات والتي تشمل (1) المخصصات العامة و(2) المخصصات الخاصة.

يوضح الجدول التالي المخصصات التي جنبتها أوركس السعودية مقابل خسائر التأجير المحتملة كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

كما في 31 ديسمبر						
معدل النمو السنوي المركب	2011 - 2010	2010 - 2009	2011	2010	2009	
%	% التغير		بالآلاف الريالات السعودية			
% 14.5-	% 19.4-	% 9.4-	5,552	6,890	7,602	مخصصات خاصة
% 22.2	% 20.8	% 23.7	61,434	50,867	41,111	مخصصات عامة
% 17.3	% 16.0	% 18.6	66,986	57,758	48,713	احتياطي خسائر التأجير
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	% 602.7	% 782.0	% 304.7	احتياطي خسائر التأجير كنسبة مئوية من صافي عقود التأجير غير العاملة.

المصدر: أوركس السعودية.

## المخصصات الخاصة

تقيد المخصصات الخاصة من قبل أوركس السعودية مقابل معاملات التأجير اعتمادا على أداء تلك المعاملات. تتم مراجعة كل عقد إيجار مخالف و/أو غير عامل وذلك بشكل منتظم وتجنيب المخصصات الملائمة طبقا لذلك. بعد أن يصبح العقد مخرلا لفترة ستة أشهر، تبدأ أوركس السعودية بإنشاء مخصص خاص لذلك العقد تحديدا حسب الإجراءات التالية:

- خلال فترة ستة إلى تسعة أشهر من الإخفاق، يتم تجنيب مخصص خاص مقابله بواقع 5% من مبلغ المخاطر القائمة.
- خلال فترة تسعة إلى خمسة عشر شهرا من الإخفاق، يتم تجنيب مخصص خاص مقابله بواقع 25% من مبلغ المخاطر القائمة.
- خلال فترة خمسة عشر إلى أربع وعشرين شهرا من الإخفاق، يتم تجنيب مخصص خاص مقابله بواقع 50% من مبلغ المخاطر القائمة.
- بعد فترة أربع وعشرين شهرا من الإخفاق، يتم تجنيب مخصص خاص مقابله بواقع 100% من مبلغ المخاطر القائمة. انخفضت المخصصات الخاصة المجنبية من قبل أوركس السعودية بمعدل سنوي مركب بنسبة 14.5% من 7.6 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 5.6 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى حقيقة أن الإيجارات من بعض العقود التي فات استحقاقها أو غير العاملة تم تحصيلها خلال عامي 2010م و 2011م، مما قلص الحاجة لتجنيب مخصصات خاصة مقابل تلك العقود.

## المخصصات العامة

تجنب المخصصات العامة من قبل أوركس السعودية في بداية كل معاملة تأجير. ويتم إنشاء المخصصات العامة بمعدل 1.25% من مجموع الإيجارات المستحقة المستهلكة، خلال فترة كل مدة عقد تأجير. بناء على ذلك فإن المخصصات العامة المجنبية من قبل أوركس السعودية ارتفعت بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 22.2% من 41.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 61.4 مليون ريال سعودي في عام 2011م على حساب الارتفاع في حجم محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية خلال نفس الفترة.

إضافة إلى ذلك، تراجع أوركس السعودية كفاية مخصصاتها على أساس شهري، على ضوء محفظة التأجير التي فات استحقاقها (في حال مرور أكثر من 30 يوما على تاريخ الاستحقاق)، ومخاطر الأشخاص (أكبر خمس عملاء)، ومخاطر قطاع العمل و إجمالي محفظة التأجير التمويلي وذلك من أجل ضمان أن تكون مستويات المخصصات المجنبية كافية. عند الحاجة، يتم تغيير أرصدة المخصصات طبقا لنتائج هذه العملية من أجل الوصول إلى المبلغ النهائي للمخصص من أجل تجنيبه في كل شهر.

## تحليل صافي الاستثمار في التأجير التمويلي حسب القطاع

للأغراض التمويلية والمحاسبية تقوم أوركس السعودية بتصنيف صافي استثماراتها في التأجير التمويلي في قطاعات الأعمال الأربعة العامة التالية: التصنيع، الإنشاء والمقاولات، الخدمات والتجارة. يوضح الجدول التالي إجمالي وصافي استثمارات أوركس السعودية في كل قطاع من قطاعاتها العامة كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م:

كما في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% كنسبة مئوية من الاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)			%	بالآلاف الريالات السعودية			
34.9%	36.2%	34.8%	11.0%	428,218	363,238	347,458	التصنيع
25.6%	24.6%	20.7%	23.3%	317,287	247,128	206,719	الإنشاء والمقاولات
24.2%	25.8%	28.4%	2.3%	296,977	259,202	283,507	الخدمات
14.4%	12.0%	14.1%	12.0%	176,273	120,151	140,572	التجارة
0.8%	1.4%	2.0%	-26.2%	10,341	13,601	18,979	أخرى
100.0%	100.0%	100.0%	10.9%	1,226,095	1,003,320	997,234	الاستثمارات في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)

كما في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السني المركب	2011	2010	2009	
% كنسبة مئوية من الاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)			%	بالآلاف الريالات السعودية			
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	17.3 %	(66,986)	(57,758)	(48,713)	احتياطي خسائر التأجير
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	10.5 %	1,159,110	945,562	948,522	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي

المصدر: شركة أوركس السعودية.

### التصنيع

يعتبر قطاع التصنيع قطاع التركيز الرئيسي لأوركس السعودية، وبناء على ذلك فقد مثل نسبة 34.8% و 36.2% و 34.9% من استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي قبل المخصصات (ويشار له في هذه النشرة بعبارة "إجمالي الاستثمار في التأجير التمويلي") كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011 على التوالي. قد ارتفعت إجمالي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير التمويلي ضمن قطاع التصنيع بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 11.0% من 347.5 مليون ريال سعودي في عام 2009 إلى 428.2 مليون ريال سعودي في عام 2011م. تماشى هذا الارتفاع بشكل كبير مع النمو العام للاقتصاد السعودي، وخاصة في قطاع التصنيع بالمملكة. راجع "معلومات السوق والقطاع" للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول اقتصاد المملكة بشكل عام.

### البناء والمقاولات

مثل قطاع البناء والمقاولات نسبة 20.7% و 24.6% و 25.6% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011 على التوالي. قد ارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير التمويلي ضمن قطاع الإنشاء والمقاولات بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 23.3% من 206.7 مليون ريال سعودي في عام 2009 إلى 314.3 مليون ريال سعودي في عام 2011م. يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ازدياد النشاط خلال السنوات القليلة الماضية في قطاع البناء والمقاولات بالمملكة، والذي تأثر إيجاباً، من ضمن العوامل الأخرى، بزيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع التطوير والبنية التحتية الكبيرة.

### الخدمات

مثل قطاع الخدمات (والذي يشمل قطاعات فرعية كالعناية الصحية والتعهدات الكهربائية والميكانيكية والفنادق والترفيه وخدمات توزيع المنتجات البترولية) نسبة 28.4% و 25.8% و 24.2% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011 على التوالي. في عام 2010م، انخفضت استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي ضمن قطاع الخدمات بنسبة 8.6% من 283.5 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 259.2 مليون ريال سعودي في عام 2010م. يتماشى هذا الانخفاض مع تركيز الإدارة على المحافظة على نوعية المحفظة مقابل نموها في عام 2010م. في عام 2011م، ارتفع إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية في قطاع الخدمات بنسبة 14.6% إلى 297.0 مليون ريال سعودي من 259.2 مليون ريال سعودي في عام 2010م والذي يعود بشكل رئيسي إلى النمو العام في محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية.

### التجارة

مثل قطاع التجارة نسبة 14.1% و 12.0% و 14.4% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011 على التوالي. ارتفعت إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي ضمن قطاع التجارة بنسبة 46.7% إلى 176.2 مليون ريال سعودي في عام 2011م، من 120.2 مليون ريال سعودي في عام 2010م، بينما انخفضت بنسبة 14.5% في عام 2010م من 140.6 مليون ريال سعودي في عام 2009م. يتماشى الانخفاض في نمو المحفظة في قطاع التجارة مع تركيز الإدارة على المحافظة على نوعية المحفظة مقابل نمو المحفظة في عام 2010م بينما الارتفاع في عام 2011م يعزى إلى النمو العام في محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية.

### تفصيل صافي الاستثمار في التأجير التمويلي حسب فئة الموجودات

كما تمت الإشارة إليه آنفاً، إن الموجودات المؤجرة من قبل أوركس السعودية تصنف تحت واحدة من أربع فئات رئيسية وهي: المركبات التجارية والميكانيكية، الآلات الصناعية، المعدات التجارية والعقارات. يوضح الجدول التالي إجمالي وصافي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي في كل فئة من فئات موجوداتها كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009 و 2010 و 2011م:

كما في 31 ديسمبر							
2011	2010	2009	معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
% كنسبة مئوية الاستثمار في التأجير التمويلي			%	بالآلاف الريالات السعودية			
41.8%	40.4%	40.8%	12.3%	512,312	405,716	406,491	المركبات التجارية و الميكانيكية
26.8%	27.4%	29.5%	5.7%	328,265	274,892	293,944	الألات والأجهزة الصناعية
17.4%	15.7%	13.5%	26.2%	213,891	157,933	134,266	المعدات التجارية
14.0%	16.4%	16.3%	2.8%	171,628	164,779	162,534	العقارات
100.0%	100.0%	100.0%	10.9%	1,226,095	1,003,320	997,234	الاستثمارات في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	(66,986)	(857,758)	(48,713)	احتياطي خسائر التأجير
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	1,159,110	945,562	948,522	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي

المصدر: أوركس السعودية.

### المركبات التجارية والميكانيكية

تشمل فئة المركبات التجارية والميكانيكية: السيارات والشاحنات والقاطرات والحافلات المستخدمة في مختلف القطاعات الرئيسية الصناعية التي تخدمها أوركس السعودية.

مثلت المركبات التجارية والميكانيكية نسبة 40.8% و 40.4% و 41.8% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011 على التوالي. ارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي المتعلقة بالمركبات التجارية والميكانيكية بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 12.3% من 406.5 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 512.3 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

### الألات والأجهزة الصناعية

تشمل فئة الألات والأجهزة الصناعية كافة أنواع الألات والأجهزة المستخدمة في المصانع والمشاريع التصنيعية.

مثلت الألات والأجهزة الصناعية نسبة 29.5% و 27.4% و 26.8% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011 على التوالي. ارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي المتعلقة بالأجهزة والألات الصناعية بنسبة 19.4% إلى 328.3 مليون ريال سعودي في عام 2011م إلى 274.9 مليون ريال سعودي في عام 2010م، بينما انخفض بنسبة 6.5% في عام 2010م من 293.9 مليون ريال سعودي في عام 2009م.

### المعدات التجارية

تتكون فئة المعدات التجارية من الألات الثقيلة والأجهزة المكتبية المستخدمة بشكل أساسي في القطاعات الصناعية وقطاعات الإنشاء والبناء كالأرفاعات والأجهزة الطبية.

مثلت المعدات التجارية نسبة 13.5% و 15.7% و 17.4% من إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. ارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي المتعلقة بالمعدات التجارية بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 26.2% من 134.3 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 213.9 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

## العقارات

تتكون فئة العقارات من عقود إيجار تتعلق بالتمويل من قبل أوركس السعودية لمباني مكتبية ومصانع ومستودعات. مثلت الإيجارات العقارية نسبة 16.3% و 16.4% و 14.0% من إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. ارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي المتعلقة بالعقارات بنسبة 4.2% إلى 171.6 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 164.8 مليون ريال سعودي في عام 2010م بينما ارتفع بنسبة 1.4% في عام 2010م من 162.5 مليون ريال سعودي في عام 2009م. يعزى الارتفاع في الإيجارات العقارية في عام 2011م بشكل رئيسي إلى تركيز أوركس السعودية على عقود التمويل العقارية مما نتج عنه تكثيف الجهود التسويقية المبذولة.

## السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى

يوضح الجدول التالي تحليلاً للسلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى لأوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م:

كما في 31 ديسمبر						
معدل النمو السنوي المركب	2011 - 2010	2010 - 2009	2011	2010	2009	
%	نسبة التغير %		بالآلاف الريالات السعودية			
11.8 %	18.1 %	5.8 %	1,976	1,673	1,582	قروض وسلف الموظفين
لا يذكر	لا يذكر	لا يذكر	1,383	-	-	سلف مقابل خطابات الاعتماد
7.0- %	17.4- %	4.6 %	656	794	759	إيجارات مسبقة الدفع
82.7 %	5.8- %	254.4 %	681	723	204	المستحقات الأخرى من المستأجرين
91.3 %	288.8 %	5.9- %	311	80	85	تأمين مسبق الدفع
43.8 %	51.7 %	36.4 %	91	60	44	تكاليف تأشيرات مسبقة الدفع
42.2 %	لا يذكر	100.0 - %	178	-	88	المستحقات من الموردين وشركات التأمين
29.3 %	47.4 %	13.3 %	641	435	384	المستحقات الأخرى
37.2 %	57.2 %	19.7 %	5,917	3,765	3,145	مجموع السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م

ارتفعت السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 37.2% من 3.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 6.0 مليون ريال سعودي في عام 2011م. يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع القروض والسلف للموظفين والسلف مقابل خطابات الاعتماد.

## قروض وسلف الموظفين

مثلت قروض وسلف الموظفين نسبة 50.3% و 44.4% و 33.4% من إجمالي السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى لأوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. تشمل قروض وسلف الموظفين قروض الموظفين وسلف الإيجار وسلف السفر. تقدم القروض للموظفين طبقاً لسياسة قروض الموظفين في أوركس السعودية إما كراتب مقدمة أو كقروض على الراتب أو كبدلات إيجار سكن. يعود الارتفاع بشكل رئيسي إلى تغيير سياسة أوركس السعودية فيما يتعلق باستحقاق القروض والسلف لموظفيها. منحت الشركة اعتباراً من 2010م وما بعد موظفيها خياراً يحصل بموجبه الموظف الذي تقل مدة خدمته عن 3 سنوات راتب شهرين أساسيين بينما يمنح الموظفون ممن تزيد فترة خدمتهم على 3 سنوات راتب أربع أشهر أساسي.

## السلف مقابل خطابات اعتماد

ارتبطت السلف مقابل خطابات الاعتماد في عام 2011م باستيراد آلات وأجهزة لأحد العملاء. كان هذا عقد تأجير غير منفذ كما في 31 ديسمبر 2011م ويمثل ذلك نسبة 23.4% من مجموع السلف والدفعات المقدمة والنم الأخرى كما في نهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011م.

## الإجراءات المقدمة

مثلت الإجراءات المقدمة نسبة 24.1% و 21.1% و 11.1% من إجمالي السف والدفعات المقدمة والذمم الأخرى كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. انخفضت الإجراءات المقدمة بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 7.0% من 0.8 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 0.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م. تشمل الإجراءات المقدمة دفعات الإجراءات المسبقة الدفع الخاصة بالمكتب الرئيسي و الفروع و سكن ضيوف أوركس السعودية وبدل تحويل للموظفين.

## المستحقات الأخرى من المستأجرين

تمثل المستحقات الأخرى من المستأجرين نسبة 6.5% و 19.2% و 11.5% من إجمالي السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. ارتفعت المستحقات الأخرى بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 82.7% من 0.2 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 0.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م. تشمل المستحقات الأخرى من المستأجرين أرصدة مستحقة من المستأجرين تتعلق بمصروفات التأمين والغرامات الأخرى. يعزى الارتفاع في المستحقات الأخرى من المستأجرين في عام 2010م بشكل رئيسي إلى ارتفاع المستحقات الأخرى المتعلقة بالمخالفات المرورية والدفعات الحكومية الأخرى ذات الصلة. في عام 2011م انخفض هذا المبلغ حيث تمكنت أوركس السعودية من تنظيم عملية تحصيل تلك المستحقات.

## المستحقات الأخرى

تتكون المستحقات الأخرى بشكل رئيسي من ودائع التأمين والاشتراكات المسبقة الدفع. مثلت المستحقات الأخرى نسبة 12.2% و 11.6% و 10.8% من إجمالي السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. ارتفعت الذمم الأخرى بمعدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 29.3% من 0.4 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 0.6 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

## الموجودات الثابتة

يوضح الجدول التالي تحليلاً للموجودات الثابتة لأوركس السعودية (بصافي القيمة الدفترية) كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م:

كما في 31 ديسمبر						
معدل النمو السنوي المركب	2011 - 2010	2010 - 2009	2011	2010	2009	
%	نسبة التغير %		بالآلاف الريالات السعودية			
% 14.1-	% 15.4-	% 12.9-	495	585	672	تحسينات الممتلكات المؤجرة
% 34.1-	% 29.2-	% 38.7-	194	274	447	أثاث مكتبي وتركيبات
% 19.4-	% 9.8-	% 27.9-	294	326	452	مركبات ميكانيكية
% 20.6	% 48.9	% 2.3-	813	546	559	أجهزة تقنية المعلومات
% 8.2-	% 3.6	% 18.7-	1,795	1,732	2,129	مجموع الموجودات الثابتة

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م

انخفض إجمالي صافي القيمة الدفترية لموجودات الشركة الثابتة بمعدل سنوي مركب سلبي بنسبة 8.2% من 2.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 1.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م. يعود السبب لانخفاض الموجودات الثابتة في هذه المدة بشكل رئيسي لعدم وجود إضافات رئيسية جديدة لأية فئة موجودات خلاف أجهزة تقنية المعلومات والمركبات الميكانيكية (والذي يعود كذلك بشكل رئيسي لبيع المركبات القديمة).

تشتمل إجمالي الموجودات الثابتة لأوركس السعودية بشكل رئيسي على أجهزة تقنية المعلومات وتحسينات الممتلكات المؤجرة والتي مثلت مجتمعة نسبة 57.8% و 65.3% و 72.9% من مجموع الموجودات الثابتة لأوركس السعودية كما في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. ارتفع صافي القيمة الدفترية لأجهزة تقنية المعلومات من 0.6 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 0.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الاستثمار في البنية التحتية لتقنية المعلومات. يشتمل أثاث المكتب والتركيبات المكتبية على التجهيزات والتركيبات المكتبية في المكتب الرئيسي لشركة أوركس السعودية ومختلف فروعها. تشتمل المركبات الميكانيكية على المركبات التي وفرتها أوركس السعودية لاستخدام موظفيها.

طبقا لسياسة الاستهلاك المتبعة من قبل أوركس السعودية فإن أوركس السعودية تقوم بإهلاك موجوداتها الثابتة على أساس الخط المستقيم حسب النسب السنوية التالية:

- تحسينات الممتلكات المؤجرة – 10%
- الأثاث والتركيبات المكتبية – 20%
- المركبات الميكانيكية – 20%
- أجهزة تقنية المعلومات – 25%

إن أوركس السعودية نشطة في مجال الخدمات لذلك لديها متطلبات قليلة فيما يتعلق بمصروفات رأس المال وليس لديها في الوقت الحالي أي مخططات لشراء أية موجودات ثابتة.

### المطلوبات

تشمل إجمالي مطلوبات أوركس السعودية بشكل رئيسي على قروض طويلة الأجل والتي بلغت نسبتها 66.5% و 66.2% و 50.5% من مجموع مطلوبات أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي، تليها الاستحقاقات الحالية للقروض طويلة الأجل والتي بلغت نسبة 17.2% و 19.0% و 25.6% من مجموع المطلوبات كما في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م على التوالي.

ارتفعت إجمالي المطلوبات من 663.2 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 837 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ويعود الارتفاع بشكل رئيسي إلى الزيادة في الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل. ارتفعت القروض قصيرة الأجل من 48.0 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 100.0 مليون ريال سعودي في عام 2011م بينما ارتفع الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل إلى 214.3 مليون ريال سعودي في عام 2011م من 114.1 مليون ريال كما في عام 2009م.

يوضح الجدول التالي تحليلا لمطلوبات أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م:

كما في 31 ديسمبر						
معدل النمو السنوي المركب	2011 - 2010	2010 - 2009	2011	2010	2009	
%	نسبة التغير %		بالآلاف الريالات السعودية			
44.3%	لا يذكر	100.0-%	99,997	-	48,000	قروض قصيرة الأجل
37.0%	74.3%	7.7%	214,265	122,930	114,104	الاستحقاق الحالي للقروض طويلة الأجل
62.8%	18.5%	123.7%	62,126	52,407	23,431	الذمم الدائنة
0.2%	14.5-%	17.3%	32,750	38,310	32,648	المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى
2.1-%	1.2-%	3.0-%	422,443	427,709	441,138	قروض طويلة الأجل
27.8%	29.0%	26.5%	5,332	4,132	3,266	تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
64.3-%	73.2-%	52.5-%	77	287	604	القيمة العادلة للمشتقات
12.3%	29.6%	2.6-%	836,989	645,775	663,192	مجموع المطلوبات

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م

### القروض قصيرة الأجل

بلغت القروض قصيرة الأجل نسبة 7.2% و 11.9% من إجمالي مطلوبات أوركس السعودية وذلك كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009 و 2011م على التوالي. أوركس السعودية لم تحصل على تسهيلات قروض قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر 2010م.



ارتفعت القروض قصيرة الأجل بمعدل نمو تراكمي سنوي بنسبة 44.3% من 48.0 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 100 مليون ريال سعودي في عام 2011م.

#### الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل

بلغ الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل نسبة 17.2% و 19.0% و 25.6% من إجمالي المطلوبات وذلك كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. وكان الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل قد ارتفع بمعدل نمو تراكمي سنوي بنسبة 37.0% من 114.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 214.3 مليون ريال سعودي في عام 2011م. ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى التزامات السداد التعاقدية على التسهيلات التمويلية طويلة الأجل لأوركس السعودية.

#### الذمم الدائنة

مثلت الذمم الدائنة نسبة 3.5% و 8.1% و 7.4% من إجمالي المطلوبات وذلك كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. وكانت الذمم الدائنة قد ارتفعت بمعدل نمو تراكمي سنوي بنسبة 62.8% من 23.4 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 62.1 مليون ريال سعودي في عام 2011م. تشمل الذمم الدائنة المبالغ المستحقة للموردين عن الموجودات التي اشترتها أوركس السعودية للتأجير لعمالها.

يعود الارتفاع في رصيد الذمم الدائنة لارتفاع عدد عقود التأجير المنفذة كما في نهاية شهر ديسمبر 2010 و 2011م مقارنة بشهر ديسمبر 2009م. تتم تسوية كافة الذمم الدائنة عادة ضمن المدد الائتمانية المتاحة ولا توجد لدى أوركس السعودية اتفاقيات طويلة الأجل مع أي تجار / موردين.

#### المصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى

يوضح الجدول التالي تحليلاً للمصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى لأوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م:

كما في 31 ديسمبر						
معدل النمو السنوي المركب	2010 - 2011	2009 - 2010	2011	2010	2009	
%	نسبة التغير %		بالآلاف الريالات السعودية			
4.8-%	0.1%	9.4-%	12,715	12,706	14,018	مستحقات التأجير المعروضة
51.8%	41.4%	62.9%	4,165	2,945	1,808	الزكاة وضريبة الدخل المستحقة عن المساهمين
36.8-%	72.1-%	43.2%	3,647	13,077	9,134	مصروفات العمولات الخاصة المتراكمة
13.3%	45.1%	11.6-%	2,259	1,557	1,761	أقساط التأمين المستحقة
41.9%	9.5%	83.7%	1,161	1,060	577	مطالبات التأمين المطلوب تسويتها
21.2%	21.7%	20.7%	5,539	4,550	3,769	رواتب ومصروفات الموظفين
39.0%	33.6%	44.6%	676	506	350	الأتعاب القانونية والمهنية
45.0%	35.6%	55.1%	2,589	1,909	1,231	أخرى
0.2%	14.5-%	17.3%	32,750	38,310	32,648	المجموع

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م

بلغت المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى نسبة 4.9% و 5.9% و 3.9% من إجمالي مطلوبات أوركس السعودية وذلك كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. كانت هذه المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى قد ارتفعت بمعدل نمو تراكمي سنوي بنسبة 0.2% من 32.6 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 32.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م. تتراكم المصروفات والمطلوبات الأخرى بشكل رئيسي كنتيجة لمستحقات التأجير المعروضة، والزكاة وضريبة الدخل المتراكمة عن المساهمين، ومصروفات العمولات الخاصة المتراكمة ورواتب ومصروفات الموظفين.

## مستحقات التأجير المعروضة

بلغت مستحقات التأجير المعروضة نسبة 42.9% و 33.2% و 38.8% من إجمالي المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى وذلك كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. كانت هذه المصروفات قد انخفضت بمعدل نمو تراكمي سنوي بنسبة 4.8% من 14.0 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 12.7 مليون ريال سعودي في عام 2011م. وتشمل مستحقات التأجير المعروضة بشكل رئيسي ودائع التأجير، الأرصدة المراددة للمستأجرين، الإيجارات المقدمة الدفع والودائع العائدة لعقود لم تنفذ والودائع المتعلقة بعقود التأجير.

## الزكاة وضريبة الدخل المستحقة عن المساهمين

بلغت الزكاة وضريبة الدخل المستحقة عن المساهمين نسبة 5.5% و 7.7% و 12.7% من إجمالي المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى وذلك كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. ارتفعت هذه المصروفات بمعدل نمو تراكمي سنوي بنسبة 51.8% من 1.8 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 4.2 مليون ريال سعودي في عام 2011م. تستحق الزكاة وضريبة الدخل عن المساهمين، وتعتمد على مستوى الدخل المتحقق من قبل أوركس السعودية والضريبة المستحقة حسب تقدير مصلحة الزكاة وضريبة الدخل، مما يؤدي إلى اختلاف الرصيد من سنة إلى أخرى.

## مصروفات العمولات الخاصة المتراكمة

بلغت مصروفات العمولات الخاصة المتراكمة نسبة 28.0% و 34.1% و 11.1% من إجمالي المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى وذلك كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. انخفضت هذه المصروفات بمعدل نمو تراكمي سنوي بنسبة 36.8% من 9.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 3.6 مليون ريال سعودي في عام 2011م. يعود ذلك للمبالغ المستحقة الدفع عن مصروفات الفوائد كما في نهاية كل سنة، وتتقلب هذه المصروفات حسب شروط السداد المتفق عليها بالنسبة للقروض القائمة.

## رواتب ومصروفات الموظفين

مثلت رواتب ومصروفات الموظفين نسبة 11.5% و 11.9% و 16.9% من إجمالي المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى وذلك كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. يعود النمو في الرواتب المستحقة للموظفين كما في 31 ديسمبر 2011م إلى الزيادة في الرواتب والمزايا الأخرى بنسبة 9.9% مقارنة بما كانت عليه في عام 2009م.

## القروض طويلة الأجل

يوضح الجدول التالي تحليلاً لقروض أوركس السعودية طويلة الأجل كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م:

كما في 31 ديسمبر						
معدل النمو السنوي المركب	2011 - 2010	2010 - 2009	2011	2010	2009	
%	نسبة التغير %		بالآلاف الريالات السعودية			
2.7 %	21.7 %	13.3-%	541,182	444,750	512,925	قروض طويلة الأجل (شاملة الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل).
50.5 %	9.9-%	151.5 %	96,250	106,875	42,500	قرض ال-IFC
99.0 %	26.5-%	438.8 %	(725)	(986)	(183)	ناقص: مصروفات المعاملات غير المستهلكة
7.1 %	15.6 %	0.8-%	636,707	550,639	555,242	المجموع الفرعي
37.0 %	74.3 %	7.7 %	(214,265)	(122,930)	(114,104)	ناقص: الاستحقاق الحالي
2.1-%	1.2-%	3.0-%	422,443	427,709	441,138	القروض المستحقة بعد أكثر من 12 شهرا

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م

كما في 31 ديسمبر 2011م، استخدمت أوركس السعودية تسهيلات تمويلية (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) تبلغ 736.7 مليون ريال سعودي من إجمالي التسهيلات المعتمدة والبالغة 1,067.5 مليون ريال سعودي. تحمل القروض طويلة الأجل سعر فائدة خاص يعادل سايبور مضافاً إليه هامش البنك أو أسعار ثابتة تدفع على أساس ربع سنوي ونصف سنوي. هذه التسهيلات مضمونة بالتنازل عن مستحقات العقود. بموجب شروط هذه الترتيبات يتعين على أوركس السعودية الالتزام ببعض الموائيق المالية وغير المالية.

## تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

تمثلت تعويضات نهاية الخدمة للموظفين بنسبة 0.5% و 0.6% و 0.6% من إجمالي المطلوبات وذلك كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. ارتفعت هذه النسبة بمعدل نمو سنوي تراكمي بلغ 27.8% من 3.3 مليون ريال سعودي في عام 2009 إلى 5.3 مليون ريال سعودي في عام 2011م. وفرت أوركس السعودية تعويضات لنهاية خدمة للموظفين طبقاً لنصوص قانون العمل السعودي. كما ورد سابقاً، فإن نسبة خروج الموظفين من شركة أوركس السعودية هي في حدود منخفضة جداً، ولذلك تشهد تعويضات نهاية الخدمة للموظفين زيادة سنوية وبشكل مضطرد.

## القيمة العادلة للمشتقات

تمثل القيمة العادلة للمشتقات معاملات مبادلات أسعار الفائدة ذات العلاقة بواحد من القروض طويلة الأجل لأوركس السعودية. تستخدم أوركس السعودية أدوات المشتقات المالية (مبادلات أسعار الفائدة) لحماية مخاطر انكشافها لتقلب أسعار الفائدة (سايبور) مقابل تسهيلات القرض الذي حصلت عليه من أحد البنوك المحلية والبالغ 180.0 مليون ريال سعودي. يخص ذلك التسهيلات البالغة 200 مليون ريال سعودي من مجموعة سامبا المالية؛ راجع راجع قسم " مناقشات و تحليلات الإدارة للمركز المالي و نتائج التشغيل – اتفاقيات التمويل الحالية".

## حقوق المساهمين

يوضح الجدول التالي تحليلاً لحقوق مساهمي أوركس السعودية كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م.

كما في 31 ديسمبر						
معدل النمو السنوي المركب	2011 - 2010	2010 - 2009	2011	2010	2009	
%	نسبة التغير %		بالآلاف الريالات السعودية			
	20.0 %	0.0 %	300,000	250,000	250,000	رأس المال
	36.6 %	36.5 %	27,547	20,170	14,777	الاحتياطي النظامي
	20.0-%	لا يذكر	40,000	50,000	-	احتياطي إصدار أسهم المنحة
	41.0-%	68.2-%	10,793	7,653	24,053	الأرباح المستبقة
	73.2-%	52.5-%	(77)	(287)	(604)	احتياطي حماية التدفق النقدي
	20.0 %	0.0 %	22,500	18,750	18,750	الأرباح المقترح توزيعها
	15.7 %	12.8 %	400,762	346,286	306,975	مجموع حقوق المساهمين

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م

## رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2011م، كان يبلغ رأسمال أوركس السعودية 300.0 مليون ريال سعودي مقسماً إلى 30 مليون سهماً عادياً بقيمة اسمية وقدرها 10 ريالاً سعودية للسهم الواحد. وكما هو موضح في "وصف أوركس السعودية - رأس المال" في الصفحة 43، يلاحظ أنه تمت زيادة رأس المال لاحقاً في 2012م من 300 مليون ريال سعودي إلى 340 مليون ريال سعودي بإصدار 4,000,000 أسهم منحة جديدة من خلال رسملة أرباح مستبقة بمبلغ 40 مليون ريال سعودي.

## الاحتياطي النظامي

طبقاً للمادة 125 من نظام الشركات يتعين على أوركس السعودية تحويل نسبة 10% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي تحت بند حقوق المساهمين. يمكن لأوركس السعودية أن تقرر التوقف عن تمويل هذا الاحتياطي عندما يصبح مجموع رصيده مساوياً لنسبة 50% كحد أدنى من رأس المال المساهم للشركة. هذا الاحتياطي غير مخصص للتوزيع.

## احتياطي زيادة رأس المال المقترح

كما في 31 ديسمبر 2011م، بلغت احتياطيات أوركس السعودية 40 مليون ريال سعودي مخصصة لإصدار أسهم منحة جديدة من خلال رسملة الأرباح المستبقة بما يتيح إصدار 4,000,000 سهم جديد. تم إصدار هذه الأسهم في 3 يونيو 2012م.

## الأرباح المستبقاة

مثلت الأرباح المستبقاة نسبة 7.8% و 2.2% و 2.7% من إجمالي حقوق المساهمين وذلك كما في 31 ديسمبر من الأعوام 2009 و 2010 و 2011م على التوالي. وقد انخفضت هذه النسب بمعدل نمو سنوي تراكمي بلغ 33.0% من 24.1 مليون ريال سعودي في عام 2009م إلى 10.8 مليون ريال سعودي في عام 2011م. تضمنت الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض، توزيعات الأرباح للمساهمين وإصدار أسهم المنح من خلال رصيد الأرباح المستبقاة.

## احتياطي حماية التدفقات النقدية

يمثل احتياطي حماية التدفقات النقدية قيمة مبادلات أسعار الفائدة بالنسبة لتسهيلات القرض الواحد المذكورة تحت القيمة العادلة للمشتقات.

## الأرباح الموزعة

أعلنت أوركس السعودية عن توزيع أرباح سنوية بلغت 18.8 مليون ريال سعودي في عام 2009م و 18.8 مليون ريال سعودي في عام 2010م و 22.5 مليون ريال سعودي في عام 2011م. بالإضافة إلى ذلك اعتمد مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العامة الغير العادية التي أقيمت في 3 يونيو 2012م إصدار أسهم منحة جديدة بواقع 4 ملايين سهم من خلال رسمة الأرباح المستبقاة.

## الكفاية الرأسمالية و نسبة الديون إلى رأسمال الشركة

يوضح الجدول التالي نسبة الديون إلى رأسمال الشركة وحقوق المساهمين ونسب الكفاية الرأسمالية لدى أوركس السعودية وذلك كما في 31 ديسمبر من السنوات 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
2011	2010	2009	
بالآلاف الريالات السعودية ما لم يتحدد خلاف ذلك			
99,997	-	48,000	دين قصير الأجل
636,707	550,639	555,242	دين طويل الأجل (شاملا الاستحقاق الحالي من للدين طويل الأجل)
736,704	550,639	603,242	إجمالي الدين
400,762	346,286	306,975	إجمالي حقوق المساهمين
x 1.8	x 1.6	x 2.0	إجمالي الدين / إجمالي حقوق المساهمين (x)
% 29.9	% 31.7	% 29.3	النسبة الرأسمالية* (%)
% 28.7	% 30.4	% 28.9	الفترة 1 من النسبة الرأسمالية* (%)

المصدر: أوركس السعودية

\* تستخدم نسب كفاية رأس المال لقياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة رأس المال المؤهل للشركة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي، والإلتزامات، والمبالغ الاسمية للمشتقات، إن وجدت، بالمبالغ المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

## قوائم التدفقات النقدية

يوضح الجدول التالي موجزا للتدفقات النقدية لأوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر				
معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
%	بالآلاف الريالات السعودية			
لا يذكر	(136,871)	91,492	195,799	صافي النقد (المستخدم)/ من أنشطة العمليات
% 35.2	(706)	(287)	(386)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
لا يذكر	167,505	(66,575)	(227,409)	صافي النقد (المستخدم)/ من أنشطة التمويل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009
%	بالآلاف الريالات السعودية		
لا يذكر	29,927	24,631	(31,996)
7.9- %	41,001	16,371	48,367
108.1 %	70,929	41,001	16,371

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م

### صافي النقد (المستخدم)/من أنشطة العمليات

تشمل التدفقات النقدية الواردة من أنشطة العمليات بشكل رئيسي من تدفق الأرباح المحققة من قبل أوركس السعودية خلال كل سنة مالية والتدفقات النقدية الصادرة كنتيجة لعقود التأجير الجديدة التي يتم تنفيذها من قبل أوركس السعودية خلال كل سنة مالية.

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية لأوركس السعودية من أنشطة العمليات للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			
معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009
%	بالآلاف الريالات السعودية		
31.1 %	73,765	53,931	42,887
49.6 %	282	171	126
4.8 - %	658	692	726
12.3- %	9,228	9,045	11,997
50.8- %	(15)	(7)	(62)
22.8 %	93,918	63,831	55,674
لا يذكر	(222,776)	(6,086)	136,807
لا يذكر	(2,125)	(620)	651
لا يذكر	9,719	28,975	(5,762)
لا يذكر	(6,780)	4,525	7,531
15.4 %	1,200	866	901
لا يذكر	(136,871)	91,492	195,799

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

انخفض صافي التدفقات النقدية لدى أوركس السعودية من التشغيل من 195.8 مليون ريال سعودي في عام 2009م سلبياً بمبلغ 136.9 مليون ريال سعودي في عام 2011م. كان صافي تدفق النقد من تشغيلات أوركس السعودية إيجابياً في عامي 2009 و 2010م وذلك نظراً للتخفيض (بالنسبة لعام 2009م) والتباطؤ في النمو (بالنسبة لعام 2010م) الذي شهدته محفظة التأجير التمويلي. كما تمت الإشارة له سابقاً، إن تلك الإجراءات تتماشى مع تركيز الإدارة على المحافظة على نوعية محفظة التأجير التمويلي مقابل نمو المحفظة في عامي 2009 و 2010م. كان صافي التدفق النقدي من التشغيلات سلبياً بمبلغ 136.9 مليون ريال سعودي في عام 2011م نظراً للنمو القوي الذي بلغ 22.6% في محفظة التأجير التمويلي للشركة في عام 2011م وهو ما أدى إلى الحاجة لمتطلبات نقدية بمبلغ 222.8 مليون ريال سعودي للسنة.

### صافي النقد (المستخدم) / من أنشطة الاستثمار

تشتمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بشكل رئيسي على النقد المستخدم في شراء موجودات ثابتة والنقد من متحصلات البيع.

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية لأوركس السعودية من الأنشطة الاستثمارية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر				
معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
%	بالآلاف الريالات السعودية			
24.2%	(825)	(294)	(535)	شراء موجودات ثابتة
10.6-%	119	7	149	متحصلات بيع موجودات ثابتة
35.2%	(706)	(287)	(386)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

ارتفع صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار بسبب الإضافات على الموجودات الثابتة. باعتبار أن نشاط أوركس السعودية يتركز على قطاع الخدمات فإن متطلبات مصروفاتها الرأسمالية قليلة وذلك حسبما يتضح من صافي النقد المستخدم من قبل أوركس السعودية في الأنشطة الاستثمارية خلال الفترة من 2009 إلى 2011م.

### صافي النقد (المستخدم في) / من أنشطة التمويل

تشتمل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بشكل رئيسي التدفقات النقدية الواردة من القروض الجديدة أو شرائح القروض التي يتم سحبها والتدفقات النقدية الصادرة من دفعات سداد القروض الحالية عند استحقاقها.

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية لأوركس السعودية من الأنشطة التمويلية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر				صافي النقد (المستخدم) / من أنشطة التمويل:
معدل النمو السنوي المركب	2011	2010	2009	
%	بالآلاف الريالات السعودية			
42.7%	539,585	150,000	264,797	المتحصلات من القروض
14.6-%	(353,7803)	(201,800)	(485,107)	دفعات سداد القروض
لا يذكر	(21)	(974)	0	مصروفات المعاملات المسددة
14.1-%	(4,663)	(3,748)	(6,326)	ضريبة الدخل المسددة عن المساهمين غير السعوديين.
8.8%	(916)	(511)	(774)	الزكاة المسددة عن المساهمين السعوديين
لا يذكر	(12,700)	(9,543)	0	صافي الأرباح المدفوعة
لا يذكر	167,505	(66,575)	(227,409)	صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

ارتفع صافي التدفقات النقدية لأوركس السعودية من أنشطة التمويل من مبلغ 227.4 مليون ريال سعودي بالسالب في عام 2009م إلى 167.5 مليون ريال سعودي في عام 2011م. وفي عامي 2009م و 2010م كان صافي التدفق النقدي لأوركس السعودية من الأنشطة التمويلية سلبيا بمبلغ 227.4 مليون ريال سعودي وسلبيا أيضا بمبلغ 66.6 مليون ريال سعودي على التوالي نظرا لأن أوركس السعودية (1) واصلت سداد الدفعات التعاقدية مقابل تسهيلات التمويل و (2) أبطأت سحبها للتمويلات الجديدة تماشيا مع التباطؤ في نمو محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية خلال هذه الفترة. أما في عام 2011م، فقد ارتفع صافي النقد لدى أوركس السعودية من أنشطة التمويل إلى 167.5 مليون ريال سعودي بسبب زيادة السحوبات من قبلها على حساب تسهيلات التمويل والتي كانت لازمة لتمويل نمو محفظة التأجير التمويلي للشركة خلال السنة.

## الالتزامات

السنة المنتهية في 31 ديسمبر			الالتزامات
2011	2010	2009	
بالآلاف الريالات السعودية			
175,111	114,785	43,692	عقود تأجير تمويلي لم تنفذ بعد
463	2,292	4,162	التزامات تأجير تشغيلي لمباني مكتبية
75,211	-	-	خطابات اعتماد
6,709	1,709	-	ضمانات بنكية صادرة باسم الشركة
-	-	13,250	التزامات رأسمالية لأجهزة تقنية معلومات

المصدر: القوائم المالية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 و 2010 و 2011م.

الزيادة في خطابات الاعتماد القائمة تخص ترتيبات تأجير مشتركة في قيد الإنجاز، أوركس السعودية في طور استكمال الترتيبات عند نهاية السنة. من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية لترتيبات التأجير المشتركة 75.0 مليون ريال سعودي.

كما في 28 مايو 2012م، قدم أحد البنوك المحلية ضمانا بنكيا لأحد الموردين بمبلغ 5.0 مليون ريال سعودي باسم أوركس السعودية كضمان وفاء مقابل عقود التأجير. هذا الضمان صالح ونافذ لغاية 28 مايو 2012م. وتم تقديم ضمان آخر إلى مصلحة الزكاة وضريبة الدخل بمبلغ 1.7 مليون ريال سعودي باستخدام نفس التسهيلات. قدم البنك هذه الضمانات البنكية مقابل تسهيلات قرض بمبلغ 80.0 مليون ريال سعودي قدمها لأوركس السعودية.

لا يترتب على أوركس السعودية أية التزامات طارئة أو ضمانات خلاف ما تم الإفصاح عنه في هذا القسم أو الأقسام الأخرى من هذه النشرة.

مناقشات وتحليلات الإدارة للمركز المالي ونتائج التشغيل للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م  
بالمقارنة مع السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م

نتائج التشغيل

يوضح الجدول التالي بيان الدخل لأوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م والسنة أشهر المنتهية في يونيو 2012م

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
			الدخل
23.0 %	77,890	63,322	دخل التأجير التمويلي
33.5 %	11,478-	8,596-	نفقات عمولات خاصة بما فيها تكاليف صفقة الإهلاك
21.4 %	66,413	54,726	صافي الدخل من تمويل الإيجارات
49.2 %	749	502	دخل آخر من التشغيل
21.6 %	67,162	55,227	إجمالي الدخل من التشغيل
			النفقات التشغيلية
2.6 %	13,323	12,980	الرواتب ونفقات العاملين
10.6 %	542	490	صافي النفقات المتعلقة بالإيجارات والمباني
2.9 %	351	341	الاستهلاك
24.1 %	1,819	1,466	النفقات العامة والإدارية الأخرى
71.3 %	7,873	4,595	مخصصات خسائر الإيجارات
20.3 %	23,909	19,872	إجمالي نفقات التشغيل
22.3 %	43,253	35,356	صافي الدخل عن الفترة

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لأوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لأوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م.

ارتفع صافي دخل أوركس السعودية بنسبة 22.3% من 35.4 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 43.3 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. وتعزى الزيادة في صافي الدخل بشكل رئيسي إلى النمو في صافي الدخل من التأجير التمويلي، الذي ارتفع بنسبة 21.4% من 54.7 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 66.4 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م

دخل التأجير التمويلي

يوضح الجدول التالي تحليلاً لدخل أوركس السعودية من التأجير التمويلي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م والسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو				
2012	2011	التغيير	2012	2011
النسبة المئوية لإجمالي الدخل من التأجير التمويلي		%	بالآلاف الريالات السعودية	
96.4 %	95.0 %	24.8 %	84,200	67,489
3.6 %	5.0 %	10.8-%	3,177	3,560
100.0 %	100.0 %	23.0 %	87,377	71,049



الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو					
2012	2011	التغيير	2012	2011	
النسبة المئوية لإجمالي الدخل من التأجير التمويلي		%	بآلاف الريالات السعودية		
لا يذكر	لا يذكر.	22.8 %	9,486-	7,727-	النفقات المباشرة
لا يذكر	لا يذكر	23.0 %	77,890	63,322	صافي الدخل من التأجير التمويلي

المصدر: شركة أوركس السعودية .

إن التأجير التمويلي هو المصدر الرئيسي لدخل أوركس السعودية ويمثل دخل التأجير المحقق من قبلها في محافظتها للتأجير التمويلي. هذا، وقد ارتفع صافي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية بنسبة 23.0% من 63.3 مليون ريال سعودي للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 77.9 مليون ريال سعودي للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى الزيادة في إجمالي الدخل من التأجير التمويلي على الرغم من أن هذه الزيادة قد تمت مقابلتها جزئياً بالزيادة في المصروفات المباشرة.

### إجمالي دخل التأجير التمويلي

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية بنسبة 23.0% من 71.0 مليون ريال سعودي للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 87.4 مليون ريال سعودي للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م، ويعزى هذا النمو القوي في إجمالي دخل التأجير التمويلي خلال السنة الأولى من عام 2012م (بالمقارنة مع نفس الفترة من العام المنصرم) إلى ارتفاع مقابل في محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية خلال الفترة الخاضعة للمراجعة.

يتكون إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية من (1) الدخل المتحقق من إيجارات عقود التأجير، و(2) الرسوم والأتعاب المقدمة، والتي تغطي المصروفات الإدارية ومصروفات المستندات ذات العلاقة بتنفيذ عقود التأجير والتي تحصلها أوركس السعودية من مستأجريها. مثل دخل الإيجارات نسبة 95.0% ونسبة 96.4% من إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م و30 يونيو 2012م على التوالي.

### المصروفات المباشرة

يوضح الجدول التالي تحليلاً للمصروفات المباشرة لأوركس السعودية (المتعلقة بالدخل من التأجير التمويلي) للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م والستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو					
2012	2011	التغيير	2012	2011	
النسبة المئوية لإجمالي الدخل من التأجير التمويلي		%	بآلاف الريالات السعودية		
99.8 %	99.9 %	22.6 %	(9,467)	(7,721)	مصروفات التأمين
0.0 %	0.0 %	100.0 %	(4)	(2)	مصروفات توثيق المستندات من كتابات العدل
0.1 %	0.1 %	50.0 %	(6)	(4)	تغطية التأمينات المستأجرة على الحياة
0.1 %	0.0 %	لا يذكر	(10)	0	التكاليف المباشرة الأخرى
100.0 %	100.0 %	22.8 %	(9,486)	(7,727)	إجمالي المصروفات المباشرة

المصدر: شركة أوركس السعودية.

ترتبط المصروفات المباشرة بالتأمين وتكاليف الإجراءات الأخرى التي تتكبدتها أوركس السعودية والتي يمكن تحديدها مباشرة مع كل عملية تأجير تقوم بها أوركس السعودية. هذا وقد ارتفعت المصروفات المباشرة بنسبة 22.8% من 7.7 مليون ريال سعودي للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 9.5 مليون ريال سعودي في عام 2012م.

تعتبر مصروفات التأمين بند المصروفات الرئيسي في المصروفات المباشرة، والتي شكلت 99.9% و 99.8% من إجمالي المصروفات المباشرة لأوركس السعودية للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م والستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م على التوالي.

## مصروفات التأمين

ارتفعت مصروفات التأمين لدى أوركس السعودية بنسبة 22.6% من 7.7 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 9.5 مليون ريال سعودي. وطبقا "لبيانات إجراءات التشغيل و سياسة التأجير" المعتمدة لديها فإن أوركس السعودية توفر تغطية تأمينية لكل أصل تقوم بتأجيره (باستثناء عندما يقوم المستأجر بتزويد أوركس السعودية بضمان بنكي). ولذلك فإن الزيادة في مصروفات التأمين خلال السنة الأولى من عام 2012م (بالمقارنة مع نفس الفترة من العام المنصرم) تعزى بشكل رئيسي إلى النمو العام في محفظة أوركس السعودية للتأجير التمويلي والتي ارتفعت بنسبة 29.3% من 1,033.2 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 1,335.7 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م..

## مصروفات توثيق المستندات من كتابة العدل

تتعلق مصروفات توثيق المستندات من كتابة العدل برسوم التوثيق المتكبدة في بداية المعاملات المبرمة من قبل أوركس السعودية و في أنواع معينة من عقود التأجير.

## مصروفات التأمين على الحياة للحاصلين على التمويل

تتعلق مصروفات التأمين على الحياة للحاصلين على التمويل التي تدفعها أوركس السعودية على كافة معاملات تأجير المركبات التي تدخل فيها أوركس السعودية مع مستأجرين في قطاع التجزئة (أي الأفراد). في هذه الحالات توفر أوركس تغطية تأمينية لحماية إيجاراتها القائمة في حالة وفاة المستأجر. ولكن كمسألة إستراتيجية، حولت أوركس السعودية، منذ عام 2007، تركيزها بعيدا عن قطاع التأجير بالتجزئة للمركبات.

## التكاليف المباشرة الأخرى

تتعلق المصروفات المباشرة الأخرى بالرسوم التي تتكبدها أوركس السعودية في بداية معاملات التأجير، و التي تغطي مصروفات التصديق والترجمة وأية مستندات نظامية تطلبها أوركس السعودية لبعض الإيجارات المحددة.

## التحليل الجغرافي لإجمالي دخل التأجير التمويلي:

تقدم أوركس السعودية خدمات التأجير التمويلي في المملكة العربية السعودية في ثلاثة مناطق رئيسية، المنطقة الشرقية (عن طريق فروعها في الخبر والجبيل)، والمنطقة الوسطى (من خلال المركز الرئيسي لأوركس السعودية بالرياض) والمنطقة الغربية (من خلال فروعها في جدة وخميس مشيط).

يوضح الجدول التالي تحليلا لإجمالي دخل التأجير التمويلي وصافي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية حسب المناطق الجغرافية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م والسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م :

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو					
2012	2011	التغيير	2012	2011	
النسبة المئوية لإجمالي الدخل من التأجير التمويلي			بالآلاف الريالات السعودية		
%			%		
49.3%	48.9%	24.0%	43,079	34,754	المنطقة الوسطى
25.8%	22.6%	40.5%	22,540	16,038	المنطقة الشرقية
24.9%	28.5%	7.4%	21,758	20,257	المنطقة الغربية
100.0%	100.0%	23.0%	87,377	71,049	إجمالي الدخل من التأجير التمويلي
لا يذكر	لا يذكر	22.8%	(9,486)	(7,727)	المصروفات المباشرة
لا يذكر	لا يذكر	23.0%	77,890	63,322	صافي الدخل من التأجير التمويلي

المصدر: شركة أوركس السعودية.

## المنطقة الوسطى

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية من المنطقة الوسطى بنسبة 48.9% و 49.3% من إجمالي التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م والسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م.

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي الذي حققته أوركس السعودية من المنطقة الوسطى بنسبة 24.0% من 34.8 مليون ريال للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 43.1 مليون ريال للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. ويعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير إلى (1) النمو الإجمالي في محفظة تمويل الإيجارات بشركة أوركس السعودية؛ و (2) حقيقة أن تركيز محفظة المنطقة الوسطى (ضمن محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية) بقي ثابتاً خلال فترة المراجعة المذكورة في الجدول أعلاه - مثلت المنطقة الوسطى نسبة 47.1% و 47.2% من محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية (قبل المخصصات) كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

#### المنطقة الشرقية

مثل إجمالي دخل التأجير التمويلي الذي حققته أوركس السعودية من المنطقة الشرقية نسبة 22.6% و 25.8% من إجمالي دخل أوركس السعودية من التأجير التمويلي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية من المنطقة الشرقية بنسبة 40.5% من 16.0 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 22.5 مليون ريال للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى الجهود التسويقية المتزايدة التي بذلتها أوركس السعودية في المنطقة الوسطى والتي كانت نتيجتها أن تركيز محفظة المنطقة الشرقية (ضمن محفظة التأجير التمويلي لدى شركة أوركس السعودية) قد شهدت ارتفاعاً خلال فترة المراجعة - مثلت المنطقة الشرقية نسبة 24.4% و 26.7% من محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية (قبل المخصصات) كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

#### المنطقة الغربية

مثل إجمالي دخل التأجير التمويلي الذي حققته أوركس السعودية من المنطقة الغربية نسبة 28.5% و 24.9% من إجمالي دخل أوركس السعودية من التأجير التمويلي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي لأوركس السعودية من المنطقة الغربية بنسبة 7.4% من 20.3 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 21.8 مليون ريال للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. وبالمقارنة مع المنطقتين الأخرى، فإن نمو إجمالي الدخل من التأجير التمويلي بالمنطقة الغربية كان أقل بروزاً، ويعزى ذلك إلى حقيقة أن تركيز محفظة المنطقة الغربية (ضمن محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية) كان قد انخفض خلال نفس الفترة الخاضعة للمراجعة - مثلت المنطقة الغربية نسبة 28.5% و 26.1% من محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية (قبل المخصصات) كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

#### تحليل الدخل من التأجير التمويلي حسب الموجودات

تقع الموجودات الممولة من قبل أوركس السعودية بصفة عامة ضمن واحدة من أربع فئات رئيسية وهي: المركبات التجارية والميكانيكية، الآلات الصناعية، المعدات التجارية والعقارات:

يوضح الجدول التالي تحليلاً لإجمالي دخل أوركس السعودية من التأجير التمويلي حسب الفئة من الموجودات للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م والسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م:

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو					
2012	2011	التغيير	2012	2011	
النسبة المئوية لإجمالي الدخل من التأجير التمويلي			بالآلاف الريالات السعودية		
% 49.3	% 49.0	% 25.6	41,523	33,057	المركبات التجارية والميكانيكية
% 23.2	% 23.9	% 21.0	19,518	16,137	الآلات الصناعية
% 17.2	% 15.0	% 43.8	14,519	10,094	المعدات التجارية
% 10.3	% 12.2	% 5.3	8,640	8,202	العقارات
<b>% 100.0</b>	<b>% 100.0</b>	<b>% 24.8</b>	<b>84,200</b>	<b>67,489</b>	<b>إجمالي الدخل من التأجير التمويلي قبل الرسوم المقدمة</b>
لا يذكر	لا يذكر	% 10.8-	3,177	3,560	الرسوم المقدمة
<b>لا يذكر</b>	<b>لا يذكر</b>	<b>% 23.00</b>	<b>87,377</b>	<b>71,049</b>	<b>إجمالي الدخل من التأجير التمويلي</b>

المصدر: شركة أوركس السعودية.

## المركبات الميكانيكية والتجارية

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المركبات التجارية والميكانيكية بنسبة 25.6% من 33.1 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 41.5 مليون ريال للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م.

يعزى الارتفاع في إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المركبات التجارية والميكانيكية بشكل رئيسي إلى ارتفاع مماثل في محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية وحقبة أن تركيز المحفظة على هذه الفئة من الموجودات بقي ثابتاً إلى حد بعيد خلال الفترة الخاضعة للمراجعة. مثلت المركبات التجارية والميكانيكية نسبة 41.7% و 40.8% من محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية (قبل المخصصات) كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

## الألات الصناعية

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من الألات الصناعية بنسبة 21.0% من 16.1 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 19.5 مليون ريال للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م.

يعزى الارتفاع في إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من الألات الصناعية بشكل رئيسي إلى ارتفاع مماثل في محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية وحقبة أن تركيز المحفظة على هذه الفئة من الموجودات بقي ثابتاً إلى حد بعيد خلال الفترة الخاضعة للمراجعة. مثلت الألات الصناعية نسبة 26.4% و 26.2% من محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية (قبل المخصصات) كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

## المعدات التجارية

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المعدات التجارية بنسبة 43.8% من 10.1 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 14.5 مليون ريال للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م.

يعزى الارتفاع في إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من المعدات التجارية بشكل رئيسي إلى ارتفاع مماثل في محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية وزيادة تركيز المحفظة على هذه الفئة من الموجودات ضمن محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية. مثلت المعدات التجارية نسبة 16.9% و 18.7% من محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية (قبل المخصصات) كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

## العقارات

ارتفع إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من العقارات بنسبة 5.3% من 8.2 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 8.6 مليون ريال للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م.

كان الارتفاع في إجمالي دخل التأجير التمويلي (قبل الرسوم المقدمة) من العقارات أقل بروزاً بالمقارنة مع الفئتين من الموجودات الأخرى، ويعزى السبب الأساسي في ذلك إلى (1) انخفاض هوامش الربح، و(2) خفض تركيز المحفظة على هذا النوع من فئات الأصول في محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية خلال السنة المنتهية في 30 يونيو 2012م. مثلت العقارات نسبة 15.0% و 14.2% من محفظة التأجير التمويلي لشركة أوركس السعودية (قبل المخصصات) كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

## مصروفات العمولات الخاصة وتكاليف المعاملات المستهلكة

يوضح الجدول التالي تحليلاً لمصروفات العمولات الخاصة وتكاليف المعاملات المستهلكة لأوركس للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م والسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م:

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو					
2012	2011	التغيير	2012	2011	
النسبة المئوية لمصروفات العمولات الخاصة وتكاليف المعاملات المستهلكة			بالآلاف الريالات السعودية		
%					
95.1 %	97.0 %	30.9 %	10,91	8,337	تكاليف التمويل ومصروفات العمولات
4.9 %	3.0 %	118.5 %	568	260	النفقات والرسوم المصرفية وغيرها
100.0 %	100.0 %	33.5 %	11,478	8,596	مصروفات العمولات الخاصة وتكاليف المعاملات المطفاة

المصدر: شركة أوركس السعودية.

### تكاليف التمويل ومصروفات العمولات

تتعلق تكاليف التمويل ومصروفات العمولات برسوم التمويل المتكبدة من قبل أوركس السعودية فيما يخص تسهيلات التمويل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. ارتفعت تكاليف التمويل ومصروفات العمولات بنسبة 30.9% من 8.3 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 10.9 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. ويعزى الارتفاع في الرسوم التمويلية بشكل رئيسي إلى الزيادة في التمويل التجاري المستخدم من قبل شركة أوركس السعودية (خلال الفترة الخاضعة للمراجعة) وذلك من أجل تمويل النمو في محفظتها. ولشركة أوركس السعودية تسهيلات مستحقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بقيمة 592.8 مليون ريال سعودي و 804.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

### الرسوم البنكية والأتعاب والرسوم الأخرى

تتعلق الرسوم البنكية والأتعاب والرسوم الأخرى بالمصروفات التي تتكبدها أوركس السعودية فيما يخص ترتيبات وهيكل تسهيلات التمويل مع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. ارتفعت الرسوم البنكية والأتعاب والرسوم الأخرى بنسبة 118.5% من 0.3 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 0.6 مليون ريال للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. وطبقاً للسياسة المحاسبية لأوركس السعودية فإن هذه المصروفات مستهلكة على أساس طريقة الخط المستقيم على مدى التسهيلات المالية. تعزى الزيادة في الرسوم البنكية والأتعاب والرسوم الأخرى بشكل رئيسي إلى (1) التسهيلات التمويلية الجديدة التي حصلت عليها أوركس السعودية خلال فترة المراجعة، و (2) تجديد التسهيلات التمويلية الحالية خلال فترة المراجعة، و (3) استخدام الخدمات المصرفية ضمن الإطار الطبيعي للأعمال.

### الدخل التشغيلي الأخر

يوضح الجدول التالي تحليلاً للدخل التشغيلي الأخر لأوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م والسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م:

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو					
2012	2011	التغيير	2012	2011	
النسبة المئوية للدخل التشغيلي			بالآلاف الريالات السعودية		
%					
43.4 %	92.2 %	-29.8 %	325	463	الرسوم الإضافية على المدفوعات المتأخرة
6.4 %	1.0 %	860.0 %	48	5	الدخل الأخر
0.0 %	3.0 %	-100.0 %	0	15	أرباح المبيعات من العقارات والمصانع والمعدات
50.2 %	3.8 %	1878.9 %	376	19	الأرباح من بيع الموجودات المؤجرة
100.0 %	100.0 %	49.2 %	749	502	الدخل التشغيلي الأخر

المصدر: شركة أوركس السعودية.

ارتفع الدخل التشغيلي الآخر لأوركس السعودية بنسبة 49.2% من 0.5 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 0.7 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م، ويعزى هذا الارتفاع أساساً إلى زيادة الأرباح من مبيعات الأصول المؤجرة.

### الرسوم الإضافية على الدفعات المتأخرة

تمثل هذه الرسوم الإضافية تلك الإيجارات الإضافية التي يدفعها المستأجرون على الدفعات المتأخرة و التي شكلت نسبة 92.2% و 43.4% من الدخل التشغيلي الآخر لأوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وقد انخفض دخل أوركس السعودية من الدفعات الإضافية بنسبة 29.8% من 0.5 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 0.3 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م. يعود هذا الانخفاض إلى حقيقة أنه منذ يناير 2010م تمت هيكلة كافة معاملات التأجير لدى أوركس السعودية على أساس متوافق مع الشريعة الإسلامية، ولذلك ففي الوقت الذي تواصل فيه أوركس السعودية قبض رسوم إضافية من مستأجريها على الدفعات المتأخرة فإن تلك الرسوم تصرف على أساس خيري (تماشياً مع التعليمات الشرعية) ولا تقيد كدخل للشركة. وتعتقد أوركس السعودية أنه عند استحقاق محفظة التأجير التقليدية فإن مساهمة بند الدخل هذا سوف تصبح بلا قيمة تذكر.

### الدخل الآخر

لا يمثل "الدخل الآخر" مصدراً مهماً للدخل في شركة أوركس السعودية، وكانت أوركس السعودية قد سجلت دخلاً آخر بقيمة 0.05 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م بالمقارنة مع قيمة 0.005 مليون ريال عن نفس الفترة من العام المنصرم.

### أرباح بيع الممتلكات والمصانع والأجهزة

لا تمثل "أرباح بيع الممتلكات والمصانع والأجهزة" مصدراً مهماً في شركة أوركس السعودية، وتتكون أرباح بيع الممتلكات والمصانع والأجهزة من الأرباح المتحققة نتيجة لقيام أوركس السعودية بالتخلص من موجودات (داخلية) خاصة بشركة أوركس السعودية.

### أرباح بيع الموجودات المؤجرة

أرباح بيع الموجودات المؤجرة هي ربح محاسبي يتحقق عند الإنهاء المبكر للعقود أو إلغاء الإيجارات. وقد ارتفعت أرباح بيع الموجودات المؤجرة ارتفاعاً كبيراً من 0.02 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 0.04 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الإنهاء المبكر لبعض الإيجارات الكبيرة أثناء فترة المراجعة.

### المصروفات التشغيلية

يوضح الجدول التالي تحليلاً للمصروفات التشغيلية لأوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م والسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م:

السنة المنتهية في 30 يونيو					
2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
النسبة المئوية لإجمالي المصروفات التشغيلية			بالآلاف الريالات السعودية		
55.7%	65.3%	2.6%	13,323	12,980	الرواتب والمصروفات المتصلة بالموظفين
2.3%	2.5%	10.6%	542	490	صافي الإيجارات ومصروفات المباني
1.5%	1.7%	2.9%	351	341	الاستهلاك
7.6%	7.4%	24.1%	1,819	1,466	مصروفات عامة وإدارية
32.9%	23.1%	71.3%	7,873	4,595	مخصص خسائر التأجير
<b>100.0%</b>	<b>100.0%</b>	<b>20.3%</b>	<b>23,909</b>	<b>19,872</b>	<b>إجمالي المصروفات التشغيلية</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م

ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 20.3% من 19.9 مليون ريال سعودي للفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 23.9 مليون ريال سعودي للفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. وتتكون المصروفات التشغيلية لأوركس السعودية بشكل رئيسي من (1) رواتب ومصروفات الموظفين، (2) المصروفات العامة والإدارية، و (3) مخصصات خسائر التأجير.

### رواتب ومصروفات الموظفين

تشمل رواتب ومصروفات الموظفين الرواتب الأساسية وتعويضات السكن والنقل ومكافآت الأداء والمصروفات الأخرى المتصلة بالموظفين. ارتفعت رواتب ومصروفات الموظفين لدى شركة أوركس السعودية بنسبة 2.6% من 13.0 مليون ريال سعودي للفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 13.3 مليون ريال سعودي للفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م.

وكما الحال لدى الشركات العاملة في قطاع الخدمات المالية، فإن رواتب ومصروفات الموظفين تمثل أعلى بند في النفقات التشغيلية لشركة أوركس السعودية، ووفقاً لذلك، فقد شكلت نسبة 65.3% و 55.7% من إجمالي النفقات التشغيلية بالشركة للفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

### صافي الإيجارات ومصروفات المباني

تشمل الإيجارات والمصروفات المتعلقة بالمباني مصروفات الاستئجار، مصروفات الصيانة، مدفوعات المرافق العامة للمكتب الرئيسي لأوركس السعودية ومختلف فروعها. على الرغم من أن أوركس السعودية استأجرت كامل مبنى إدارتها العامة والمكون من عشرة أدوار (بما فيه الدور الأرضي)، إلا أنها تستخدم حالياً 4 أدوار فقط وأجرت الأدوار الخمسة المتبقية مع الدور الأرضي من الباطن لمستأجرين آخرين. ولذلك فإن مصروفات الإدارة العامة لأوركس السعودية مغطاة بالإيجارات المحققة من تأجير الأدوار غير المستخدمة في مبنى الإدارة العامة.

ارتفعت إيجارات ومصروفات مباني أوركس السعودية من 0.49 مليون ريال سعودي للفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 0.54 مليون ريال سعودي للفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م ويمثل ذلك زيادة بنسبة 10.6%. تعود هذه الزيادة إلى انتقال مكاتب جدة والخبر إلى مواقع جديدة بمساحات أكبر و بسبب إعادة التفاوض بشأن الاتجاه التصاعدي لأسعار الإيجارات المستحقة الدفع من قبل أوركس السعودية.

### الاستهلاك

تتطبق رسوم الاستهلاك على العقارات والأجهزة والمركبات المستخدمة من قبل أوركس السعودية. تستهلك أوركس السعودية ممتلكاتها وأجهزتها ومركباتها باستخدام طريقة الخط المستقيم على مدى العمر الافتراضي المفيد للممتلكات والأجهزة. وقد ارتفعت رسوم الاستهلاك لدى أوركس السعودية بنسبة 2.9% من 0.34 مليون ريال سعودي للفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 0.35 مليون ريال سعودي للفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م.

لا تخطط أوركس السعودية لإجراء أي تغييرات على سياسة الاستهلاك المتبعة لديها.

### مخصصات خسائر التأجير

تجنب أوركس السعودية مخصصات للذمم المشكوك في تحصيلها وخسائر التأجير المحتملة. ضمن هذا الإطار تجنب أوركس السعودية نوعين من المخصصات تشمل (1) المخصصات العامة و(2) المخصصات الخاصة. ارتفعت رسوم المخصصات بنسبة 71.3% من 4.6 مليون ريال سعودي عن الفترة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 7.9 مليون ريال سعودي للفترة المنتهية في 30 يونيو 2012م.

ارتفاع المخصصات خلال الفترة الخاضعة للمراجعة يفسره النمو في محفظة التأجير التمويلي المتبع لدى أوركس السعودية خلال نفس الفترة وزيادة اللاحقة في المخصصات العامة. راجع قسم "مناقشات وتحليلات الإدارة للمركز المالي ونتائج التشغيل - المخصصات الخاصة" و قسم "مناقشات وتحليلات الإدارة للمركز المالي ونتائج التشغيل - المخصصات العامة" من هذه النشرة للمزيد من التفاصيل حول سياسة أوركس السعودية المتعلقة بالمخصصات.

## المصروفات العامة والإدارية

يوضح الجدول التالي تحليلاً للمصروفات العامة والإدارية لأوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م والسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر					
2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
النسبة المئوية لإجمالي المصروفات العامة والإدارية		%	بالآلاف الريالات السعودية		
% 35.3	% 42.2	% 4.0	643	618	رسوم الترخيص والأتعاب القانونية والمهنية
% 18.6	% 20.6	% 11.9	338	302	مصروفات الاتصالات
% 15.6	% 11.3	% 71.1	284	166	مصروفات الدعاية والإعلان
% 8.9	% 7.3	% 51.5	161	107	تكاليف إصلاح المكتب والصيانة
% 7.5	% 6.3	% 47.8	136	92	الطباعة والقرطاسية
% 5.4	% 5.2	% 28.9	98	76	السفر والنقل
% 1.4	% 1.8	% 0.0	26	26	تأمين موجودات الشركة
% 7.3	% 5.5	% 64.2	133	81	أخرى
<b>% 100.0</b>	<b>% 100.0</b>	<b>% 24.1</b>	<b>1,819</b>	<b>1,466</b>	<b>إجمالي المصروفات العامة والإدارية</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م

ارتفعت المصروفات العامة والإدارية لأوركس السعودية بنسبة 24.1% من 1.5 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 1.8 مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م.

تشكل "رسوم الترخيص والأتعاب القانونية والمهنية" و "مصروفات الاتصالات" و "مصروفات الدعاية والإعلان" أكثر البنود في المصروفات العامة والإدارية لأوركس السعودية خلال فترة المراجعة، وقد مثلت جميعها نسبة 74.0% و 69.5% من المصروفات العامة والإدارية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

### الترخيص والرسوم القانونية والمهنية

ارتفعت رسوم الترخيص والأتعاب القانونية والمهنية لأوركس السعودية بنسبة 4.0% من 061 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 0.64 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. وهذه المصروفات (من بين أخرى) تشمل دفعات للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية، والمصروفات القانونية ومدفوعات المستشارين الشرعيين. ويمكن تصنيف هذه المصروفات كمصروفات "ثابتة" ولذلك فقد كانت مستقرة بشكل عام خلال السنوات المالية الثلاثة الماضية.

### مصروفات الاتصالات

ارتفعت مصروفات الاتصالات لأوركس السعودية بنسبة 11.9% من 0.3 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 0.34 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م. تعزى الزيادة في مصروفات الاتصالات خلال الفترة الخاضعة للمراجعة إلى النمو في حجم الأعمال والذي رفع بالتالي الحاجة للاتصالات الداخلية والخارجية.

### مصروفات الدعاية والإعلان

مواكبة لخطة الإعلان التي انتهتتها شركة أوركس السعودية للعام 2012م، فقد ارتفعت مصروفات الدعاية والإعلان لأوركس السعودية بنسبة 71.1% من 0.2 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 0.3 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م.

### الميزانية العمومية

يوضح الجدول التالي الميزانية العمومية لشركة أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:



كما في 30 يونيو					
2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
النسبة المئوية لإجمالي الموجودات		%	بالآلاف الريالات السعودية		
					<b>الموجودات</b>
% 6.5	% 2.9	% 199.4	93,841	31,340	النقد والأدوات المعادلة للنقد
% 92.7	% 96.3	% 29.3	1,335,696	1,033,224	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي
% 0.6	% 0.6	% 38.6	8,881	6,406	السلف، الدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى.
% 0.1	% 0.2	% 10.8	1,787	1,613	الموجودات الثابتة
<b>% 100.0</b>	<b>% 100.0</b>	<b>% 34.3</b>	<b>1,440,204</b>	<b>1,072,581</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
					<b>المطلوبات</b>
% 42.8	% 24.3	% 136.9	616,986	260,486	قروض قصيرة الأجل (وتشمل الاستحقاق الحالي من القروض طويلة الأجل).
% 11.4	% 6.5	% 136.0	164,903	69,878	الذمم الدائنة
% 2.8	% 3.7	% 1.9	40,261	39,509	المصروفات المترakمة والمطلوبات الأخرى
% 13.0	% 31.0	% 43.5-	187,654	332,293	قروض طويلة الأجل
% 0.4	% 0.4	% 26.9	5,916	4,661	تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
% 0.0	% 0.0	% 13.0-	134	154	القيمة العادلة للمشتقات
<b>% 70.5</b>	<b>% 65.9</b>	<b>% 43.7</b>	<b>1,015,854</b>	<b>706,980</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>% 29.5</b>	<b>% 34.1</b>	<b>% 16.1</b>	<b>424,350</b>	<b>365,601</b>	<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>
<b>% 100.0</b>	<b>% 100.0</b>	<b>% 34.3</b>	<b>1,440,204</b>	<b>1,072,581</b>	<b>إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م

### الموجودات

ارتفع إجمالي موجودات أوركس السعودية بنسبة 34.3% من 1,072.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 1,440.2 مليون ريال كما في 30 يونيو 2012م. ويعزى هذا الارتفاع في إجمالي الموجودات خلال فترة المراجعة بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي الاستثمار في التأجير التمويلي وكذلك إلى ارتفاع النقد والأدوات المعادلة للنقد. مثل صافي الاستثمارات في عقود التأجير التمويلي نسبة 96.3% و 92.7% من إجمالي موجودات أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي، يلي ذلك النقد والأدوات المعادلة للنقد والذي مثل نسبة 2.9% و 6.5% من إجمالي موجودات أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

يوضح الجدول التالي تحليلاً لمجموع موجودات أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 31 ديسمبر			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
% 199.4	93,841	31,340	النقد وأدوات النقد
% 29.3	1,335,696	1,033,224	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي
% 38.6	8,881	6,406	السلف، الدفعات المقدمة والذمم الأخرى.
% 10.8	1,787	1,613	الموجودات الثابتة
<b>% 34.3</b>	<b>1,440,204</b>	<b>1,072,581</b>	<b>مجموع الموجودات</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م

## النقد والأدوات المعادلة للنقد

يشمل النقد والأدوات المعادلة للنقد في الصندوق والأرصدة البنكية كما في تاريخ الميزانية العمومية ذات العلاقة. ارتفع النقد والأدوات المعادلة للنقد بنسبة 199.4% من 31.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 93.8 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. هذا الارتفاع كان طبقاً للسياسة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي بموجبها أوركس السعودية الآن بصدد تكوين والحفاظ على احتياطي طوارئ السيولة. والهدف من هذا الاحتياطي الممول هو توفير دعم للسيولة للوفاء بأية حالات غير متوقعة أو ظروف اقتصادية معاكسة أو تقلبات السوق أو مشاكل في الأرباح مما قد يتسبب في حصول نقص في السيولة.

## صافي الاستثمار في التأجير التمويلي

مثل صافي الاستثمارات في التأجير التمويلي (ويشار لها في هذه النشرة أيضا بعبارة "محفظة التأجير التمويلي") نسبة 96.3% و 92.7% من إجمالي موجودات أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وارتفعت محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية بنسبة 29.3% من 1,033.2 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 1,335.7 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م وذلك بدعم من النمو القوي للاقتصاد والصناعية في المملكة.

## نوعية المحفظة وتجنب المخصصات مقابل مستحقات العقود غير العاملة

يوضح الجدول التالي تحليلاً لمحفظة أوركس السعودية للتأجير التمويلي العاملة وغير العاملة كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو			
التغيير	2012	2011	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
28.6%	1,393,430	1,083,804	صافي عقود التأجير التمويلي العاملة
32.5%	15,604	11,773	صافي عقود التأجير التمويلي غير العاملة
28.6%	1,409,033	1,095,577	مجموع الاستثمارات في التأجير التمويلي
17.6%	73,338-	62,353-	مخصص خسائر التأجير التمويلي
29.3%	1,335,696	1,033,224	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي
لا يذكر	1.10%	1.10%	عقود التأجير التمويلي غير العاملة كنسبة مئوية من مجموع الاستثمارات في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)

المصدر: شركة أوركس السعودية .

تملك أوركس السعودية محفظة تأجير تمويلي قوية إلى حد ما حسبما يتضح من حقيقة أن عقود التأجير غير العاملة لديها كنسبة من مجموع عقود التأجير التمويلي (قبل المخصصات) بلغت 1.1% و 1.1% كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

إضافة إلى ذلك تقوم أوركس السعودية بتجنب مخصصات للمستحقات المشكوك في تحصيلها وخسائر التأجير المحتملة. وضمن هذا الإطار تجنب أوركس السعودية نوعين من المخصصات والتي تشمل (1) المخصصات العامة و(2) المخصصات الخاصة.

يوضح الجدول التالي المخصصات التي جنبتها أوركس السعودية مقابل خسائر التأجير المحتملة كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو			
التغيير	2012	2011	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
10.4%	5,788	6,462	مخصصات خاصة
20.9%	67,55	55,891	مخصصات عامة
17.6%	73,338	62,353	احتياطي خسائر التأجير
11.3%	470.0%	529.6%	احتياطي خسائر التأجير كنسبة مئوية من صافي عقود التأجير غير العاملة

المصدر: أوركس السعودية .

## المخصصات الخاصة

تقيد المخصصات الخاصة من قبل أوركس السعودية مقابل معاملات التأجير اعتمادا على أداء تلك المعاملات. تتم مراجعة كل عقد إيجار مخالف و/أو غير عامل وذلك بشكل منتظم وتجنيب المخصصات الملائمة طبقا لذلك. بعد أن يصبح العقد مثلا لفترة ستة أشهر، تبدأ أوركس السعودية بإنشاء مخصص خاص لذلك العقد تحديدا حسب الإجراءات التالية:

- خلال فترة ستة إلى تسعة أشهر من الإخفاق، يتم تجنيب مخصص خاص مقابله بواقع 5% من مبلغ المخاطر القائمة.
- خلال فترة تسعة إلى خمسة عشر شهرا من الإخفاق، يتم تجنيب مخصص خاص مقابله بواقع 25% من مبلغ المخاطر القائمة.
- خلال فترة خمسة عشر إلى أربع وعشرين شهرا من الإخفاق، يتم تجنيب مخصص خاص مقابله بواقع 50% من مبلغ المخاطر القائمة.
- بعد فترة أربع وعشرين شهرا من الإخفاق، يتم تجنيب مخصص خاص مقابله بواقع 100% من مبلغ المخاطر القائمة.

انخفضت المخصصات الخاصة المجنبه من قبل أوركس السعودية بنسبة 10.4% من 6.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 5.8 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى حقيقة أن الإيجارات من بعض العقود التي فات استحقاقها أو غير العاملة تم تحصيلها خلال الفترة الخاضعة للمراجعة، مما قلص الحاجة لتجنيب مخصصات خاصة مقابل تلك العقود.

## المخصصات العامة

تجنب المخصصات العامة من قبل أوركس السعودية في بداية كل معاملة تأجير. ويتم إنشاء المخصصات العامة بمعدل 1.25% من مجموع الإيجارات المستحقة المستهلكة، خلال فترة كل مدة عقد تأجير. بناء على ذلك فإن المخصصات العامة المجنبه من قبل أوركس السعودية ارتفعت بمعدل 20.9% من 55.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 67.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م على حساب الارتفاع في حجم محفظة التأجير التمويلي لأوركس السعودية خلال نفس الفترة.

إضافة إلى ذلك، تراجع أوركس السعودية كفاية مخصصاتها على أساس شهري، على ضوء محفظة التأجير التي فات استحقاقها (في حال مرور أكثر من 30 يوما على تاريخ الاستحقاق)، ومخاطر العملاء (أكبر خمس عملاء)، ومخاطر قطاع العمل وإجمالي محفظة التأجير التمويلي وذلك من أجل ضمان أن تكون مستويات المخصصات المجنبه كافية.

## تحليل صافي الاستثمار في التأجير التمويلي حسب القطاع

للأغراض التمويلية والمحاسبية تقوم أوركس السعودية بتصنيف صافي استثماراتها في التأجير التمويلي في قطاعات الأعمال الأربعة العامة التالية: التصنيع، الإنشاء والمقاولات، الخدمات والتجارة:

يوضح الجدول التالي إجمالي وصافي استثمارات أوركس السعودية في كل قطاع من قطاعاتها العامة كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو					
2012	2011	التغيير	2012	2011	
النسبة المئوية للاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)		%	بالآلاف الريالات السعودية		
32.5%	38.0%	9.8%	457,382	416,616	التصنيع
26.4%	26.1%	30.1%	371,630	285,562	الإنشاء والمقاولات
25.7%	22.7%	45.6%	362,798	249,105	الخدمات
14.6%	12.0%	56.3%	205,073	131,215	التجارة
0.9%	1.2%	-7.1%	12,151	13,079	أخرى
100.0%	100.0%	28.6%	1,409,033	1,095,576	الاستثمارات في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)
لا يذكر	لا يذكر	17.6%	-73,338	-62,353	احتياطي خسائر التأجير
لا يذكر	لا يذكر	29.3%	1,335,696	1,033,224	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي

المصدر: شركة أوركس السعودية.

## التصنيع

يعتبر قطاع التصنيع قطاع التركيز الرئيسي لأوركس السعودية، وبناء على ذلك فقد مثل نسبة 38.0% و 32.5% من استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي قبل المخصصات (ويشار له في هذه النشرة أيضاً بعبارة "إجمالي الاستثمار في التأجير التمويلي") كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وقد ارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير التمويلي ضمن قطاع التصنيع بنسبة 9.8% من 416.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 457.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. توافق هذا الارتفاع بشكل كبير مع النمو المتوقع للاقتصاد السعودي، وخاصة في قطاع التصنيع في المملكة. راجع "معلومات السوق وقطاع الصناعة" للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول اقتصاد المملكة بشكل عام.

## الإنشاء والمقاولات

مثل قطاع الإنشاء والمقاولات نسبة 26.1% و 26.4% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وقد ارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في عقود التأجير التمويلي ضمن قطاع الإنشاء والمقاولات بنسبة 30.1% من 285.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 371.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ازدياد النشاط خلال السنوات القليلة الماضية في قطاع الإنشاء والمقاولات في المملكة، والذي تأثر إيجاباً، من ضمن العوامل الأخرى، بزيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع التطوير والبنية التحتية الكبيرة.

## الخدمات

مثل قطاع الخدمات (والذي يشمل قطاعات فرعية كالعناية الصحية والمقاولات الكهربائية والميكانيكية والفنادق والترفيه وخدمات توزيع المنتجات البترولية) نسبة 22.7% و 25.7% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. ويأتي هذا الارتفاع لإجمالي استثمارات شركة أوركس السعودية في التأجير التمويلي بقطاع الخدمات مواكباً إلى حد كبير للنمو المتوقع في الاقتصاد السعودي.

## التجارة

مثل قطاع التجارة نسبة 12.0% و 14.6% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وقد ارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي ضمن قطاع التجارة بنسبة 56.3% من 131.2 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 205.1 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م ويأتي هذا الارتفاع لإجمالي استثمارات شركة أوركس السعودية في التأجير التمويلي بقطاع التجارة مواكباً إلى حد كبير للنمو المتوقع في الاقتصاد السعودي.

## تفصيل صافي الاستثمار في التأجير التمويلي حسب فئة الموجودات

كما تمت الإشارة إليه آنفاً، إن الموجودات الممولة من قبل أوركس السعودية تصنف تحت واحدة من أربع فئات رئيسية وهي: المركبات التجارية والميكانيكية، الآلات الصناعية، المعدات التجارية والعقارات.

يوضح الجدول التالي إجمالي وصافي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي في كل فئة من فئات موجوداتها العريضة كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو					
2012	2011	التغيير	2012	2011	
النسبة المئوية للاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)			بالآلاف الريالات السعودية		
%					
40.8%	41.7%	25.8%	575,326	457,249	المركبات التجارية و الميكانيكية
26.2%	26.3%	28.0%	369,488	288,635	الآلات والأجهزة الصناعية
18.7%	16.9%	42.3%	263,853	185,414	المعدات التجارية
14.2%	15.0%	22.0%	200,366	164,278	العقارات
100.0%	100.0%	28.6%	1,409,033	1,095,576	الاستثمارات في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)

كما في 30 يونيو					
2012	2011	التغيير	2012	2011	
النسبة المئوية للمنوية للاستثمار في التأجير التمويلي (قبل المخصصات)		%	بالآلاف الريالات السعودية		
لا يذكر	لا يذكر	17.6 %	-73,338	-62,353	احتياطي خسائر التأجير
لا يذكر	لا يذكر	29.3 %	1,335,696	1,033,224	صافي الاستثمار في التأجير التمويلي

المصدر: أوركس السعودية .

### المركبات التجارية والميكانيكية

تشمل فئة المركبات التجارية والميكانيكية: السيارات والشاحنات والقاطرات والحافلات المستخدمة في مختلف القطاعات الرئيسية الصناعية التي تخدمها أوركس السعودية.

مثلت المركبات التجارية والميكانيكية نسبة 41.7% و 40.8% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي من المركبات التجارية والميكانيكية بنسبة 25.8% من 457.2 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 575.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م.

### الآلات والأجهزة الصناعية

تشمل فئة الآلات والأجهزة الصناعية كافة أنواع الآلات والأجهزة المستخدمة في المصانع والمشاريع التصنيعية.

مثلت الآلات والأجهزة الصناعية نسبة 26.3% و 26.2% من إجمالي الاستثمارات في التأجير التمويلي لأوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي من الأجهزة والآلات الصناعية بنسبة 28.0% من 288.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 369.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م.

### المعدات التجارية

تتكون فئة المعدات التجارية من الآلات الثقيلة والأجهزة المكتبية المستخدمة بشكل أساسي في القطاعات الصناعية وقطاعات الإنشاء والبناء كالرافعات والأجهزة الطبية.

مثلت المعدات التجارية نسبة 16.9% و 18.7% من إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي من المعدات التجارية بنسبة 42.3% من 185.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 263.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م.

### العقارات

تتكون فئة العقارات من عقود إيجارات تتعلق بالتمويل من قبل أوركس السعودية لمباني مكتبية ومصانع ومستودعات.

مثلت الإيجارات العقارية نسبة 15.0% و 14.2% من إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وارتفع إجمالي استثمارات أوركس السعودية في التأجير التمويلي من العقارات بنسبة 22.0% من 164.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 200.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م.

## السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى

يوضح الجدول التالي تحليلاً للسلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى لأوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
36.6%	2,527	1,850	قروض وسلف الموظفين
لا يذكر	392	0	سلف مقابل خطابات الاعتماد
17.2%	1,898	1,619	إيجارات مسبقة الدفع
31.7%	1,426	1,083	ضرائب مسددة مسبقاً
لا يذكر	1,097	0	تكاليف مهنية مدفوعة مسبقاً
24.4%	541	716	المستحقات الأخرى من المستأجرين
7.4%	289	312	تأمين مسبق الدفع
11.1%	80	90	تكاليف تأشيرات مسبقة الدفع
100.0%	0	178	المستحقات من الموردين وشركات التأمين
12.9%	630	558	المستحقات الأخرى
<b>38.6%</b>	<b>8,881</b>	<b>6,406</b>	<b>مجموع السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م

ارتفعت السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى بنسبة 38.6% من 6.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 8.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة "القروض مقابل خطابات الاعتماد" و "التكاليف المهنية المدفوعة مسبقاً".

### قروض وسلف الموظفين

مثلت قروض وسلف الموظفين نسبة 28.9% و 28.5% من إجمالي السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى لأوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. تشمل قروض وسلف الموظفين قروض الموظفين قروض وسلف الإيجار وسلف السفر. تقدم القروض للموظفين طبقاً لسياسة قروض الموظفين في أوركس السعودية إما كرواتب مقدمة أو كقروض على الراتب أو كبدلات إيجار سكن. ارتفعت قروض وسلف الموظفين بنسبة 36.6% من 1.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 2.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. ويعود الارتفاع في سلف وقروض الموظفين بشكل رئيسي إلى تغيير سياسة أوركس السعودية فيما يتعلق باستحقاق القروض والسلف لموظفيها. واعتباراً من سنة 2010م وما بعدها، منحت الشركة موظفيها الخيار التالي: يحصل الموظف الذي تقل مدة خدمته عن 3 سنوات على راتب شهرين أساسي بينما يمنح الموظفون ممن تزيد فترة خدمتهم على 3 سنوات على راتب أربع أشهر أساسي.

### السلف مقابل خطابات اعتماد

ارتبطت السلف مقابل خطابات الاعتماد البالغة قيمتها 0.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م باستيراد آلات وأجهزة للعملاء.

### الإيجارات المدفوعة مقدماً

مثلت الإيجارات المسبقة الدفع نسبة 25.3% و 21.4% من إجمالي السلف والدفعات المقدمة والذمم الأخرى لشركة أوركس كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وقد ارتفعت الإيجارات المسبقة الدفع بنسبة 17.2% من 1.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 1.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. تشمل الإيجارات المسبقة الدفع دفعات الإيجارات المقدمة الخاصة بالمكتب الرئيسي والفروع و بيت الضيافة التابع لأوركس السعودية وبدل انتقال للموظفين.

## الضرائب المسبقة الدفع

مثلت الضرائب المسبقة الدفع نسبة 16.9% و 16.1% من إجمالي السلف والدفعات المقدمة والذمم الأخرى لشركة أوركس كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وقد ارتفعت الضرائب المسبقة الدفع بنسبة 31.7% من 1.1 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 1.4 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. تشمل الضرائب المسبقة الدفع تلك الضرائب المدفوعة مقدماً للسنة الحالية والتي شكلت نسبة 25% من الضرائب المدفوعة في العام المنصرم.

## التكاليف المهنية المسبقة الدفع

مثلت التكاليف المهنية المسبقة الدفع نسبة 0% و 12.4% من إجمالي السلف والدفعات المقدمة والذمم الأخرى لشركة أوركس كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. ترتبط التكاليف المهنية المسبقة الدفع بالتكاليف التي تكبدها شركة أوركس السعودية حتى تاريخه على إصدار صكوك مقترحة من قبل أوركس السعودية.

## المستحقات الأخرى من المستأجرين

تمثل المستحقات الأخرى من المستأجرين نسبة 11.2% و 6.1% من إجمالي السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. انخفضت المستحقات الأخرى من المستأجرين بنسبة 24.4% من 0.7 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 0.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. تشمل المستحقات الأخرى من المستأجرين أرصدة مستحقة من المستأجرين تتعلق بمصروفات التأمين والغرامات والجزاءات الأخرى. يعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى قيام أوركس السعودية بإجراء المزيد من التحديثات على عملياتها لاسترداد هذه المستحقات.

## المستحقات الأخرى

تتكون المستحقات الأخرى بشكل رئيسي من ودائع التأمين والاشتراكات المسبقة الدفع والأتعاب. مثلت المستحقات الأخرى نسبة 8.7% و 7.1% من إجمالي السلف والدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. ارتفعت الذمم الأخرى بنسبة 12.9% من 0.56 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 0.63 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م.

## الموجودات الثابتة

يوضح الجدول التالي تحليلاً للموجودات الثابتة لأوركس السعودية (بصافي القيمة الدفترية) كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
-5.6%	476	504	تحسينات الممتلكات المؤجرة
-39.2%	152	250	أثاث مكثبي وتركيبات
-26.0%	228	308	مركبات ميكانيكية
69.1%	932	551	أجهزة تقنية المعلومات
<b>10.8%</b>	<b>1,787</b>	<b>1,613</b>	<b>مجموع الموجودات الثابتة</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م.

ارتفع صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة بشركة أوركس السعودية بنسبة 10.8% من 1.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 1.8 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. يعود سبب ارتفاع الموجودات الثابتة في هذه المدة بشكل رئيسي إلى الاستثمارات المستمرة في أجهزة تقنية المعلومات وبنياتها الأساسية، وارتفع صافي القيمة الدفترية لتقنية المعلومات وأجهزة التقنية بنسبة 69.1% من 0.55 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 0.93 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م.

تنشط شركة أوركس السعودية في مجال الخدمات، وبالتالي كانت متطلباتها من المصروفات الرأسمالية في حدودها الدنيا، وليس للشركة في الوقت الراهن أي خطط لشراء موجودات ثابتة جوهرية.

## المطلوبات

ارتفع إجمالي المطلوبات بنسبة 43.7% من 707.0 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 1,015.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. يشتمل إجمالي مطلوبات أوركس السعودية بشكل رئيسي على قروض طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل. فالقروض طويلة الأجل (بما فيها الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل) بلغت نسبتها 74.7% و 49.8% من مجموع مطلوبات أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي، بينما مثلت القروض قصيرة الأجل نسبة 9.2 و 29.4% من إجمالي المطلوبات كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

يوضح الجدول التالي تحليلاً لمطلوبات أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
360.0%	299,000	64,995	قروض قصيرة الأجل
62.7%	317,986	195,491	الاستحقاق الحالي للقروض طويلة الأجل
136.0%	164,903	69,878	الحسابات الدائنة
1.9%	40,261	39,509	المصروفات المترakمة والمطلوبات الأخرى
43.5%-	187,654	332,293	قروض طويلة الأجل
26.9%	5,916	4,661	تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
13.0%-	134	154	القيمة العادلة للمشتقات
43.7%	1,015,854	706,980	مجموع المطلوبات

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م.

## القروض قصيرة الأجل

بلغت القروض قصيرة الأجل نسبة 9.2% و 29.4% من إجمالي مطلوبات أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. تعود هذه الزيادة الكبيرة في القروض قصيرة الأجل خلال الفترة الخاضعة للمراجعة إلى استخدام تسهيلات قرض جديد قصير الأجل بقيمة 150 مليون ريال سعودي من مجموعة سامبا المالية.

## الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل

بلغ الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل نسبة 27.7% و 31.3% من إجمالي مطلوبات أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وكان الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل قد ارتفع بنسبة 62.7% من 195.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 318.0 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. ويأتي هذا الارتفاع مواكباً لحجم الاستحقاقات المقررة على التسهيلات التمويلية طويلة الأجل لأوركس السعودية.

## الذمم الدائنة

مثلت الذمم الدائنة نسبة 9.9% و 16.2% من إجمالي المطلوبات كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وكانت الحسابات الدائنة قد ارتفعت بنسبة 136.0% من 69.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 164.9 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. تشمل الحسابات الدائنة المبالغ المستحقة للموردين عن الموجودات التي اشترتها أوركس السعودية للتأجير لعمالها.

يعود الارتفاع في رصيد الحسابات الدائنة لارتفاع عدد عقود التأجير المنفذة كما في نهاية شهر يونيو 2012م مقارنة بشهر يونيو 2011م. تتم تسوية كافة الحسابات الدائنة عادة ضمن المدد الائتمانية المتاحة ولا توجد لدى أوركس السعودية اتفاقيات طويلة الأجل مع أي تجار / موردين.



## المصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى

يوضح الجدول التالي تحليلاً للمصروفات المستحقة والمطلوبات الأخرى لأوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
37.0%	25,54	18,638	مستحقات التأجير المعروضة
15.0%	4,70	4,087	الزكاة وضريبة الدخل المستحقة نيابة عن المساهمين
68.1%-	3,662	11,483	مصروفات العمولات الخاصة المتراكمة
15.1%	1,163	1,010	مطالبات التأمين المطلوب تسويتها
40.1%	1,360	971	رواتب ومصروفات الموظفين
19.5%	595	498	الأتعاب القانونية والمهنية
14.8%	3,241	2,822	أخرى
1.9%	40,261	39,509	المجموع

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م.

بلغت المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى نسبة 5.6% و 4.0% من إجمالي مطلوبات أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وكانت هذه المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى قد ارتفعت بنسبة 1.9% من 39.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 40.3 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. تتراكم المصروفات والمطلوبات الأخرى بشكل رئيسي كنتيجة "لمستحقات التأجير المعروضة"، و "الزكاة وضريبة الدخل المتراكمة نيابة عن المساهمين"، ومصروفات العمولات الخاصة المتراكمة"، و "رواتب ومصروفات الموظفين".

### مستحقات التأجير المعروضة

بلغت مستحقات التأجير المعروضة نسبة 47.2% و 63.4% من إجمالي المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وكانت هذه المصروفات قد ارتفعت بنسبة 37.0% من 18.6 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 25.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. وتشمل مستحقات التأجير المعروضة بشكل رئيسي ودائع التأجير، الأرصدة المردودة للمستأجرين، الإيجارات المقدمة الدفع والودائع العائدة لعقود لم تنفذ والودائع المتعلقة بعقود التأجير.

### الزكاة وضريبة الدخل المستحقة نيابة عن المساهمين

بلغت الزكاة وضريبة الدخل المستحقة عن المساهمين نسبة 10.3% و 11.7% من إجمالي المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وارتفعت هذه المصروفات بنسبة 15.0% من 4.1 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 4.7 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. تكون الزكاة وضريبة الدخل مستحقة عن المساهمين، وتعتمد على مستوى الدخل المتوقع من قبل أوركس السعودية ومستوى الضريبة المستحقة حسب تقدير مصلحة الزكاة وضريبة الدخل، مما يؤدي إلى اختلاف الرصيد من سنة إلى أخرى.

### مصروفات العمولات الخاصة المتراكمة

بلغت مصروفات العمولات الخاصة المتراكمة نسبة 29.1% و 9.1% من إجمالي المصروفات المتراكمة والمطلوبات الأخرى كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وقد انخفضت هذه المصروفات بنسبة 68.1% من 11.5 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 3.7 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2012م. مصروفات العمولات الخاصة المتراكمة هي عبارة عن مستحقات تتعلق بمصروفات الفوائد كما في كل نهاية فترة، وتتقلب هذه المصروفات حسب شروط السداد المتفق عليها بالنسبة للقروض القائمة.

## رواتب ومصروفات الموظفين

مثلت نفقات رواتب ومصروفات الموظفين نسبة 2.5% و 3.4% من إجمالي المصروفات المتراكمة والمطلوبات كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي.

## القروض طويلة الأجل

يوضح الجدول التالي تحليلاً لقروض أوركس السعودية طويلة الأجل كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
-2.8%	415,299	427,082	قروض طويلة الأجل (شاملة الجزء الحالي من القروض طويلة الأجل)
-10.5%	90,937	101,562	قرض ال- IFC
-30.8%	596	861	ناقص: مصروفات المعاملات غير المستهلكة
-4.2%	505,640	527,783	المجموع الفرعي
62.7%	317,986	195,491	ناقص: الاستحقاق الحالي
<b>-43.5%</b>	<b>187,654</b>	<b>332,293</b>	<b>القروض المستحقة بعد أكثر من 12 شهراً</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م.

كما في 30 يونيو 2012م، استخدمت أوركس السعودية تسهيلات تمويلية (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) تبلغ 804.6 مليون ريال سعودي من إجمالي التسهيلات المعتمدة والبالغة 1,330 مليون ريال سعودي. تحمل القروض طويلة الأجل سعر عمولة خاص يعادل سايبور مضافاً إليه هامش البنك أو أسعار ثابتة تدفع على أساس ربع سنوي ونصف سنوي. هذه التسهيلات مضمونة بالتنازل عن مستحقات عقود الإيجار. بموجب شروط هذه الترتيبات يتعين على أوركس السعودية الالتزام ببعض الموائيق المالية وغير المالية.

## تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

مثلت تعويضات نهاية الخدمة للموظفين نسبة 0.7% و 0.6% من إجمالي المطلوبات كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. ارتفعت هذه التعويضات بنسبة 26.9% من 4.7 مليون ريال سعودي كما في 30 يونيو 2011م إلى 5.9 مليون ريال سعودي في عام 30 يونيو 2012م. وقد قدمت أوركس السعودية تعويضات لنهاية خدمة للموظفين طبقاً لنصوص قانون العمل السعودي.

## القيمة العادلة للمشتقات

تمثل القيمة العادلة للمشتقات معاملات مبادلات أسعار الفائدة ذات العلاقة بواحد من القروض طويلة الأجل لأوركس السعودية، راجع قسم "مناقشات و تحليلات الإدارة للأحوال المالية و نتائج التشغيل – اتفاقيات التمويل الحالية".

## حقوق المساهمين

يوضح الجدول التالي تحليلاً لحقوق مساهمي أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
13.3%	340,00	300,00	رأس المال
36.6%	27,547	20,17	الاحتياطي النظامي
24.9%	56,937	45,585	الأرباح المستتقة
-13.0%	(134)	(154)	احتياطي حماية التدفق النقدي
<b>16.1%</b>	<b>424,350</b>	<b>365,601</b>	<b>مجموع حقوق المساهمين</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م.

## رأس المال

كما في 30 يونيو 2012م، بلغ رأسمال أوركس السعودية 340 مليون ريال سعودي مقسما إلى 34 مليون سهما عاديا بقيمة اسمية وقدرها 10 ريالات سعودية للسهم الواحد. وفي عام 2012م رفعت أوركس السعودية رأسمالها من 300 مليون ريال إلى 340 مليون ريال سعودي بإصدار أسهم منحة من خلال رسملة أرباحها المستتقة بمبلغ 40 مليون ريال.

توجد تفاصيل التغيير في رأسمال شركة أوركس السعودية في القسم الخاص بوصف أعمال الشركة من هذه النشرة. كما أن خيارات شركة أوركس السعودية لا تتضمن أي إصدارات رأسمالية أو أي شركات تابعة.

## الاحتياطي النظامي

طبقا للمادة 125 من نظام الشركات، يتعين على أوركس السعودية تحويل نسبة 10% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي تحت بند حقوق المساهمين. ويمكن لأوركس السعودية أن تقرر التوقف عن تمويل هذا الاحتياطي عندما يصبح مجموع رصيده مساويا لنسبة 50% كحد أدنى من رأس المال المساهم للشركة. هذا الاحتياطي غير مخصص للتوزيع.

## الأرباح المستتقة

مثلت الأرباح المستتقة نسبة 12.5% و 13.4% إجمالي حقوق المساهمين كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م على التوالي. وقد ارتفعت الأرباح المستتقة بنسبة 24.9% خلال فترة المراجعة وذلك تمثيا مع الأداء المالي لشركة أوركس السعودية خلال نفس الفترة.

## احتياطي حماية التدفقات النقدية

يمثل احتياطي حماية التدفقات النقدية قيمة مبادلات أسعار الفائدة بالنسبة لتسهيلات القرض الواحد المذكورة تحت القيمة العادلة للمشتقات.

## الكفاية الرأسمالية ونسبة الديون إلى رأسمال الشركة

يوضح الجدول التالي نسبة الديون إلى رأسمال الشركة وحقوق المساهمين ونسب الكفاية الرأسمالية لدى أوركس السعودية كما في 30 يونيو 2011م و 30 يونيو 2012م:

كما في 30 يونيو		
2012	2011	
بالآلاف الريالات السعودية ما لم يتحدد خلاف ذلك		
299,00	64,995	دين قصير الأجل
505,64	527,783	دين طويل الأجل (شاملا الاستحقاق الحالي من للدين طويل الأجل)
804,64	592,778	إجمالي الدين
424,35	365,601	إجمالي حقوق المساهمين
x 1.9	x 1.6	إجمالي الدين / إجمالي حقوق المساهمين (×)
% 28.1	% 30.6	النسبة الرأسمالية* (%)
% 26.9	% 29.4	نسبة رأس المال الأساسي* (%)

\* تستخدم نسب كفاية رأس المال لقياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة رأس المال المؤهل للشركة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي، والإلتزامات، والمبالغ الاسمية للمشتقات، إن وجدت، بالمبالغ المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

المصدر: أوركس السعودية (كما في 30 يوليو 2012م)

## قوائم التدفقات النقدية

يوضح الجدول التالي موجزا للتدفقات النقدية لأوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م و السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م:

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
(31.9%)	(24,053)	(35,335)	صافي النقد (المستخدم)/ من أنشطة العمليات
65.7%	(343)	(207)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
82.8%	47,309	25,880	صافي النقد (المستخدم)/ من أنشطة التمويل
(337.1%)	22,912	(9,662)	صافي التغيير في النقد والأدوات المعادلة للنقد
73.0%	70,929	41,001	النقد والأدوات المعادلة للنقد في بداية السنة
199.4%	93,841	31,340	النقد والأدوات المعادلة للنقد في نهاية الفترة

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م.

### صافي النقد (المستخدم في)/ من أنشطة العمليات

تتألف التدفقات النقدية الواردة من أنشطة العمليات أساساً من تدفق الأرباح الواردة المحققة من قبل أوركس السعودية خلال كل فترة مالية، والتدفقات النقدية الصادرة كنتيجة لعقود التأجير الجديدة المنفذة من قبل أوركس السعودية خلال كل فترة مالية.

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية لأوركس السعودية من أنشطة العمليات للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م و السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م:

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
22.3%	43,253	35,356	صافي الدخل للفترة
			تسويات لمطابقة صافي الدخل مع صافي النقد من أنشطة العمليات
11.7%-	129	146	استهلاك تكلفة المعاملات
2.9%	351	341	الاستهلاك
71.3%	7,873	4,595	مخصص خسائر التأجير
100.0%-	0	(15)	أرباح من بيع موجودات ثابتة
27.7%	51,605	40,422	التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
99.9%	(184,459)	(92,256)	صافي الاستثمارات في التأجير التمويلي
1.3%-	(1,538)	(1,558)	السلف، الدفعات المقدمة والمستحقات الأخرى
488.3%	102,778	17,471	الحسابات الدائنة
12,138.6%	6,976	57	المصروفات المتركمة والمطلوبات الأخرى
10.6%	584	528	تعويضات نهاية الخدمة للموظفين
31.9%-	(24,053)	(35,335)	صافي النقد (المستخدم في)/ من أنشطة التشغيل

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م.

شهد صافي التدفقات النقدية لأوركس السعودية تحسناً من سالب بقيمة 35.3 مليون ريال للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى سالب بقيمة 24.1 مليون ريال للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م. وكان صافي التدفقات النقدية سالباً لأوركس السعودية من العمليات خلال فترة المراجعة نظراً للنمو القوي الذي بلغ نسبة 29.3% لمحفظه التأجير التمويلي للشركة وهو ما أفضى إلى الحاجة لمتطلبات نقدية بمبلغ 184.5 مليون ريال سعودي خلال السنة أشهر الأولى من عام 2012م.

#### صافي النقد (المستخدم)/ من أنشطة الاستثمار

تشتمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بشكل رئيسي على النقد المستخدم في شراء موجودات ثابتة والنقد من متحصلات البيع.

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية لأوركس السعودية من الأنشطة الاستثمارية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م و السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م:

السنة أشهر المنهية في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
-5.2%	(343)	(326)	شراء موجودات ثابتة
-100.0%	0	119	متحصلات بيع موجودات ثابتة
<b>65.7%</b>	<b>(343)</b>	<b>(207)</b>	<b>صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م.

وبالنظر إلى أن نشاط أوركس السعودية يتركز على قطاع الخدمات فإن متطلبات مصروفاتها الرأسمالية قليلة وذلك حسبما يتضح من صافي النقد المستخدم من قبل أوركس السعودية في الأنشطة الاستثمارية.

#### صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التمويل

تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بشكل رئيسي التدفقات النقدية الواردة من القروض الجديدة أو شرائح القروض التي يتم سحبها والتدفقات النقدية الصادرة من دفعات سداد القروض الحالية عند استحقاقها.

يوضح الجدول التالي التدفقات النقدية لأوركس السعودية من الأنشطة التمويلية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م و السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م:

السنة أشهر المنهية في 30 يونيو			
التغيير	2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
%	بالآلاف الريالات السعودية		
321.5%	568,986	134,996	المتحصلات من القروض
439.0%	(501,179)	(92,981)	دفعات سداد القروض
-100.0%	0	(21)	مصروفات المعاملات المسددة
55.4%	(3,881)	(2,498)	ضريبة الدخل المسددة عن المساهمين غير السعوديين.
36.0%	(1,246)	(916)	الزكاة المسددة عن المساهمين السعوديين
21.0%	(15,372)	(12,700)	صافي الأرباح المدفوعة
<b>82.8%</b>	<b>47,309</b>	<b>25,880</b>	<b>صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية</b>

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م.

ارتفع صافي التدفقات النقدية لأوركس السعودية من أنشطة التمويل من مبلغ 25.9 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011م إلى 47.3 مليون ريال سعودي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م.

## الالتزامات

كما في 30 يونيو		
2012 (مدققة)	2011 (غير مدققة)	
بآلاف الريالات السعودية		
235,881	220,180	عقود تأجير تمويلي لم تنفذ بعد
8,788	1,388	التزامات تأجير تشغيلي لمباني مكتبية
6,709	6,709	ضمانات بنكية صادرة نيابة عن الشركة

المصدر: القوائم المالية المرحلية المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2012م والقوائم المالية المرحلية غير المدققة لشركة أوركس السعودية للسنة المنتهية في 30 يونيو 2011م.

## هيكل التمويل

تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة المالية لأوركس السعودية في الحفاظ على مركز مالي مناسب وتدفقات نقدية مستقرة مع تسهيلات تمويلية متوسطة الأجل إضافة إلى السعي لتنويع مصادر التمويل من أجل تحقيق مرونة مالية أكبر وزيادة فعالية الميزانية العامة وتقليل مخاطر إعادة التمويل.

تملك أوركس السعودية خزينة مركزية في مكتبها الرئيسي تضطلع بمسئولية الاستثمار وإدارة تدفقاتها النقدية ومركزها التمويلي. هذا ولقد اتبعت الإدارة تاريخياً إستراتيجية تمويل متحفظة وذلك للحفاظ على مستوى مقبول من نسبة الديون إلى رأسمال الشركة مستخدمة قاعدة حقوق المساهمين القوية جنباً إلى جنب مع تدفقاتها النقدية المستقرة مقرونة بالتمويل الخارجي من البنوك والمؤسسات المالية. وتستمر أوركس السعودية في إتباع رؤية ثابتة بالنسبة لإستراتيجيتها التمويلية وخططها لتنويع مصادر تمويلها للوفاء بمتطلباتها المستقبلية.

وكجزء من إستراتيجيتها لتنويع مصادر تمويلها، تخطط أوركس السعودية لتركيز مصادر التمويل المستقبلية على البنوك والمؤسسات المالية المحلية، البنوك والمؤسسات المالية العالمية، أسواق رأس المال المدين المحلية والعالمية والطرح الخاص (من خلال أوراق مالية متوسطة الأجل).

في الماضي، قامت شركة أوركس السعودية بطرح ثلاثة صكوك مقومة بالريال السعودي، بشكل التزام متوسط المدة من خلال مواضع خاصة، والتفاصيل بالآتي:

حجم الطرح/ القيمة الظاهرية	50 مليون ريال سعودي	50 مليون ريال سعودي	50 مليون ريال سعودي
تاريخ الاصدار	22 مارس 2003 و 1 مايو 2003	25 ديسمبر 2004	9 ابريل 2006
مدتها	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات
السداد	وقت الاستحقاق	وقت الاستحقاق	وقت الاستحقاق
الضمان	إحالة مستحقات الأجار	إحالة مستحقات الأجار	إحالة مستحقات الأجار
الضامون	- تم ضمان ما يصل إلى 90% من القيمة الظاهرية من بنك الاستثمار السعودي. - شركة التمويل الدولية ضمنت 50% لبنك الاستثمار السعودي لتخفيف المخاطر المتوقعة لضمان بنك الاستثمار السعودي.	- تم ضمان ما يصل إلى 75% من القيمة الظاهرية من مجموعة سامبا المالية.	لا يوجد
الوضع الحالي	استحققت في مارس 2006 ومايو 2006	استحققت في ديسمبر 2007	استحققت في مارس 2009

## اتفاقيات التمويل الحالية

لدى أوركس السعودية حالياً تمويل بواسطة تسهيلات ائتمانية مصرفية معتمدة غير مضمونة من قبل بقيمة إجمالية قدرها 1,330 مليون ريال سعودي من قبل ست مؤسسات مالية محلية وعالمية كبيرة، وهذه التسهيلات تلي بشكل كاف المتطلبات التمويلية. تحتفظ أوركس السعودية بعلاقات قديمة وراسخة مع مختلف البنوك التي حصلت منها على التمويل وتقوم بمراجعة هذا التمويل مع مقرضيها ضمن الإطار الطبيعي لأعمالها. وبخلاف السندات لأمر المصدرة ذات العلاقة باتفاقيات التمويل المذكورة أدناه والتنازل عن إيجارات مستحقة والالتزامات المدرجة في قسم "الالتزامات" أدناه، لم تقم أوركس السعودية بتقديم أية ضمانات مقابل اتفاقيات التمويل هذه، ولم يتم ضمان أي من تسهيلات التمويل التي حصلت عليها أوركس السعودية من أي طرف ثالث.

وكما في تاريخ هذه النشرة، ليست على أوركس السعودية أي سندات مديونية مستحقة، وبخلاف ما يتعلق بالصكوك، لم تمنح أوركس السعودية أي تفويض بسندات مديونية ولم تنشئ أو تصدر مثل هذه السندات.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للتسهيلات التمويلية المتاحة لأوركس السعودية كما في 30 يونيو 2012م:

الرقم	اسم المقرض	نوع التسهيلات	قيمة التسهيلات	المبالغ المسحوبة	تاريخ اتفاقية التسهيلات	نهاية توفر التمويل الحالي/تاريخ استحقاق التمويل	الضمان المعطى
1.	البنك السعودي للاستثمار	تسهيلات دوارة طويلة وقصيرة الأجل	240,000,000 ريال سعودي شاملاً تسهيلات سحب على المكشوف لمبلغ 40,000,000 ريال سعودي	23,000,000 ريال سعودي (تستخدم لإصدار خطاب الائتمان والضمان البنكي).	21 سبتمبر 2011م (تاريخ زيادة الحد 13 يونيو 2012م)	المدة القصوى: سنة واحدة. تاريخ التجديد القادم: 30 سبتمبر 2012. (قيد التجديد) <sup>(1)</sup>	التنازل عن الإيجارات
2.	بنك الرياض	تسهيلات دوارة طويلة الأجل	200,000,000 ريال سعودي	199,982,084 ريال سعودي	30 يونيو 2010م	المدة القصوى: 3 سنوات تاريخ الاستحقاق النهائي: 30 يونيو 2013م وتم تجديدها لتاريخ 30 مايو 2015م.	التنازل عن الإيجارات
3.	مصرف الراجحي	تسهيلات بيع مستقبلي إسلامية دوارة قصيرة وطويلة الأجل	250,000,000 ريال سعودي	151,663,531 ريال سعودي	23 أبريل 2012م	المدة القصوى: 3 سنوات تاريخ التجديد القادم: 22 أبريل 2013م	التنازل عن الإيجارات
4.	بنك البلاد	تسهيلات إسلامية دوارة طويلة الأجل	200,000,000 ريال سعودي	76,536,627 ريال سعودي	21 فبراير 2011م و 2 أبريل 2012م	المدة القصوى: 3 سنوات كحد أقصى تاريخ التجديد القادم: 7 فبراير 2013م..	التنازل عن الإيجارات
5.	مجموعة سامبا المالية	تسهيلات دوارة طويلة وقصيرة الأجل ومقايضات أسعار الفائدة	200,000,000 ريال سعودي	113,116,667 ريال سعودي	12 نوفمبر 2011م	المدة القصوى: 3 سنوات كحد أقصى تاريخ التجديد القادم: 31 أكتوبر 2012م (قيد التجديد) <sup>(1)</sup>	التنازل عن الإيجارات
6.	مجموعة سامبا المالية	قرض دوارة قصير	150,000,000 ريال سعودي	150,000,000 ريال سعودي	9 أبريل 2012م	تاريخ الاستحقاق النهائي: 31 ديسمبر 2012م	التنازل عن الإيجارات

الرقم	اسم المقرض	نوع التسهيلات	قيمة التسهيلات	المبالغ المسحوبة	تاريخ اتفاقية التسهيلات	نهاية توفر التسهيل الحالي/تاريخ استحقاق التسهيل	الضمان المعطى
		الأجل					
7.	الـ IFC	تسهيلات طويلة الأجل غير دوارة	20,000,000 دولار أمريكي (75,000,000 ريال سعودي)	74,426,556 ريال سعودي	30 يونيو 2010م	المدة القصوى: 7 سنوات. تاريخ الاستحقاق النهائي: 15 أغسطس 2017م	التنازل عن الإجراءات
8.	الـ IFC	تسهيلات غير دوارة طويلة الأجل	17,000,000 دولار أمريكي (36,750,000 ريال سعودي)	15,914,575 ريال سعودي	ديسمبر 2005م	المدة القصوى: 7.5 سنوات. تاريخ الاستحقاق النهائي: 15 أغسطس 2013م	التنازل عن الإجراءات

(1) من المتوقع أن يتم تجديد هذه التسهيلات في بداية عام 2013م ومن المرجح أن تكون بنفس الشروط والأحكام

المصدر: أوركس السعودية.

قدمت أوركس السعودية في هذه النشرة كافة تفاصيل وفئات أدوات التمويل الصادرة والقائمة، والمفوضة، أو خلافاً لذلك المنشأة وغير المصدرة، والقروض الأجلة مع التمييز بين القروض المضمونة وغير المضمونة والمؤمنة وغير المؤمنة.

### العمولات

لم تمنح أوركس السعودية أي عمولات أو حسومات أو أتعاب وساطة أو أي تعويضات غير نقدية خلال السنوات الثلاثة الماضية من تاريخ تقديم الطلب ذات علاقة بإصدار أو طرح أي أوراق مالية من قبلها.



## استخدام مصروفات و متحصلات الاكتتاب في الصكوك

سوف تستخدم متحصلات إصدار الصكوك، بعد خصم التكاليف والمصاريف المتعلقة بإصدار الصكوك، من قبل المصدر لأسباب تجارية عامة و/أو لتمويل النمو المتوقع لمحفظه التأجير والتي تركز على الآتي:

- قطاعات صناعية حالية وإضافية وتشمل (على سبيل المثال لا الحصر) التصنيع والبناء والمقاولات والتجارة.
- فئات موجودات حالية وإضافية وتشمل (على سبيل المثال لا الحصر) السيارات ومركبات النقل والآلات ومعدات المصانع والعقارات.
- عملاء حاليين وإضافيين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى قطاع الشركات الكبيرة.

ويتوقع المصدر أن يبلغ إجمالي التكاليف و المصاريف المتعلق بإصدار الصكوك مبلغاً وقدره 6.15 مليون ريال سعودي تقريباً، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المصاريف والأتعاب المتعلقة بالإدراج، والشئون القانونية، والمحاسبية، ورسوم الوكالة، والعمولة المشتركة للإدارة والبيع، والتكاليف والمصاريف الأخرى لمدير الإصدار ومدير استقبال العروض.

## شروط وأحكام الصكوك

فيما يلي نص شروط وأحكام الصكوك (شروط اكتمالها وتعديلها) التي ستفرق مع الصك الرئيسي وتنتطبق عليه (طبقاً للبند المتعلقة به).

### مقدمة

تمثل صكوك الاستثمار استثماراً مهيكلًا من قبيل حملة الصكوك في نشاط تجاري قائم أو موجودات تابعة للمصدر توفر تدفقات نقدية. ويمثل كل صك من صكوك الاستثمار التي سنتتهي في ديسمبر 2015م ("الصكوك") حصة مشاعة في ملكية موجودات الصكوك (طبقاً لتعريفها أدناه) وتعامل في كل الأوقات بالتكافؤ دون أي أفضلية أو أولوية فيما بينها. وتحفظ موجودات الصكوك لدى أنش أس بي سي السعودية العربية المحدودة وعنوان مكتبها المسجل في مبنى أنش أس بي سي، طريق العليا، حي المروج، ص ب 9084، الرياض 11413، المملكة العربية السعودية ("المملكة")، بصفتها وكيل حملة الصكوك ("وكيل حملة الصكوك")، وهو مصطلح يتضمن أي خلف لوكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بالصكوك) لصالح حملة الصكوك المسجلين ("حملة الصكوك")، ووفقاً لإعلان الوكالة ("إعلان الوكالة") الذي سيتم إبرامه في أو قريباً من تاريخ الإقفال (كما هو معرف أدناه) بين شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي ("المصدر") ووكيل حملة الصكوك، علماً بأن التزامات المصدر ليست مضمونة. وقد تم تقديم طلب لتسجيل الصكوك وقبول الإدراج في القائمة الرسمية لهيئة السوق المالية ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية ("المملكة").

ووفقاً لإعلان الوكالة، سيتم تعيين وكيل حملة الصكوك للعمل كوكيل لصالح ونياية عن حملة الصكوك. ويعتبر كل حامل صكوك باكتابه وشرائه وامتلاكه للصكوك موافقاً على شروط إعلان الوكالة، على أن يشمل ذلك، ودون حصر، تعيين وكيل حملة الصكوك. يجوز فسخ أو إنهاء تعيين وكيل حملة الصكوك (أو قبول استقالة وكيل حملة الصكوك) وفقاً لأحكام إعلان الوكالة.

وفي هذه الشروط، تعتبر الإشارة إلى كلمة "صكوك" إشارة إلى الصكوك كما هي ممثلة في الصك الرئيسي طبقاً لما هو موضح في الشرط 2 (الصيغة والفئة).

يتم سداد الدفعات المتعلقة بالصكوك وفقاً لاتفاقية إدارة الدفعات التي ستبرم في تاريخ الإقفال أو في حدود تاريخ الإقفال ("اتفاقية إدارة الدفعات") بين، وضمن أطراف أخرى، وكيل حملة الصكوك، والمصدر وأنش أس بي سي العربية السعودية المحدودة وعنوان مكتبها المسجل في مبنى أنش أس بي سي، طريق العليا، حي المروج، ص ب 9084، الرياض 11413، المملكة العربية السعودية، بصفتها مدير الدفعات ("مدير الدفعات") وهو مصطلح يشمل أي خلف أو مدير دفعات آخر يتم تعيينه بخصوص الصكوك).

ويعتبر كل حامل صكوك أولي، بشرائه وتملكه للصكوك، أنه قد فوض وصادق ووافق على قيام وكيل حملة الصكوك بإبرام وثائق الصكوك (كما هي معرفة في هذه "الشروط") التي هو طرف فيها وعلى شروط وأحكام كل وثيقة من وثائق الصكوك.

تعتبر بعض نصوص هذه الشروط ملخصات لوثائق الصكوك وتخضع لأحكامها التفصيلية. ومن حق حملة الصكوك الاستفادة من مزايا جميع نصوص وثائق الصكوك المنطبقة عليهم ويعتبرون ملزمين بتلك النصوص وتم إبلاغهم بها. وطالما كانت الصكوك سارية المفعول، فسوف تتوفر نسخ من وثائق الصكوك للمعاينة اعتباراً من تاريخ الإقفال من قبل حملة الصكوك أثناء ساعات العمل المعتادة في المكاتب المحددة لكل من المصدر ووكيل حملة الصكوك، والمذكورة مكاتبتهم في قسم "الأطراف والمستشارون" من نشرة الإصدار هذه.

### 1. تعريفات

1-1 في هذه الشروط، تعني المصطلحات والمفردات التالية ما يلي:

"أتعاب الوكالة" تعني الأتعاب والمصاريف المستمرة (إن وجدت) التي تدفع لمدير الدفعات ووكيل حملة الصكوك لقاء خدماتهم فيما يتعلق بالصكوك وكما هو موضح بالتفصيل في اتفاقية إدارة المدفوعات، أو حسب الحالة، في إعلان الوكالة؛

"الملكية المصرح بها" تحمل نفس المعنى المحدد لها في الشرط 2 من نشرة الإصدار وعنوانه (الصيغة والفئة)؛

"الهيئة" تحمل المعنى المحدد لها في "المقدمة" أعلاه.

"يوم عمل" يعني اليوم الذي تفتح فيه البنوك التجارية أبوابها للعمل المعتاد في المملكة العربية السعودية؛

"الفترة المقفلة" تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 3 (هـ) من نشرة الإصدار "تواريخ تسجيل تحويل الملكية والفترات المقفلة"؛

"تاريخ الإقفال" يعني 10 أيام عمل من نهاية فترة العرض للمستثمرين؛

"حساب التجميع" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛

"اللجنة" تعني لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والتي تأسست بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30) وتاريخ 1424/6/2 هـ (الموافق 31 يوليو 2003م) أو أي هيئة تحل محلها؛

"الشروط" تعني شروط وأحكام الصكوك؛

"إعلان الوكالة" يحمل المعنى المحدد له أعلاه في "المقدمة"؛

"حالة الإخفاق" تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 11-2 (حالات الإخفاق)؛

"تاريخ حالة الإخفاق" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 11-2 (حالات الإخفاق)؛

"إشعار حالة الإخفاق" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 11-2 (حالات الإخفاق)؛

"حالة الممارسة" تعني تاريخ حالة من حالات الإخفاق أو تاريخ الانتهاء؛

"إشعار الممارسة" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 11-2 (تاريخ الانتهاء)؛

"فترة الممارسة": تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 11-1 (حالات الإخفاق)؛

"تاريخ الانتهاء" يعني تاريخ التوزيع الدوري الأخير الواقع في أو بالقرب من 26 ديسمبر 2015م؛

"القرار غير العادي" يعني القرار الذي يصدر عن اجتماع لحملة الصكوك بِنَعْدِ حسب الموجودات بأغلبية لا تقل عن واحد وخمسين في المائة (51%) من القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك الممثلة في الاجتماع؛

"فترة السند لأمر الأولي" تعني فترة الأحد عشر (11) شهرا التالية مباشرة لتاريخ الإقفال؛

"مجلس التعاون" يعني مجلس التعاون الخليجي؛

"الصك الرئيسي" يعني النموذج المسجل للصك الرئيسي الذي يمثل الصكوك؛

"الضمان" يعني، فيما يتعلق بأي مديونية لأي شخص، أي التزام من أي شخص آخر بتسديد تلك المديونية بما في ذلك ودون حصر:

(أ) أي التزام بشراء تلك المديونية؛

(ب) أي التزام بإقراض أموال أو شراء أسهم أو الاكتتاب في أسهم أو أي أوراق مالية أو شراء موجودات أو خدمات من أجل توفير الأموال اللازمة لتسديد تلك المديونية؛

(ج) أي تعويض عن نتائج التقصير في تسديد تلك المديونية؛

(د) أي اتفاقية أخرى لتحمل مسؤولية تلك المديونية؛

"المديونية" تعني أي مديونية مقابل أو تتعلق بما يلي:

(أ) مبالغ مقترضة؛

(ب) أي مبالغ يتم جمعها من خلال القبول بموجب أي تسهيلات ائتمانية للقبول أو ما يعادلها إلكترونيا؛

(ج) أي مبالغ تم جمعها بموجب أي سندات دين أو سندات مشابهة؛

(د) مبلغ أي التزامات خاصة بعقود إيجار أو شراء بالتقسيط يتم التعامل معها، وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة لدى المصدر، على أنها تمويلاً أو رأسمال تأجيري؛

(هـ) ذمم مدينة يتم بيعها أو خصمها (بخلاف أي ذمم مدينة إلى الحد الذي تباع فيه بدون حق الرجوع)؛

(و) أي مبالغ يتم جمعها بموجب أي عملية أخرى (بما في ذلك دون حصر اتفاقية بيع أجل أو اتفاقية شراء) لها نفس الأثر التجاري للاقتراض؛

(ز) أي صفقة مشتقة يتم إبرامها فيما يتعلق بالحماية أو الاستفادة من أي تقلبات في أي معدلات أو أسعار (وعند حساب قيمة صفقة المشتقة تلك، تؤخذ قيمة السوق اليومية فقط في الحساب)؛

(ح) أي التزام مقابل بالتعويض فيما يتعلق بضمان، أو تعويض، أو سند، أو خطاب اعتماد يدفع عند الاقتضاء؛ أو خطاب اعتماد مستندي أو أي أداة أخرى يصدرها مصرف أو مؤسسة مالية، باستثناء أي سندات أداء؛

(ط) أي مبلغ لأي مطلوبات بموجب سلفة أو اتفاق شراء مؤجلة إذا كان أحد الأسباب الرئيسية وراء الدخول في هذه الاتفاقية هو الحصول على تمويل؛

(ي) أية التزامات يتم تحملها فيما يتعلق بأي ترتيبات تمويل إسلامي؛ و

(ك) (من دون احتساب مزدوج) مبلغ أي التزامات فيما يتعلق بأي ضمان أو تعويض عن أي من البنود المشار إليها في الفقرات (أ) إلى (ي) أعلاه؛

"المبلغ الذي يغطيه التأمين" يعني مبلغاً مساوياً للمبلغ المطلوب لإعادة أو استبدال الموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك التي تعرضت لحادثة خسارة كلية؛

"عوائد التأمين" تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛

"نموذج طلب المستثمر" يعني النموذج المطلوب تقديمه إلى مدير الإصدار ومدير استقبال العروض قبل نهاية فترة عرض المستثمرين من قبل الأشخاص الراغبين في الاستثمار في الصكوك؛

"فترة تقديم عروض المستثمرين" تعني فترة تقديم عروض المستثمرين للصكوك التي تبدأ من 1434/01/19 هـ (الموافق 2012/12/03 م) وتنتهي بعد 14 أيام عمل من ذلك التاريخ، ما لم يتم الإشعار بخلاف ذلك من قبل المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض؛

"المصدر" يعني شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي بصفتها المصدر للصكوك؛

"المملكة" تعني المملكة العربية السعودية؛

"مبلغ الدفعة المتأخرة" يعني، المبلغ الذي يتم دفعه إلى جهة خيرية من اختيار وكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بأي مبلغ متأخر السداد، والذي يتم حسابه على أساس يومي، فيما يتعلق بالفترة من، وشاملاً، تاريخ استحقاق ذلك المبلغ المتأخر ولا يشمل تاريخ التسوية المبلغ المتأخر بالكامل، كنتاج لـ: (1) اثنان بالمائة (2%) سنوياً؛ (2) المبلغ المتأخر سداً؛ و(3) عدد الأيام التي ظل فيها المبلغ المتأخر سداً قائماً مقسوماً على 360؛

"مدير الإصدار ومدير استقبال العروض" يعني شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار، بصفتها مدير الإصدار ومدير استقبال العروض؛

"الهامش" يعني 1.65%؛

"لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية" تعني لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية التي تأسست بموجب قرارات وزير التجارة رقم 353 و 354 بتاريخ 1388/5/11 هـ (الموافق 5 أغسطس 1968 م) ورقم 358 بتاريخ 1388/5/16 هـ (الموافق 10 أغسطس 1968 م) أو أي هيئة تحل محلها؛

"صافي الدخل" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛

"موجودات الإجارة الجديدة" تعني أي عقد إجارة للعقارات أو المعدات أو الآلات أو المركبات الميكانيكية يتم إبرامه بين المصدر (كمؤجر) وطرف ثالث (كمستأجر) ويتم تحديده في الجدول المرفق بإشعار الاستبدال، شريطة أن لا يكون المبلغ المستحق للمصدر بموجب عقد الإجارة متأخر الدفع لفترة ثلاثين (30) يوماً أو أكثر؛

"القيمة الاسمية" تعني القيمة الاسمية للصكوك، وهي 240,000,000 ريال سعودي؛

"سند لأمر" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ج) (استخدام العائدات - حساب التجميع، المبالغ المسحوبة وسندات لأمر)؛

"فترة سند لأمر" هي فترة السند لأمر الأولى وكل فترة إحدى عشر (11) شهراً التالية مباشرة لفترة السند لأمر الأولى؛

"موجودات الإجارة الأصلية" تعني أي عقد إجارة للعقارات أو المعدات أو الآلات أو المركبات الميكانيكية يتم إبرامه بين المصدر (كمؤجر) وطرف ثالث (كمستأجر) ويتم تحديده في الجدول المرفق باتفاقية بيع و تحويل موجودات الصكوك، شريطة (1) أن لا يكون هناك مبلغ مستحق للمصدر بموجب عقد الإجارة متأخر الدفع لفترة ثلاثين (30) يوماً أو أكثر؛ و (2) أن لا تقل القيمة الإجمالية لموجودات الإجارة الأصلية عن نسبة مائة وعشرين في المائة (120%) من القيمة الإجمالية للصكوك؛

"المبلغ المتأخر الدفع" يعني أي مبلغ لا يقوم المصدر بدفعه ويكون مستحقاً و واجب الدفع وفقاً لمستندات الصكوك؛

"مبلغ التوزيع الدوري الجزئي" يعني، فيما يتعلق بأي يوم يقوم فيه المصدر باسترداد الصكوك بسبب وقوع حالة إخفاق أو حدث ضريبي، مبلغ يتم احتسابه كما يلي:

$$س \times (ص + هـ) \times ي$$

ك

حيث أن:

س = إجمالي المبلغ الاسمي لتلك الصكوك كما هي متداولة في تاريخ سجل التحويل السابق مباشرة لتاريخ ذلك الاسترداد؛

ص = سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) لفترة التوزيع الدوري التي يقع فيها تاريخ ذلك الاسترداد؛  
هـ = الهامش؛

ي = عدد الأيام بين التاريخ السابق مباشرة لتاريخ التوزيع الدوري وتاريخ ذلك الاسترداد؛ و

ك = عدد الأيام بين التاريخ السابق مباشرة لتاريخ التوزيع الدوري وتاريخ التوزيع الدوري القادم المجدول الذي يتم احتسابه على أساس أن السنة تتكون من 360 يوماً؛

"اتفاقية إدارة الدفعات" تحمل المعنى المحدد لها أعلاه في "المقدمة"؛

"مدير الدفعات" يحمل المعنى المحدد له أعلاه في "المقدمة"؛

"تاريخ التحديد الدوري" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 7 (ب) (سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور))؛

" مبلغ التوزيع الدوري" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 7 (أ) (تواريخ التوزيع الدوري)؛

"تاريخ التوزيع الدوري" يعني يوم السادس والعشرون (26) من شهر مارس و يونيو و سبتمبر و ديسمبر من كل سنة ابتداءً من 26 مارس 2013م وحتى نهاية يوم 26 ديسمبر 2015م، شريطة أنه إذا لم يكن أي من هذه الأيام يوم عمل، فيكون يوم العمل التالي له مباشرة، وفي حال وقع ذلك اليوم في الشهر اللاحق، فيتم تقديمه إلى يوم العمل السابق مباشرة لتاريخ التوزيع الدوري؛  
"فترة التوزيع الدوري" تعني الفترة من بداية تاريخ الإقفال حتى بداية أول تاريخ توزيع دوري، وكل فترة متعاقبة من وشاملاً تاريخ التوزيع الدوري حتى ولكن باستثناء تاريخ التوزيع الدوري التالي اللاحق؛

"الضمانات المسموح بها" يعني الضمانات على أي موجودات أو عوائد حالية أو مستقبلية للمصدر أو أي جزء منها فيما يتعلق بـ:

(أ) الضمانات التي يتم إنشاؤها وفقاً لهذه الصكوك؛

(ب) الضمانات القائمة في تاريخ الإقفال والتي تم الإفصاح عنها لوكيل حملة الصكوك؛

(ج) أي ضمانات قائمة على أي من الممتلكات في وقت الاستحواذ على هذه الممتلكات (أو على ممتلكات أي شخص في الوقت الذي يصبح فيه ذلك الشخص تابعاً للمصدر، أو يتم دمجها أو توحيدها مع المصدر أو أي شركة تابعة للمصدر)، شريطة أن لا يتم إنشاء الضمانات هذه تحسباً لمثل هذا الحادث؛

(د) الضمانات الخاصة بالضرائب، أو التقييمات أو الرسوم الحكومية أو المطالبات التي لم تصبح متأخرة الدفع بعد أو لا زال معترض عليها بحسن نية بموجب الإجراءات القضائية المناسبة التي وضعت بسرعة ويتم التوصل إليها بجدية، شريطة أن يتم توفير أي احتياطي أو أي مخصص آخر مناسب حسب المطلوب وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة من قبل المصدر؛

(هـ) الضمانات التي تفرض بموجب القانون، في كل حالة يتم تكديدها في إطار المسار العادي للأعمال؛

(و) أي تجديد أو استبدال لأي ضمانات مسموح بها في أي من الفقرات (أ) إلى (د) (بكاملها) أعلاه، شريطة أنه، فيما يتعلق بأي من هذه الضمانات، لم يزد المبلغ الأصلي المضمون، وأن الضمانات لم يتم توسيعها لتشمل أي موجودات إضافية (ما عدا عوائد تلك الموجودات)؛

(ز) أي ضمانات أخرى (غير مشمولة في الفقرات من (أ) إلى (هـ) (بكاملها) أعلاه) يتم إبرامها في إطار المسار العادي للأعمال وفق شروط متكافئة شريطة (1) أن لا تتجاوز الضمانات نسبة مائة و عشرين في المائة (120%) من قيمة المديونية التي يتم تأمينها، و (2) لا يقوم المصدر بإعطاء إشعار، أو الحصول على أي إقرار من الطرف المقابل ذي العلاقة، المسجل أو

غير ذلك المنفذ للضمانات تلك، دون أن يكون في نفس الوقت أو قبله، قد أعطى إشعاراً، وحصل على إقرار، مسجل أو مكمل، للضمانات التي يتم إيجادها وفقاً للصكوك؛

"الشخص" يعني أي فرد أو شركة أو مؤسسة أو شراكة أو مشروع مشترك أو جمعية أو منظمة أو حكومة أو هيئة حكومية أو منشأة أخرى سواء كان لها شخصية قانونية مستقلة أم لا؛

"تقرير المحفظة" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 6 (التعهدات والإقرارات)؛

"نشرة الإصدار" أو "النشرة" يُقصد بها نشرة الإصدار المؤرخة في 13/02/1434 هـ الموافق 26/12/2012 م والخاصة بالصكوك؛

"سعر الشراء" يعني اعتباراً من أي تاريخ، ناتج إجمالي المبلغ الاسمي لجميع الصكوك كما هي متداولة في ذلك التاريخ؛

"تعهد الشراء" يعني تعهد الشراء الذي سيبرم من قبل المصدر ووكيل حملة الصكوك في أو قريباً من تاريخ الإقفال؛

"طرح عام أولي مؤهل" يعني الطرح العام الأولي والإدراج لنسبة لا تزيد عن ثلاثين في المائة (30%) من رأس المال المصدر في بورصة معترف بها؛

"الشخص المؤهل" يعني (أ) الشخص الطبيعي من مواطني المملكة العربية السعودية، أو (ب) الشخص المعنوي الذي لديه منشأة دائمة في المملكة العربية السعودية ولديه سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة والصناعة، والذي في أي من الحالتين، (أ) أو (ب)، يحتفظ بحساب بنكي في المملكة العربية السعودية؛

"السجل" يعني نظام التسجيل الذي تتم إدارته من قبل المسجل أو أي منشأة تحل محله؛

"المسجل" يعني السوق المالية السعودية ("تداول") (ويشمل أي مسجل يخلفه ويتم تعيينه وفقاً لنصوص اتفاقية التسجيل)، وعنوانه المسجل هو مبنى التعاونية - البرج الشمالي، طريق الملك فهد، ص ب 60612، الرياض 11555، المملكة العربية السعودية؛

"اتفاقية التسجيل" تعني اتفاقية التسجيل والتداول التي ستبرم بين المصدر والمسجل بخصوص الصكوك في أو قريباً من تاريخ الإقفال؛

"دخل إعادة الاستثمار" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛

"المديونية ذات العلاقة" تعني أي مديونية على شكل، أو ممثلة في، أو مدلول عليها بسندات، أو صكوك، أو أوراق نقدية، أو سندات تسليم، أو غيرها من الأوراق المالية، والتي في الوقت الحالي هي، أو يقصد منها، أو أنها قابلة لأن تكون مسعرة، أو مدرجة، أو متعامل معها، أو متداولة في أي سوق مالية، أو خارج السوق المالية، أو غيرها من أسواق الأوراق المالية؛

"حملة الصكوك المطلوبين" يعني، في أي تاريخ، حملة الصكوك الذين يحملون على الأقل ثلاثة وثلاثين وثلث في المائة (33.3%) من المبلغ الاسمي الإجمالي للصكوك كما هي متداولة في ذلك التاريخ؛

"الاحتياطي" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛

"حساب الاحتياطي" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛

"الدخل المستبقى" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛

"تعهد البيع" يعني تعهد البيع الذي سيتم إبرامه من قبل المصدر ووكيل حملة الصكوك في أو قريباً من تاريخ الإقفال؛

"ر س" أو "ريال" يعني ريال سعودي، وهو العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية؛

"سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور)" يعني فيما يتعلق بأي مدة توزيع دوري، السعر (الذي يتم التعبير عنه كنسبة مئوية سنوية) المحدد بموجب الشرط 7 (ب) (سعر العمولة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور)) فيما يتعلق بفترة التوزيع الدوري تلك؛

"الضمانات" تعني أي رهن عقاري، أو رسوم (ثابتة أو عائمة)، أو تعهد، أو رهن، أو امتياز، أو رهن، أو أي أخذ لقب، أو احتفاظ بلقب، أو مقاصة أو ترتيبات أمانة لغرض أخذ ضمان، أو تنازل بطريقة الضمان أو أي ضمانات أخرى على أي التزام لأي شخص أو

أي اتفاقية أو ترتيبات أخرى له تأثير مماثل بما في ذلك، دون حصر، أي شيء مماثل لأي مما سبق ذكره وفقاً لقوانين أي ولاية قضائية؛

"العجز" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (د) (استخدام العائدات - صافي الدخل)؛

"الشركة التابعة" تعني أي شخص أو شركة أو مؤسسة:

- (أ) تكون تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للمصدر؛
- (ب) يملك فيها المصدر ملكية منفعة بشكل مباشر أو غير مباشر لأكثر من خمسين في المائة (50%) من أسهم رأس المال المصدر أو حقوق الملكية؛ أو
- (ج) تكون شركة تابعة لشركة أخرى تابعة للمصدر؛

"موجودات الإجارة المستبدلة" تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛

"إشعار الاستبدال" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛

"موجودات الصكوك" يعني موجودات الإجارة الأصلية وأي موجودات إجارة جديدة، ولكنها لا تشمل أي موجودات إجارة مستبدلة أو أي موجودات إجارة معترضة؛

"رسوم إدارة موجودات الصكوك" تعني رسوم إدارة بمبلغ 1,000 ريال سعودي سنوياً؛

"اتفاقية إدارة موجودات الصكوك" تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛

"مدير موجودات الصكوك" يعني شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي بصفتها مدير موجودات الصكوك؛

"تعهد استبدال موجودات الصكوك" تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛

"اتفاقية بيع وتحويل ملكية موجودات الصكوك" تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛

"وثائق الصكوك" تعني اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك، واتفاقية إدارة موجودات الصكوك، وتعهد الشراء، وتعهد البيع، وتعهد استبدال موجودات الصكوك، وإعلان الوكالة، واتفاقية إدارة الدفعات، واتفاقية السجل، والصكوك (شاملة الصك الرئيسي)، ونموذج طلب المستثمر، وأي اتفاقيات ووثائق أخرى يتم تقديمها أو إبرامها بهذا الخصوص؛

"حملة الصكوك" يحملون المعنى المحدد لهم أعلاه في (المقدمة)؛

"وكيل حملة الصكوك" يحمل المعنى المحدد له أعلاه في (المقدمة)؛

"صافي القيمة الملموسة" تعني في أي وقت مجموع المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب كما هو مدفوع في رأس المال العادي المسجل للمصدر ومجموع مبلغ الاحتياطات للمصدر، شاملاً:

- (أ) أي مبلغ يقيد لحساب علاوة الأسهم؛
- (ب) أي صندوق احتياطي مخصص لاسترداد رأس المال؛ و
- (ج) أي رصيد قائم في حساب الربح والخسارة للمصدر؛

ولكن مع خصم:

- (1) أي رصيد مدين على حساب الأرباح والخسائر للمصدر؛
- (2) (إلى الحد المشمول) أي مبلغ مدين فيما يتعلق بالشهرة أو أي موجودات أخرى غير ملموسة للمصدر؛
- (3) (إلى الحد المشمول) أي مبلغ يوضع جانبا للضرائب أو الضرائب المؤجلة أو الديون المشكوك في تحصيلها؛
- (4) (إلى الحد المشمول) أي مبالغ ناشئة عن رفع قيمة الموجودات التي يتم تقديمها في أي وقت بعد 31 ديسمبر 2011م؛ و
- (5) أي مبلغ فيما يتعلق بأي أرباح أو توزيعات، يتم الإعلان عنها أو التوصية بها، أو تقديمها من قبل المصدر أو أي شركة تابعة إلى الحد الذي لا يتم فيه تضمين مثل هذا التوزيع في أحدث القوائم المالية؛

على أنه لا يجوز إدراج أو استثناء أي مبلغ لأكثر من مرة.

"تاريخ الاسترداد بسبب الضريبة" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية)؛

"إشعار الاسترداد بسبب الضريبة" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية)؛

"حدث ضريبي" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية)؛

"الضرائب" تعني أي ضرائب أو رسوم، أو اشتراكات، أو رسوم حكومية حالية أو مستقبلية ومهما كانت طبيعتها تم فرضها أو تحصيلها أو جبايتها أو تقديرها أو قيدها بواسطة أو نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية أو فرع سياسي تابع لها، أو أي سلطة فيها لها صلاحية فرض الضريبة؛

"اتفاقية المساعدة الفنية" تعني اتفاقية المساعدة الفنية المؤرخة في 15 يناير 2001م بين المصدر وأوركس كوربوريشن وأوركس باكستان؛

"حادثة خسارة كلية" تعني:

(أ) إجمالي الخسائر أو الدمار أو الأضرار التي لحقت بكل أو تقريباً بكل أحد الموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك أو أي حادث أو واقعة تجعل كل أو معظم أحد الموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك غير صالحة لأي استخدام اقتصادي، وأن أي إصلاح أو إجراء علاجي متعلق بها يعتبر غير اقتصادي كلياً، أو  
(ب) نزع الملكية أو مصادرة أو حجز أو حجر أو تنفيذ أي إجراءات قانونية فيما يتصل بكل أو معظم أحد الموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك؛

"إجمالي مبلغ عجز الخسارة الكلية" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (أ) (تحويل موجودات الصكوك)؛

"حساب العملية" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 5 (د) (استخدام العائدات - حساب العملية)؛

"تاريخ تسجيل التحويل" يحمل المعنى المحدد له في الشرط 3 (السجل وحق الملكية والتحويل)؛

"إجراءات التصفية" تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 11 (و) (حالة الإخفاق)؛ و

"المبالغ المسحوبة" تحمل المعنى المحدد لها في الشرط 5 (ج) (استخدام العائدات - حساب التجميع، والمبالغ المسحوبة والسندات لأمر).

دون المساس بوضعها القانوني لأي غرض آخر، يجب أن تعتبر الصكوك على أنها "متداولة" إلا إذا تم تصفيتها وفقاً للشرط 10 (تصفية للصكوك)، أو تم شراؤها بموجب الشرط 8 (شراء الصكوك) أو استردادها بموجب الشرط 11 (حوادث الممارسة)، وفي كل حالة من الحالات التي تم إلغاؤها وفقاً للشرط 8 (ب) (الإلغاء)، ولكن بشرط، لأغراض: (1) التأكد من الحق في الحضور والتصويت في أي اجتماع لحملة الصكوك؛ و (2) الشرط 14 (أ) (اجتماعات حملة الصكوك؛ التعديل) والملحق 2 لإعلان الوكالة (الأحكام الخاصة باجتماعات حملة الصكوك)؛ و (3) تحديد حملة الصكوك المطلوبين لأغراض الشرط 11 (حوادث الممارسة)؛ و (4) الشرط 12 (التنفيذ وممارسة الحقوق)، أن هذه الصكوك (إن وجدت) والتي هي في الوقت الراهن مملوكة من قبل أي شخص (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي شركة تابعة للمصدر) لصالح المصدر أو أي شركة تابعة له، يجب أن تعتبر غير متداولة (ما لم وحتى يتم التوقف عن الاحتفاظ بها مثل ذلك).

2-1 إن أي ذكر في هذه الشروط لأي اتفاقية أو مستند أو وثيقة أخرى (بما في ذلك اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك، واتفاقية إدارة موجودات الصكوك، وتعهد الشراء، وتعهد البيع، وتعهد استبدال موجودات الصكوك، وإعلان الوكالة، واتفاقية إدارة الدفعات، واتفاقية السجل، والصكوك (شاملة الصك الرئيسي)، ونموذج طلب المستثمر) سيُفسر على أنه إشارة إلى تلك الاتفاقية أو المستند أو الوثيقة وما يتم عليها من تعديلات أو إضافات أو تحديثات.

## 2. الصيغة وفئة الإصدار

تصدر الصكوك بصورة إلكترونية مسجلة بفئة 100,000 ريال سعودي ("الملكية المصرح بها"). وستتمثل الصكوك بمجملها في الصك الرئيسي الذي سيودع لدى وكيل حملة الصكوك. ولن يتم إصدار صكوك تمثل حصة فردية من الصك الرئيسي، ومع ذلك يحق لكل حامل صكوك استلام كشف من المسجل يبين حصته من الصكوك. وسيمثل الصك الرئيسي جميع الصكوك القائمة وملكية حملة الصكوك لحصة مشاعة في موجودات الصكوك.



### 3. السجل وحق الملكية والتحويل

- (أ) *السجل*: يحتفظ المسجل بسجل يتعلق بالصكوك وفقا لأحكام اتفاقية التسجيل. وفي هذه الشروط، يعني "حامل الصكوك" الشخص الذي تسجل باسمه الصكوك في حينه في السجل (أو، في حالة الملكية المشتركة، اسم أول حامل للصكوك). ولا يجوز تسجيل أي شخص كحامل صكوك سوى الأشخاص المؤهلين.
- (ب) *حق الملكية*: يعامل كل حامل صكوك (باستثناء ما يتطلبه النظام خلافا لذلك) كمالك مطلق لذلك الصك لجميع الأغراض (سواء كانت مستحقة الدفع أم لا وبصرف النظر عن أي إشعار بالملكية أو الأمانة أو أي مصلحة أخرى في الصكوك).
- (ج) *التحويل*: مع مراعاة الفقرتين (هـ) و (و) أدناه، يمكن تحويل الصكوك وفقا للأنظمة والإجراءات التي يقرها المسجل من خلال تقديم تلك المعلومات التي تتطلبها الأنظمة والإجراءات إلى المسجل. ولا يجوز تحويل الصكوك إلا إذا:
- (1) كانت القيمة الاسمية للصكوك المطلوب تحويلها وأي صكوك أخرى يملكها الطرف الذي سيمتلك الصكوك المطلوب تحويلها ملكية مصرحا بها؛
  - (2) في حال لم يتم تحويل جميع الصكوك التي يملكها حامل الصكوك تكون القيمة الاسمية للصكوك المتبقية غير المشمولة بالتحويل ملكية مصرحا بها؛ و
  - (3) كان المحول إليه شخصا مؤهلا.
- (د) *رسوم التحويل*: تخضع عملية تحويل الصكوك لرسم يتقاضاه المسجل وفقا لجدول الرسوم الذي يطبقه مقابل خدماته، ويتحمل حامل الصكوك المحول والمحول إليه جميع هذه الرسوم وفقا للإجراءات المتبعة من قبل المسجل. وتجنباً للشك، فإن المصدر ووكيل حملة الصكوك لن يكونا ملزمين بدفع أي من هذه الرسوم المفروضة من قبل المسجل.
- (هـ) *تواريخ سجلات التحويل والفترات المقفلة*: عمليات التحويل المنفذة أثناء الفترة التي تبدأ من بداية يوم العمل الذي يسبق تاريخ استحقاق الدفع المقرر لأي مبلغ توزيع دوري بخمسة (5) أيام عمل على الأقل، أو أي مبلغ أصلي أو توزيع يتعلق بالصكوك، أو، إذا لم يكن ذلك اليوم يوم عمل، ففي يوم العمل التالي ("تاريخ قيد التحويل")، والتي تنتهي بنهاية تاريخ الاستحقاق المعني (ويطلق على كل فترة "الفترة المقفلة") يجوز لها أن تسجل عند انتهاء الفترة المقفلة فقط. ويمكن للمسجل بعد تاريخ الإقفال تعديل هذه الشروط طالما كانت تتعلق بتسجيل عمليات التحويل التي تتم خلال الفترات المقفلة وذلك بموجب إشعار إلى المصدر وحملة الصكوك.
- (و) *الأنظمة الخاصة بالتحويل والتسجيل*: تخضع جميع عمليات تحويل الصكوك وتسجيلها في السجل لأنظمة وإجراءات المسجل ونصوص اتفاقية التسجيل. وقد يقوم المسجل بتغيير الأنظمة في أي وقت.

### 4. الوضع النظامي ومحدودية حق الرجوع

- (أ) *الوضع النظامي*: تشكل الصكوك حصصاً مشاعة في ملكية موجودات الصكوك وستعامل في جميع الأوقات بالتكافؤ دون أي أفضلية أو أولوية فيما بينها. وتعد التزامات المصدر المتعلقة بالصكوك غير مؤمنة و تشكل الصكوك التزامات غير ثانوية على المصدر، وبخلاف ما يوجب القانون، يجب أن تصنف بصورة مساوية من ناحية حق الدفع لجميع الالتزامات الغير مؤمنة الأخرى للمصدر (بخلاف الالتزامات الثانوية، إن وجدت).
- (ب) *محدودية حق الرجوع*: تعتبر عائدات موجودات الصكوك والمبالغ القائمة في حساب الاحتياطي، والمبالغ المسحوبة والدفعات التي يدفعها المصدر وفقاً لتعهد الشراء أو تعهد البيع، حق الرجوع الوحيد المتعلق بدفعات الصكوك.
- وبناء على ذلك، و باستثناء ما يتعلق بالمطالبات المتعلقة بمبالغ مستحقة من المصدر بموجب تعهد الشراء أو تعهد البيع أو أي وثيقة أخرى من وثائق الصكوك، أو فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة، فلن يكون لحملة الصكوك أي حق للرجوع على أي من موجودات المصدر أو وكيل حملة الصكوك أو مدير الدفعات أو المسجل أو مدير الإصدار ومدير استقبال العروض أو أي من مؤسساتهم التابعة، فيما يتعلق بأي عجز في المبالغ المتوقعة من موجودات الصكوك.
- وعلى الرغم مما سبق، فإن المصدر ملزم بدفع المبالغ المطلوبة بموجب وثائق الصكوك التي هو طرف فيها مباشرة إلى مدير الدفعات (أو في حالات معينة لوكيل حملة الصكوك) ووكيل حملة الصكوك (بشرط تعويضه تعويضاً مقبولاً له)، بصفته وكيلاً لحملة الصكوك، حق رجوع مباشر على المصدر لاستعادة مدفوعات مستحقة لمدير الدفعات أو وكيل حملة الصكوك لحساب حملة الصكوك وفقاً لوثائق الصكوك تلك.

ربما يكون صافي العوائد الناتجة من موجودات الصكوك، أو فيما يتعلق بتنفيذها، غير كافٍ للوفاء بجميع الدفعات المستحقة فيما يتعلق بالصكوك. وإذا بقي، بعد توزيع العوائد، نقص في الدفعات المستحقة بموجب الصكوك، فلن يكون لأي حامل صكوك، إلا في الحالات الموضحة في الشرط 11 (حالات الممارسة) والشرط 12 (تنفيذ وممارسة الحقوق)، أي مطالبة في مواجهة المصدر (باستثناء ما كان يتعلق بالمطالبات المتعلقة بالمبالغ المستحقة من المصدر بموجب تعهد الشراء أو تعهد البيع أو أي وثيقة أخرى من وثائق الصكوك، أو فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة) أو أي من مؤسساته التابعة أو أي موجودات أخرى بالنسبة لذلك النقص وأي مطالبات غير مسددة، ولن يستطيع حملة الصكوك تقديم التماس أو الانضمام إلى أي شخص آخر في رفع دعوى قضائية للمطالبة بإعادة تنظيم أو تصفية أو حل أو تعيين حارس قضائي على المصدر أو وكيل حملة الصكوك أو مدير الدفعات أو المسجل أو مدير الإصدار ومدير استقبال العروض أو أي من مؤسساتهم التابعة كنتيجة لذلك العجز أو غير ذلك.

## 5. موجودات الصكوك

(أ) تحويل ملكية موجودات الصكوك: بناء على اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك التي ستبرم بين المصدر ووكيل حملة الصكوك في تاريخ الإقفال أو في حدود تاريخ الإقفال ("اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك") وبعد دفع عائدات بيع الصكوك، ومع مراعاة الشروط والأحكام الأخرى الخاصة باتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك، يُحول المصدر إلى وكيل حملة الصكوك مصالحه وحقوقه وملكيته ومستحقته الأخرى في موجودات الإجارة الأصلية.

وبناء على اتفاقية إدارة موجودات الصكوك التي ستبرم بين المصدر ووكيل حملة الصكوك في أو قريباً من تاريخ الإقفال ("اتفاقية إدارة موجودات الصكوك") يتعهد مدير موجودات الصكوك بموجبها بتقديم خدمات معينة بخصوص موجودات الصكوك مقابل أتعاب إدارة موجودات الصكوك، ويشمل ذلك دون حصر: (1) إدارة موجودات الصكوك؛ (2) اتخاذ كافة الإجراءات المعقولة المطلوبة لضمان التزام الأطراف المقابلة بالعقود الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك؛ (3) توفير أو ترتيب الحصول على تأمين للموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك؛ و(4) استثمار دخل إعادة الاستثمار في موجودات صكوك إضافية.

وفقاً لتعهد استبدال موجودات الصكوك ("تعهد استبدال موجودات الصكوك") و التي سيتم تأريخها في تاريخ الإقفال أو في حدود تاريخ الإقفال بين المصدر و وكيل حملة الصكوك (1) يحق لوكيل حملة الصكوك ، بالقدر الذي فشل فيه مدير موجودات الصكوك الامتثال للالتزامات بموجب اتفاقية ادارة موجودات الصكوك المتمثلة باستخدام دخل إعادة الاستثمار ليستثمر في موجودات الإجارة الجديدة ليضمن أن قيمة موجودات الصكوك (بعد دفعات الإيجار الثابتة المجدولة وأي دفعات إيجار مسبقة ثابتة بموجب عقود الإجارة الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك) تساوي في جميع الأوقات، أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال وذلك على أن لا يكون قد وقعت حادثة خسارة كلية (كما هي معرفة في الشروط)، أن يطلب تحويل جميع مصالحه وحقوقه وملكيته ومستحقته الأخرى في أي موجودات صكوك في أي تاريخ تحويل ("تاريخ التحويل") محدد في إشعار التبديل ("إشعار التبديل") مقابل أن يقوم المصدر بتحويل ومنح وكيل حملة الصكوك موجودات الإجارة الجديدة، و(2) يحق للمصدر أن يطلب من وكيل حملة الصكوك أن يبيع ويحول، في أي تاريخ تحويل، جميع حقوقه ومصالحه وملكيته وامتيازاته ومستحقته الأخرى في أي موجودات صكوك إلى المصدر، وعضواً عنها سيبيع المصدر ويحول إلى وكيل حملة الصكوك جميع مصالحه وحقوقه وملكيته وامتيازاته ومستحقته الأخرى في موجودات الإجارة الجديدة، و في كل حالة سيكون المصدر ملزماً بأن يقر: (1) أن قيمة موجودات الإجارة الجديدة تساوي أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك المستبدلة ("موجودات الإجارة المستبدلة") و(2) أن قيمة موجودات الصكوك بعد ذلك الاستبدال تساوي أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال.

عند وقوع حادثة خسارة كلية، فسيكون مطلوباً من مدير موجودات الصكوك استخدام عوائد التأمين المستحقة فيما يتعلق بحادثة الخسارة الكلية، أو إذا وقعت حادثة خسارة كلية وكان المبلغ (إن وجد) المستلم من مدير موجودات الصكوك أقل من مبلغ تغطية التأمين (الفرق بين المبلغ الذي يغطيه التأمين والمبلغ المستلم من قبل مدير موجودات الصكوك من عوائد التأمين وهو ("مبلغ عجز الخسارة الكلية")، إجمالي عوائد التأمين المستحقة فيما يتعلق بحادثة الخسارة الكلية ومبلغ عجز الخسارة الكلية الممول من مدير موجودات الصكوك وفقاً لأحكام اتفاقية إدارة موجودات الصكوك (ويشار لها معاً "عوائد التأمين")، لإصلاح أو استبدال الأصل الأساسي خلال ثلاثين (30) يوماً من حادثة الخسارة الكلية. وإذا لم يتم استبدال عوائد التأمين لإصلاح أو استبدال الأصل الأساسي خلال ثلاثين (30) يوماً من حادثة الخسارة الكلية، فسيكون على مدير موجودات الصكوك استخدام عوائد التأمين كدخل صافي، وإيداع تلك المبالغ في حساب التجميع.

(ب) استخدام العائدات - صافي الدخل: وفقا لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك، يقوم مدير موجودات الصكوك بتجميع كل الأموال (بعد خصم أتعاب الإدارة وأتعاب الوكالة) المستحقة بموجب موجودات الصكوك ("صافي الدخل").

(1) يجب أن يتم إيداع نسبة خمسة عشر في المائة (15%) من صافي الدخل ("الدخل المستقبلي") عند استلامها في حساب يحتفظ به مدير موجودات الصكوك في سجلاته لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم ("حساب التجميع"). وسيتم دفع مبالغ التوزيع الدوري (مع أي مبلغ توزيع دوري جزئي) بموجب الصكوك من قبل مدير موجودات الصكوك وفقاً للشرط 5 (د) أدناه (استخدام العائدات - حساب العملية).

(2) يجب أن يتم استخدام خمسة وثمانين في المائة (85%) من صافي الدخل ("دخل إعادة الاستثمار") من قبل مدير موجودات الصكوك من أجل: (1) الاستثمار في موجودات إجارة إضافية للتأكد من أن قيمة موجودات الصكوك (بعد دفعات الإيجار الثابتة المجدولة وأي دفعات إيجار مسبقة ثابتة بموجب عقود الإجارة الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك) تساوي في جميع الأوقات، أو تزيد عن، قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال؛ و (2) إلى الحد الذي لا ينطبق على (1) أعلاه، ويتم إيداع أي دخل إعادة استثمار زائد في حساب التجميع.

إذا تجاوز الدخل المستقبلي (المحتفظ به) الذي يتم استلامه بموجب موجودات الصكوك في أي فترة توزيع دوري مع أي دخل إعادة استثمار تم إيداعه في حساب التجميع وفقاً للشرط 5 (ب) (2) عن مبلغ التوزيع الدوري، فإنه يجب الاحتفاظ بأي مبلغ فائض من قبل مدير موجودات الصكوك كاحتياطي ("الاحتياطي"). ويجب تسجيل الاحتياطي من قبل مدير موجودات الصكوك من خلال قيد دفتر في حساب اقتراضي ولا يحتفظ به في حساب بنكي منفصل ومحدد ("حساب الاحتياطي")، ولا يتم الاحتفاظ به في حساب مصرفي محدد منفصل. ويتم الاحتفاظ بحساب الاحتياطي لصالح حملة الصكوك.

(ج) استخدام العائدات- حساب التجميع، والمبالغ المسحوبة، والسندات لأمر:

(1) ما لم تقع أي حادثة إخفاق واستمر حدوثها، وامتثل مدير موجودات الصكوك لجميع التزاماته بموجب أحكام وثائق الصكوك (بما في ذلك التزاماته بالاستثمار في موجودات إجارة جديدة لضمان أن قيمة موجودات الصكوك تساوي في جميع الأوقات قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال)، فإنه يجوز لمدير موجودات الصكوك سحب أي مبالغ قائمة في حساب الاحتياطي من وقت لآخر (ويشار للمبالغ المسحوبة على هذا النحو بـ "المبالغ المسحوبة"). وتكون المبالغ المسحوبة للحساب الخاص بمدير موجودات الصكوك ويمكن استخدامها من قبل مدير موجودات الصكوك لأي غرض. وأي خسائر ناشئة فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة هي فقط لحساب مدير موجودات الصكوك لوحده. ويجب أن تستحق المبالغ المسحوبة كدين لوكيل حملة الصكوك (الذي يتصرف لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم). ويجب أن يتم سداد المبالغ المسحوبة من أموال مدير موجودات الصكوك عند الطلب لتلبية المبالغ المستحقة بموجب الصكوك. ويجوز لمدير موجودات الصكوك أن يسجل الاحتياطي كمطلوبات على مدير موجودات الصكوك.

(2) إذا كان المبلغ المستحق لحملة الصكوك في أي تاريخ توزيع دوري، أو تاريخ الانتهاء، أو تاريخ استرداد الضريبة، أو تاريخ حادثة إخفاق أكبر من مجموع المبلغ القائم في حساب التجميع وحساب الاحتياطي، فإنه يتعين على مدير موجودات الصكوك القيام في أو قبل الساعة 11:00 صباحاً (بتوقيت الرياض) قبل يومي (2) عمل من ذلك التاريخ بأن يسدد عن طريق الإيداع المقابل في حساب الاحتياطي إما (x) مجموع المبالغ المسحوبة (إلى الحد الذي ما زالت فيه غير مدفوعة) أو (y) المبلغ المستحق لحملة الصكوك في التاريخ ذي العلاقة أخذاً في الاعتبار المبلغ القائم في حساب الاحتياطي، أيهما أقل.

(3) يتعين على مدير موجودات الصكوك أن يسلم إلى وكيل حملة الصكوك في تاريخ الإقفال سندات لأمر بالصيغة المحددة في الملحق 1 (نموذج سند لأمر) من اتفاقية إدارة موجودات الصكوك (ويشار لكل منها بـ "سند لأمر") فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة المتوقعة لمدة أحد عشر (11) شهراً التي تلي مباشرة تاريخ الإقفال ("فترة سند لأمر الأولى") وحسبما هو متفق عليه مع وكيل حملة الصكوك. ولكل فترة أحد عشر (11) شهراً التالية مباشرة لفترة سند لأمر الأولى (مع فترة سند لأمر الأولى، ويشار لكل منها بـ "فترة سند لأمر")، سيقوم مدير موجودات الصكوك بتسليم سندات لأمر بديلة إلى وكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة المتوقعة لفترة سند لأمر تلك وحسبما هو متفق عليه مع وكيل حملة الصكوك. وسيتم تسليم سندات لأمر البديلة تلك إلى وكيل حملة الصكوك بنهاية كل فترة سند لأمر، مقابل السندات لأمر الموجودة لدى وكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بفترة السندات لأمر تلك، ويتعين على وكيل حملة الصكوك إتلاف أي سند لأمر يتم استبداله (بما في ذلك أي سند لأمر يكون بحوزة وكيل حملة الصكوك في اليوم الذي يلي مباشرة استرداد الصكوك بالكامل).

يجب أن يكون كل سند لأمر دليلاً على الدين المتعلق به المستحق لوكيل حملة الصكوك للمبالغ المسحوبة، وألا يعتبر بأنه يشكل ضماناً لأي التزامات على المصدر فيما يتعلق بمبلغ التوزيع الدوري، أو أي مبلغ توزيع دوري جزئي، أو مبلغ عجز الخسارة الكلية، أو سعر الشراء. ويتعين على وكيل حملة الصكوك أن يحتفظ بكل سند لأمر بالنيابة عن حملة الصكوك، ويشكل كل سند لأمر التزامات مباشرة وغير مشروطة وغير قابلة للنقض على عاتق مدير موجودات الصكوك، خاضعة لأحكام وثائق الصكوك.

إن تسليم وكيل حملة الصكوك كل سند لأمر يجب ألا يحد أو يقيد أو يخل بحق أو يؤثر بأي طريقة أخرى أو إلى أي حد على التزامات المصدر أو مدير موجودات الصكوك بموجب وثائق الصكوك.

ينبغي على وكيل حملة الصكوك عدم تقديم أي سند لأمر للدفع أو يسمح بتقديمه لأي شخص باستثناء لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية في المملكة العربية السعودية. ويجوز كذلك تقديم سندات لأمر للدفع فقط فيما يتعلق بالمطالبة بأي مبلغ لا يزيد عن المبالغ المستحقة في ذلك الوقت وواجبة الدفع من قبل المصدر بموجب الصكوك، وفي حال ما إذا تم تقديم مبلغ أكبر من قبل لجنة الفصل في منازعات الأوراق التجارية، فإن وكيل حملة الصكوك يتعهد بأن يدفع أي مبلغ بالزيادة عن المبلغ المستحق وواجب الدفع إلى المصدر بموجب الصكوك.

#### (د) استخدام العائدات - حساب العملية

(1) يقوم مدير موجودات الصكوك في أو قبل الساعة 11:00 صباحاً (بتوقيت الرياض) يوم عمل واحد (1) قبل كل تاريخ توزيع دوري، بالدفع في الحساب الذي يحتفظ به وكيل حملة الصكوك لدى مدير الدفعات من أجل دفع المبالغ المستحقة على الصكوك ("حساب العملية") من المبالغ القائمة (إن وجدت) في حساب التجميع وحساب الاحتياطي حسب الآتي:

i. إجمالي مبلغ أي عجز من المبالغ المدفوعة لحملة الصكوك في أي تاريخ (تواريخ) توزيع دوري سابق ومبلغ (مبالغ) التوزيع الدوري المقابلة لذلك التاريخ (التواريخ) (ويطلق على كل واحد منها "عجز") وذلك إلى الحد الذي تظل فيه هذه المبالغ غير مدفوعة؛ و

ii. أي مبلغ مستحق لفترة التوزيع الدوري الحالية.

وتدفع تلك المبالغ بحسب الترتيب الموضح أعلاه

(2) في أو قبل الساعة 11:00 صباحاً (بتوقيت الرياض) قبل يوم عمل واحد (1) من تاريخ الانتهاء، أو تاريخ استرداد الضريبة، أو تاريخ حالة إخفاق، يدفع المصدر سعر الشراء وبالإضافة إلى ذلك، في حالة حلول تاريخ حالة إخفاق، يدفع مدير موجودات الصكوك من المبالغ (إن وجدت) القائمة في حساب التجميع وحساب الاحتياطي مبلغ التوزيع الدوري الجزئي، وفي كل من هذه الحالات يتم دفع تلك المبالغ لحساب العملية.

(3) عند تصفية الصكوك كما هو محدد في الشرط 10 (تصفية الصكوك)، يتسلم مدير موجودات الصكوك باقي رصيد الاحتياطي، إن وجد، لحسابه الخاص كحافز أتعاب مقابل إدارة موجودات الصكوك.

## 6. التعهدات والالتزامات

### التعهدات والالتزامات المالية

(أ) لن يقوم المصدر ولن يسمح لأي من شركائه التابعة بالقيام بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بإنشاء أو تحمل، أو إصدار، أو افتراض، أو ضمان، أو أن يصبح ملزماً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بشكل طارئ أو غير ذلك (بشكل جماعي "يتسبب") فيما يتعلق بأي مديونيات ذات علاقة، شريطة أنه يجوز للمصدر أو أي من شركائه التابعة تكبد مديونية ذات صلة بالموضوع في حال:

(1) عدم وقوع حالة إخفاق أو استمرار وقوعها (أو احتمال وقوعها بسبب تحمل المديونية).

(2) المصدر وكل من شركائه التابعة ملتزمون بالتعهدات والالتزامات الواردة في الشرط 6 (التعهدات والالتزامات)، ولن يقوموا بالإخفاق بتلك الالتزامات أو التعهدات نتيجة لتحملهم تلك المديونية.

(ب) يجب على المصدر ألا يقوم وألا يسمح لأي من شركائه التابعة بالقيام بما يلي:

(1) إنشاء أو السماح بوجود أي مصالح ضمان (باستثناء مصالح الضمان المسموح بها) على كامل أو أي جزء من تعهداته أو موجوداته أو إيراداته الحالية أو المستقبلية (بما في ذلك رأس المال الغير مدفوع) لتأمين أي مديونية أو ضمان مديونية، دون أن يتم في نفس الوقت أو قبله ضمان التزامات المصدر إلى وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة

الصكوك ونيابة عنهم) بشكل مساوٍ ومشابه بدرجته لمصالح الضمان تلك، وذلك بموجب إعلان الوكالة والصكوك أو تقديم الضمان الآخر لتلك الالتزامات حسبما يتم اعتماده بقرار غير عادي؛

- (2) استخدام عائدات إصدار الصكوك لأي غرض غير الغرض المحدد في نشرة الإصدار؛ و
- (3) إعلان، أو دفع، أو القيام بأي توزيع نقدي، إلا إذا: (أ) كان مجموع المبالغ النقدية لذلك التوزيع (أو تلك التوزيعات) في أي سنة مالية لا يتجاوز مائة في المائة (100%) من صافي دخل المصدر أو أي من شركاته التابعة (حسبما ينطبق) أثناء تلك السنة المالية؛ و(ب) لم تكن هناك حالة إخفاق قائمة في وقت تلك الدفعة، أو قد تقع نتيجة دفع تلك التوزيعات.

(ج) على المصدر أن يتأكد من أن:

- (1) قيمته الصافية الملموسة لا تقل عن 300 مليون ريال سعودي في أي وقت؛ و
- (2) يجب ألا تزيد مديونيته في أي وقت عن 3.5 × من قيمته الملموسة الصافية.

*التعهدات والالتزامات المتعلقة بموجودات الصكوك.*

(د) على المصدر أن يتأكد من استخدام دخل إعادة الاستثمار لاستبدال أي موجودات إجازة مستبدلة بموجودات إجازة جديدة؛ لضمان بأن قيمة موجودات الصكوك تساوي في جميع الأوقات أو تزيد قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال.

*التعهدات والالتزامات المتعلقة بالمعلومات.*

(هـ) يتعين على المصدر أن يقوم كل شهر حتى (وبما في ذلك) تاريخ الانتهاء بإعداد وتقديم تقرير من إدارته العليا إلى وكيل حملة الصكوك يحدد موجودات الصكوك، شاملاً - دون حصر - قائمة بموجودات الإجازة الجديدة (إن وجدت) التي حلت مكان أي موجودات إجازة مستبدلة وفقاً لتعهد استبدال موجودات الصكوك ("تقرير المحفظة")، ويجب أن يتم تسليم كل تقرير محفظة من قبل المصدر بأسرع ما يمكن من الناحية العملية، وفي أي حالة خلال خمسة عشر (15) يوماً من تاريخ الخامس عشر من كل شهر

(و) على المصدر تزويد وكيل حملة الصكوك بالتالي:

- (1) قوائمه المالية المدققة لكل سنة مالية، وذلك بمجرد أن تصبح جاهزة، على ألا يتجاوز ذلك في كل الأحوال تسعين (90) يوماً بعد نهاية تلك السنة المالية.
- (2) قوائمه المالية غير مدققة الخاصة بربع السنة المالية وذلك بمجرد أن تصبح جاهزة، على ألا يتجاوز ذلك عن خمسة وأربعين (45) يوماً بعد نهاية ربع السنة ذلك.

## 7. التوزيع الدوري

(أ) تواريخ التوزيع الدوري: وفقاً للشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل)، والشرط 5 (ج) (استخدام العائدات - حساب التجميع وسندات لأمر)، والشرط 5 (د) (استخدام العائدات - حساب العملية)، والشرط 9 (الدفعات)، يصدر المصدر توجيهها إلى مدير الدفعات بأن يوزع على حملة الصكوك، كل بحسب نسبة ما له، توزيعاً يتعلق بالصكوك في كل تاريخ توزيع دوري يعادل مبلغ التوزيع الدوري المعني، وإذا لم يكن تاريخ التوزيع الدوري يوم عمل (كما هو معرف في الشروط)، يتم تأجيل الدفع إلى يوم العمل التالي، مالم يقع ذلك اليوم في الشهر التالي ففي تلك الحالة يتم تقديم تاريخ التوزيع الدوري إلى يوم العمل السابق مباشرةً.

في هذه الشروط:

"مبلغ التوزيع الدوري" يُقصد به، لكل فترة توزيع دوري، مبلغاً يتم احتسابه على النحو التالي:

$$\frac{\text{س} \times (\text{ص} + \text{هـ}) \times \text{ي}}{360}$$

حيث أن:

س = الاسمية للصكوك القائمة في تاريخ سجل التحويل الذي يسبق مباشرة اليوم الأخير من فترة التوزيع الدوري المعنية؛

ي = عدد الأيام الفعلي في فترة التوزيع الدوري المعنية؛  
ص = سعر العملة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) لفترة التوزيع الدوري المعنية؛ و  
هـ = الهامش.

(ب) سعر العملة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور): يُحدّد سعر العملة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) لكل فترة توزيع دوري من قبل أو نيابة عن مدير الدفعات على الأسس التالية:

(1) يحدد مدير الدفعات سعر ودائع الريال السعودي لفترة تعادل فترة التوزيع الدوري المعنية حسبما يظهر على شاشة رويترز، صفحة SUAA من العنوان "AVG" (أو أي صفحة أخرى تحل محلها في تلك الخدمة، أو أي خدمة أخرى يحددها مدير الدفعات كبايع المعلومات لغرض عرض أسعار مماثلة) كما في الساعة 11:00 صباحاً (بتوقيت الرياض) في يوم العمل الثاني قبل أول يوم من فترة التوزيع الدوري المعنية ("تاريخ التحديد الدوري")، أو

(2) إذا لم يظهر ذلك السعر على تلك الصفحة، يقوم مدير الدفعات بما يلي:

i. يطلب من المكتب الرئيسي في المملكة العربية السعودية لكل من مجموعة سامبا المالية، والبنك السعودي البريطاني، والبنك الأهلي التجاري، وبنك الرياض أو أي بنك مرجعي بديل في سوق البنوك السعودية يعينه مدير إدارة الدفعات، أن يزوده بأسعار العرض على ودائع الريال السعودي في سوق البنوك السعودية عند حوالي الساعة 11:00 صباحاً (بتوقيت الرياض) في تاريخ التوزيع الدوري للبنوك الرئيسية في سوق البنوك السعودية لفترة تعادل فترة التوزيع الدوري المعنية بمبلغ يمثل عملية واحدة في تلك السوق في ذلك الوقت، و

ii. يحدد الوسط الحسابي (المقرب، إذا لزم الأمر، لأقرب عشرة آلاف من النقطة المئوية، 0.00005 تُقرب صعوداً) لتلك الأسعار حينما تتوفر تسعيرتان أو أكثر.

ويكون سعر العملة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) السعر أو (حسبما تكون الحالة) المتوسط الحسابي الذي يحدد بهذه الطريقة، وذلك بشرط أنه إذا لم يستطع مدير الدفعات تحديد السعر أو المتوسط الحسابي (حسبما تكون الحالة) وفقاً للأحكام السابقة فيما يتعلق بأي فترة توزيع دوري، سيكون سعر العملة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) الذي يطبق على الصكوك خلال فترة التوزيع الدوري المعنية هو سعر العملة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) أو متوسط حسابي (حسبما تكون الحالة) تم تحديده للصكوك بخصوص آخر فترة توزيع دوري.

(ج) النشر: يقوم مدير الدفعات بإبلاغ سعر العملة المطبق بين البنوك السعودية (سايبور) ومبلغ التوزيع الدوري الذي حدده، إضافة إلى تاريخ التوزيع الدوري المعني، إلى المصدر ووكيل حملة الصكوك والمسجل بأسرع ما يمكن بعد ذلك التحديد ولكن تحت أي ظرف في موعد أقصاه أول يوم من فترة التوزيع الدوري المعنية. كذلك يجب إشعار حملة الصكوك بذلك على الفور. ويحق لمدير الدفعات إعادة حساب أي مبلغ توزيع دوري (على أساس الأحكام السابقة) دون إشعار في حالة تمديد أو تقصير فترة التوزيع الدوري.

(د) توقف المستحقات: لا تصبح أي مبالغ مستحقة الدفع عن أي صكوك اعتباراً من تاريخ استحقاق استردادها، إلا إذا تبين عند عرض الاستحقاق، أنه تم حجز الدفعة المتعلقة بالصكوك بشكل غير مناسب أو رفضها أو إذا كان هناك إخفاق يتعلق بالدفعة، وفي تلك الحالة فإن ذلك المبلغ المستحق من الصكوك يظل نافذاً ومستحق الدفع، ويلتزم المصدر بدفع مبلغ الدفعة المتأخرة من تلك الدفعات المتأخرة إلى مؤسسة خيرية يختارها وكيل حملة الصكوك.

(هـ) الإشعارات: تعتبر جميع الإشعارات والآراء وعمليات التحديد والشهادات والعمليات الحسابية وعروض الأسعار والقرارات المتخذة أو المقدمة أو المعطاة أو تلك التي يتم الحصول عليها لأغراض هذا الشرط 7 (التوزيعات الدورية) من قبل مدير الدفعات (بشرط خلوها من الأخطاء الواضحة) ملزمة للمصدر ووكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك (مع مراعاة ما

سبق ذكره) لا يتحمل مدير الدفعات أي مسؤولية قانونية تجاه أي شخص فيما يتعلق بممارسة أو عدم ممارسة صلاحياته وواجباته وتقديراته لمثل هذه الأغراض.

## 8. شراء الصكوك

- (أ) الشراء: يمكن للمصدر في أي وقت شراء الصكوك من السوق المفتوحة أو بأي سعر يتم الاتفاق عليه بين حامل الصكوك والمصدر.
- (ب) الإلغاء: يتم إلغاء أي من الصكوك المشتراة من قبل المصدر ولا يجوز إعادة إصدار أو إعادة بيع الصكوك الملغاة.
- (ج) الشراء بناء على رغبة حملة الصكوك: لحملة الصكوك أن يطلبوا من المصدر شراء الصكوك عند وقوع حالة ممارسة طبقاً لما هو وارد في الشرط 11 (حالات الممارسة).

## 9. الدفعات

- (أ) عام: يتم سداد الدفعات بموجب الصكوك عن طريق تحويلها إلى حساب المستفيد بالريال السعودي لدى أحد البنوك في المملكة العربية السعودية حسيماً يتم إبلاغ المسجل ومدير الدفعات خطياً في موعد أقصاه (الساعة 11:00 صباحاً) بتوقيت (الرياض) يوم عمل واحد (1) قبل تاريخ الدفع المعني.
- (ب) الدفعات الخاضعة للأنظمة المطبقة: جميع الدفعات الخاصة بالصكوك تخضع في كل الأحوال لأي أنظمة أو لوائح مالية أو غيرها مطبقة في مكان الدفع. وباستثناء ما هو منصوص عليه في الشرط 15 (الضريبة)، لن يتم احتساب أي خصومات أو مصاريف على حملة الصكوك فيما يتعلق بهذه الدفعات.
- (ج) الدفعات في أيام العمل: تصدر توجيهات الدفع على أساس القيمة في تاريخ الاستحقاق، أو، إذا كان تاريخ الاستحقاق ليس يوم عمل، فعلى أساس القيمة في يوم العمل التالي مالم يقع ذلك اليوم في الشهر التالي ففي تلك الحالة يتم تزويد إرشادات الدفع للقيمة في تاريخ التوزيع الدوري إلى يوم العمل السابق مباشرةً. ولا يستحق حامل الصكوك أي توزيع أو مبلغ آخر عن أي تأخير في الدفع نتيجة وقوع تاريخ دفع أي مبلغ في يوم ليس بيوم عمل.
- (د) تاريخ قيد التحويل: يتم سداد أي دفعة فيما يتعلق بالصكوك للشخص الذي يظهر اسمه في السجل كحامل للصكوك عند بدء العمل في موقع مكتب المسجل المحدد في تاريخ قيد التحويل.

## 10. تصفية الصكوك

### 1-10 التصفية المجدولة

ما لم يتم استردادها أو شرائها و إلغاؤها قبل ذلك، يتم تصفية الصكوك في أحد المواعدين التاليين، أيهما أقرب:

(أ) تاريخ الانتهاء؛ و

(ب) تاريخ حالة إخفاق،

وفي كل حالة قام المصدر بعدها بشراء جميع موجودات الصكوك وفقاً لتعهد الشراء، وكانت جميع الصكوك قد تم شراؤها من قبل المصدر وإلغاؤها.

### 2-10 التصفية لأسباب ضريبية

يمكن استرداد الصكوك بخيار من المصدر كلياً، ولكن ليس جزئياً، في أي تاريخ توزيع دوري ("تاريخ الاسترداد لأسباب ضريبية") وذلك بعد إعطاء إشعار قبل ما لا يقل عن ثلاثين (30) يوماً ولا يزيد عن ستين (60) يوماً ("إشعار الاسترداد لأسباب ضريبية") إلى حملة الصكوك وفقاً للشرط 17 (الإشعارات) (وهذا الإشعار غير قابل للنقض) وفقاً لتعهد البيع، وذلك إذا ما تقرر أن هناك حدث ضريبي قد تم وقوعه، ويعني: "الحدث الضريبي":

(أ) إذا أصبح المصدر أو سيصبح ملزماً بدفع مبالغ إضافية حسبما تم النص عليه أو أشير له في الشرط 15 (الضريبة) كنتيجة لأي تغيير أو تعديل في الأنظمة واللوائح المطبقة في المملكة العربية السعودية أو أي قسم سياسي أو أي جهة فيها لها سلطة ضريبية، أو أي تغيير في تطبيق التفسير الرسمي لتلك الأنظمة أو اللوائح (بما في ذلك الحجز من قبل أي محكمة مختصة)، على أن يكون ذلك التغيير أو التعديل الذي يصبح نافذاً في أو قبل تاريخ الإقفال؛

(ب) لا يمكن تجنب هذا الالتزام من قبل المصدر باتخاذ للتدابير المعقولة المتاحة له،

وذلك شريطة عدم إعطاء إشعار الاسترداد بسبب الضريبة في موعد أبكر من ستين (60) يوماً قبل تاريخ التوزيع الدوري الذي يقع مباشرة قبل ذلك التاريخ المبكر، الذي يصبح فيه المصدر ملزماً بدفع مبالغ إضافية إذا كانت دفعة المبالغ الإضافية المتعلقة بالصكوك مستحقة حينذاك.

قبل نشر أي إشعار استرداد بسبب ضريبة وفقاً لهذا الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية)، يتعين على المصدر أن يحصل على وأن يتيح لحملة الصكوك المعاينة في مكتبه الرئيسي أثناء ساعات الدوام الرسمي ما يلي: (1) شهادة موقعة من قبل اثنين من أعضاء مجلس الإدارة لدى المصدر يفيدون فيها أن المصدر مخول بأن ينفذ هذا الاسترداد، ويذكرون فيها بأن شروط استرداد الصكوك كما هي محددة في الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية) قد تحققت؛ (2) رأي من مستشار ضريبة مستقل لدى جهة معترف بها بخصوص أن المصدر أصبح أو سيصبح ملزماً بدفع مبالغ إضافية جراء ذلك التغيير أو التعديل. وعند انتهاء أي إشعار استرداد بسبب الضريبة كما هو مشار إليه في هذا الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية)، فسيلتزم المصدر باسترداد الصكوك وفقاً لهذا الشرط 10-2 (التصفية لأسباب ضريبية).

## 11. حالات الممارسة

### 1-11 تاريخ الانتهاء

(أ) يعطي وكيل حملة الصكوك قبل ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الانتهاء إشعاراً بالصيغة الموضحة في تعهد الشراء يطلب من المصدر أن يشتري موجودات الصكوك ("إشعار الممارسة") بتاريخ الشراء.

(ب) بعد استلام إشعار الممارسة، يقوم المصدر وفقاً لتعهد الشراء، بشراء موجودات الصكوك، وذلك بدفع سعر الشراء وفقاً لأحكام الشرط 5(د) (موجودات الصكوك - استخدام العائدات - حساب العملية). ويدفع مدير الدفعات سعر الشراء وأي مبلغ توزيع دوري مستحق الدفع في تاريخ الانتهاء إلى ذلك الشخص كما هو مسجل كحامل صكوك عند بدء العمل في تاريخ سجل التحويل ذي العلاقة وفقاً للشرط 3 (هـ) (تواريخ سجلات التحويل والفترات المقفلة).

### 2-11 حالات الإخفاق

يشكل كل واحد من الأحداث والظروف التالية "حالة إخفاق":

(أ) الإخفاق الناتج عن عدم دفع مبلغ توزيع دوري: إذا كان المبلغ الموزع على حملة الصكوك في أي تاريخ توزيع دوري وفقاً للشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل) أقل من مبلغ التوزيع الدوري المقرر لتاريخ التوزيع الدوري المعني، ولم يتم دفع هذا العجز في المبلغ كاملاً قبل ثلاثة (3) أيام عمل بعد تاريخ استحقاقه، وحدث ذلك نتيجة مباشرة لإخفاق المصدر أو إهماله في تأدية واجباته بموجب وثائق الصكوك؛ أو

(ب) الإخفاق بالالتزامات الأخرى: إخفاق المصدر في الوفاء بأي من التزاماته الأخرى أو فيما يتعلق بأي من التزاماته بموجب الصكوك أو وثائق الصكوك، و(باستثناء في أي حال يكون فيها الإخفاق قابلاً للإصلاح، وعندها لا يلزم المواصلة أو الإشعار كما هو مذكور في هذه الفقرة) استمرار ذلك الإخفاق دون معالجة لمدة ثلاثين (30) يوماً بعد توجيه إشعار خطي بذلك إلى المصدر من قبل أحد حملة الصكوك و/أو وكيل حملة الصكوك وتسليمه إلى المصدر؛ أو

(ج) التقصير المتقاطع (Cross-default) من جانب المصدر:

(1) وقوع حالة إخفاق أو أي حكم له نفس الأثر (مهما كان وصفه) واستمر ذلك بموجب مديونية المصدر؛



(2) أي مديونية للمصدر تصبح مستحقة وواجبة الدفع قبل تاريخ استحقاقها المعين كنتيجة لحادثة تسريع السداد (مهما كان وصفها) تأتي بعد حالة إخفاق؛ أو

(3) قيام أي من مقرضي المصدر بممارسة أي أو جميع حقوقهم، أو وسائل معالجة الضرر الخاص بهم، أو اختياراتهم بموجب مصالح الضمان الممنوح لهم بعد وقوع حالة إخفاق (وتشمل دون حصر توجيه تعليمات لبنك (بنوك) الحساب بالتوقف عن العمل وفقاً لتعليمات المصدر، وبدلاً من ذلك الطلب من بنك (بنوك) الحساب بالعمل وفقاً لتعليمات الدائنين من وقت لآخر فيما يتعلق بتلك الحسابات)؛

(4) إذا فشل المصدر في أن يسدد في موعد الاستحقاق أي مبلغ مستحق عليه بموجب أي ضمان لأي مديونية ضمن فترة السماح المطبقة.

وذلك بشرط أن يزيد مبلغ المديونية المشار إليه في الفقرة الفرعية (2) و/أو الفقرة الفرعية (3) أعلاه و/أو المبلغ المستحق بموجب أي ضمان مشار إليه في الفقرة الفرعية (4) أعلاه، لوحده أو بشكل إجمالي، عن 75,000,000 ريال سعودي (أو ما يعادله بأي عملة أو عملات أخرى)، أو

(د) الحكم غير المنفذ: عند صدور حكم، أو أكثر من حكم، أو أمر، أو أكثر من أمر، ضد المصدر بدفع مبلغ يزيد عن 75,000,000 ريال سعودي (أو ما يعادله بأي عملة أو عملات)، سواء بصورة فردية أو إجمالاً، واستمر ذلك الحكم أو الأمر غير منفذ وموَّجَّه للتنفيذ لمدة ثلاثين (30) يوماً من تاريخ صدوره، أو، إذا كان بعد ذلك، من التاريخ المحدد للدفع، أو

(هـ) الإعسار: إذا (1) أصبح المصدر معسراً أو غير قادر على تسديد ديونه عند استحقاقها أو (2) تم تعيين مدير شركة أو مصف لجميع أو لخمسة وعشرين بالمائة (25%) على الأقل من تعهدات المصدر أو موجوداته أو إيراداته (أو تقديم طلب لمثل هذا التعيين) ولم يتم إلغاء هذا التعيين خلال ثمانية وعشرين (28) يوماً، أو (3) أجرى المصدر تنازلاً عاماً أو ترتيباً أو صلحاً مع دائنيه أو لصالحهم (بما في ذلك القيام بترتيب بموجب نظام التسوية الواقية من الإفلاس) أو أعلن قراراً بتأجيل سداد أي من ديونه أو أي ضمان لمديونية مقدم منها أو (4) أوقف المصدر أو هدد بوقف جميع أنشطته أو أي جزء كبير منها (إلا أن يكون ذلك لأغراض الاندماج أو عملية إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة مع بقاء الملاءة المالية، وتم اعتماده من قبل الجمعية العامة غير العادية)؛ أو

(و) الإنقضاء: عند صدور أمر أو اعتماد قرار ساري المفعول بحل المصدر أو تصفيته (ماعداً إذا كان ذلك لأغراض الاندماج أو عملية إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة مع بقاء الملاءة المالية، وتم اعتماده من قبل الجمعية العامة غير العادية، ويشار لمثل ذلك الإجراء بـ "إجراء إحلال وتصفية")؛ أو

(ز) الحدث المشابه: أي حدث يقع له بموجب القوانين أو الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية يكون له أثر مشابه لأي من الأحداث المذكورة في الفقرات من (د) (الحكم غير المنفذ) إلى (و) (انقضاء المصدر).

(ح) الفشل في اتخاذ إجراء: عدم اتخاذ أو القيام بأي إجراء أو شرط أو شيء مطلوب اتخاذه أو أدائه في أي وقت من أجل (1) تمكين المصدر من إبرام أو ممارسة حقوقه بطريقة مشروعة وأداء التزاماته والتقيدها بموجب الصكوك أو وثائق الصكوك أو فيما يتعلق بها، و (2) التأكد من أن تلك الالتزامات قانونية ومشروعة وملزمة وقابلة للتنفيذ؛

(ط) عدم المشروعية: إذا أصبح أو سيصبح من غير المشروع قيام المصدر بأداء أي من التزاماته أو جميعها بموجب الصكوك أو وثائق الصكوك أو فيما يتعلق بها، أو تم حجز وثائق الصكوك من قبل محكمة لكونها غير نافذة قانونياً، أو أن المصدر تنصل أو قدم دليلاً على نيته في التنصل من أي من وثائق الصكوك.

(ي) الملكية: إذا توقف كل من شركة أوركس اليابان والبنك السعودي للاستثمار عن تملك (بشكل مباشر أو غير مباشر) ما مجموعه واحد وخمسين بالمائة (51%) من أسهم المصدر (كما في تاريخ الإقفال)، شريطة عدم وقوع حالة إخفاق تتعلق بالطرح العام الأولي المؤهل؛ أو

(ك) اتفاقية المساعدة الفنية: يتم إلغاء، أو تعليق، أو سحب، أو إنكار، اتفاقية المساعدة الفنية أو إنهاؤها بطريقة أخرى، أو لم تعد نافذة أو سارية المفعول بالكامل أو أنها انقضت بطريقة أخرى.

في حالة وقوع حالة إخفاق واستمرت تلك الحالة في الوجود، يقوم وكيل حملة الصكوك في أقرب فرصة عملية، بعد تسلمه إشعاراً بذلك، بتقديم إشعار بحدوث حالة الإخفاق المعنية إلى حملة الصكوك طالبا منهم أن يبدوا ما إذا كانوا يريدون ممارسة حقوقهم المنصوص عليها في تعهد الشراء أم لا خلال فترة تصل لغاية خمسة عشر (15) يوما أو أي تاريخ وفقا لما يتم إبلاغه إلى حملة الصكوك بواسطة وكيل حملة الصكوك ("فترة الممارسة"). وحينها يجوز لأي حامل صكوك أن يقدم إشعاراً إلى وكيل حملة الصكوك يذكر فيه أن ما يملكه من صكوك قابلة للشراء ("إشعار حالة الإخفاق").

ولا يجوز تحويل الصكوك المعنية بإشعار الشراء الذي يتم تسليمه على هذا النحو إلا بعد انتهاء فترة الممارسة، إذا لم يتم شرائها من قبل المصدر خلال فترة الممارسة تلك وذلك وفقا للشروط. وإذا تسلم وكيل حملة الصكوك إشعار حالة الإخفاق، وجب عليه القيام فوراً بإبلاغ المصدر ومدير الدفعات مبيناً أنه تم استلام إشعار حالة الإخفاق ومحددات حالة الإخفاق المشار إليها في ذلك الإشعار الذي تسلمه (ولكن بشرط تقديم ذلك الإشعار المتعلق بأول إشعار بحالة إخفاق تم استلامه بخصوص أي حالة الإخفاق).

وإذا تسلم وكيل حملة الصكوك إشعارات بحالات إخفاق من عدد من حملة الصكوك يشكل نصاب حملة الصكوك ضمن فترة الممارسة، وجب حينها على وكيل حملة الصكوك أن يقدم للمصدر إشعار ممارسة ("إشعار الممارسة") يشعر فيه المصدر بذلك (مع إرسال نسخة إلى حملة الصكوك)، بشرط أن تكون حالة الإخفاق المعنية بإشعار الممارسة ما زالت مستمرة، ويجب على المصدر، وفقاً لتعهد الشراء، شراء الصكوك فوراً من جميع حملة الصكوك بدفع سعر الشراء المنطبق على الصكوك في اليوم الذي تم فيه استلام إشعارات الشراء من حملة الصكوك ("تاريخ حالة الإخفاق") إضافة إلى مبلغ التوزيع في حالة الإخفاق محتسباً في تاريخ الشراء المعني.

## 12. تنفيذ وممارسة الحقوق

(أ) بعد توزيع عوائد موجودات الصكوك، فيما يتعلق بالصكوك، على حملة الصكوك وفقاً لهذه الشروط وإعلان الوكالة، فإن وكيل حملة الصكوك لا يتحمل أي مسؤولية عن أي مبالغ أخرى، وبالتالي لا يجوز لأي حامل صكوك اتخاذ أي إجراء بحق وكيل حملة الصكوك أو أي شخص آخر لاسترداد أي مبلغ يتعلق بالصكوك أو بموجودات الصكوك.

(ب) لن يكون وكيل حملة الصكوك ملزماً تحت أي ظرف باتخاذ أي إجراء للتنفيذ أو تسهيل موجودات الصكوك أو باتخاذ أي إجراء بحق المصدر بموجب أي وثيقة من وثائق الصكوك يكون المصدر طرفاً فيها إلا إذا تلقى أمراً أو طلباً بذلك (1) بقرار غير عادي أو (2) خطياً من قبل حملة الصكوك البالغين للنصاب القانوني، وفي أي من الحالتين يشترط أن يتلقى تعهداً بالتعويض عن جميع الالتزامات التي يعتبر نفسه مسؤولاً عنها أو تلك التي تترتب عليه نتيجة لذلك على أن يكون التعهد مقتعاً له.

(ج) لا يحق لحامل الصكوك إقامة دعوى ضد المصدر إلا (1) إذا توجب على وكيل حملة الصكوك إقامة دعوى ولم يفعل ذلك خلال ستين (60) يوماً من وجوب إقامة الدعوى واستمر ذلك و(2) إذا كان حامل الصكوك المعني يملك بمفرده (أو مع حملة الصكوك الآخرين الذين ينوون إقامة دعوى مباشرة ضد المصدر) خمسة وعشرين في المائة (25٪) على الأقل من إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك التاريخ. ولن يكون لوكيل حملة الصكوك أو لأي من حملة الصكوك تحت أي ظرف أي حق في بيع أي من موجودات الصكوك أو التصرف بها بأي شكل آخر إلا وفقاً لتعهد الشراء، وسيكون الحق الوحيد لوكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك ضد المصدر هو تنفيذ التزام المصدر بدفع المبالغ المطلوبة في حساب التجميع وحساب الاحتياطي. وتجنباً للشك، لن يكون وكيل حملة الصكوك ملزماً باتخاذ إجراء أو رفع دعوى إلا إذا تلقى تعويضاً مقتعاً له.

(د) للحد المسموح به بموجب الأنظمة واللوائح المطبقة، تكون القرارات الموقعة من قبل أو نيابة عن عدد من حملة الصكوك تمثل ما لا يقل عن ثلثي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في تاريخه قرارات صحيحة ونافاذة صادرة حسب الموجودات كقرار غير عادي.

(هـ) تخضع الفقرات السابقة من هذا الشرط 12 (تنفيذ وممارسة الحقوق) لهذه الفقرة. وبعد توزيع صافي عائدات موجودات الصكوك وفقاً للشرط 5 (ب) (استخدام العائدات - صافي الدخل) والشرط 5 (ج) (استخدام العائدات - الاحتياطي)، تكون التزامات وكيل حملة الصكوك المتعلقة بالصكوك قد تم الوفاء بها ولا يحق لأي حامل صكوك اتخاذ أي خطوات أخرى بحق وكيل حملة الصكوك لاسترداد أي مبالغ أخرى فيما يتعلق بالصكوك وينتهي الحق في استلام تلك المبالغ غير المسددة. وبدون إخفاق لأي التزام على المصدر وفقاً لتعهد الشراء، لن يحق لأي حامل صكوك رفع أي التماس أو اتخاذ أي إجراء ضد المصدر أو وكيل حملة الصكوك بشأن الصكوك أو موجودات الصكوك.

على الرغم من أي نصوص أخرى في وثائق الصكوك وهذه الشروط، لن يتحمل المصدر أي مسؤولية تجاه أي من حاملي الصكوك أو وكيل حملة الصكوك بسبب أي تقصير أو إهمال، أو تقصير أو إهمال مزعوم في تأدية التزاماته المنصوص عليها في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك و/أو إعلان الوكالة طالما كان مدير موجودات الصكوك (أو أي شخص يعمل نيابة عنه) يحول إلى حساب العملية كامل مبلغ التوزيع الدوري المستحق إلى حملة الصكوك في تاريخ الاستحقاق وفقاً لهذه الشروط، وعند دفع هذا المبلغ، لن تعتبر أي حالة من حالات الإخفاق على أنها وقعت.

### 13. الوكلاء

عملاً بموجب اتفاقية إدارة الدفعات وفيما يتعلق بالصكوك، يعمل مدير الدفعات فقط كوكيل للمصدر ولا يتحمل أي التزامات تجاه أي من حملة الصكوك، ولا يتضمن ذلك علاقة وكالة بأي منهم. تتوفر المعلومات عن مدير الدفعات ومكتبه المحدد في قسم "الأطراف والمستشارون" من نشرة الإصدار هذه. ويحتفظ المصدر في أي وقت بحقه في تغيير أو إنهاء تعيين مدير الدفعات وتعيين بديل له، ولكن بشرط أن يحتفظ المصدر طوال الوقت بمدير لإدارة الدفعات في المملكة العربية السعودية. وسوف يتم إشعار حملة الصكوك على الفور بأي تغيير في مدير الدفعات أو مكتبه المحدد.

### 14. اجتماع حملة الصكوك، التعديل

(أ) اجتماعات حملة الصكوك: يحتوي إعلان الوكالة على أحكام لعقد اجتماعات حملة الصكوك للنظر في الأمور التي تؤثر على مصالحهم، بما في ذلك المصادقة على القرار غير العادي بشأن تعديل الصكوك أو هذه الشروط أو أي شرط في إعلان الوكالة، مع مراعاة الحصول على موافقة المصدر أيضاً. و تتم الدعوة لعقد هذا الاجتماع بواسطة المصدر وبناء على طلب خطي من حملة صكوك الذين يملكون ما لا يقل عن عشر القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك القائمة في ذلك التاريخ. ويبلغ النصاب لأي اجتماع للتصويت على قرار غير عادي شخصين أو أكثر يملكون أو يمثلون على الأقل نصف إجمالي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في ذلك التاريخ، أو، في أي اجتماع مؤجل، ما لا يقل عن ربع القيمة الاسمية الإجمالية لتلك الصكوك القائمة في ذلك التاريخ.

ينطلب إصدار أي قرار غير عادي عدداً من الأصوات يزيد بصوت واحد على الأقل عن نصف الأصوات الممثلة في الاجتماع. ويكون أي قرار غير عادي يصدر عن ذلك الاجتماع ملزماً لجميع حملة الصكوك سواء كانوا حاضرين أم غير ذلك. وينص إعلان الوكالة على أن أي قرار موقع من قبل أو نيابة عن عدد من حملة الصكوك يمثلون ما لا يقل عن ثلثي القيمة الاسمية للصكوك القائمة في تاريخه قرارات صحيحة و نافذة و صادرة حسب الموجودات كقرار غير عادي

(ب) التعديل: ينص إعلان الوكالة على أنه يجوز لوكيل حملة الصكوك، ودون موافقة حملة الصكوك، أن يوافق على أي تعديل (مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في إعلان وكالة) لهذه الشروط أو أي من أحكام إعلان الوكالة أو التنازل عن أو إعفاء أي انتهاك لهما، أو أن يقرر عدم اعتبار حالة الإخفاق على أنها كذلك، إذا رأى أنها لا تؤثر بصورة جوهرية على مصالح حملة الصكوك، أو على أي تعديل لأي من هذه الشروط أو أي من الأحكام الواردة في إعلان الوكالة إذا كان ذلك التعديل (في رأي وكيل حملة الصكوك) شكلياً أو بسيطاً أو ذا طبيعة فنية أو يهدف إلى تصحيح خطأ ظاهر أو التقيد بأحكام قانونية إلزامية. و يعتبر أي تعديل أو تنازل أو إعفاء أو قرار من هذا القبيل ملزماً لحملة الصكوك. وما لم يوافق وكيل حملة الصكوك على خلاف ذلك، سيتم إعلام حملة الصكوك بأي تعديل من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن عملياً بعد ذلك وفقاً للشرط 17 (الإشعارات).

وفيما يتعلق بممارسة وكيل حملة الصكوك لأي من سلطاته أو صلاحياته أو اجتهاداته (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي تعديل أو تفويض أو تنازل أو استبدال)، فسوف يراعي وكيل حملة الصكوك مصالح حملة الصكوك ككتلة واحدة، وعلى وجه الخصوص، ولكن دون حصر، فليس من الضروري مراعاة النتائج المترتبة على هذه الممارسة على أي من حملة صكوك بشكل فردي نتيجة لكونهم موجودين أو مقيمين لأي غرض في بلد ما أو يخضعون للاختصاص القضائي لبلد ما أو في منطقة محددة، ولا يحق لوكيل حملة الصكوك أن يطلب من المصدر، كما لا يحق لحملة الصكوك أن يطالبوا المصدر أو أي شخص آخر بأي تعويض فيما يتعلق بأي نتائج ضريبية تترتب على تلك الممارسة على أي من حملة الصكوك بشكل فردي.

## 15. الضرائب

يتم دفع جميع الدفعات أو التوزيعات المتعلقة بالصكوك التي تدفع من قبل المصدر أو نيابة عنه خالية من أي استقطاعات أو خصومات ضريبية، ما لم يكن استقطاع أو خصم تلك الضرائب مطلوباً بموجب القوانين المرعية. وفي تلك الحالة، فقط بقدر ما تتوفر تلك المبالغ للتوزيع على حملة الصكوك من صافي الدخل أو المبالغ القائمة كرسيد دائن في الاحتياطي، سيدفع المصدر تلك المبالغ الإضافية ("مبلغ الضريبة") التي تنتج عن تسليم حملة الصكوك المبالغ التي كانوا سيتسلمونها لو لم يتم إجراء تلك الاستقطاعات أو الخصومات. وإذا لم تكف تلك المبالغ لدفع مبلغ الضريبة، فلن يتم دفع أي مبالغ أخرى إلى حملة الصكوك. وتعتبر أي إشارة في هذه الشروط إلى مبلغ توزيع دوري وأي مبالغ أخرى تدفع لحملة الصكوك شاملاً للمبالغ الإضافية التي تم دفعها وفقاً لهذا الشرط 15 (الضرائب) ليس هناك أي مبالغ إضافية ستدفع لحملة الصكوك وفقاً لهذا الشرط 15 (الضرائب) فيما يتعلق بأي التزامات زكوية على حامل الصكوك التي يكون حاملو الصكوك مسؤولين عنها بأنفسهم.

## 16. التعويض ومسؤولية وعزل وكيل حملة الصكوك

(أ) يتضمن إعلان الوكالة أحكاماً عن حماية وتعويض وكيل حملة الصكوك في ظروف معينة وإعافته من المسؤولية، بما في ذلك أحكاماً تعسفية من رفع دعوى إذا لم يتم تعويضه و/ أو تقديم ضمان بشكل مرض له. وبالأخص، فيما يتصل بممارسة أي من حقوقه المتعلقة بموجودات الصكوك، ليس على وكيل حملة الصكوك إقامة أي دعوى تحت أي ظرف إلا إذا طلب منه ذلك وفقاً للشرط 12 ("تنفيذ وممارسة الحقوق")، ومن ثم فقط إذا تم تعويضه و/أو تقديم ضمان بالشكل المرضي له.

(ب) لا يقدم وكيل حملة الصكوك أي تأكيدات ولا يتحمل أي مسؤولية بخصوص صلاحية أو كفاية أو قابلية تنفيذ التزامات المصدر بموجب أي من وثائق الصكوك التي يكون المصدر طرفاً فيها، كما لن يتحمل في أي حال أي مسؤولية قانونية ولن يكون ملزماً بتقديم أي بيان أو تفسير لحملة الصكوك بشأن أي مبلغ كان يتعين دفعه بواسطة المصدر أو نيابة عنه ولم يتم دفعه، ولن يتحمل في أي حال أي مسؤولية تنشأ عن موجودات الصكوك سوى ما تنص عليه صراحة هذه الشروط أو إعلان الوكالة.

(ج) يعفى وكيل حملة الصكوك من (1) أي مسؤولية بخصوص أي خسارة أو سرقة لموجودات الصكوك أو أي مبلغ نقدي؛ (2) أي التزام بالتأمين على موجودات الصكوك أو أي مبلغ نقدي؛ و(3) أي دعوى تنشأ عن حيازة وكيل حملة الصكوك لموجودات الصكوك أو أي مبلغ نقدي أو بالنيابة عنه أو باعتبارها برسم الإيداع، إلا إذا نجمت تلك الخسارة أو السرقة عن تقصير فادح أو سوء تصرف متعمد أو احتيال من جانب وكيل حملة الصكوك.

(د) يمكن لحملة الصكوك، عن طريق قرار الجمعية الغير عادية، إلغاء تعيينهم لوكيل حملة الصكوك وبارسال إشعار قبل 30 يوم على الأقل من تاريخ إلغاء التعيين، وعلى أن لا ينفذ إلغاء التعيين ذلك قبل أن يُعين من يخلف وكيل حملة الصكوك بما يتوافق مع إعلان الوكالة.

## 17. الإشعارات

ترسل الإشعارات إلى حملة الصكوك بالبريد المسجل على عناوينهم المعنية في السجل. ويعتبر الإشعار في حكم المستلم في اليوم الخامس من تاريخ إرساله. وبالإضافة إلى ذلك، يتم نشر الدعوة لأي اجتماع لحملة الصكوك في الجريدة الرسمية وفي صحيفة يومية توزع في المدينة التي يوجد فيها المركز الرئيسي للمصدر قبل خمسة وعشرين (25) يوماً على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع الأصلي وقبل ثلاثين (30) يوماً على الأقل من التاريخ المقرر لأي اجتماع مؤجل.

(أ) القانون الواجب التطبيق: تخضع وثائق الصكوك للأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية وتفسر وفقاً لها.

(ب) الاختصاص القضائي: تعتبر لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ولجنة الاستئناف هي الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص الحصري في النظر والبت في أي قضية أو دعوى أو أي إجراء قضائي وتسوية أي نزاعات قد تنشأ عن الصكوك أو وثائق الصكوك، ولهذه الأغراض، تقرر جميع الأطراف (بما فيها المصدر وحملة الصكوك) إقراراً لا رجعة فيه بخضوعهم للاختصاص القضائي للجنة. ولا يجوز رفع أي قضية أو دعوى أو أي إجراء قضائي بخصوص الصكوك أو وثائق الصكوك لدى أي جهة خارج المملكة العربية السعودية ولن يكون لأي محكمة أو سلطة قضائية خارج المملكة العربية السعودية صلاحية النظر في أي دعوى بهذا الخصوص.

## ملخص وثائق الصكوك

يقدم الملخص التالي أحكاماً رئيسية معينة لاتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك، واتفاقية إدارة موجودات الصكوك، وتعهد الشراء، وتعهد استبدال موجودات الصكوك، وتعهد البيع.

يتم تقديم هذا الملخص للمعلومات فقط، ولا يقصد منه أن يكون شاملاً ولا يجب أن يفسر كذلك. ويتعين على حملة الصكوك ملاحظة أن هذا الملخص ليس بديلاً عن الإطلاع على وثائق الصكوك بالكامل، المتاحة للمعابنة أثناء ساعات الدوام الرسمي في المكاتب المحددة لأوركس السعودية، ووكيل حملة الصكوك. ويجدر بحملة الصكوك أن يتنبهوا أنه وفقاً للشروط، فإنهم جميعاً ملزمون بالإطلاع على أحكام جميع وثائق الصكوك ويعتبر بأنهم قاموا بذلك.

### اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك

ستبرم كلا من أوركس السعودية، بصفتها المصدر، ووكيل حملة الصكوك اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك في أو قرابة تاريخ الإقفال، والتي توافق أوركس السعودية بموجبها على نقل مصالحها، وحقوقها، وملكيته، ومستحققاتها الأخرى في تاريخ الإقفال (خالية من أي رهن أنشأته أو منحه أوركس السعودية) في موجودات الإجارة الأصلية إلى وكيل حملة الصكوك، لصالح حملة الصكوك.

إن بيع وتحويل مصالحها وحقوقها وملكيته ومستحققاتها الأخرى في موجودات الإجارة الأصلية لا يخول أي من حملة الصكوك (أ) أن يطلبوا من أوركس السعودية أن تغير أحكام عقود الإجارة المبرمة مع أي عملاء أوركس السعودية تتعلق بموجودات الإجارة الأصلية؛ (ب) أن يحصلوا أو يطلبوا معلومات من أي نوع مهما كانت من أوركس السعودية بشأن أي من عملائها؛ (ج) تقديم تمويل تأجيرى لأي من عملاء أوركس السعودية أو لأي شخص آخر باستثناء ما كان عن طريق مدير موجودات الصكوك، أو التدخل بأي طريقة أخرى في عرض أو تقديم تمويل تأجيرى من هذا القبيل من قبل مدير موجودات الصكوك؛ (د) استلام أو طلب أي دفعة أو مبالغ أخرى من عملاء أوركس السعودية دون الإخفاق باستحقاق حملة الصكوك باستلام مبلغ التوزيع الدوري، وسعر الشراء، ومبلغ التوزيع الدوري الجزئي (إن وجد)، ومبلغ السداد المتأخر (إن وجد) وفقاً للشروط؛ و/أو (هـ) أن يكون لهم أي حقوق أو مطالبات ضد أي عميل لأوركس السعودية فيما يتعلق بموجودات الإجارة الأصلية ودفع (أو عدم دفع) أي مبالغ من أي عميل من عملاء أوركس السعودية.

سيكون على أوركس السعودية الإقرار في اتفاقية تحويل موجودات الصكوك بأنها قدمت تعهدات و ضمانات معينة من أجل إقناع وكيل حملة الصكوك في الدخول في اتفاقية تحويل موجودات الصكوك، وأن وكيل حملة الصكوك (لصالح وبالنيابة عن حملة الصكوك) لم ولن يقدم أي استفسارات تتعلق بأي عميل من عملاء أوركس السعودية، أو الملاءة الائتمانية لأي من عملاء أوركس السعودية، أو مدى ملائمة موجودات الإجارة الأصلية.

إن التعهدات والضمانات المقدمة من وكيل حملة الصكوك بتاريخ اتفاقية تحويل موجودات الصكوك (والتي تعتبر بأنها قد تم تكرارها في كل تاريخ يقع في أو يسبق تاريخ الإقفال) تتضمن تعهدات و ضمانات أوركس السعودية بأنها:

- (أ) شركة مساهمة تم تأسيسها حسب الموجودات وقائمة بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية؛
- (ب) لديها الصلاحية والسلطة الكاملة لامتلاك الموجودات ومزاولة نشاطها بالصفة التي تقوم بها؛
- (ج) أنها هي المالك والمستفيد القانوني لكامل المصالح والحقوق والملكيات والمستحققات الأخرى لموجودات الإجارة الأصلية، وذلك مباشرة قبل دخولها في اتفاقية تحويل موجودات الصكوك، وأن لديها الصلاحية والسلطة المطلوبة بتحويل ملكية تلك المصالح والحقوق والملكيات والمستحققات الأخرى في موجودات الإجارة الأصلية خالية من أي رهن تنشئه أو تمنحه أوركس السعودية؛
- (د) مع الالتزام بالمبادئ العامة للأنظمة السعودية الموصوفة في قسم "عوامل المخاطر" في هذه النشرة، فإن العملية وجميع الالتزامات المشمولة التي سيتم افتراضها في اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك ووثائق الصكوك الأخرى التي تكون أوركس السعودية طرفاً فيها تمثل بالنسبة لها التزامات قانونية وصحيحة وملزمة وقابلة للنفاد؛
- (هـ) لديها الصلاحية واتخذت جميع الإجراءات الضرورية للسماح لها بالدخول وتأدية وتقديم اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك ووثائق الصكوك الأخرى التي هي طرف فيها والعملية الموصوفة في وثائق الصكوك؛
- (و) حصلت على كافة التفويضات والإجراءات الرسمية المطلوبة لإبرام والدخول في وتأدية التزاماتها بشكل قانوني بموجب اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك وأي وثيقة من وثائق الصكوك التي هي طرف فيها، وهي نافذة وسارية المفعول بالكامل؛
- (ز) إن قيامها بإجراء وتنفيذ اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك ووثائق الصكوك الأخرى والعملية الموصوفة فيها لا ولن يتعارض مع (1) أي نظام أو لائحة تنطبق عليها؛ (2) وثائق تأسيسها؛ و(3) أي وثيقة أو مستند ملزم لها أو لأي من موجوداتها؛

(ح) حصلت على كافة التصديقات والتفويضات المطلوبة لإبرام اتفاقية تحويل موجودات الصكوك هذه أو أي وثيقة أخرى من وثائق الصكوك التي ستكون طرفاً فيها، والمسموح بها من المملكة العربية السعودية وأصبحت نافذة بالكامل، باستثناء ما كان يتعلق بالترجمة إلى اللغة العربية؛

(ط) ليس مطلوباً بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية بعمل أي استقطاعات من أجل أو لحساب أي ضرائب من أي دفعة يمكن أن تسدد بموجب اتفاقية بيع و تحويل الصكوك، كما أنه ليس ضرورياً دفع أي ضريبة طابع أو تسجيل أو ضريبة مماثلة على أو فيما يتعلق باتفاقية بيع و تحويل موجودات الصكوك أو العملية الموصوفة في تلك الاتفاقية؛

(ي) لم تقع أي حالة إخفاق وما زالت مستمرة؛

(ك) توافق بشكل لا رجعة فيه على عدم المطالبة، وتتنازل بشكل لا رجعة فيه عن الحصانة إلى أقصى مدى تسمح به القوانين والأنظمة في أي منطقة ذات اختصاص قضائي، إلى الحد الذي يجوز لها فيه المطالبة في المنطقة ذات الاختصاص قضائي تلك، لنفسها أو لحصانة موجوداتها ضد الملاحقة القانونية والتنفيذ والحجز (سواء للمساعدة في التنفيذ أو قبل الحكم أو غير ذلك) أو عملية قانونية أخرى، أو إلى الحد الذي قد تعزى فيه الحصانة في أي ولاية قضائية لنفسها أو لموجوداتها (سواء تمت المطالبة أو لم تتم)؛

(ل) قيمة موجودات الإجارة الأصلية (حسبما تم تحديدها بالإشارة إلى التقييم الداخلي الذي أجرته أوركس السعودية وفقاً للممارسات المتبعة في السوق في الوقت ذي العلاقة) تساوي، أو تزيد عن، مائة وعشرين بالمائة (120%) من مبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للصكوك؛

(م) دفعت كافة الضرائب والرسوم والمطلوبات الأخرى (إن وجدت) المستحقة أو الواجبة الدفع فيما يتعلق بموجودات الإجارة الأصلية؛ و

(ن) لا توجد أي قضايا أو تحكيم أو دعاوي مرفوعة أمام أي محكمة، أو جهة قضائية، أو سلطة أو جهة حكومية قائمة أو تم التهديد برفعها ضد أوركس السعودية أو ممتلكاتها أو موجوداتها، حسب علم أوركس السعودية، والتي من شأنها تقييد تنفيذ أو أداء اتفاقية تحويل موجودات الصكوك أو أي وثيقة أخرى تكون أوركس السعودية طرفاً فيها.

#### اتفاقية إدارة موجودات الصكوك

سوف تقوم كلاً من أوركس السعودية بصفتها مدير موجودات الصكوك، ووكيل حملة الصكوك بالدخول في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك في أو قبل تاريخ الإقفال، والتي بموجبها سيقوم وكيل حملة الصكوك (بالنيابة عن حملة الصكوك) بإشراك أوركس السعودية بشكل غير قابل للنقض لتأدية (أو تأمين تأدية) الخدمات والواجبات الأخرى المحددة في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك، وستوافق أوركس السعودية على أن تتصرف بصفتها مدير لموجودات الصكوك، لصالح ونيابة عن حملة الصكوك.

سيكون على وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم) الإقرار في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك بأن أوركس السعودية لديها الخبرة في إدارة موجودات الصكوك، وأنه يفوض أوركس السعودية بشكل لا رجعة فيه باتخاذ هذا الإجراء بالنيابة عنه، وممارسة تلك الحقوق، ووسائل جبر الضرر، وصلاحياته واختياراته كما هي مفوضة لمدير موجودات الصكوك بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك، بالإضافة إلى تلك الحقوق ووسائل إصلاح الضرر، والصلاحيات والاختيارات المتعلقة بذلك بصورة معقولة، ويفوض مدير موجودات الصكوك بحيازة موجودات الصكوك لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم. وأي تصرف تتخذه أوركس السعودية بصفتها مدير موجودات الصكوك بموجب أو فيما يتعلق بوثائق الصكوك بالصلاحيات المطلوبة أو على أساس التعليمات المناسبة المستلمة من وكيل حملة الصكوك يجب أن يكون ملزماً لوكيل حملة الصكوك وحملة الصكوك أنفسهم.

سيتعين على أوركس السعودية الموافقة في اتفاقية إدارة موجودات الصكوك أنه إلى الحد الممكن من الناحية العملية، أنها ستقوم بإدارة وتأدية وتقديم الخدمات وتنفيذ أو تؤمن تنفيذ حقوق حملة الصكوك بموجب موجودات الصكوك. وستقوم بشكل محدد بتأدية (أو تأمين تأدية) المهام التالية المتعلقة بموجودات الصكوك كمدير لموجودات الصكوك ونيابة عن حملة الصكوك.

(أ) الخدمات: تقديم جميع الخدمات المطلوب تقديمها من قبل مدير موجودات الصكوك؛

(ب) التحصيلات: الحفاظ على إجراءات تحصيل مناسبة فيما يتعلق بالمبالغ التي تستحق بخصوص عقود الإجارة المتعلقة بموجودات الصكوك؛

(ج) إدارة صافي الدخل: التأكد من أنه يتم تجميع كافة المبالغ المستلمة من قبله فيما يتعلق بموجودات الصكوك (بعد خصم رسوم إدارة مدير موجودات الصكوك ورسوم الوكالة) بشكل تراكمي وتسجيلها كدخل صافي، والتأكد من إيداع الدخل المستقبلي عند استلامه في حساب التجميع الذي سيتم منه دفع مبالغ التوزيع الدوري (مع أي مبالغ توزيع دوري جزئية) بموجب الصكوك من قبل مدير الصكوك وفقاً للشرط 5 (د) (استخدام العائدات - حساب العملية)، وأن دخل إعادة الاستثمار، يجب أن يستخدم في: (1) الاستثمار في موجودات إجارة جديدة للتأكد من أن قيمة موجودات الصكوك (بعد سداد دفعات الإجارة الثابتة المجدولة وأي دفعات إجارة مسبقة ثابتة بموجب العقود الأساسية المتعلقة بموجودات الإجارة) تساوي في جميع الأوقات أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال؛ و(2) إلى الحد الذي لا ينطبق على (1) أعلاه، إيداع أي

دخل إعادة استثمار زائد في حساب التجميع. وإذا كان الدخل المستقبلي المستلم بموجب موجودات الصكوك في أي فترة توزيع دوري إلى جانب دخل إعادة الاستثمار الذي تم إيداعه في حساب التجميع وفقاً للفقرة (2) أعلاه، يزيد عن مبلغ التوزيع الدوري، فإنه يجب استبقاء أي مبلغ فائض من قبل مدير موجودات الصكوك كاحتياطي. ويجب تسجيل الاحتياطي من قبل مدير موجودات الصكوك من خلال قيد دفترتي في حساب افتراضي وليس في حساب بنكي منفصل ومحدد. ويتم الاحتفاظ بحساب الاحتياطي من قبل أوركس السعودية لصالح حملة الصكوك.

(د) المحاسبة والتدقيق: التأكد من أنه يتم تسجيل دفاتر المحاسبة والدخل والمصاريف الخاصة بمدير موجودات الصكوك بشكل منتظم وأن يتم إعداد حساباتها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتخضع للمراجعة المحاسبية السنوية؛ و

(هـ) الأمور التنظيمية والضريبة: التأكد من تلبية جميع المتطلبات النظامية ومتطلبات الضريبة والزكاة.

وسيتعين على أوركس السعودية بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك التعهد بما يلي بالإضافة إلى التعهدات والالتزامات الموضحة في الشرط 6 (التعهدات والالتزامات):

(أ) أن تركز نفس الوقت والاهتمام على أقل تقدير لتأدية التزاماتها بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك، وأن تبدي على الأقل نفس المهارة والعناية والجدية التي تبديها لتأدية حقوقها والتزاماتها المتعلقة بنشاطها عموماً، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالتمويل التأجيري الذي تقدمه لعملائها الآخرين الذين لا يشكلون جزءاً من هذه العملية، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

(ب) الالتزام إلى أقصى حد ممكن من الناحية العملية بالتوجيهات والأوامر والتعليمات التي قد يعطيها وكيل حملة الصكوك بشكل معقول من وقت لآخر فيما يتعلق بتأدية التزاماته بموجب اتفاقية إدارة الصكوك؛

(ج) الاحتفاظ بدفاتر وسجلات كاملة وكافية فيما يتعلق بموجودات الصكوك وفقاً للأنظمة واللوائح المطبقة بهذا الصدد؛

(د) إخطار وكيل حملة الصكوك فوراً بأي حادثة أو ظرف من الممكن أن يؤدي حسب رأي أوركس السعودية إلى: (1) التأثير بشكل جوهري على مستوى صافي الدخل المتوقع فيما يتعلق بموجودات الصكوك بخصوص أي فترة توزيع دوري؛ أو (2) السبب في تراجع صافي الدخل المستلم أثناء فترة التوزيع الدوري ذات العلاقة (عند جمعه مع مبلغ أي احتياطي) لأقل من مبلغ التوزيع الدوري لفترة التوزيع الدوري تلك.

تتعهد أوركس السعودية بصفتها مدير موجودات الصكوك، بشكل غير قابل للنقض مع وكيل حملة الصكوك، بأنها ستكون مسؤولة عن التأكد من أن الموجودات الأساسية المتعلقة بموجودات الصكوك مؤمن عليها بصورة مناسبة، وأن تتأكد من أن موجودات الإجارة المتعلقة بموجودات الصكوك مؤمن عليها ضد حوادث الخسارة الكلية بمبلغ تأميني يساوي في جميع الأوقات على الأقل المبلغ الذي يغطيه التأمين. وعند وقوع حادثة خسارة كلية، فسيكون على مدير موجودات الصكوك استخدام عوائد التأمين المستحقة فيما يتعلق بحادثة الخسارة الكلية، أو إذا وقعت حادثة خسارة كلية، وتم استلام مبلغ (إن وجد) يقل عن مبلغ الغطاء التأميني من قبل مدير موجودات الصكوك، فإن إجمالي عوائد التأمين المستحقة فيما يتعلق بحادثة الخسارة الكاملة ومبلغ عجز الخسارة الكامل الذي يموله مدير موجودات الصكوك لإصلاح أو استبدال الأصل الأساسي خلال ثلاثين (30) يوماً من حادثة الخسارة الكلية. وإذا لم تستخدم عوائد التأمين لإصلاح أو استبدال الأصل الأساسي في خلال ثلاثين (30) يوماً من حادثة الخسارة الكلية، وجب على مدير موجودات الصكوك أن يستخدم عوائد التأمين كدخل صافي وأن يودع تلك المبالغ في حساب التجميع.

بموجب أحكام اتفاقية إدارة موجودات الصكوك، وفي حال عدم وقوع حالة إخفاق واستمرت في الوقوع، وكان مدير موجودات الصكوك قد امتثل لكافة التزاماته بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك، ووثائق الصكوك الأخرى التي هو طرف فيها، يجوز لمدير موجودات الصكوك سحب أي مبالغ قائمة في حساب الاحتياطي من وقت لآخر. وتكون المبالغ المسحوبة هي للحساب الخاص بمدير موجودات الصكوك ويمكن استخدامها من قبل مدير موجودات الصكوك لأي غرض. وأي خسائر ناشئة فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة هي حصرياً لحساب مدير موجودات الصكوك. ويجب أن تستحق المبالغ المسحوبة كدين على وكيل حملة الصكوك (متصرفاً لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم) ويجب أن تدفع من قبل الأموال الخاصة بمدير موجودات الصكوك عند الطلب لتلبية المبالغ المستحقة بموجب الصكوك. ويجوز لمدير موجودات الصكوك تسجيل الاحتياطي كمطلوبات مستحقة على مدير موجودات الصكوك.

إذا كان المبلغ المستحق لحملة الصكوك في أي تاريخ توزيع دوري، أو تاريخ الانتهاء، أو تاريخ الاسترداد المبكر، أو تاريخ استرداد الضريبة، أو تاريخ حالة الإخفاق أكبر من مجموع المبلغ القائم في حساب التجميع وحساب الاحتياطي، وجب على مدير موجودات الصكوك في أو قبل الساعة 11 صباحاً (بتوقيت الرياض) قبل يومي (2) عمل من ذلك التاريخ أن يسدد من خلال الإيداع المقابل في حساب الاحتياطي إما (أ) مجموع المبالغ المسحوبة (إلى الحد الذي تظل فيه غير مدفوعة) أو (ب) المبلغ المستحق لحملة الصكوك في التاريخ ذي العلاقة آخذاً في الاعتبار المبلغ القائم في حساب الاحتياطي، أيهما أقل.

بموجب أحكام اتفاقية إدارة موجودات الصكوك، يتعين على مدير موجودات الصكوك أن يسلم إلى وكيل حملة الصكوك في تاريخ الإقفال سندات لأمر فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة المتوقعة لفترة السند لأمر الأولى. ولكل فترة أحد عشر (11) شهراً التالية مباشرة لفترة السند لأمر الأولى، سيفوم مدير موجودات الصكوك بتسليم سندات لأمر بديلة إلى وكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بالمبالغ المسحوبة المتوقعة لفترة السندات لأمر تلك وحسبما هو متفق عليه مع وكيل حملة الصكوك. وسيتم تسليم السندات لأمر البديلة تلك إلى



وكيل حملة الصكوك بنهاية كل فترة سند لأمر، مقابل السندات لأمر الموجودة لدى وكيل حملة الصكوك فيما يتعلق بفترة السندات لأمر تلك، ويتعين على وكيل حملة الصكوك إتلاف أي سند لأمر يتم استبداله (بما في ذلك أي سند لأمر يكون بحوزة وكيل حملة الصكوك في اليوم الذي يلي مباشرة استرداد الصكوك بالكامل).

يجب أن يكون كل سند لأمر دليلاً على الدين المتعلق به المستحق لوكيل حملة الصكوك للمبالغ المسحوبة، وألا يعتبر بأنه يشكل ضماناً لأي التزامات على مدير موجودات الصكوك فيما يتعلق بمبلغ التوزيع الدوري، أو أي مبلغ توزيع دوري جزئي، أو مبلغ عجز الخسارة الكلية، أو سعر الشراء. ويتعين على وكيل حملة الصكوك أن يحتفظ بكل سند لأمر بالنيابة عن حملة الصكوك، ويشكل كل سند لأمر التزامات مباشرة وغير مشروطة وغير قابلة للنقض على عاتق مدير موجودات الصكوك، خاضعة لأحكام ووثائق الصكوك.

بالنظر لأن أوركس السعودية تعمل كمدير لموجودات الصكوك، فإنها مخولة بالخصم والاحتفاظ برسوم تساوي 1,000 ريال سعودي سنوياً (لحسابها الخاص) وذلك من المبالغ المستلمة المتعلقة بموجودات الصكوك.

### تعهد استبدال موجودات الصكوك

يبرم وكيل حملة الصكوك تعهد استبدال موجودات الصكوك لصالح أوركس السعودية بصفتها المصدر، في أو قرابة تاريخ الإقفال.

بموجب أحكام تعهد استبدال موجودات الصكوك، سيمنح وكيل حملة الصكوك إلى أوركس السعودية الحق بالطلب من وكيل حملة الصكوك بأن يحول في أي تاريخ استبدال محدد في إشعار الاستبدال جميع مصالِح وحقوق وملكية وكيل حملة الصكوك ومستحقته الأخرى في موجودات الإجارة المستبدلة مقابل أن تحوّل أوركس السعودية لوكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم) موجودات الإجارة الجديدة.

سيكون كذلك على أوركس السعودية منح وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم)، بالقدر الذي فشل فيه مدير موجودات الصكوك الامتثال لالتزاماته بموجب اتفاقية إدارة موجودات الصكوك المتمثلة باستخدام دخل إعادة الاستثمار ليستثمر في موجودات الإجارة الجديدة ليضمن أن قيمة موجودات الصكوك تساوي في جميع الأوقات، أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال وذلك على أن لا يكون قد وقعت حادثة خسارة كلية، الحق في أن يطلب تحويل جميع مصالِحه وحقوقه وملكيته ومستحقته الأخرى في أي موجودات إجارة مستبدلة في أي تاريخ تحويل محدد في إشعار التبديل مقابل أن تقوم أوركس السعودية بمنح و تحويل موجودات الإجارة الجديدة لوكيل حملة الصكوك (لصالح نيابة عن حملة الصكوك).

سيكون مطلوباً من أوركس السعودية في إشعار الاستبدال ذي العلاقة أن تشهد بأن قيمة موجودات الإجارة الجديدة تساوي أو تزيد عن قيمة موجودات الإجارة المستبدلة، حسبما ينطبق. وسيكون على أوركس السعودية كذلك أن تشهد بأنه عقب ذلك الاستبدال، أن قيمة موجودات الصكوك ستكون مساوية لـ أو تزيد عن قيمة موجودات الصكوك في تاريخ الإقفال.

يجوز ممارسة الحق في استبدال موجودات الإجارة المستبدلة فقط خلال 15 يوماً من تاريخ الخامس عشر من كل شهر، وذلك من خلال قيام أوركس السعودية بتسليم إشعار الاستبدال إلى وكيل حملة الصكوك وتحديد تاريخ استبدال يجب ألا يقل عن 5 أيام بعد التاريخ الذي قدم فيه إشعار الاستبدال.

### تعهد الشراء

ستدخل أوركس السعودية بصفتها المصدر تعهداً بالشراء لصالح وكيل حملة الصكوك في أو قرابة تاريخ الإقفال.

وبموجب أحكام تعهد الشراء، فستقوم أوركس السعودية بمنح وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم) الحق- شريطة ألا تكون قد وقعت حادثة خسارة كليّة - في أن يطلب من أوركس السعودية بتاريخ الانتهاء، شراء وقبول وتحويل كافة مصالِح وحقوق وملكية وكيل حملة الصكوك ومستحقته الأخرى في موجودات الصكوك مقابل قيام أوركس السعودية بدفع سعر شراء محدد.

وستقوم أوركس السعودية كذلك بمنح وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم) الحق- شريطة عدم وجود حادثة خسارة كلية، وكذلك شريطة أن تكون قد وقعت حادثة خسارة كلية واستمرت، وأن وكيل حملة الصكوك قد أعطى إشعاراً وفقاً للشرط 11-2 (حالات الإخفاق) بأن الصكوك سيتم استردادها من قبل أوركس السعودية - أن يطلب من أوركس السعودية في أي وقت في أو قبل تاريخ الانتهاء، أن تشتري وتقبل في تاريخ الشراء تحويل جميع مصالِح وحقوق وملكية وكيل حملة الصكوك ومستحقته الأخرى في موجودات الصكوك مقابل قيام أوركس السعودية بدفع سعر شراء محدد في إشعار الممارسة.

سيكون مطلوباً من أوركس السعودية أن تعلن صراحة بأن سعر الشراء يمثل عوضاً عادلاً وقيماً مقابل شراء جميع مصالِح وحقوق وملكية وكيل حملة الصكوك ومستحقته الأخرى.

### تعهد البيع

سوف يدخل وكيل حملة الصكوك في تعهد لصالح أوركس السعودية بصفتها المصدر في أو قرابة تاريخ الإقفال.

بموجب أحكام تعهد البيع، سيقوم وكيل حملة الصكوك (لصالح حملة الصكوك وبالنيابة عنهم) بمنح أوركس السعودية الحق- شريطة ألا تكون قد وقعت حادثة خسارة كلية - في أن تطلب من وكيل حملة الصكوك بأن يبيع ويحول في أي تاريخ شراء محدد في إشعار

الممارسة، كافة مصالح وحقوق وملكية وكيل حملة الصكوك ومصالحه الأخرى في موجودات الصكوك مقابل قيام أوركس السعودية بدفع سعر شراء محدد في إشعار الممارسة. ويجوز ممارسة هذا الحق فقط من قبل أوركس السعودية بعد وقوع حادثة ضريبية وتلبية الشروط ذات العلاقة المسبقة.

سيكون مطلوباً من أوركس السعودية أن تعلن في تعهد البيع بأن سعر الشراء يمثل عوضاً عادلاً وقيماً لشراء جميع مصالح وحقوق وملكية وكيل حملة الصكوك ومستحقاته الأخرى في موجودات الصكوك.

### شروط عامة تنطبق على جميع الوثائق

#### التعويض

توافق أوركس السعودية في كل وثيقة من وثائق الصكوك أن تقوم عند الطلب بتعويض وكيل حملة الصكوك بالكامل وحمايته من أي ضرر قد ينشأ من أي الالتزامات والمطالبات والخسائر الفعلية والتكاليف (باستثناء تكاليف التمويل)، والمصاريف، والرسوم (بما في ذلك الأتعاب والمصاريف القانونية التي يتكبدها فيما يتعلق بأي إنفاذ لوثائق الصكوك ذات العلاقة)، والطلبات، والإجراءات، والأحكام من أي نوع ومن أي طبيعة مفروضة، أو تم تكبدها، أو مؤكدة ضد وكيل حملة الصكوك، ناشئة عن أو مرتبطة بأي مخالفة من أوركس السعودية لأي من التزاماتها بموجب وثائق الصكوك.

#### التنازل

لا يجوز لأوركس السعودية التنازل عن أو تحويل حقوقها و/ أو التزاماتها المنصوص عليها في وثائق الصكوك أو التنازل عن أو تحويل أي مصلحة في وثائق الصكوك. ولكن، يحق لوكيل حملة الصكوك التنازل عن أو تحويل حقوقه والتزاماته بمقتضى أي من وثائق الصكوك وفقاً لأحكام إعلان الوكالة ودون المساس بتلك الأحكام وذلك شريطة أن (1) يتنازل وكيل حملة الصكوك عن أو يحول حقوقه والتزاماته بمقتضى إحدى وثائق الصكوك في نفس الوقت الذي يتنازل فيه عن أو يحول حقوقه والتزاماته بمقتضى جميع وثائق الصكوك الأخرى، و (2) أن تتم جميع عمليات التنازل أو التحويل تلك إلى نفس الجهة.

#### القانون الواجب التطبيق

تخضع وثائق الصكوك لأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية ويجب أن تفسر بموجبها.

## لجنة الرقابة الشرعية والفتوى

على حملة الصكوك المحتملين ألا يعتمدوا على الفتوى المشار إليها أدناه فيما يتعلق بقرارهم في الاستثمار في الصكوك، وينبغي عليهم أن يستشيروا مستشاريهم الشرعيين فيما إذا كانت العملية الاستثمارية المقترحة و الموضحة في الفتوى المشار إليهما أدناه متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفتوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية بمجموعة سامبا المالية (ممثلة من قبل اللجنة الشرعية التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية)

سوف توزع شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار على حملة الصكوك المحتملين عند الطلب نسخة من الفتوى المفصلة المتعلقة بالصكوك والصادرة من هيئة الرقابة الشرعية بمجموعة سامبا المالية (ممثلة من قبل اللجنة الشرعية التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية) والتي تؤكد فيه بأن الصكوك المقترحة والهيكل والآلية المتعلقة بها والموضحين في وثائق الصكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من وجهة نظرها.

### نظرة عامة على اللجنة الشرعية التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية بمجموعة سامبا المالية

عينت اللجنة الشرعية التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية من قبل مجلس إدارة هيئة الرقابة الشرعية، وتجتمع بصورة منتظمة لمراجعة وتقييم المعاملات التي تجريها مجموعة سامبا المالية أو المؤسسات التابعة لها أو عملاؤها، والتأكد من التزام تلك المعاملات بمبادئ الشريعة الإسلامية.

### أعضاء اللجنة الشرعية التنفيذية لهيئة الرقابة الشرعية بمجموعة سامبا المالية

#### فضيلة الشيخ الدكتور محمد علي القرني

يحمل الدكتور القرني شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، وهو أستاذ في الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز (جده). هو خبير في مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي. وقد نشر العديد من المقالات والكتب في مجال التمويل الإسلامي. كما يشغل الدكتور القرني عضوية عدد من لجان الرقابة الشرعية لعدة بنوك إسلامية وشركات تكافل منها إتش إس بي سي وساب وداو جونز وسوق الصناديق الإسلامية العالمية وبنك سيتي للاستثمار الإسلامي وميرل لينش. وهو متحدث دائم في المؤتمرات والملتقيات العالمية وكان أستاذاً زائراً في جامعة هارفارد في عام 1995م.

#### فضيلة الشيخ الدكتور عبد الستار أبو غدة

يحمل الشيخ الدكتور أبو غدة عدة شهادات في الشريعة الإسلامية من جامعات مختلفة منها جامعة دمشق وجامعة الأزهر في القاهرة والتي حصل منها على درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية. وهو عضو نشط في مجمع الفقه الإسلامي في جدة، وعضو مجلس معايير المحاسبة والتدقيق لعدد من المؤسسات المالية الإسلامية. يقوم الدكتور أبو غدة بتدريس الفقه والدراسات الإسلامية واللغة العربية في الرياض، وأجرى بحثاً موسوعاً للفقه بالنيابة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت (وكان عضواً في مجلس الفتوى في الوزارة من عام 1982م إلى عام 1990م). ويشغل عدداً من المراكز الاستشارية الشرعية، وهو مدير إدارة الأدوات المالية في شركة البركة للاستثمار في المملكة العربية السعودية وهو عضو في اللجان الشرعية للكثير من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

## الضريبة والزكاة

فيما يلي شرح عام لبعض الاعتبارات الخاصة بالضريبة/الزكاة في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالصكوك، علماً بأن هذا الشرح ليس المقصود منه تقديم تحليلاً كاملاً لجميع الاعتبارات المتعلقة بالضريبة/الزكاة فيما يخص الصكوك ولا يتناول الاعتبارات المبنية على الظروف الفردية. وبالتالي، فإن على حملة الصكوك المحتملين مراجعة مستشاريهم في مجال الضريبة والزكاة لتحديد النتائج التي تترتب على امتلاكهم للصكوك والاحتفاظ بها والتصرف فيها واستلامهم لأي توزيعات ودفعات من المبلغ الأساسي المستثمر والأرباح و/أو أي مبالغ أخرى يتم استلامها بموجب الصكوك والنتائج المترتبة على مثل تلك الإجراءات بموجب أنظمة الزكاة و الضريبة في المملكة العربية السعودية .

يستند هذا الملخص إلى الأنظمة المرعية في المملكة العربية السعودية في تاريخ نشرة الإصدار هذه، كما يخضع للتغيير تبعاً لأي تغييرات قد تطرأ على الأنظمة المطبقة بعد هذا التاريخ. وعلى حملة الصكوك المحتملين أن يأخذوا في الاعتبار بيان أوركس السعودية ليست ملزمة بتحديث هذا القسم من نشرة الإصدار تبعاً لما يطرأ من تعديلات على أنظمة الضريبة والزكاة.

### حملة الصكوك من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (أشخاص طبيعيين) المقيمين في المملكة

لا يخضع حملة الصكوك من مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي (الأشخاص الطبيعيين) المقيمين بصفة دائمة في المملكة العربية السعودية لضريبة الدخل على الشركات المطبقة في المملكة فيما يتعلق بأي دفعات أو مكاسب يحققونها من الصكوك الصادرة بموجب نشرة الإصدار هذه.

### الكيانات القانونية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي

مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي (أشخاص طبيعيين) عدا المملكة الذين يملكون مؤسسة دائمة في المملكة وكيان قانوني مملوك من قبل الأشخاص الطبيعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، ومؤسس بموجب قانون إحدى دول مجلس التعاون الخليجي عدا المملكة يملك منشأة دائمة في المملكة العربية السعودية، حسب التعريف الوارد في المادة 4 من نظام ضريبة الدخل الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/1 بتاريخ 1425/1/15 هـ الموافق 2004/3/6 م ("نظام ضريبة الدخل")، سوف يخضعون لضريبة الدخل في المملكة عن أي دفعات أو مكاسب يحققونها من الصكوك الصادرة بموجب نشرة الإصدار هذه.

مع ذلك، لن يخضع مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي والكيانات القانونية المذكورة أعلاه للضريبة على المكاسب الرأسمالية التي يحققونها من بيع الصكوك إذا ما تم تداول تلك الصكوك في سوق الأسهم السعودية (تداول)، وتمت معاملات البيع وفقاً للوائح تداول.

مواطنو دول المجلس (الأشخاص الطبيعيين) والمنشآت القانونية التي تملك أسهماً في كيانات قانونية سعودية.

مواطنو دول المجلس التعاون (الأشخاص الطبيعيين) والكيانات القانونية في دول المجلس (المملوكة من قبل أشخاص طبيعيين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي) والذين يساهمون كحملة الصكوك من كيانات سعودية سوف يخضعون للزكاة فيما يتعلق بحصتهم من أي دفعات أو مكاسب محققة من الصكوك الصادرة بموجب نشرة الإصدار هذه.

ولا يأخذ هذا الملخص في الاعتبار مدى المسؤولية التي تقع على حامل الصكوك المحتمل عن دفع الزكاة نتيجة شرائه أو تملكه أو تصرفه في الصكوك العائدة له.

### حملة الصكوك من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين في المملكة

#### (أ) الأشخاص الطبيعيين

حملة الصكوك من الأشخاص الطبيعيين غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين في المملكة سوف يخضعون للضريبة في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بأي دفعات من الصكوك تصرف لهم بموجب نشرة الإصدار هذه إذا كانوا مقيمين في المملكة.

وبموجب المادة الثالثة من نظام ضريبة الدخل، فإن الشخص الطبيعي يعتبر مقيماً في المملكة لمدة سنة ضريبية إذا تحقق فيه أي من الشرطين التاليين:

(1) له مكان إقامة دائم في المملكة ويقوم فيها لفترة إجمالية لا تقل عن ثلاثين يوماً في السنة الضريبية؛ أو

(2) يقم في المملكة لفترة لا تقل عن مائة وثلاثة وثمانين (183) يوماً في السنة الضريبية.

لأغراض هذه الفقرة، تعتبر الإقامة لجزء من اليوم في المملكة على أنها إقامة ليوم كامل باستثناء الشخص الذي يكون منتقلاً بين نقطتين خارج المملكة.

مع ذلك، لن يخضع حملة الصكوك من الأشخاص الطبيعيين من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين في المملكة لضريبة الدخل السعودية فيما يتعلق بأي مكاسب رأسمالية يحققونها من بيع الصكوك الصادرة بموجب هذه النشرة إذا كانت الصكوك يتم تداولها في سوق الأسهم السعودية (تداول)، وتمت عملية البيع وفقاً للوائح تداول.

## (ب) الأشخاص الآخرين غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي

يخضع حملة الصكوك غير المقيمين في المملكة العربية السعودية وممن لهم كيان دائم فيها ("كيان دائم") (كما تم تعريفهم في المادة 4 من نظام ضريبة الدخل) للضريبة السعودية، وكما قد يخضعون أيضاً، وفقاً للمادة 5 من نظام ضريبة الدخل، إلى ضريبة استقطاع بنسبة 5% على جميع تحويلات الأرباح من المملكة.

ما لم يرد خلاف ذلك في نظام ضريبة الدخل، يتألف الكيان الدائم لغير المقيم في المملكة من مكان دائم لنشاط غير المقيم الذي يمارس من خلاله نشاطه كلياً، أو جزئياً ويدخل في ذلك النشاط الذي يقوم به غير المقيم من خلال وكيل له. يعتبر غير المقيم في المملكة والذي يمارس نشاطاً في المملكة من خلال فرع مرخص (كما تم تعريفه في المادة 4 (ب) من نظام ضريبة الدخل) بأن له كيان دائم في المملكة.

ستعتبر جميع المبالغ المدفوعة كأرباح إلى حملة الصكوك الذين لهم كيان دائم في المملكة جزءاً من الدخل الإجمالي الخاضع لضريبة دخل بنسبة 20% بعد حسم التكاليف المسموح بها وإجراء تسويات حسابية معينة. بالإضافة إلى ذلك يعتبر تحويل الأرباح من الكيان الدائم / فرع الشركة الأجنبية إلى مكتبها الرئيسي توزيعاً للأرباح ويخضع إلى ضريبة استقطاع بنسبة 5%.

ولن يخضع حامل الصكوك من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، سواء كان مقيماً في المملكة (كما تم تعريفه في المادة 3 من نظام ضريبة الدخل) أو غير مقيم في المملكة. وسواء كان له كيان دائم في المملكة أو لم يكن، لأي ضريبة دخل سعودية فيما يتعلق بأي مكاسب رأسمالية تتحقق عند قيامه بالتصرف بصكوكه الصادرة بموجب هذه النشرة إذا كان يتم تداول تلك الصكوك في سوق الأسهم السعودية (تداول) وتمت معاملة البيع وفقاً للوائح السوق المالية السعودية.

### حملة الصكوك من غير المقيمين في المملكة

سوف يخضع حملة الصكوك من غير المقيمين في المملكة (سواء كانوا مواطنين سعوديين أو غير سعوديين، بما في ذلك حملة الصكوك المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي) والذين ليس لهم كيان دائم في المملكة لأغراض الضريبة إلى ضريبة استقطاع بمعدل 5% (وهو السعر المطبق على عمولات أو فوائد القروض بناء على الممارسات المتبعة من قبل مصلحة الزكاة وضريبة الدخل ("المصلحة")، وينطبق ذلك على جميع الدفعات المتعلقة بالصكوك الصادرة بموجب نشرة الإصدار هذه، حيث أن ذلك يعتبر بحكم المصاريف أو الفائدة المطلقة على القروض.

مع ذلك، ليس هناك ضمان بأن المصلحة لن تعتبر الدفعات المتعلقة بهذه الصكوك إلى غير المقيمين في المملكة، على أنها "توزيعات أرباح". وإذا اعتبرت المصلحة الدفعات المصروفة فيما يتعلق بالصكوك إلى غير المقيمين في المملكة على أنها "توزيع أرباح" فإن الضريبة المقتطعة على هذه الدفعات يمكن أن تقدر بنسبة 20%. ويتعين على المشتريين المحتملين للصكوك استشارة مستشاريهم للضريبة للحصول على المزيد من المشورة بشأن معالجة جميع الدفعات المستحقة فيما يتعلق بالصكوك لأغراض الضريبة.

وفي حالات محدودة، قد يطلب حملة الصكوك استرداد الضرائب المقتطعة في حال وجود معاهدة ضريبة مزدوجة بين المملكة والدولة التي يتواجد فيها حامل الصكوك ويخضع لضريبتها، وذلك عندما تنص هذه المعاهدة على الاستثناء/ الاسترداد.

### أحكام عامة

لن يخضع حملة الصكوك من الأشخاص الطبيعيين، سواء كان لهم كيان دائم في المملكة أم لا، في حال وفاتهم إلى ضريبة الإرث أو إلى أي ضرائب أخرى مماثلة في المملكة.

لا يعتبر حملة الصكوك مقيمين أو مزاولين لنشاط تجاري في المملكة لمجرد امتلاكهم لأية صكوك.

الاستثمارات طويلة الأجل في الصكوك لا تحسم من وعاء الزكاة الخاص بالمستثمر وفقاً لأنظمة الزكاة المطبقة في المملكة بتاريخ نشرة الإصدار هذه.

## الاكتتاب والبيع

### مدير الإصدار ومدير استقبال العروض

شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار، وعنوان مكتبها المسجل هو برج المملكة، ص ب: 220007، الرياض: 11311، المملكة العربية السعودية، ستكون هي مدير الإصدار ومدير استقبال العروض فيما يتعلق بالصكوك.

### اتفاقية الاكتتاب

سيبرم مدير الإصدار ومدير استقبال العروض مع المصدر اتفاقية اكتتاب قبل تاريخ الإقفال (ويشار إليها بما يطرأ عليها من تعديلات أو إضافات أو تحديثات بـ "اتفاقية الاكتتاب") بخصوص توزيع الصكوك والتعهد بتغطيتها. وطبقاً لاتفاقية الاكتتاب، يوافق مدير الإصدار ومدير استقبال العروض على القيام بتغطية الصكوك وفقاً للشروط المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

تخضع اتفاقية الاكتتاب لعدد من الشروط، ويمكن إنهاؤها في حالات معينة من قبل مدير الإصدار ومدير استقبال العروض قبل دفع صافي متحصلات عائدات إصدار الصكوك إلى المصدر. وفي حالة إنهاء اتفاقية الاكتتاب قبل تاريخ الإقفال، فإن عرض الصكوك يجوز أن ينتهي أيضاً وترد أي عائدات تم استلامها إلى المكتتبين.

وسيكون مدير الإصدار ومدير استقبال العروض مخولاً بالحصول على عمولة إدارة وبيع مشتركة لقاء تقديم خدماته بهذا الخصوص.

### تقديم الطلبات من قبل المستثمرين المحتملين

لكل من مدير الإصدار ومدير استقبال العروض خلال فترة التقديم للمستثمرين استقطاب طلبات مبدئية لشراء الصكوك من قبل المستثمرين المحتملين، بينما يبحث المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض مسألة الهامش ويتفقان عليها.

قرب انتهاء فترة التقييم للمستثمرين، يقوم المصدر بنشر الهامش على موقع الانترنت الخاص به (www.saudiorix.com.sa) وعلى موقع مدير الإصدار ومدير استقبال العروض (www.sambacapital.com).

على كل من يرغب في شراء الصكوك أن يقدم طلب شراء معياً حسب الموجودات ("نموذج طلب المستثمر") إلى مدير الإصدار ومدير استقبال العروض قبل نهاية فترة التقديم للمستثمرين. وسوف تتوفر نماذج طلب المستثمر لدى مدير الإصدار ومدير استقبال العروض. وسوف يتعين على الأشخاص الراغبين بشراء الصكوك أن يقرروا بأنهم قرئوا وفهموا نشرة الإصدار (بما فيها عوامل المخاطرة والأحكام والشروط)، وأحكام وشروط نموذج طلب المستثمرين، وأن يقبلوا بالكامل ويوافقوا على الأسس التي استند إليها طرح الصكوك. وسوف يتعين عليهم كذلك أن يقرروا بأنهم مقيمون لأغراض الضريبة في المملكة العربية السعودية وأن جميع المعلومات المقدمة في نموذج طلب المستثمرين صحيحة وسليمة.

ولن تقبل أي طلبات بقيمة أقل من 1,000,000 ريال سعودي أو بمضاعفات تبلغ الـ 100,000 ريال سعودي و أيضاً لن تقبل من المكتتبين من غير الشركات والهيئات الاستثمارية. ولكن يمكن للأشخاص المؤهلين شراء الصكوك فيما بعد من الشركات والهيئات الاستثمارية.

سيكون تخصيص الصكوك بناء على تقدير المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض، وذلك بعد انتهاء فترة التقديم للمستثمرين. وحال الانتهاء من تخصيص الصكوك، سيقوم المصدر بنشر الهامش وإجمالي القيمة الاسمية، إضافة إلى إجمالي العائدات المتوقعة للصكوك المقرر إصدارها، على الموقع الإلكتروني الخاص بكل من المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض.

ولا يجوز سوى الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية المملكة العربية السعودية أو الأشخاص القانونيين الآخرين المقيمين بشكل دائم في المملكة العربية السعودية والحاصلين على رقم سجل تجاري ساري المفعول صادر من وزارة التجارة والصناعة، وفي كلا الحالتين، يملك حساباً مصرفياً في المملكة العربية السعودية ("الأشخاص المؤهلين") أن يسجلوا كحملة صكوك.

على الرغم من أنه يحق للأشخاص المؤهلين أن يسجلوا كحملة صكوك، سيكون التوزيع الأولي على الشركات والهيئات الاستثمارية. ويعني مصطلح "الشركة والهيئة الاستثمارية" واحداً مما يلي:

(أ) شخص مرخص له من قبل الهيئة بمزاولة نشاط الأوراق المالية.

(ب) شخص مستثنى كما هو محدد في الملحق 1 من لائحة أعمال الأوراق المالية الصادر من الهيئة.

(ج) أي مما يلي:

- (1) أي شركة تملك أو تكون عضو في مجموعة تملك موجودات صافية لا تقل عن 50 مليون ريال سعودي.
- (2) أي شراكة غير مسجلة، أو أي شركة تضامنية أو منشأة تملك موجودات صافية لا تقل قيمتها عن 50 مليون ريال سعودي.
- (3) أي شخص ("أ") يتصرف بصفة عضو مجلس إدارة أو مدير، أو موظف لدي ذلك الشخص ("ب") التعريف الوارد في الفقرتين الفرعيتين (1) أو (2) حيث يكون الشخص ("أ") مسؤولاً عن أي نشاط أوراق مالية للشخص ("ب").
- (د) مؤسسة حصلت على ترخيص لمزاولة نشاط مصرفي وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية؛ أو
- (هـ) أي شخص يشتري الصكوك من خلال شخص مرخص له (كما هو معرف في لائحة أعمال الأوراق المالية الصادرة عن الهيئة).
- ويتعين على جميع المستثمرين المحتملين قراءة الشروط قبل تعبئة طلب شراء الصكوك نظراً لأن توقيع الطلب بشكل قبولاً وموافقة من المستثمر على الشروط.

#### أحكام عامة

فيما عدا الطلب المقدم لإدراج الصكوك في القائمة الرسمية للهيئة في المملكة العربية السعودية، فإن المصدر أو مدير الإصدار ومدير استقبال العروض لم يقوموا باتخاذ أي إجراء قضائي في أي بلد، وليس لديهم أي نية للقيام بذلك. كما لم يسمحوا بعرض الصكوك أو امتلاكها أو توزيع نشرة الإصدار هذه أو أي مواد عرض خاصة بها في أي بلد يلزم فيه اتخاذ ذلك الإجراء. وعلى كل من تقع نشرة الإصدار في حوزته أن يلتزم بناءً على طلب المصدر ومدير الإصدار ومدير استقبال العروض بجميع القوانين والأنظمة ذات العلاقة بشراء أو عرض أو بيع أو تسليم الصكوك أو حيازة أو توزيع نشرة الإصدار هذه أو أي مواد عرض تتعلق بالصكوك، في جميع الحالات على حسابه الخاص.

#### المقاصة والتسوية والتداول

سوف يتم قبول الصكوك في نظام التداول والمقاصة والتسوية لدى المسجل.

## معلومات قانونية

### وصف لأسهم أوركس السعودية

#### رأس المال

يبلغ رأس مال أوركس السعودية 340 مليون ريال سعودي مقسمة على 34 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 10 ريالات سعودية للسهم الواحد.

#### الأسهم

تكون كافة أسهم أوركس السعودية أسهم اسمية ولا يجوز إصدارها بأقل من قيمتها الاسمية، ولكن يجوز أن تصدر بأعلى من قيمتها الاسمية، وفي هذه الحالة الأخيرة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي القانوني حتى ولو بلغ حده الأقصى المقرر. ويكون السهم غير قابل للتجزئة، وإذا اشترك عدة أشخاص في امتلاك سهم واحد فعليهم تعيين شخص واحد للتصرف نيابة عنهم في ممارسة الحقوق المرتبطة بالسهم. وفي هذه الحالة سوف يكونون مسئولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية ذلك السهم.

#### حقوق المساهمين

يملك كل مساهم جميع الحقوق المرتبطة بالأسهم وخاصة الحق في المطالبة بحقه من الأرباح المعلنة التي يتم توزيعها والحق في الحصول على حصة من موجودات أوركس السعودية في حال تصفيتها والحق في حضور جمعيات المساهمين والمشاركة في النقاشات والتصويت على القرارات المقترحة فيها والحق في التصرف في أسهمه والحق في الاطلاع على وثائق وسجلات الشركة والحق في التحكم في تصرفات مجلس إدارة الشركة الحق في رفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة و مجادلة صحة القرارات المتخذة في جمعيات المساهمين وذلك فيما يتطابق مع الشروط والأحكام الموجودة في كل من نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة.

كل سهم يمنح حامله صوت واحد في جمعيات المساهمين. لكل مساهم حائز على عشرين سهماً على الأقل حق حضور الجمعية العامة العادية. كما يجوز لأي مساهم، بموجب نموذج توكيل خطي، أن ينيب عنه مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة، لحضور الجمعية العامة العادية نيابة عنه. وسوف يكون لكل مكتب في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية صوت واحد عن كل سهم يملكه أو يمثله. على الرغم من ذلك لا يحق لأعضاء مجلس الإدارة التصويت في الجمعية العادية للمساهمين في القرارات المتعلقة بعزلهم من مناصبهم.

#### جمعيات المساهمين

باستثناء الأمور التي تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة غير العادية، فسوف يكون للجمعية العامة العادية صلاحية لتحديد أية أمور تتعلق بأوركس السعودية. وسوف يتم عقد اجتماع للجمعية العامة العادية مرة واحدة على الأقل في السنة وخلال فترة ستة أشهر من نهاية السنة المالية لأوركس السعودية. ويمكن عقد اجتماعات أخرى للجمعية العامة العادية للمساهمين حسبما يلزم الأمر.

يكون للجمعية العامة غير العادية صلاحية تغيير النظام الأساسي للشركة (باستثناء الأحكام المحظور تعديلها). وللجمعية العامة غير العادية صلاحية إصدار القرارات فيما يخص المسائل الواقعة ضمن اختصاص الجمعية العامة العادية بناء على نفس الأحكام والشروط التي تنطبق على اجتماعات الجمعية العامة العادية.

#### تعديل حقوق وفئات الأسهم

تمتلك الجمعية العامة الغير عادية السلطة في تغيير النظام الأساسي للشركة .

فضلاً راجع قسم "ملخص النظام الأساسي" للمزيد من المعلومات حول وصف الأسهم وحقوق المساهمين والجمعيات العامة للمساهمين.



## موجز النظام الأساسي لأوركس السعودية

فيما يلي موجز للنظام الأساسي لأوركس السعودية.

### تاريخ التأسيس ونوع الشركة

أوركس السعودية هي شركة مساهمة مغلقة تأسست في المملكة العربية السعودية بتاريخ 1421/9/15 هـ (الموافق 11 ديسمبر 2000م) بموجب قرار وزارة التجارة والصناعة رقم 1662 المتضمن إعلان تأسيس أوركس السعودية، وذات سجل تجاري رقم 1010163957 صادر بتاريخ 1421/10/21 هـ (الموافق 16 يناير 2001م) ومكتبها المسجل في الرياض.

### أهداف أوركس السعودية

تتمثل الأنشطة التي تأسست أوركس السعودية من أجلها، وكما تم تعديلها، هي كالتالي:

توفير التمويل لكافة القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك، القطاعات الصناعية والزراعية والنقل والتجارة والمهن الحرفية وخدمات التأجير التمويلي للموجودات المنقولة وغير المنقولة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مبانى المصانع، المستودعات، معدات الإنتاج، الأجهزة الطبية والآلات وأجهزة النقل والبناء، وكافة أنواع السيارات، والأجهزة المكتبية وأجهزة الحاسب الآلي وامتلاك وبيع العقارات لأغراض التأجير التمويلي خارج مدينتي مكة والمدينة.

### مدة الشركة

ينص النظام الأساسي لأوركس السعودية على أن مدة الشركة خمسون (50) سنة من تاريخ قرار وزير التجارة والصناعة بتأسيس أوركس السعودية، ويجوز إطالة أمد الشركة بقرار من الجمعية العامة غير العادية للمساهمين قبل سنة واحدة على الأقل من نهاية مدة الشركة الأصلية.

### الأسهم

تكون كافة أسهم أوركس السعودية مسجلة ولا يجوز إصدارها بأقل من قيمتها الاسمية، ولكن يجوز أن تصدر بأعلى من هذه القيمة. وفي هذه الحالة الأخيرة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي القانوني ولو بلغ حده الأقصى المقرر.

### تعديل رأس المال

مع مراعاة قواعد وأحكام الشركات، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأسمال أوركس السعودية (بعد الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة) شريطة أن يكون رأس المال الأصلي مدفوعاً بالكامل، ويكون للمساهمين أولوية الاكتتاب في الأسهم النقدية الجديدة.

يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية تخفيض رأس مال أوركس السعودية (بناء على مبررات معقولة وبعد الحصول على موافقة الجهات الرسمية اللازمة) إذا زاد عن حاجتها أو إذا تكبدت الشركة خسائر، ولا يصدر القرار إلا بعد قراءة التقرير المتضمن الأسباب الموجبة له والتزامات أوركس السعودية وأثر التخفيض على هذه الالتزامات وتمشياً مع نظام الشركات.

إذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة أوركس السعودية وجبت دعوة دائني أوركس السعودية إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال (60) ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في صحيفة يومية توزع في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة وهي الرياض. فإذا اعترض أحدهم وقدم إلى الشركة مستندات في الميعاد المذكور وجب على أوركس السعودية أن تؤدي إليه دينه إذا كان مستحقاً للدفع أو أن تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان أجلاً.

### إدارة الشركة

طبقاً للمادة 17 من النظام الأساسي لأوركس السعودية يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية لأوركس السعودية.

طبقاً للصلاحيات المخصصة للجمعية العامة العادية سوف يكون لمجلس الإدارة أوسع الصلاحيات في إدارة شئون وأعمال أوركس السعودية، بما في ذلك على سبيل الذكر وليس الحصر، بيع موجوداتها وممتلكاتها وعقاراتها. وسوف يكون لمجلس الإدارة الحق في شراء أو رهن أو فك رهن وبيع ونقل ملكية كافة الموجودات والممتلكات والعقارات، على أنه يتعين أن يتم تضمين محضر الاجتماع المعني للمجلس أسباب ذلك، ويراعي المجلس بعض الشروط حسب ما هو موضح في المادة 20 من النظام الأساسي لأوركس السعودية.

يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحية لإبرام اتفاقيات القروض سواء مع مقرضين محليين أو خارجيين وبنوك لغرض تزويد أوركس السعودية باحتياجاتها المالية. وطبقاً للمادة 20 من النظام الأساسي لأوركس السعودية يجوز لمجلس الإدارة أن يصدر سندات دين ومشقات مالية وسندات دين طبقاً للأنظمة والقوانين المطبقة في المملكة.

وسوف يكون من حق المجلس التسوية والتنازل عن والتعاقد وتحمل الواجبات والدخول في الالتزامات باسم ونيابة عن أوركس السعودية وتنفيذ كافة الأعمال التي من شأنها تحقيق أهداف أوركس السعودية.

يكون لرئيس المجلس الصلاحية لتمثيل الشركة في علاقاتها مع الأطراف الأخرى وأمام المحاكم والهيئات الحكومية وكتابة العدل وكافة الهيئات القضائية وجميع المؤسسات الخاصة والعامة، ويجوز لرئيس المجلس تخويل بعض من أو كل صلاحياته لأطراف أخرى.

يجتمع مجلس الإدارة مرتين في السنة بناء على طلب خطي من رئيس المجلس قبل 21 يوماً من موعد الاجتماع. كما يتعين على رئيس المجلس الدعوة لانعقاد المجلس بناء على طلب أي عضوين اثنين من أعضاء المجلس.

النصاب اللازم لاجتماع مجلس الإدارة هو حضور جميع الأعضاء سواء بالأصالة أو بالوكالة على أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بالأصالة عن 5 أعضاء، وتصدر قرارات المجلس بغالبية الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات فيكون لرئيس المجلس الصوت المرجح.

يُدفع للمجلس مكافأة لغاية 10% كحد أقصى من الأرباح المتبقية لدى أوركس السعودية والحدود الأخرى التي يفرضها نظام الشركات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة، ويرفع المجلس إلى اجتماع الجمعية العادية كشفاً مفصلاً بالدفعات المستلمة من قبل أعضاء المجلس خلال السنة المالية السابقة.

#### الجمعية العامة العادية وغير العادية والقرارات

باستثناء الأمور التي تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة غير العادية، فسوف يكون للجمعية العامة العادية الصلاحية لتحديد أي أمور تتعلق بأوركس السعودية، وسوف يتم عقد اجتماع للجمعية العامة العادية مرة واحدة على الأقل في السنة وخلال فترة ستة أشهر من نهاية السنة المالية لأوركس السعودية. ويمكن عقد اجتماعات أخرى للجمعية العامة العادية للمساهمين حسبما يلزم الأمر.

يكون للجمعية العامة غير العادية صلاحية تغيير النظام الأساسي للشركة (باستثناء الأحكام المحظور تعديلها)، وسوف يكون للجمعية العامة غير العادية صلاحية إصدار القرارات فيما يخص المسائل الواقعة ضمن اختصاص الجمعية العامة العادية بناء على نفس الشروط والأوضاع التي تنطبق على اجتماعات الجمعية العامة العادية.

تُعقد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية للاجتماع إذا طلب ذلك مراقبو الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل 5% (خمسة في المائة) من رأسمال أوركس السعودية على الأقل، وتنتشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية توزع في البلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسي للشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية بخمس وعشرون (25) يوماً على الأقل، وتشتمل الدعوة على جدول أعمال الجمعية، كما ترسل نسخة من الدعوة وجدول الأعمال إلى وزارة الصناعة والتجارة خلال الفترة المحددة للنشر.

تُعقد اجتماعات الجمعية العامة في المدينة التي يقع فيها المقر الرئيسي لأوركس السعودية، ولكل مساهم حائز لعشرين سهماً على الأقل حق حضور الجمعية، ويكون لكل مساهم في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية صوت واحد عن كل سهم يملكه أو يملكه، ولا يجوز لأي مساهم سواء كان حاضراً أصالة عن نفسه أو نيابة عن مساهمين آخرين بأن يصوت بأكثر من نسبة 20% من أسهم أوركس السعودية إذا كان القرار في اجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية يتعلق بتعيين أو إنهاء خدمات أعضاء مجلس الإدارة أو مراجعي الحسابات أو تعديل النظام الأساسي.

وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الحاضرة أو الممثلة، إلا أن القرارات في اجتماعات الجمعية العامة غير العادية تصدر بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة، وتكون القرارات نافذة فقط إذا صدرت من قبل أغلبية تمثل ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في اجتماع الجمعية العامة العادية أو غير العادية بالنسبة للقرارات المتعلقة بتخفيض أو زيادة رأسمال الشركة المساهم أو تمديد أجل الشركة أو حلها قبل انتهاء أجلها أو دمج أو توحيد الشركة مع أي شركة أو مؤسسة أخرى.

يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون 75% من رأسمال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أيًا كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون 75% من رأسمال الشركة على الأقل، فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثل 25% من رأس المال على الأقل.

#### السنة المالية

تبدأ السنة المالية لأوركس السعودية في 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

## الاحتياطي النظامي وتوزيع الأرباح

سوف تقوم أوركس السعودية بتجنيب نسبة 10% من صافي أرباحها كل سنة من أجل تكوين احتياطي نظامي. ويجوز للجمعية العامة العادية للشركة وقف تجنيب ذلك المخصص أو خفض نسبة التخصيص عندما يصبح الاحتياطي النظامي معادلاً لنصف رأسمال أوركس السعودية ويجوز للجمعية العامة العادية للشركة بناء على توصية مجلس الإدارة أن تطلب نسبة معينة من صافي الأرباح من أجل تكوين احتياطي الطوارئ.

وسوف توزع الشركة من الأرباح المتبقية أرباحاً للمساهمين بواقع 5% كحد أدنى من رأسمال الشركة المدفوع، ويجوز تخصيص نسبة لا تزيد عن 10% من المبلغ المتبقي كمكافآت للمجلس، ويوزع المتبقي إلى المساهمين كأرباح أسهم إضافية.

سوف يحدد مجلس الإدارة مكان وتواريخ توزيع الأرباح لمساهمين طبقاً للتعليمات النافذة الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة.

## حل وتصفية أوركس السعودية

في حالة تكبدت أوركس السعودية خسارة بنسبة 75% من رأسمالها فسوف يطلب مجلس الإدارة عقد اجتماع للجمعية العامة غير العادية للنظر في حل أوركس السعودية قبل الأجل المحدد في نظامها الأساسي. وإذا ما قررت الجمعية العامة غير العادية حل وتصفية الشركة قبل انتهاء أجلها فسوف تحدد الجمعية بناء على توصية مجلس الإدارة طريقة تصفية الشركة وتعين مصفي واحد أو أكثر وتحدد صلاحياتهم وأتعابهم.

وسوف تنتهي صلاحيات مجلس الإدارة بحل أوركس السعودية إلا أن المجلس سوف يواصل إدارة أوركس السعودية إلى أن يتم تعيين المصفي. وسوف يبقى موظفو أوركس السعودية طالما لم تتعارض مصالحهم مع مصلحة المصفي.

## تضارب المصالح

بمقتضى المادة 69 من نظام الشركات، يحظر على أي عضو من أعضاء مجلس إدارة أن تكون له أي مصلحة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في المعاملات والعقود التي يتم إبرامها لحساب الشركة، باستثناء ما كان بتفويض من الجمعية العامة العادية للشركة، على أن يتم تجديد هذا التفويض سنوياً. ويستثنى من هذا الحظر المعاملات التي تحصل من خلال مناقصة عامة إذا كان عضو مجلس الإدارة قد قدم العرض الأفضل.

يجب على عضو مجلس الإدارة أن يصرح للمجلس بأي مصلحة شخصية قد تكون له في أي معاملات أو عقود تبرم لحساب الشركة، ويجب توثيق هذه الإقرارات في محضر اجتماع مجلس الإدارة ذي العلاقة، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن لا يشارك عضو مجلس الإدارة المعني بالتصويت على أي قرار يتم اعتماده فيما يتعلق بأي من تلك المعاملات أو العقود.

كما تنص المادة 70 من نظام الشركات على أنه يحظر على أي عضو مجلس إدارة، دون تفويض من الجمعية العامة العادية للشركة ويجدد سنوياً، المشاركة في أي أعمال منافسة لأعمال الشركة، أو المشاركة في أي أنشطة تجارية تمارسها الشركة، وفي حالة عدم الالتزام بذلك، يكون للشركة الحق في المطالبة بتعويضات من ذلك العضو أو أن تعتبر العمليات التي قام بها لحسابه على أنها قد تمت لحساب الشركة.

لايحق لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء والمدير التنفيذي للشركة:

(أ) التصويت على قرارات تتعلق بمرتباتهم ومكافآتهم والمزايا المحصنة لهم،

(ب) الاقتراض من أوركس السعودية، أو

(ج) التصويت على عقد أو مقترح لهم فيه مصلحة، منفردين أم مجتمعين.

## التراخيص والموافقات الحكومية الرئيسية

يصرح مجلس الإدارة بأن أوركس السعودية تملك كافة التراخيص والموافقات العاملة واللازمة لأداء أعمال التأجير التمويلي في المملكة العربية السعودية. هذه التراخيص والموافقات العاملة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) خطاب من مؤسسة النقد باعتماد ترخيص أوركس السعودية.

(ب) شهادة سجل تجاري لمركز الرياض الرئيسي ولكل من فروع الشركة في جدة والخبر والجبيل وخميس مشيط، و

(ج) رخصة من الهيئة العامة للاستثمار لاعتماد كل من المساهمين الأجانب في الشركة في المركز الرئيسي في الرياض ولكل من فروع الشركة في جدة والخبر والجبيل وخميس مشيط

## العقود الرئيسية

### اتفاقيات التأجير التمويلي

يرجى الرجوع إلى قسم "وصف أوركس السعودية – التأجير التمويلي" للاطلاع على اتفاقيات التأجير التمويلي لدى أوركس السعودية وعملية شراء الموجودات.

يوجد لدى أوركس السعودية اتفاقيات تأجير تمويلي موحدة منفصلة لكل فئة من فئات موجوداتها الرئيسية (عقارات، آلات، أجهزة، وسيارات) والتي تتشابه في شروطها وأحكامها الرئيسية.

• يختلف جدول السداد من مستأجر إلى آخر ولكنه في العادة يتراوح بين 12 و60 شهرا، كما أنه بشكل عام يستمر خلال كامل فترة اتفاقية التأجير التمويلي. وقد تتضمن بعض عقود التأجير في بعض الأحيان فترات سماح تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر قبل ابتداء دفعات الإيجار.

• تشمل أقساط التأجير قيمة الإيجار والتأمين، في الحالات التي ينطبق فيها ذلك. وتعتمد قيمة الإيجار المدفوع من قبل المستأجر على سعر الفائدة والذي بدوره يعتمد على المصروفات التي تتكبدها أوركس السعودية فيما يتعلق باتفاقيات التأجير التمويلي والجودة الائتمانية للمستأجر.

• يتم دفع القيمة الكاملة للأجزاء من الموجودات التي تشتريها أوركس السعودية مسبقا قبل أن ينفذ المورد عملية التوريد. ومن أجل حماية نفسها ضد حصول أي ارتفاع في سعر الموجودات في الفترة ما بين الدفعة المقدمة والتسليم للمستأجر، فإن أوركس السعودية دائما تحتفظ بالحقوق في إعادة حساب مبالغ الأقساط التي يتعين على المستأجر دفعها بموجب عقد التأجير إلى أن يتم تسليم الأصل المؤجر فعلا إلى المستأجر.

• في حالة التأخر في تسليم الموجودات المؤجرة من قبل المورد، يتعين على أوركس السعودية اتخاذ كافة الإجراءات التي تراها ضرورية لإنفاذ العقد وممارسة الحرص والتدقيق ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة في التعامل مع المورد بحيث يتلقى المستأجر الأجهزة خلال تواريخ التسليم المحددة في عقود التأجير. إذا أخفقت أوركس السعودية في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع البائع لتسليم الأجهزة فيتعين عليها إبلاغ المستأجر بذلك والسعي لاتخاذ إجراءات بديلة. وإذا ما أخفقت أوركس السعودية والمستأجر في اتخاذ الترتيبات البديلة الضرورية خلال 14 يوما من إخطار أوركس السعودية فسوف يكون لكل من أوركس السعودية والمستأجر الحق في إنهاء العقد دون أن يتكبد أيًا منهما أي التزامات أو مطالبات كل ضد الطرف الآخر.

• تنشأ حالة الإخفاق بموجب اتفاقيات التأجير إذا ما أخفق المستأجر في أي وقت من الأوقات في دفع أي مبلغ مستحق سواء كان قسط إيجار أو خلافه. وفي حالة حدوث حالة إخفاق يجوز لأوركس السعودية: (أ) الدخول إلى الموقع الذي يتواجد فيه الأصل المؤجر واستعادته، (ب) الإعلان بأن كل أو أي جزء من مبلغ الإيجار القائم مستحق متأثر فوري، و/أو إنهاء اتفاقية التأجير التمويلي والطلب من المستأجر تعويض أوركس السعودية عن أي خسائر تكبدتها في هذا الخصوص.

• تخضع اتفاقيات التأجير التمويلي للأنظمة واللوائح السعودية.

### اتفاقية المشروع المشترك

دخل المساهمون المؤسسون في اتفاقية مشروع مشترك بتاريخ 17 يونيو 2000م والتي بموجبها وافقت الأطراف (ويشار لهم لاحقا بعبارة "الأطراف") على التالي:

(أ) سوف تقدم أوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان لأوركس السعودية بعض الخدمات والمشورة الفنية خلال وبعد فترة التأسيس ومباشرة العمليات بموجب اتفاقية سيتم إبرامها مع أوركس السعودية (اتفاقية الدعم الفني). فضلا راجع قسم اتفاقية الدعم الفني أدناه للاطلاع على المزيد من التفاصيل؛

(ب) يسمح لأوركس السعودية باستخدام اسم "أوركس" وشعارها وعلامتها التجارية طبقا للشروط والأحكام التالية:

(1) يجب أن لا تقل المساهمة الموحدة لأوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان في أوركس السعودية في أي وقت من الأوقات عن 30%؛

(2) أن يكون هناك ثلاثة مرشحين من أوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان في عضوية مجلس إدارة أوركس السعودي في جميع الأوقات؛

(3) يجب أن يكون الرئيس التنفيذي أو نائب الرئيس التنفيذي لأوركس السعودية مرشحا من قبل أوركس كوربوريشن أو أوركس الباكستان؛ و

(4) ما دامت اتفاقية الدعم الفني التي تم إبرامها بين أوركس السعودية وأوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان نافذة.

على الرغم من أن أوركس السعودية ليست طرفا في اتفاقية المشروع المشترك وأن الـ IFC وهي أحد المساهمين المؤسسين انسحبت من أوركس السعودية كمساهم وذلك في شهر فبراير 2009م ولم يعد لها أي حقوق بموجب اتفاقية المشروع المشترك، إلا أن الشروط الأساسية للشراكة تشمل التالي:

(أ) تتطلب المواضيع التالية موافقة المساهمين بالإجماع:

(1) أداء أي أنشطة لم تكتمل بموجب اتفاقية المشروع المشترك وعقد التأسيس والنظام الأساسي لأوركس السعودية، وكذلك الأنشطة المذكورة في إجراءات تشغيل أوركس السعودية وسياسة التأجير لديها؛

(2) أي تعديل في النظام الأساسي وعقد التأسيس بخصوص إعادة الرسملة أو رفع أو تخفيض رأس المال أو أسهم أوركس السعودية، أو أي تغيير في عدد أو طريقة انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة أو أي تغيير في نشاط أو أغراض أوركس السعودية وأي مسائل أخرى؛ و

(3) أي اندماج لأوركس السعودية أو أي بيع أو تأجير أو تبادل أو رهن أو إنشاء أي مصالح ضمان في بيع كل أو الجزء الأكبر من موجودات أوركس السعودية.

(ب) على الرغم من انسحاب الـ IFC في عام 2009 إلا أنه لم يتم تغيير اتفاقية المشروع المشترك ولذلك فإنها لا تزال تنص على أن مجلس الإدارة سوف يتكون من عشرة أعضاء، وأن تعين كل من مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة و البنك السعودي للاستثمار ثلاثة أعضاء بينما تعين أوركس كوربوريشن عضوين وتعين أوركس الباكستان عضوا واحدا، فيما يحق للـ IFC تعيين عضو واحد. تم تعديل النظام الأساسي لشركة أوركس السعودية بعد خروج IFC لينص على أن يتكون مجلس إدارة أوركس من 9 أعضاء وهو عدد أعضاء مجلس الإدارة الحاليين للشركة. ولا ينوي باقي الشركاء الأطراف الحاليين في اتفاقية المشروع المشترك تعديل الاتفاقية حيث أن النص السائد هو نص النظام الأساسي للشركة. وسيكون بإمكان الأعضاء التصويت بصفة وكلاء بالنيابة عن أعضاء آخرين في حالة تعيينهم بهذه الصفة خطياً من قبل أعضاء آخرين للتصرف بصفة وكلاء لهم.

(ج) يتم تصفية أوركس السعودية في أي من الحالات التالية:

(1) حصول حدث يستوجب التصفية حسب المشار له في نظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

(2) ارتكاب أي طرف مخالفة جوهرية لأي من شروط أو أحكام أو تعهدات هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية مع أوركس السعودية أو مع الأطراف الآخرين فيما يتعلق بهذه الاتفاقية، واستمرار تلك المخالفة لفترة 90 يوما بعد إعطاء أوركس السعودية أو أي طرف غير متعامل إخطارا خطيا بذلك الإخفاق، وفي هذه الحالة يمكن لأي طرف غير محل بموجب إخطار خطي تصفية أوركس السعودية، أو

(3) عدم توقيع اتفاقية الدعم الفني حسب الموجودات خلال فترة 3 أشهر من تأسيس أوركس السعودية.

#### اتفاقية الدعم الفني

دخلت أوركس السعودية في اتفاقية الدعم الفني مع أوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان ( ويشار لهما في الاتفاقية بعبارة "المدير الفني") بتاريخ 15 يناير 2001 حيث وافق بموجبها المدير الفني على تزويد أوركس السعودية، بدون أية تكاليف، بالمساعدة الفنية اللازمة لتطوير منتجات التأجير واستقبال وتدريب وتنظيف موظفي أوركس السعودية في كافة الحقول الفنية لأعمال أوركس السعودية وإعداد مسودات اتفاقيات التأجير ووضع إجراءات المراجعة الداخلية ومراجعتها على فترات دورية والأعمال الأخرى والتي قد تكون برأي مدير الاستثمار مفيدة لأوركس السعودية. وتخضع اتفاقية الدعم الفني للوائح والأنظمة النافذة في المملكة.

يحق لأوركس السعودية بموجب اتفاقية الدعم الفني استخدام اسم أوركس وشعارها وعلامتها التجارية طبقا لشروط وأحكام اتفاقية المشروع المشترك.

هذا علماً بأن اتفاقية الدعم الفني غير محدودة المدة وتبقى نافذة وفعالة إلى أن يتم إنهاؤها. وتشمل الأحداث الموجبة للإنتهاء ما يلي:

(أ) إنهاء اتفاقية الشراكة، وفي هذه الحالة تنتهي اتفاقية الدعم الفني حكماً مع تاريخ انتهاء اتفاقية المشروع المشترك؛

(ب) توقف أوركس كوربوريشن عن كونها مساهما في أوركس السعودية، وفي هذه الحالة تنتهي اتفاقية الدعم الفني بأثر فوري عند تسليم الإخطار الخاص بذلك؛

(ج) إخفاق أي طرف في أداء التزاماته الرئيسية؛ و

(د) إفسار أي من الطرفين أو خضوعه لإجراءات مشابهة.

### التقاضي

ضمن السياق الاعتيادي لأعمالها خضعت أوركس السعودية لإجراءات قانونية كمدع ومدعى عليها، وكما في تاريخ هذه النشرة فإن أوركس السعودية طرفا في القضايا الرئيسية القائمة التالية:

- رفعت أوركس السعودية دعوى ضد مستأجر تطالبه فيها بدفع الإيجارات التي فات موعد استحقاقها بمبلغ 5,486,100 ريال سعودي، وقد صدر حكم قضائي يلزم المستأجر بدفع المبلغ، إلا أن المبلغ لم يسدد حتى تاريخ هذه النشرة.
- رفعت أوركس السعودية دعوى ضد مستأجر تطالبه فيها بدفع الإيجارات التي فات موعد استحقاقها بمبلغ 1,054,515 ريال سعودي، دفع المستأجر مبلغ لتسوية الدعوى دون وجود جدول دفع محدد. على المستأجر دفع 602.580 ريال سعودي حتى تاريخ هذه النشرة، ولا تزال الدعوى قائمة حتى تاريخه والمرافعات مستمرة.
- رفعت أوركس السعودية دعوى ضد مستأجر تطالبه فيها بدفع سندات لأمر قيمة مجموعها 7.231.965 ريال سعودي. لجنة الأوراق التجارية حكمت على المستأجر دفع المبلغ لأوركس السعودية. وحتى تاريخ هذه النشرة على المستأجر دفع 433.909 ريال سعودي. لازالت القضية قائمة والاجراءات القضائية لا زالت مستمرة.
- رفعت أوركس السعودية دعوى ضد مستأجر تطالبه فيها بدفع سندات لأمر قيمة مجموعها 3,541,313 ريال سعودي. وحتى تاريخ هذه النشرة، على المستأجر دفع 2.030.816 ريال سعودي. لازالت القضية قائمة والاجراءات القضائية لا زالت مستمرة.
- رفعت أوركس السعودية دعوى ضد مستأجر تطالبه فيها بدفع سندات لأمر قيمة مجموعها 5,244,442 ريال سعودي. لازالت القضية قائمة والاجراءات القضائية لا زالت مستمرة.
- رفعت أوركس السعودية دعوى ضد مستأجر تطالبه فيها بدفع سندات لأمر قيمة مجموعها 1,802,830 ريال سعودي. لازالت القضية قائمة والاجراءات القضائية لا زالت مستمرة.
- أوركس السعودية هي طرف في نزاع مع مصلحة الزكاة وضريبة الدخل فيما يتعلق بالاستحقاقات الزكوية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2001م و 31 ديسمبر 2002م، و 31 ديسمبر 2003م و 31 ديسمبر 2004م. فقد قدرت مصلحة الزكاة وضريبة الدخل قيمة الزكاة عن تلك الفترات بمبلغ يزيد عن المخصصات المجنبة في القوائم المالية لتلك الفترات بقيمة 5.5 مليون ريال سعودي. وكان ذلك المخصص مبني على الاقتطاع من الوعاء الزكوي مقابل صافي الاستثمار في أعمال التأجير التمويلي ونشأ خلاف مع مصلحة الزكاة وضريبة الدخل حول ما إذا كان ذلك الحسم جانزا أم لا. وقد رفعت أوركس السعودية دعوى ضد هذه التقديرات أمام لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية في أوائل عام 2010م، وعلى الرغم من رفض الدعوى، إلا أن أوركس السعودية قدمت استئنافا إلى لجنة الاعتراض الاستئنافية الزكوية الضريبية العليا. وهناك مخاطر محتملة بحصول مطالبة إضافية بمبلغ 83.5 مليون ريال سعودي إذا ما تم تقييم الزكاة المستحقة على نفس المبادئ والأسس لكافة الفترات اللاحقة حتى 31 ديسمبر 2011م. قام كل من البنك السعودي للاستثمار والمجموعة بتقديم ضمانات نسبية مكتوبة لأوركس السعودية بتعويض أوركس السعودية بالكامل عن أية التزامات زكوية قد تقوم أوركس السعودية بدفعها بالنايابة عن كل منهما. وقد قدم البنك السعودي للاستثمار ومجموعة الاستثمار والتنمية التجارية المحدودة تعهدا بالتعويض لشركة أوركس لتعويضها عن أية دفعات ضريبية قد تضطر لدفعها نيابة عنهم.
- كما اعترضت أوركس السعودية على عدم إجازة المصلحة لتجنيب مخصص خسائر التأجير في الأرباح المعدلة وقدمت الشركة استئنافا ضد ذلك القرار لدى لجنة الاعتراض الاستئنافية الزكوية الضريبية العليا. وبالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011م فلكي تتجنب أوركس السعودية أي عقوبات على الدفعات المتأخرة فقد جنبت /دفعت أوركس السعودية إضافة إلى التزامات الزكاة وضريبة الدخل المذكورة في التقارير، ضريبة دخل بمبلغ 623,822 ريال سعودي (2010): 611,429 ريال سعودي) وعكست المخصص الزائد للزكاة والبالغ 149,691 المجنب في عام 2010م. وقد تم سداد هذه الدفعات / تجنيب هذه المخصصات مع الاعتراض. يرجى الرجوع للملحق (1) "القوائم المالية" للمزيد من المعلومات.

## المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

تقتضي سياسات أوركس السعودية باعتماد كافة المعاملات التي تتم بينها وبين أي من الشركات التابعة لها أو أياً من مسؤوليها أو كبار مساهميها أو أي من أفراد أسرهم وذلك من قبل أعضاء مجلس الإدارة غير المشاركين في تلك المعاملات. وتؤكد أوركس السعودية وأعضاء مجلس إدارتها ومساهميها بأنهم ملتزمون بالمادتين 69 و70 من نظام الشركات في المملكة.

باستثناء ما هو موضح أدناه ليست هناك أية معاملات تجارية قائمة بين أوركس السعودية وأي من أعضاء مجلس إدارتها أو كبار مديريها ممن يملكون نسبة 5% أو أكثر من أسهمها أو أياً من أفراد عائلاتهم. وطبقاً للنظام الأساسي لأوركس السعودية لا يمكن لأي عضو مجلس إدارة التصويت على أية معاملة يكون له فيها مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة. ويتضمن القسم التالي معاملات الأطراف ذات العلاقة التي تم الدخول فيها على أساس تجاري:

- استأجرت أوركس السعودية عقاراً من البنك السعودي للاستثمار لفترة 15 سنة اعتباراً من شهر يونيو 2007م لاستعمالها كمقر لإدارتها العامة، وقيمة الإيجار 1,850,000 ريال في السنة. وقد أجزت أوركس السعودية من الباطن جزءاً من هذا المكتب إلى شركة أملاك العالمية للتطوير والتمويل العقاري (وهي شركة تابعة للبنك السعودي للاستثمار) لفترة 5 سنوات اعتباراً من 23 يوليو 2007م، وتم تجديد هذا الإيجار من الباطن لفترة إضافية وقدرها خمس سنوات إضافية وذلك في 15 نوفمبر 2011م.
- استأجرت أوركس السعودية عقاراً من البنك السعودي للاستثمار لمدة سنة واحدة تبدأ من 1 مايو 2010م ليتم استخدامها لفرع أوركس السعودية في خميس مشيط و يحدد هذا الإيجار سنوياً بصورة تلقائية، وقيمة الإيجار 30,000 ريال في السنة.
- دخلت أوركس السعودية في اتفاقية تسهيلات تمويل وقرض مع البنك السعودي للاستثمار بمبلغ 240 مليون ريال سعودي، ويمكن الاطلاع على بيانات هذه المعاملة في قسم "اتفاقيات التمويل" من هذه النشرة.
- دخلت أوركس السعودية في اتفاقية الدعم الفني مع أوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان بتاريخ 15 يناير 2001م حيث وافقت بموجبها أوركس كوربوريشن وأوركس الباكستان على تزويد أوركس السعودية بمساعدة فنية معينة بدون أية تكاليف. وتبقى اتفاقية الدعم الفني، غير محدودة المدة، نافذة وسارية المفعول إلى أن يتم فسخها طبقاً لشروطها وأحكامها. يرجى الرجوع إلى قسم "المعلومات القانونية – العقود الرئيسية" للاطلاع على المزيد من البيانات حول هذه الاتفاقية.

## حقوق الملكية الفكرية:

بموجب اتفاقية الدعم الفني واتفاقية الشراكة فإن أوركس السعودية مفضضة باستخدام اسم أوركس وشعارها وعلامتها التجارية طبقاً لتعليمات استخدام اسم وشعار شركة أوركس. وتعتبر اتفاقية الدعم الفني أصلاً غير ملموس مهم تعتمد عليه الشركة.

اتفاقية المساعدة التقنية من أهم الموجودات المعتمدة عليها شركة أوركس السعودية.

## سجل وسياسة توزيع الأرباح

تقوم أوركس السعودية بتجنيب 10% من أرباحها سنوياً لتكوين احتياطي نظامي. وللجمعية العامة العادية لأوركس السعودية أن تقرر وقف هذا التخصيص أو خفضه عندما يبلغ الاحتياطي نصف رأسمال الشركة. وبناءً على توصية المجلس، يمكن للجمعية العادية لأوركس السعودية أن تطلب تجنيب نسبة معينة من الأرباح لتكوين احتياطي سيولة طوارئ.

من الأرباح المتبقية، يتم توزيع أرباح بحد أدنى 5% من رأس المال المدفوع لأوركس على مساهميها. ويمكن تخصيص ما لا يزيد عن 10% من مجموع المبلغ المتبقي من الأرباح لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة، فيما يوزع الباقي على المساهمين كأرباح إضافية.

ويقرر المجلس مكان وزمان توزيع الأرباح على المساهمين وفقاً للقواعد التي تطبقها وزارة التجارة والصناعة.

وقد اقترح مجلس إدارة أوركس السعودية توزيع أرباح سنوية يبلغ مجموعها 22.5 مليون ريال سعودي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011م، وتم اعتماد هذا الاقتراح من قبل مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العامة.

## الممتلكات

### الممتلكات المؤجرة

تملك أوركس السعودية العديد من المباني وقطع الأراضي في مواقع مختلفة من المملكة العربية السعودية، وجميعها مملوكة للشركة بموجب اتفاقيات تأجير تمويلي مع المستأجرين. ويتراوح إجمالي القيمة التقريبية لهذه العقارات بين 600 مليون و700 مليون ريال سعودي.

### الأعيان المؤجرة

أبرمت أوركس السعودية عقود الإيجار التالية بصفتها مستأجراً (لاستخدامها كمكاتب خاصة بها) ومؤجراً. بصفتها مستأجراً:

الرقم	تاريخ الانتهاء	الموقع	المؤجر	التجديد
1	1433/12/14هـ (الموافق 2012/10/30م)	المكتب رقم 603 في أبراج اسمنت الشرقية	شركة إسمنت المنطقة الشرقية	يجدد تلقائياً، إلا إذا تم تقديم إشعار قبل شهرين بعدم التجديد
2	1434/1/15هـ (الموافق 2012/11/29م)	المكتب 301 من مبنى المؤجر في الشرقية، جدة	شركة السلطان للاستثمار العقاري	يجدد تلقائياً، إلا إذا تم تقديم إشعار قبل 3 شهور بعدم التجديد
3	1443/5/7هـ (الموافق 2022/3/30م)	المكتب 343 شارع المعذر - الرياض	البنك السعودي للاستثمار	العقد ساري حتى 2022/03/30م.
4	1434/4/24هـ (الموافق 2013/3/17م)	شقة رقم 26، في مبنى الضباب الرياض	عبدالرحمن الهليل	يجدد تلقائياً، إلا إذا تم تقديم إشعار قبل شهرين بعدم التجديد
5	1434/1/16هـ (الموافق 2012/11/30م)	المكتب ب3-19-09 من مبنى النخيل، الجبيل	عبدالرحمن محمد ناصر الهتلاني	يجدد سنوياً
6	1433/6/8هـ (الموافق 2012/4/30م)	البنك السعودي للاستثمار، فرع خميس مشيط	البنك السعودي للاستثمار	يجدد تلقائياً، إلا إذا تم تقديم إشعار قبل ثلاث أشهر بعدم التجديد

المصدر: أوركس السعودية

بصفتها مؤجراً:

الرقم	تاريخ الانتهاء	الموقع	المؤجر	التجديد
1	1438/7/3هـ (الموافق 2017/3/31م)	343 شارع المعذر، الرياض	شركة أملاك الدولية للتمويل والتطوير العقاري	يجدد تلقائياً بإرسال إشعار مدته شهرين
2	1433/2/16هـ (الموافق 2012/12/30م)	343 شارع المعذر، الرياض	حلول الدفعات الإلكترونية	يجدد تلقائياً لمدة مماثلة إلا إذا تم إرسال إشعار قبل 3 شهور من الانتهاء بعدم التجديد

المصدر: أوركس السعودية



## معلومات عامة

### الموافقات

1. تبعاً لاجتماع الجمعية العامة الغير عادية الذي انعقد في الثاني من رجب الأول من عام 1424هـ (الموافق 3 مارس 2003م) تم تعديل النظام الأساسي لأوركس السعودية لمنح مجلس ادارة أوركس السعودية الصلاحية لإصدار أدوات دين و مشتقات مالية وعمليات تحويل الأصول الى أوراق مالية (بيع الذمم المدينة).
2. وافق مجلس إدارة شركة أوركس السعودية على السماح للشركة بإصدار الصكوك بقراره رقم صفر وتاريخ 9 أبريل 2012م (الموافق 17 جمادى الأول 1433هـ م).

### الإعفاءات

3. تم اعفاء أوركس السعودية من متطلبات المادة التاسعة عشرة (ب) (19) من الباب الرابع (التسجيل والإدراج) من قواعد التسجيل والإدراج من قبل الهيئة، والتي تتطلب من المصدر ان يقدم " دراسة السوق التفصيلية متضمنة معلومات عن القطاع واتجاهاته لتضمينها في نشرة الاصدار".

### إفادات الخبراء

4. كما في 14/06/1434هـ (الموافق 05/05/2012م)، لا يملك أي من الخبراء المذكورين في قسم "الأطراف والمستشارون" من نشرة الإصدار هذه (ولتفادي أي شك فإن المراجعون القانونيون للمصدر هم فقط الخبراء لأغراض قواعد التسجيل والإدراج) أي أسهم في شركة أوركس السعودية وليس لهم أي مصلحة أخرى فيها. كما يؤكد المصدر أنه لا مدير الإصدار ومستقبل العروض، ولا أي من المستشارين القانونيين، يملكون أي أسهم في شركة أوركس السعودية وليس لهم أي مصلحة أخرى فيها.
5. قد أعطى كل من إرنست ويونغ وكي بي أم جي الفوزان والسدحان موافقتهم الخطية على النشر، في نشرة الإصدار هذه، لكل بيان صدر منهم بالصيغة والسياق الذي ورد في نشرة الإصدار هذه.

### إقرارات أعضاء مجلس الإدارة

6. يؤكد أعضاء مجلس إدارة أوركس السعودية أن نشاط الشركة لم يتعرض لأي انقطاع من شأنه أن يؤثر بصورة جوهرية على وضعها المالي خلال الاثني عشر شهراً الماضية.
7. يؤكد أعضاء مجلس إدارة أوركس السعودية أنه لم يتم منح أي عمولات أو خصومات أو وساطة أو تعويضات غير نقدية خلال الثلاث سنوات التي سبقت مباشرة للتقدم بطلب التسجيل وقبول الإدراج فيما يتعلق بإصدار أو طرح أي أوراق مالية من قبل المصدر.
8. يؤكد أعضاء مجلس إدارة أوركس السعودية أنه لم يكن هناك أي تغيير سلبي ملموس في الوضع المالي أو التجاري للمصدر خلال الثلاث سنوات السابقة للتقدم بطلب التسجيل وقبول الإدراج، وخلال الفترة من 31 ديسمبر 2011م لغاية وبما في ذلك تاريخ اعتماد نشرة الإصدار هذه.
9. يؤكد أعضاء مجلس إدارة أوركس السعودية أنه باستثناء ما ورد في الصفحة 79 ("الإدارة و الموظفين - ملكية الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة الممثلين") من هذه النشرة فإنه ليس لهم ولا لأي من أقاربهم أي مساهمات أو مصالح مهما كانت في المصدر.

## المستندات المتاحة للمعاينة

10. قبل نهاية فترة الطرح بعشرين يوماً إلى أن لا تبقى أي صكوك قائمة، يمكن معاينة نسخ من الوثائق التالية أثناء ساعات الدوام الرسمي على العنوان المسجل للمصدر، وهو 343 شارع المعذر، ص ب 22890، الرياض 11416، المملكة العربية السعودية:

(أ) النظام الأساسي للمصدر وشهادة سجله التجاري؛

(ب) القوائم المالية المراجعة للمصدر للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م، و31 ديسمبر 2010م، و31 ديسمبر 2011م؛

(ج) آخر ما نشر من القوائم المالية المرحلية المراجعة للمصدر عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012م؛ و

(د) عقود قبل نهاية فترة الطرح ذوي العلاقة المذكورة في قسم "المعلومات القانونية – العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة" من هذه النشرة

11. طالما بقيت الصكوك جارية، فإنه يمكن معاينة نسخ من الوثائق التالية أثناء ساعات الدوام الاعتيادية في المكتب المسجل لوكيل حملة الصكوك، وهو مبنى أنش أس بي سي، طريق العليا، حي المروج، ص ب: 9084، الرياض 11413، المملكة العربية السعودية.

(أ) إعلان الوكالة؛

(ب) اتفاقية بيع وتحويل موجودات الصكوك؛

(ج) تعهد استبدال موجودات الصكوك؛

(د) اتفاقية إدارة موجودات الصكوك؛

(هـ) اتفاقية إدارة المدفوعات؛

(و) تعهد الشراء؛ و

(ز) تعهد البيع

## معلومات أخرى

12. باستثناء ما تمت الإشارة إليه في الصفحة 178 ("المعلومات القانونية – التقاضي") من نشرة الإصدار هذه، فإن أوركس السعودية لا تعلم بوجود أي إجراءات قانونية أو إجراءات تحكيم قائمة أو محتملة من أي نوع والتي من شأنها التأثير على ممتلكاته وإيراداته والتي تشكل أو قد تشكل عنصر جوهري في عملية إصدار الصكوك.

13. باستثناء ما تم الإفصاح عنه في نشرة الإصدار هذه، لم تطرأ هناك أي تغييرات سلبية أو تطورات يمكن الاعتقاد لأسباب معقولة أن من شأنها أن تتضمن تغييراً سلبياً في وضع المصدر (المالي أو غيره) أو في شؤونه العامة منذ 31 ديسمبر 2011م ولا في السنتين الماليين السابقتين مباشرة، والذي من شأنه أن يكون ذا أهمية بالنسبة لعملية إصدار الصكوك.



**ORIX**